المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

130$ للنسخة الورقية.

10$ للنسخة الإلكترونية.

140$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الرابعة والأربعون | السابعة عشرة وخمسمئة | آذار/مارس 2022

المحتويات

■ **افتتاحية العدد**

□ **تدمير الشعب الفلسطيني: الحل الإسرائيلي للقضية الفلسطينية** ..... لبيب قمحاوي 7

■ **دراسات**

□ **الشتات الفلسطيني: القوة الناعمة والدبلوماسية الشعبية** ..... ياسر سليمان معالي 10

تقدِّم هذه المقالة دراسة حول الشتات الفلسطيني تزاوج بين التأطير النظري انطلاقًا من بعض مقولات الدبلوماسية الشعبية والقوة الناعمة في إدارة العلاقات الدولية، والسرد الميداني استنادًا إلى منهجية الإثنوغرافيا الذاتية في العلوم الاجتماعية؛ لاستكناه بعض عناصر تجربة الباحث في تجسير العلاقة بين الوطن الأم والوطن الجديد. تكشف الدراسة أهمية الصدقية واتساق الأقوال والأفعال في كسب الأصدقاء، وفاعلية المعايشة والمساءلة في توليد معرفة جديدة، وتزحزح المتلقي من مكانه لكسر هيمنة المألوف على اللامألوف من خلال الاحتفاء بما تفرزه المفاجأة الميدانية. وتظهر المقالة عجز المفهوم الجوهراني للهوية عن فهم تجربة الشتات الفلسطيني، وخطورة هذا المفهوم في تقويض القوة الكامنة في الشتات.

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **جامعة الدول العربية ومشكلة مياه**

حوض نهر الأردن 1953 ـ 1967 (دراسة تاريخية).....علي علي بدر 33

تسعى هذه الورقة البحثية إلى مناقشة موقف جامعة الدول العربية من مشكلة مياه حوض نهر الأردن خلال الحقبة 1953ـ1967، المتمثل بقيام اللجان الفنية والسياسية التابعة للجامعة العربية بدراسة المشروعات المائية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة التوفيق بين المطالب العربية والحاجات الإسرائيلية المتعلقة بالمياه، وعلى رأس تلك المشاريع مشروع جونستون عام 1953، حيث قامت لجان الجامعة العربية بتوضيح أهم عيوبه وأضراره بالنسبة إلى الدول العربية في منطقة حوض نهر الأردن، وهو ما أدى إلى رفض العرب للمشروع، وعليه اقترحت اللجنة الفنية للجامعة العربية مشروعاً آخر يحفظ للدول العربية في منطقة حوض نهر الأردن حقوقها.

□ **السياسات الاقتصادية في أفريقيا**

بين التحديات والرهانات .....محسن الندوي 49

شهد اقتصاد القارة الأفريقية مرحلة انتعاش حتى بداية ثمانينيات القرن الماضي، ثم عرف أزمة لعقدين (أزمة الدين وسياسات التكيُّف الهيكلي)، قبل أن يعرف انتعاشًا اقتصاديًا في الألفية الجديدة؛ فاعتماد أفريقيا على البلدان الغنية هو نتيجة قرون من السياسات الاستعمارية ثم الإمبريالية. فرضت أوروبا اقتصاد إيجار على أفريقيا، وحصرها في دور احتياطي بسيط من المواد الخام على حساب تنمية سوقها الإقليمية. لذلك، تسعى أفريقيا لإيجاد نموذج تنموي، بينما قطاعها الصناعي ضعيف والقطاع الزراعي مهيمن. تتناول هذه الدراسة تحديات السياسات الاقتصادية الأفريقية وما مدى تأثير الصدمات الاقتصادية العالمية في الاقتصادات الأفريقية وصولاً إلى الرهانات الاقتصادية الأفريقية من خلال التكامل الاقتصادي.

□ **الوجوه المظلمة للحداثة الغربية وخفاياها:**
نقد ديكولونيالي ..... رشيد بن بيه 61

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الوجوه المظلمة للحداثة الغربية وإعادة التفكير النقدي في هذه الحداثة انطلاقًا من مقاربة ديكولونيالية تستند إلى أعمال إنريك دوسيل، بغية تطوير خطاب نقدي حولها، وتسعى، من جهة أخرى، إلى دفع أصحاب هذه المقاربة إلى التفكير في إصلاح الحداثة إصلاحًا جذريًا. تتمثل أطروحة الدراسة في أن الحداثة تحتاج إلى إصلاح جذري مماثل للإصلاح الديني، لذلك تبسط هذه الدراسة منظور الحداثة التجاوزية، التي تعني حداثة متخطية مركزيتها الغربية متجاوزة وجوهها المظلمة اللاعقلانية المبررة للاستعمار واستغلال الإنسان وتدمير الطبيعة، ومُقرَّة بحق جميع الشعوب في التأسيس المشترك لحداثة جديدة مغايرة استنادًا إلى تاريخها الحضاري.

□ **التخطيط اللغوي ودوره في النهوض باللغة العربية**
وتنميتها: وقفة مع رؤى علمية متميزة ..... محمد سيف الإسلام بوفلاقة 78

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور التّخطيط اللّغوي في النّهوض باللّغة العربيّة، وتطويرها، وتنميتها؛ كما يرمي إلى إبراز العلاقة بين اللُّغة والتخطيط اللُّغوي، ويتطرَّق إلى بعض القضايا المتصلة بالأمن اللُّغوي، والثقافي، والعولمة التي تشن هجماتها الشرسة على الساحة الثقافية، والفكرية، وتحاول طمس الخصوصيات الثقافية، ومحو التراث الحضاري، والسمات الذاتية، والخاصة، التي يتميز بها أدب وفن كل حضارة من الحضارات، وتحاول تدجينها في إطار واحد، وإدراجها في زاوية محددة، متصدية بذلك لجماليات التنوع، والاختلاف الثّقافي بين شعوب المعمورة وأممها، وهذا ما يُلقي على الباحثين مسؤولية تعزيز الأمن الثقافي، واللُّغوي الذي يحتاج إلى جهود جبارة تتصدى لهذه الحملات.

■ مقالات وآراء

□ **حقوق الإنسان في النظام الأساسي**
للدولة لسلطنة عُمان ..... محمد عبده الزغير محمد 94

■ أعلام

□ **حامد عمار: نحو بناء نظرية نقدية عربية في التربية** ..... هويدا مروان 108

■ وثيقة

□ **تقديم: الذكرى 64 لميلاد الجمهورية العربية المتحدة....** مجدي المعصراوي 122

□ **نداء الوحدة: بيان سياسي .....**إعداد: زياد حافظ 123

■ كتب وقراءات

□ **المتاهة اللبنانية: سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان (1918 ـ 1958)** (رؤوفين أرليخ) ..... ياسمين قعيق 137

□ **سوسيولوجيا التغير الاجتماعي: تساؤلات واستنتاجات حول المغرب** (عبد الهادي أعراب).....محمد الإدريسي 147

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 157

الكتب العربية: أفريقيا والعرب والاستعمار: دراسات في فكر علي مزروعي؛ التهديدات الأمنية غير التقليدية غربي المحيط الهندي وخليج عدن؛ أخلاقيات الوظيفة العامة والحوكمة؛ سؤال العدالة في الفلسفة السياسية الراهنة.

الكتب الأجنبية: The World According to China; Profit and Punishment: How America Criminalizes the Poor in the Name of Justice; Libya and the Global Enduring Disorder.

التقارير البحثية: NATO and the Ukraine: Reshaping NATO to Meet the Russian and Chinese Challenge; Khamenei Breaks His Silence on the Nuclear Negotiations.

■ الملف الإحصائي الرقم (144)

□ **القدرات العسكرية العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل** ..... كابي الخوري 166

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: ميناء تنس ـ الجزائر بعدسة عماري حمدين.

تدمير الشعب الفلسطيني: الحل الإسرائيلي للقضية الفلسطينية

لبيب قمحاوي(*)

كاتب ومحلل سياسي في فلسطيني.

كان الشعب الفلسطيني دائمًا وما يزال، هو السلاح الأهم والأقوى في ترسانة القضية الفلسطينية، وهذا ما جعل من تدمير هذا الشعب بكل الوسائل هدفًا استراتيجيًا لـ«إسرائيل» وحلفائها. ولعل أهم تلك الوسائل هي تلك القادمة من داخل ذلك الشعب نفسه، لأن أي عملية مماثلة من خارج الشعب الفلسطيني سوف تواجَه غالبًا بمقاومة شعبية شديدة. من هنا تنبع أهمية السلطة الفلسطينية ودورها في المخطط الإسرائيلي الهادف إلى حل القضية الفلسطينية من خلال تدمير الشعب الفلسطيني وقِيَمِهِ وترابطه والتزامه الوطني بقضيته، وتحويل أولوياته من النضال من أجل الحرية والاستقلال إلى الاقتتال الداخلي والانقسام المتعدد الأوجه، وتحريم مقاومة الاحتلال، والتغاضي عن بناء المستوطنات، وتقليص أهداف النضال الوطني من التحرير إلى تحصيل لقمة العيش، حتى لو جاءت تلك اللقمة مغموسة بدماء القضية الفلسطينية نفسها ومعجونة بسموم الاحتلال الإسرائيلي.

إن تشخيص الحاله الفلسطينية الحالية تحت إدارة السلطة الفلسطينية يدفع المرء إلى التساؤل عن الأسباب والوسائل التي حولت هذا الشعب في الضفة الفلسطينية المحتلة إلى ما أصبح عليه الآن من خنوع قهري وقبول مرير بالأمر الواقع الاحتلالي.

إن إعادة تعريف أولويات أي شعب هي أمر من الصعب تحقيقه بسرعة وسهولة، بل قد يستغرق ذلك الأمر عقودًا طويلة ويستوجب الكثير من الضغوط والتفاعلات التي قد تؤدي، كما في الحالة الفلسطينية مثلًا، إلى صَهر منظومة القيم الفلسطينية وإعادة تشكيلها بما يتناسب ورؤية الاحتلال الإسرائيلي؛ فتحويل الفلسطينيين من شعب مناضل مقاوم مقاتل إلى شعب مُقسَّم ومنقسم على نفسه، قابلٍ بالاحتلال حتى ولو على مضض، ساعٍ فقط إلى تأمين لقمة العيش، هي مهمة أوكلتها «إسرائيل» إلى السلطة الفلسطينية بوصفها قيادةً لِلشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وقيادة للقضية الفلسطينية من خلال قيادتها المزعومة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(*) البريد الإلكتروني: lkamhawi@cessco.com.jo

يعَدّ تدمير الوحدة الوطنية الفلسطينية وتقسيم الشعب الفلسطيني إلى مجموعات مختلفة متنافسة في أحسن الأحوال ومتناحرة في أسوئها هدف «إسرائيل» الخفيّ والأهم. وهذا المسار، إذا ما سمُح له أن يستمر طويلًا، قد يساهم في خلق أكثر من أمر واقع جديد في فلسطين وبين أوساط الفلسطينيين.

إن سياسة الأمر الواقع هي ما اتبعه الاحتلال في تعامله مع الشعب الفلسطيني عمومًا منذ عام 1948، وهو ما نفّذته السلطة الفلسطينية في المناطق المحتلة منذ عام 1967 من خلال تمزيق الشعب الفلسطيني وخلق واقعَين مختلفَين، إن لم يكن متناقضَين، بين فلسطينيّي قطاع غزة وفلسطينيّي الضفة الفلسطينية. وفي حين نجحت السلطة الفلسطينية في افتعال مسببات الانقسام وتعزيز مساره، فشلت حركة حماس في خلق الأرض اللازمة لإفشال مخطط السلطة الفلسطينية في فصل الشعب الفلسطيني في منطقة غزة عن الشعب الفلسطيني في الضفة الفلسطينية المحتلة، وتم بذلك تكريس المخطط والرؤية الإسرائيليين. وقد ساهم في تعزيز هذا التباعد التباينُ الواضح بين برنامج حماس النضالي وبرنامج السلطة التابع لرؤية الاحتلال.

إن استمرارية السلطة الفلسطينية وبقاءها كأداة لاحتواء الشعب الفلسطيني والسيطرة عليه بما يتناسب وأهداف الاحتلال الإسرائيلي هما أمر حيوي واستراتيجي لـ«إسرائيل»، الأمر الذي يتطلب العمل الدؤوب المستمر وبالتعاون مع أمريكا وحلفاء «إسرائيل» من أجل خلق شرائح متتالية من القيادات للسلطة الفلسطينية تكون موالية لـ«إسرائيل» والاحتلال، وتغطي على الأقل الصفّين الأول والثاني من تلك القيادات التي تستند في أصولها وشرعيتها التاريخية إلى حقبة النضال الفلسطيني التي سادت منذ هزيمة 1967 وحتى ثمانينيات القرن الماضي، بينما تستمد شرعيتها الحالية من اتفاقات أوسلو ومن الاحتلال نفسه.

في الوقت الذي غاب نهج النضال في مناطق الضفة الفلسطينية كنتيجة لحرص السلطة المستمر والشرس على الالتزام بالتنسيق الأمني وتحريم المقاومة ضد الاحتلال، صعد في المقابل إصرار عجيب من السلطة نفسها على المحافظة على استمرار مفهوم الفصائلية وتكريس مكتسباتها المادية والمنصبية كما كان الوضع عليه خلال حقبة الكفاح المسلح، وهو ما يؤشر إلى وجود رغبة خفية في استرضاء تلك الفصائل بالمال والمنصب عوضًا من النضال والكفاح، واستغلال التاريخ النضالي لتلك الفصائل لتعزيز صدقية السلطة الفلسطينية وإضفاء الشرعية النضالية الجامعة عليها. الهدف هو زج جميع الفصائل في مخرجات أوسلو لتعزيز ادعاء السلطة بتمثيل جميع الفلسطينيين، وخصوصًا بعدما اختطفت تلك السلطة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وألحقتها بذيل السلطة. وقد رافق ذلك تعيينُ بعض المناضلين الفلسطينيين السابقين بمناصب في السلطة وبرواتب عالية بهدف خلق طبقة من المستفيدين والمنتفعين لضمان استمرارية قيام السلطة بدورها المنوط بها في كيفية إدارة شؤون الشعب الفلسطيني بالطريقة التي يريدها الاحتلال، وهو أسلوب خطير ومسعى لئيم لمصادرة المستقبل بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وتعزيز قدرة طبقة الفاسدين على الاستمرار في قيادة ذلك الشعب.

السلوك المالي والأخلاقي للقيادة الفلسطينية عند وجودها في تونس، والفساد الذي غمر أوساطها، كانا من المحتم أن يصبغا سلوك القيادة نفسها التي قامت بمفاوضات أوسلو، ومن ثم إبرام صفقة الحكم الذاتي والسلطة الفلسطينية. وعلى مَرّ السنين صبغَ تراثُ الفساد سلوكَ السلطة الفلسطينية بحيث أدى إلى ابتعاد الكثير من العناصر الشريفة من حركة فتح، والمناضلين الفلسطينيين بوجه عام من السلطة ومؤسساتها، الأمر الذي أدى إلى حصر مقدرات الشعب

الفلسطيني في تلك الطبقة من الفاسدين ماليًا وسياسيًا، وأصبح هنالك بالنتيجة طبقة من الفاسدين على قمة هرم قيادة السلطة ومؤسساتها. إن حكم الفاسدين لن ينتج منه أي خير سوى فتح المجال أمام المزيد من الفاسدين لتولي الشأن الفلسطيني. ومجتمع الفاسدين في الحياة السياسية الفلسطينية تحت الاحتلال قد أصبح الآن هو السائد والمسيطر، وعماد استمرار تلك الطبقة هو رضا ودعم الاحتلال الإسرائيلي.

إن كل السياسات والممارسات الإسرائيلية لإلغاء الهوية والصفة الفلسطينية وتشتيت وتمزيق الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي الشتات، بتعاون ملحوظ بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية وبعض الأنظمة العربية، لم تنجح في إلغاء الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة لتجمعات الشعب الفلسطيني كافة. وقد جاءت الحرب الرابعة على غزة عام 2021، المعروفة بمعركة «سيف القدس»، لتقلب الموازين لمصلحة إعادة تأكيد وحدة الشعب الفلسطيني في كل أرض فلسطين. ولكن «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية ومعظم الأنظمة العربية والعالم، غربه وشرقه، تآمروا جميعًا لمصلحة السلطة الفلسطينية ومنع انهيارها بعد معركة «سيف القدس» ووقفة العز والفخار الفلسطينية. وعكفت «إسرائيل» في إثر ذلك على دراسة الأسباب والمسببات التي أدت إلى ذلك النهوض الفلسطيني، وسعت ـ وما زالت ـ إلى استخلاص العبر وتعلُّم الدروس، وابتدأت ذلك المسار بالعمل على إعادة تأهيل السلطة الفلسطينية عربيًا ودوليًا حتى تتمكن من الاستمرار في القيام بدورها المشؤوم في مساعدة الاحتلال الإسرائيلي على احتواء وتدمير الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

الاقتداء بالآخرين في ما هو باطل هو سمة من سمات الضعف الأخلاقي والمادي والانحلال السياسي. والسلطة الفلسطينية هي في هذا المسار منذ تأسيسها على يد الاحتلال الإسرائيلي. تسير السلطة الفلسطينية منذ إنشائها في المسار نفسه لمعظم الأنظمة العربية بجعل الرأي الآخر أو المعارضة السياسية فِعْلًا يستوجب العقاب وفي عدِّ المعارضين، بالتالي، أعداءً للنظام. ومن المؤسف والمحزن أن السلطة الفلسطينية تمادت في هذا التفسير ليشمل تصنيف النضال ومقاومة الاحتلال بوصفهما أعمالًا «إرهابية» تستوجب العقاب.

إن استعمال الخلفية النضالية والتراث النضالي للقادة لتبرير مرحلة التحول من النضال إلى العمالة أمرًا غير متعارف عليه في العادة. فقيادات مراحل النهوض هي في العادة تختلف اختلافًا بيِّنًا عن قيادات مرحلة السقوط. الاستثناء يأتي واضحًا في الحالة العربية كما جاء السادات عقب عبد الناصر. أما بقاء قادة النهوض أنفسهم لقيادة مرحلة السقوط فلم يأتِ إلا في الحالة الفلسطينية عندما تحول ياسر عرفات من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى رئيس السلطة الفلسطينية عقب اتفاقات أوسلو، ومن ثم جاء خليفته محمود عباس لينقل السلطة الفلسطينية من مرحلة التواطؤ إلى مرحلة السقوط والاستسلام ويعيد تسميتها زورًا مرحلة الاستقلال. وفي انتظار خليفة محمود عباس ليحوِّل مرحلة السقوط والاستسلام إلى مرحلة الخيانة الكاملة، ومن ثم اعتبار هذه المراحل الثلاث الممتدة من مرحلة التواطؤ إلى مرحلة السقوط والاستسلام انتهاءً بمرحلة الخيانة الكاملة هي المراحل الثلاث المتممة لمرحلة النضال الفلسطيني، وذلك من منظور قيادات أوسلو التي ما زالت تدير السلطة الفلسطينية والشأن الرسمي الفلسطيني. وهكذا فإن السلطة الفلسطينية تحسب نفسها ونهجها مرحلةَ الختام بالنسبة إلى القضية الفلسطينية والفلسطينيين بالرغم ممّا تمثله تلك السلطة من سقوط وخيانة للأهداف الوطنية الفلسطينية □

الشتات الفلسطيني:
القوة الناعمة والدبلوماسية الشعبية

ياسر سليمان معالي(*)

بروفسور في جامعة كامبريدج – المملكة المتحدة.

في عالم تتقاطع المفاهيم وتتداخل، وتشتبك النظريات والأطر المعرفية والمناهج بمنطلقاتها المتعددة وتتبدل، ليس سهلًا على الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية أن يستخدم معجمًا مصطلحيًا يستند إليه في غربلة الظواهر والأحداث والتجارب البشرية بدقة؛ فيصنف كل حالة من حالاتها في خانة تختص بها، وكأنه يحاكي في ذلك ما يصنعه علماء الطبيعة في وضع تصنيفاتهم، أو على الأقل التصوّرات السائدة لما يصنعون، على علّات هذه التصورات وخطورة مزالقها المعرفية. ينطبق هذا الأمر على مفهوم «الشتات» الذي يُستخدم في مجالات الأدب والاجتماع والسياسة والتاريخ والأنثروبولوجيا والجغرافيا البشرية والإعلام والدراسات الثقافية وغيرها من التخصصات البينية، فتصبغ مصطلح «الشتات» بصبغتها لتوصيف مجموعة من الظواهر والتجارب الإنسانية، في سياقات تاريخية متباينة ومنفتحة على مستجدات التهجير واللجوء.

ويزداد الأمر تعقيدًا إذا ما قاربنا مصطلح «الشتات» في العربية على أنه الترجمة السائدة لمفهوم «دياسبورا» باللغة الإنكليزية، بوصفها لغة العلوم الأولى في زماننا الراهن. وعلى الرغم من أنّ مصطلح «الدياسبورا» في أصوله الإغريقية يشترك مع لفظ «الشتات» في العربية في أنهما يشيران إلى حالة التفرق والانتشار أو الاقتلاع القهري من موطن واحد إلى أصقاع شتّى، فإنّ لفظ «دياسبورا» باللغة الإنكليزية، الذي يعود تاريخ استعماله لأول مرّة في هذه اللغة إلى سنة 1876، يرِد على شكلين: شكلٌ تبدأ فيه الكلمة بحرف كبير (Diaspora)، وشكل تبدأ فيه الكلمة بحرف صغير (diaspora). يختص الشكل الأول، الذي يجري تداوله على أنّه اسم لحالة خاصة، كما لو كان اسم علَم (proper noun)، بالدياسبورا اليهودية حصريًّا. فكلمة Diaspora منفردة باللغة الإنكليزية تعني «الدياسبورا اليهودية»، وهو ما يفرض ترجمتها إلى اللغة العربية مضبوطة بأل التعريف: «الدياسبورا». أمّا اللفظ الثاني، فإنّه يصف حالات الدياسبورا بالمطلق، التي تضم الدياسبورا اليهودية بوصفها حالة يجري من خلالها تعريف «الدياسبورا» مصطلحيًّا، وكأنها تمتلك السمات

(*) البريد الإلكتروني: ys310@cam.ac.uk.

الأساسية التي تقاس بالرجوع إليها حالات الدياسبورا الأخرى؛ ليجري بت ما إذا كانت تستحق أن تنضوي تحت مظلة هذا المصطلح أم لا. هكذا كانت البدايات في دراسات الدياسبورا في اعتقادنا، إلا أنّ الأمر بدأ يتبدل، بحكم منطق تطور العلوم، بإدخال حالات متنامية من الهجرة واللجوء القهري التي شملت جماعات أخرى، كالأرمن وغيرهم، على مراحل مختلفة من التاريخ الحديث. لقد أدّى هذا التطور إلى كسر الطوق إمبيريقيًّا ونظريًّا حول مصطلح «دياسبورا»، الذي أخذ في العقود الأربعة الأخيرة يشمل الحالة الفلسطينية.

تدعونا هذه العجالة المفاهيمية إلى التحوّط في تناول موضوع الشتات الفلسطيني من منطلقين: المنطلق **الأول** هو ضرورة المزاوجة في دراسة هذا الشتات بين خصوصية الحالة التي نقف عليها وعموميتها في آن واحد؛ لنقدم من خلال ذلك ما يفيد في تطوير مفهوم الشتات في العلوم الإنسانية والاجتماعية بنَفَس نقدي يغني هذه العلوم ويدفع بها إلى الأمام. لقد دعت إلى ذلك صراحة جولي بيتيت، المختصة بالأنثروبولوجيا وبالوضع الفلسطيني على وجه الخصوص[2]، عندما قالت «إنّ الانخراط النقدي مع حالة الفلسطينيين كدياسبورا كفيل بأن يضيف إلى فهمنا لهذا المصطلح... ؛ إذ تُقدِّم لنا الحالة الفلسطينية فرصة نختبر من خلالها إمكانات منطلقاتنا النظرية ومحدوديتها، علاوة على تحدي مجموعة من الثيمات الحديثة بروح نقدية تهدف إلى تطويرها نظريًّا، نذكر منها حالة ما بعد الاستعمار، والقومية، وعبور القوميات، والارتحال، والدياسبورا نفسها وغيرها». أمّا المنطلق **الثاني**، فهو ضرورة الابتعاد من مقاربة الشتات الفلسطيني وكأنّه حالة يتم من خلالها مقارعة الدياسبورا اليهودية ضدّيًا، تجنّبًا للتعسفات المفاهيميّة التي ستفرزها هذه المقاربة في الحالة الفلسطينية، وكذا ضرورة تجنّب استنساخ تجربة الدياسبورا اليهودية؛ لأنها حالة تَحقَّق من خلالها «حلم العودة» المزعوم، الذي يذكّر الفلسطينيين، بمرارة، بحقهم في العودة إلى وطنهم الأم الذي لم يتحقق بعد. إن ما يميِّز الشتات الفلسطيني هو كونه نتيجة لاستيطان كولونيالي صهيوني، ما زال قائمًا وفاعلاً يتغلغل في الواقع الفلسطيني كالأخطبوط في زمن ما بعد الكولونيالية؛ وهذا يتطلب مقاربة هذا الشتات من هذا المنطلق، وهو ما تدعونا إليه جولي بيتيت في بحثها الذي أشرنا إليه أعلاه.

إن ما يميِّز الشتات الفلسطيني هو كونه نتيجة لاستيطان كولونيالي صهيوني، ما زال قائمًا وفاعلاً يتغلغل في الواقع الفلسطيني كالأخطبوط في زمن ما بعد الكولونيالية؛ وهذا يتطلب مقاربة هذا الشتات من هذا المنطلق.

(2) Julie Peteet, «Problematizing a Palestinian Diaspora,» *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 39 (2004), p. 631.

تؤكد جولي بيتيت في هذا البحث أيضًا، كما يؤكد غيرها من الباحثين[3] في سياقات أخرى، حاجتنا إلى دراسات إثنوغرافية للشتات (الفلسطيني) تهتم بالتفاصيل الدقيقة، نستطيع من خلالها التفكّر في المقولات النظرية التي تقدّمها إلينا الدراسات الشمولية في هذا الشأن. انطلاقًا من هذا، تأتي هذه الدراسة استجابة إلى هذه الدعوة من خلال متابعة مجموعة من التجارب الشتاتيّة في السياق الفلسطيني في إثنوغرافية- ذاتية (Autoethnography) ليس الهدف منها تقديم نموذج للدور الذي يمكن أن يضطلع به الشتاتي (Diasporic) في وصل الوطن الأم بالأوطان الجديدة للشتاتيين، بل في التشديد على أنّ كل الأدوار مهمّة في عمليات الوصل والتجسير، جماعية كانت أم فردية، منظّمة كانت من القمة أم جاءت بمبادرات تلقائية من القاع، متقطعة كانت أم متواصلة[4]. وإذا كان الشتات مظهرًا من مظاهر الضعف الذي أصاب الوطن الأم في مرحلة عصيبة من تاريخه، فإن هذا الشتات، في امتداده الجيوسياسي، هو مصدر من مصادر قوة هذا الوطن عندما يكون (الشتات) واعيًا بدوره وفاعلًا في مجاله. ولتأطير هذه القوة نظريًا، سنقارب دور الشتات الفلسطيني في الأوطان الجديدة من منظور القوة الناعمة والدبلوماسية الشعبية. ولسنا غافلين هنا عن أن هذه المقاربة لا تستوفي موضوعنا حقه؛ إذ يمكن مقاربته من وجهات نظر أخرى تضيء بعض جوانبه، نذكر منها منظومة العمل السلمي[5] بأساليبها وتمثلاتها المتعددة التي نظّر لها جين شارب[6].

إذا كان الشتات مظهرًا من مظاهر الضعف الذي أصاب الوطن الأم في مرحلة عصيبة من تاريخه، فإن هذا الشتات، في امتداده الجيوسياسي، هو مصدر من مصادر قوة هذا الوطن عندما يكون (الشتات) واعيًا بدوره وفاعلاً في مجاله.

---

(3) Paul Stoller, «Review Essay: Writing Diasporas,» *Journal of Contemporary Ethnography*, vol. 31 (2002), pp. 758-764.

(4) البيان الختامي للمؤتمر العالمي الأول للأكاديميين الفلسطينيين في المهجر والشتات (2013). <http://www.noqta.info/page-53951-ar.html> (21 أيلول/سبتمبر 2021)؛ ساري حنفي، **هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001)؛ «دور فلسطينيي الشتات: النشاط الفلسطيني في الولايات المتحدة الأميركية، [د. ت.]»، <https://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/121-article07.html> (21 أيلول/سبتمبر 2021).

انظر أيضًا: Sari Hanafi, «Reshaping the Geography: Palestinian Communities Networks in Europe and the New Media,» *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol. 31, no. 3 (2001), <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13691830500058703>, (accessed 21 September 2021); Nadia Hijab, «The Role of Palestinian Diaspora Institutions in Mobilizing the International Community,» (2004), <https://www.files.ethz.ch/isn/19797/Palestine.pdf> (accessed 21 September 2021), and Taher Labadi, «The Palestinian Diaspora and the State-Building Process,» (2018), <https://www.arab-reform.net/publication/the-palestinian-diaspora-and-the-state-building-process/> (accessed 21 September 2021).

(5) <https://www.aeinstein.org/nonviolentaction/198-methods-of-nonviolent-action/>.

(6) Gene Sharp, *The Politics of Nonviolent Action* (Boston, MA: P Sargent Publisher, 1973).

لقد عرّف جوزيف ناي[7] القوة الناعمة بأنها «القدرة في التأثير في الآخرين لتحقيق الأهداف المرجوّة من طريق الجذب عوضًا من القسر أو الإغراء المالي»، وأنّ هذه القوة عنصر من عناصر العمل الدبلوماسي الذي توجهه الدول نحو الشعوب؛ لكسب ثقتها من أجل تحقيق هذه الأهداف. ترتبط القوة الناعمة ارتباطًا وثيقًا بالدبلوماسية الشعبية بوصفها واحدة من أهم مقوّماتها. واستنادًا إلى نيكولاس كَل، فإن الدبلوماسية الشعبية تشمل خمسة عناصر هي[8]: الاستماع (Listening) لجمع المعلومة، والمنافحة/الدفاع (Advocacy) عن قضايا المجموعة، والدبلوماسية الثقافية (Cultural Diplomacy)، وتبادل الزيارات (Exchange Diplomacy)، والإعلام (International News Broadcasting).

تقدّم الحالة الفلسطينية إلينا مثالاً استثنائيًا عن هذا الوضع في سياق استعماري ـ استيطاني يستوجب انخراط الأفراد والجماعات، في مواطن شتاتهم، في استعمال القوة الناعمة في دبلوماسية شعبية رشيقة تقصد حشد التأييد لقضايا الوطن الأم.

لسنا غافلين هنا عن أنّ ناي وكَل يتحدثان عن دور القوة الناعمة الهادفة والدبلوماسية الشعبية المنظمة التي تضطلع بها الحكومات، في الدرجة الأولى، في إطار العلاقات الدولية بمفهومها الكلاسيكي الذي يستثني المنظمات غير الحكومية بأنواعها المختلفة. ولسنا غافلين أيضًا أنّ ناي وكَل لم يهدفا، على ما نعتقد، إلى تعميم أفكارهما على دور الأفراد والجماعات، سواء في أوطانهم الأم أم في الشتات، خارج هذا الإطار، وإن كان كَل يتحدث عن الدبلوماسي الشعبي، أحيانًا، بصيغة المفرد (Public Diplomat)، ويحدد مهمته بأنها تشمل توليد الأفكار القابلة للانتشار بين الأفراد ضمن شبكاتهم الاجتماعية (Memes)، علاوة على القدرة على بناء شبكات تواصل تنمّي العلاقات بينهم. ومع ذلك فإننا لا نرى ما يحول دون استعمال بعض منطلقات هذين الإطارين النظريين في تفسير تجارب تقصد تحقيق أهداف ذات طابع سياسي بالمعنى الواسع للسياسة. وما يدفعنا إلى استعارة هذين المفهومين هنا هو التسليم بحتمية الدور السياسي الواسع للأفراد والجماعات، وبخاصة في السياقات التي تفتقر إلى دول ترعى مصالح شعوبها، ليس بمحض إرادة هذه الشعوب، بل نتيجة لسياسات الهيمنة التي تتعرض لها على يد قوّة تفرض إرادتها عليها قهرًا.

تقدّم الحالة الفلسطينية إلينا مثالًا استثنائيًا عن هذا الوضع في سياق استعماري ـ استيطاني يستوجب انخراط الأفراد والجماعات، في مواطن شتاتهم، في استعمال القوة الناعمة في دبلوماسية شعبية رشيقة تقصد حشد التأييد لقضايا الوطن الأم. وحتى تضمن هذه القوة الناعمة ودبلوماسيتها الشعبية قسطًا من النجاح، فلا بد لهما من أن تسلكا طريق الإقناع الهادئ، كما يسميه ناي، القائم

(7) Joseph S. Nye, «Public Diplomacy and Soft Power,» *The Annals of the American Academy of Political and Social Science:* vol. 616, no. 1 (2008), p. 94.

(8) Nicholas J. Cull, «Public Diplomacy: Taxonomies and Histories,» *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 616, no. 1 (2008), pp. 31-54.

على التجربة والمعايشة، والتساؤل الناقد والمعلومة النافذة، وخلخلة القوالب التفسيرية الراسخة بفعل العادة، واحترام الرأي الآخر. وما الغاية من كل هذا إلّا كشف الحقيقة، وطرح آفاق معرفية جديدة لاستقبال المعلومة وتفسيرها، وكسب الأصدقاء بعيدًا من الدعاية الفظّة (Hard Sell، كما يسميها ناي)، التي تهدم ما تريد أن تبنيه بمعاولها؛ لانعدام التوازن بين الغاية والوسيلة. وحتى يكون الشتاتي فاعلًا مؤثّرًا في تحقيق ما يسعى إليه، فينبغي أن يكون منخرطًا في قضايا وطنه الجديد، لأن في هذا تعزيزًا لصدقيته (Credibility) في المحيط الذي يعيش فيه. ولن يخفى على القارئ المختص أهمية الصدقية في نجاح الدبلوماسية الشعبية بحسب ناي وكَل. وحتى تتوافر الصدقية للشتاتي، في رأينا، فمن الضروري أن يكون ملتزمًا بمنظومة قيمية (Soft Power (Value-Based ترفض التمييز: فقضايا الظلم والعدالة واحدة، وقضايا الاحتلال والتحرر واحدة، وإن تباينت فيما بينها. إنّ البعد الأخلاقي في استعمال القوة الناعمة من خلال الدبلوماسية الشعبية يتطلب ضميرًا منفتحًا على العالم، سلاحه اتساق الخطاب مع الأفعال؛ فعندما يكون الخطاب في واد والأفعال في واد يجري تقويض الصدقية التي تقوم عليها القوة الناعمة والدبلوماسية الشعبية. وفي عالم لا يعاني فيض المعلومة بل انحسارَ القدرة على التركيز، فإن الضرورة تقتضي أن يستخدم الشتاتي الدبلوماسية الشعبية من منظور الاقتصاد في الجهد؛ ليحقق أفضل النتائج بأقل جهد ممكن ممن يتوجه إليهم برسالته. ومن آليات تفعيل القوة الناعمة من خلال الدبلوماسية الشعبية نذكر الزيارات المنظمة (Organized Tours) والتبادل الثقافي (Cultural Exchanges)، أو الدبلوماسية الثقافية حسب كَل، التي توليها بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل أهمية كبرى، والتي يمكن للشتاتيين أن يلجأوا إليها في تحقيق أهدافهم في كسب الأصدقاء لقضايا الوطن الأم. وتكمن أهمية هاتين الآليتين في أنهما تتيحان فرصًا غنية للمعايشة والمعاينة وعقد الصداقات عن كثب والترويج الإقناعي الملتزم لقضايا الوطن الأم في أوطان الشتات، علاوة على تلاقح الآراء والأفكار في إطار المنفعة المتبادلة (Mutuality) بين هذه الأوطان.

إنّ البعد الأخلاقي في استعمال القوة الناعمة من خلال الدبلوماسية الشعبية يتطلب ضميرًا منفتحًا على العالم، سلاحه اتساق الخطاب مع الأفعال؛ فعندما يكون الخطاب في واد والأفعال في واد يجري تقويض الصدقية التي تقوم عليها القوة الناعمة والدبلوماسية الشعبية.

نضرب مثالًا على ذلك فيما يلي من سردية إثنوغرافية[9] شتاتية تعْمد الوصف والتفسير استنادًا إلى المنطلقات التي ذكرناها أعلاه من وجهة نظر القوة الناعمة والدبلوماسية الشعبية. وحتى لا

(9) Norman K. Denzin, *Performance Ethnography: Critical Pedagogy and the Politics of Culture* (Thousand Oaks, CA; London; New Delhi: Sage, 2003); Carolyn Ellis, *The Ethnographic I: A Methodological Novel about Autoethnography* (Walnut Creek, CA: AltaMira, 2004); Carolyn Ellis and Arthur P. Bochner =

تنشأ فجوة بين التنظير والسرد الإثنوغرافي، أو بين التأطير النظري والإثنوغرافيا الذاتية التي سنعمد إليها، سنقوم بنسج خيوط بينهما في ثنايا سرديتنا تضمن لحمة كافية لهما. ويفرض علينا التحوّط العلمي هنا التنويه بأن الإثنوغرافيا الذاتية لا تخلو من الإشكالات المنهجية التي تمسّ مبدأ الموضوعية في إنتاج المعرفة، نظرًا إلى اندماج ذات الباحث وذات الموضوع، كدارس ومدروس، في شخص واحد. وتتعمق هذه الإشكالات عندما يتعلق الأمر بعوالم السجالات السياسية والحقوق الوطنية، وما (قد) تولّده من شحنة عاطفية مجبولة بضديّة إقصائية تمس هذه الذات المركّبة. لذلك، فإن الأمانة العلمية تتطلب من الباحث أن يراقب ما ينتجه من معرفة، وأن يتابع مسارات إنتاجها، ببصيرة ناقدة تتوخى النظر (لا البصر)، والالتزام بالحجة القائمة على الأدلة التي تتناسب في نوعها وتنوعها وكثافتها مع قوة الحجة توصيفًا وتفسيرًا. كما تتطلب هذه البصيرة أن يلجأ الباحث إلى معجم محكم ومنضبط في عرض نتائجه توصيفًا وتفسيرًا لا يقبل الإثارة. كما تتطلب الأمانة العلمية ألّا يجري الخلط بين الموضوعية والحيادية، فهذان أمران مختلفان كما سنرى في سرديتنا أدناه. يكفينا أن نقول هنا إنّ الحياديّة يمكن أن تكون خطرًا على الموضوعية، لأنها قد تتحوَّل إلى نوع من الرقابة الذاتية التي تدفع الباحث أو الدارس إلى الإحجام عن الولوج في القضايا الخلافية أو إحقاق الحق فيها، متدثّرًا بمعادلة الرأي والرأي الآخر. والأسوأ من هذا هو أن تتحول الحيادية إلى آلية من آليات النفاق المعرفي عن علم ودراية، فينتُج عن ذلك عطب أخلاقي يكرّس هيمنة المعرفة لصالح طرف على حساب طرف آخر بصورة تجافي الحيادية ذاتها. ومن إشكاليات السرديات الإثنوغرافية، كمنتَج، أنها ترسم صورة متضخمة لأنا الباحث، الذي يطل علينا من خلال ضمير المتكلّم، أحيانًا، أو من خلال ضمير الغائب، أحيانًا أخرى، فيبدو لنا نحن القرّاء كأنّه راوٍ عليم. أن يكون الباحث في صلب الحدث في الإثنوغرافيا الذاتية أمر لا يمكن تجاوزه، إلّا أن هذا لا يروم نفخ الذات أو تبجيلها؛ الأمر الذي يستطيع القارئ أن يقف عليه لو تحقق، بكل ما يحمل ذلك من تقويض لصدقية الباحث وبث الشك حول ما يقول.

أولًا: تجسير العلاقة بين الوطن الأم وأوطان الشتات: فلسطين في اسكتلندا

يدور الحديث في المنابر العامة عن دور الشتات الفلسطيني في قضايا الوطن الأم، بما في ذلك دور الأكاديميين الفلسطينيين في هذا الشأن، وبخاصة أولئك الذين يعملون في مؤسسات التعليم العالي الغربية. إنّ الانشغال بهذا الأمر متوقع ومشروع، ولا سيّما إذا ما قاربنا دور الشتاتي في هذه المؤسسات من منظور المثقف الملتزم الذي يتطلب منه الاندماج في قضايا هذا الوطن[10]،

(2000). Autoethnography, Personal Narrative, Reflexivity: Researcher as Subject,» in Norman K. Denzin and Yvonna S. Lincoln, eds., *Handbook of Qualitative Research*, 2nd ed. (London: Sage, 2000), pp. 733-768, and Susanne Gannon, «The (Im)Possibilities of Writing the Self-Writing: French Post-Structural Theory and Autoethnography,» *Cultural Studies-Critical Methodologies*, vol. 6 (2006), pp. 474-495. =

(10) إبراهيم فريحات، «أكاديميون في مجلس الوزراء: تعزيز أم تراجع لدور الأكاديمي في المشروع الوطني الفلسطيني،» <https://bit.ly/32QF9K2>. (21 أيلول/سبتمبر 2021).

ليكون فاعلًا ومؤثّرًا لمصلحتها في موطنه الجديد. وحتى يتمكن هذا الأكاديمي من الاضطلاع بهذا الدور بفاعلية فإنه من الضروري، في رأينا، توافر شرطين أساسيين ليسا حصريين. الشرط **الأول** يتعلق بضرورة اندماج هذا الشتاتي في قضايا وطنه الجديد، الذي له حق عليه لا يقل أهمية عن حق وطنه الأم. و**الثاني** يتطلب منه الاهتمام، بالقدر الذي يستطيعه، بقضايا التحرر والاستبداد والحرية في العالم أينما كانت. إن هذين الشرطين مهمّان في بناء صدقية أخلاقية للشتاتيين تساعد على كسب الأصدقاء وحشد الدعم لقضايا الوطن الأم، كما ذكرنا أعلاه في عرضنا السريع استنادًا إلى مقولات ناي وكَل حول القوة الناعمة الدبلوماسية الشعبية. نضرب مثالًا على ذلك انخراطنا في سبعينيات القرن الماضي وثمانيناته في قضايا العدالة الاجتماعية، وبخاصة قضايا المرأة، على الساحة البريطانية، وفي قضايا التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وما كان يسمى روديسيا في حينه (زمبابوي حاليًّا)، على الساحة الدولية، إيمانًا منّا بأهمية هذه القضايا، وليس بدافع الترويج للقضية الفلسطينية حتى لا يكون انخراطنا مشوبًا بدوافع المنفعة المتقوقعة على ذاتها. لقد كان الانخراط في قضايا مكافحة التمييز العنصري تجربة فذة علّمتنا كيف ننظم ونناقش ونرفع صوتنا دفاعًا عن حقوق الآخرين، غير متناسين حقوقنا الشرعية، على الرغم من أن جراحنا الوطنية كانت وما زالت تنزف دمًا. وقد آتى هذا الجهد ثماره من حيث لا نحتسب، في تسعينيات القرن العشرين، عندما أخذ محاربو مكافحة التمييز العنصري القدامى الذين عملنا معهم، بعد انفراج الحال في جنوب أفريقيا، يبحثون عن قضية أخرى يدافعون عنها؛ فتحولت ثلة منهم إلى القضية الفلسطينية جعلتها وجهة لها، وجبهة تمارس من خلالها إيمانها بأن قضايا مكافحة التمييز العنصري واحدة، وأن قضية فلسطين أقرب ما تكون إلى جنوب أفريقيا في كونها قضية عدالة وتحرر من احتلال يمارسه استعمار إحلاليّ كولونيالي.

كنت حينها في طور الانتقال من جامعة سانت أندروز (تأسست عام 1413) إلى جامعة أدنبرة في اسكتلندا (تأسست عام 1583) في إثر تعييني برتبة «أستاذ كرسي» فيها. وكم كانت سعادتي عظيمة عندما بادر بعض من كنا نعمل معهم في مكافحة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وغيرهم ممن عملوا في فلسطين المحتلة داخل مناطق الـ 48، إلى التواصل معنا لتأسيس جمعية مدنية للدفاع عن حقوق الفلسطينيين ضد الاحتلال والاقتلاع الكولونيالي الصهيوني، سميناها الملتقى الاسكتلندي الفلسطيني (Scottish Palestinian Forum)[11]. لقد أصبح هذا الملتقى، الذي كنت نائبًا للرئيس ثم رئيسًا له، مؤسسة رائدة في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين من مقرها في أدنبرة، تدعمها في ذلك مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني، وثلة من فلسطينيي الشتات في اسكتلندا. ولقد كان لهذا الملتقى السبق في قيادة حملة داخل الكنيسة الاسكتلندية لمقارعة الجناح الصهيوني في الكنيسة، الذي كان يدافع عن إسرائيل من وجهة نظر إنجيلية كولونيالية تعود في أصولها إلى القرن التاسع عشر. وقد نجح الملتقى في إقناع قيادة الكنيسة أن سياسات إسرائيل نحو الفلسطينيين سياسات استعمارية إحلالية تهدف إلى الاستيلاء على الأرض وتخصيصها لمصلحة اليهود، وأن على الكنيسة الاسكتلندية أن تمتنع عن استثمار مواردها المالية في أي نشاط

(11) <http://scottishpalestinianforum.org.uk>.

يدعم سياسات إسرائيل في هذا المجال، وأن من واجبها أيضًا أن تعمل من خلال فروع الكنيسة البريسبتارية (Presbyterian Church) في الولايات المتحدة على إيقاف استثماراتها المالية في أي نشاط يدعم هذه السياسات. وما زلنا نذكر النقاشات التي كانت تدور من أجل إقناع الكنيسة بتبني هذا الموقف، وكيف كنا نستند إلى موقفها المشرّف من التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وإلى أن الأخلاق والشرائع تفرض موقفًا مماثلًا في الحالة الفلسطينية حتى لا تُتهم الكنيسة بالنفاق اللاهوتي (Theological Hypocrisy). ولقد انضم إلى هذه الجهد، من الهامش، مجموعة من الأكاديميين وأصحاب الرأي في اسكتلندا الذين قاربوا الموضوع الفلسطيني من منطلق نظام لاهوت التحرير (Liberation Theology)، نذكر منهم الراحل دايفيد كير[12](David Kerr)، وبمؤزارة من «مؤسسة سبيل»[13] في فلسطين، برئاسة القس نعيم عتيق[14] الذي ألّف كتابًا رائدًا حول هذا الموضوع في السياق الفلسطيني[15]. وقد ساعدنا ذلك على بناء جسر مع كلية اللاهوت في جامعة أدنبرة التي انضم بعض طلابها إلى الملتقى. ولا ننسى في هذا السياق الدور المتميز الذي اضطلع به سفير فلسطين حينها في بريطانيا، عفيف صافية، الذي زار اسكتلندا مرارًا وتكرارًا، بخلاف غيره ممن تقوقع في لندن؛ لأنه رأى في اسكتلندا حراكًا من القاع إلى الأعلى يؤهله للاستدامة؛ وهو ما حصل فعلًا. لقد كان عفيف مؤثرًا لبلاغته في الخطاب، ولكونيّته التي تجاوزت قُطْريّته الفلسطينية، ولكاثوليكيّته الوطنية التي كانت مرنّخة ببيئتها المسلمة، وقادرة على تجاوز لاهوتها وبيئتها لتعانق كل من يقف إلى جانب عدالة القضية التي نافح عنها بنبل وإنسانية. لقد كان عفيف دبلوماسيًّا شعبيًا من أعلى رأسه إلى أخمص قدميه، فهِم أهمية القوة الناعمة وأبدع في إعمالِها.

لقد استند نجاح هذه التجربة في تقديري إلى عدة عوامل، كان أهمها كما ذكرنا، انخراط فلسطينيي الشتات في قضايا أوطانهم الجديدة، كما مؤازرتهم الفاعلة لقضايا التحرر في العالم لذاتها؛ وهو ما جعلهم مثقفين ملتزمين بالفعل لا بالقول، منفتحين على العالم غير متقوقعين على أنفسهم. ولقد أدى ذلك إلى ترسيخ صدقيتهم وقدرتهم على الجذب في استقطاب الأصدقاء في اسكتلندا من الداخل، وإلى توفير الدعم للقضية الفلسطينية من خلال هؤلاء الأصدقاء لتماهيها مع قضايا التحرر والعدالة الأخرى في العالم. وقد كان لانخراط الفلسطينيين المسيحيين في اسكتلندا في هذا الجهد، كالمرحومة نصرة عفارا وعائلتها الممتدة، الأثر الكبير في الترويج لقضية فلسطين على أنها قضية لا يحتكرها الإسلام لنفسه، كما كان يبدو من التغطية الإعلامية لها في ظل المد الإسلامي الذي تصاعد بقوة منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي؛ إضافة إلى تأثير هؤلاء الفلسطينيين داخل الكنيسة لكونهم من منتسبيها. ومما كثّف هذا التأثير أنّ القساوسة الذين كانت تنتدبهم الكنيسة الاسكتلندية للعمل في فلسطين، من مقرها في كنيسة سانت أندروز في القدس

(12) <https://en.wikipedia.org/wiki/David_Kerr_(religion_scholar)>.

(13) <https://sabeel.org>.

(14) <https://en.wikipedia.org/wiki/Naim_Ateek>.

(15) Naim Stifan Ateek, *Justice and Only Justice: A Palestinian Theology of Liberation* (New York: Orbis Books, 1989).

الغربية[16]، كانوا يعودون إلى أدنبرة بعد نهاية خدمتهم محمّلين بمعاناة الشعب الفلسطيني، ومثقلين بجراحه من خلال المعايشة.

ليس سهلاً في بعض الأحيان أن يمارس الشتاتي الفلسطيني دور المثقف الملتزم في موطنه الجديد على أوسع وجه بسبب الصورة النمطية التي تحيط به؛ وهو ما قد يحد من قدرته على التأثير في البيئة التي يعمل ويعيش فيها.

لقد عمّقت مشاركة هؤلاء الأصدقاء من فهمنا للقضية الفلسطينية، فأخذنا نقدمها على أنها قضية إنسانية قبل أن تكون قضية شعب بعينه، وأنّ فلسطين ليست جغرافيا طبيعية أو بشرية فقط، بل هي جغرافيا أخلاقية تخاطب الضمير البشري. وقد دفعنا هذا إلى توسيع مفهوم المواطنة في السياق الفلسطيني، فأخذنا نقول بأنّ كل الذين ينافحون عن فلسطين هم فلسطينيون مهما كانت معتقداتهم الدينية أو السياسية، ولو أنّ هذه المواطنة كانت مجازية، وأنّ هؤلاء أصبحوا جزءًا من الشتات الفلسطيني، وأنّ على الفلسطينيين الأصلانيّين الاعتراف بمواطنة هؤلاء الفلسطينيين الجدد التي اكتسبوها بكدّهم وعرق جبينهم. وأذكر منهم الدكتورة رونا مكاي (Runa Mackay) التي تفانت في خدمة المجال الصحي الفلسطيني[17]، والمرحوم القس كولن مورتيمر (Colin Mortimer) وزوجته كارول مورتمر (Carol Mortimer) اللذين أنشآ مؤسسة «هديل»[18] في أدنبرة لتسويق المنتجات الفلسطينية، وروس كامبل (Ross Campbell) والدكتور بيل كامبل (Bill Campbell)[19] وموريـن جاك (Maureen Jack)[20]. إنّ من واجب منظمة التحرير الفلسطينية، في رأينا، أن تمنح هؤلاء النبلاء، وغيرهم ممن تفانوا في خدمة قضايا فلسطين، مواطَنَة فلسطينية فخرية (Honorary Citizenship) لا تستطيع سلطات الإحلال والاحتلال الكولونيالي الإسرائيلي حجبها عنهم، كما تحجب حق المواطنة عن أهل «البلاد الأصليين»[21].

وليس سهلًا في بعض الأحيان أن يمارس الشتاتي الفلسطيني دور المثقف الملتزم في موطنه الجديد على أوسع وجه بسبب الصورة النمطية التي تحيط به؛ وهو ما قد يحد من قدرته على

(16) <https://en.wikipedia.org/wiki/St_Andrew%27s_Church,_Jerusalem>.

(17) <https://en.wikipedia.org/wiki/Runa_Mackay>.

(18) Hadeel, <https://www.hadeel.org>.

(19) <http://uk.linkedin.com/in/william-campbell-9b219683>.

(20) <https://churchofscotland.org.uk/news-and-events/news/2019/articles/kirk-elder-donated-a-kidney-and-saved-a-strangers-life>.

(21) مع ضرورة التحوط في استعمال هذا التعبير الإشكالي في السياق الفلسطيني كما يوضح عزمي بشارة. انظر: عزمي بشارة، «استعمار استيطاني أم نظام أبارتهايد: هل علينا أن نختار؟،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 38 (2021).

التأثير في البيئة التي يعمل ويعيش فيها. ونذكر مثالًا على ذلك محاولاتنا للانخراط في الكتابة، في الصحافة الاسكتلندية، خارج إطار القضايا العربية والإسلامية التي كتبنا عنها في سياقات متعددة في صحيفة **سكوتسمان** (*The Scotsman*) وصحيفة **غلاسغو هيرالد** (*The Glasgow Herald*)، نذكر منها الغزو العراقي المشؤوم للكويت في 1990، وأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، والاحتلال الأمريكي للعراق في 2003. وكنا خلال هذه المرحلة نشغل موقعًا متقدّمًا في جامعة أدنبرة شمل عضوية مجلس أمناء الجامعة، ممثِلًا منتخبًا عن أساتذتها لحقبة طويلة. لقد مكننا هذا الموقع من الاطلاع على أهم القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم والبحث والخدمة المجتمعية في المحيط الجامعي البريطاني عن كثب. وقد أبديت حينها رغبة في الكتابة الصحفية حول هذا الموضوع لرئيس تحرير صحيفة **غلاسغو هيرالد** الذي كنت أعرفه شخصيًا، إلّا أنه لم يستجب لطلبي في البداية. وعندما سألته عن السبب أخبرني، بأدب جمّ، أنّ القرّاء ربما لا يُقبلون على قراءة ما سأكتب؛ لاعتقادهم بأن موضوعات التعليم العالي هي من اختصاص غيري، وأنّ مجال اختصاصي هو الشرق الأوسط، كما يدل على ذلك اسمي وعملي في الجامعة. وعلى الرغم من معارضته في البداية، فقد نجحت في إقناعه بأن ينشر لي مقالتين طويلتين عن التعليم العالي في اسكتلندا بعد أن تأكد من عمق اطلاعي على هذا الموضوع، وتزكية أهل الاختصاص في هذا المجال.

لقد كانت هذه الحادثة مصدر حزن وإزعاج لي؛ فقد كنت أرغب في أن أشارك، كمثقف ملتزم، في قضايا وطني الجديد بعيدًا من هموم وطني الأم، وقضايا الأمة التي أنحدر منها واعتز بالانتساب إليها. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فقد كنت أعُدُّ هذه المشاركة منبرًا يخدم وطني الأم؛ لأنه سيساعد على كسب الدعم والأصدقاء لقضايا هذا الوطن من داخل الجسد الاسكتلندي؛ إذ كنت أعرّف نفسي في المنابر العامة بأنني فلسطيني من اسكتلندا واسكتلندي من فلسطين، وأنّ أعز ما أتمناه هو أن أعمل سفيرًا لفلسطين في اسكتلندا أو سفيرًا لاسكتلندا في فلسطين. كنت أقول هذا عن قناعة وبجدٍّ كامل. وكنت لا أتوانى عن المشاركة في المناسبات الوطنية الاسكتلندية، كاليوم الوطني الاسكتلندي في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر، أو يوم القديس أندرو (St. Andrew)، أو في الاحتفال السنوي بشاعر اسكتلندا الوطني روبرت برنز (Rober Burns) (1759ـ 1796) في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني/يناير من كل عام، مرتديًا اللباس الوطني الاسكتلندي. وكانت هذه مناسبات لتذكير الأصدقاء الاسكتلنديين أنني جئت إلى اسكتلندا طالبًا حقي فيها كفلسطيني دفع ثمن الوعد المشؤوم الذي أصدره اللورد آرثر بلفور (Lord Arthur Balfour) (1848ـ1930)، الاسكتلندي الأصل، في الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر 1917، مانحًا وطنًا لا يملكه لمن لا حق له فيه على حساب أصحاب الأرض الأصليين الذين نصّبت نفسي ممثّلًا لهم، ومطالبًا بحقوقهم المشروعة نيابة عنهم. ومن سخرية الأقدار أن ربطتني بهذا الرجل جامعتان قضيت فيهما معظم حياتي العملية: الأولى جامعة أدنبرة التي كان بلفور رئيسها الفخري من 1891 إلى وفاته في 1930، وجامعة كامبريدج (أنشئت عام 1209) التي درس الفلسفة فيها في كليّة ترينتي الشهيرة (Trinity College) وتخرج فيها عام 1869.

ثانيًا: تجسير العلاقة بين الوطن الأم وأوطان الشتات: اسكتلندا في فلسطين

كانت عضوية الملتقى الوطني الاسكتلندي مفتوحة للجميع، إلّا أن أغلبية الأعضاء كانوا من غير الشباب. وقد تنبه إلى هذا صديقي المخضرم إيان وايت (Iain Whyte) [22] الذي كان يعمل قِسًّا في جامعة سانت أندروز العريقة أثناء دراستي وعملي فيها في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. كان إيان وايت ناشطًا متمرّسًا في حركة مقاومة العنصرية في جنوب أفريقيا التي عمل فيها لمدة قصيرة قبل عودته إلى اسكتلندا والتحاقه بالجامعة. هكذا التقينا، وعندما انتقل ليعمل قسًّا في جامعة أدنبرة جددنا اللقاء، ولم استغرب انضمامه إلى الملتقى الاسكتلندي الفلسطيني هو وزوجته إزابيل (Isabel)؛ إذ كانا ينظران إلى القضية الفلسطينية بوصفها امتدادًا للنضال ضد الاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا. كان إيان نشطًا بين طلاب جامعة أدنبرة، كما في سانت أندروز. وكان يرى أنّ مشاركة الشباب في قضايا التحرر الوطني أمر ضروري في استمرار النضال؛ لذلك اقترح عليّ يومًا أن ننظم زيارة طلابية إلى فلسطين للالتقاء بطلاب جامعاتها، ولتعريف طلابنا على الوضع هناك عن كثب. تحمّست للفكرة على الفور، وبدأنا بالتخطيط للزيارة، وانضم إلينا قسٌّ آخر عمل في فلسطين اسمه ميتشيل بنتنغ (Mitchell Bunting). استقر رأينا على أن نفتح باب المشاركة لمن يرغب في ذلك، طبعًا من دون التفات إلى الدين أو العرق أو الجنس أو الجنسية أو التوجه السياسي أو التخصص الجامعي، على ألّا يزيد عدد المشاركين على ثلاثين طالبًا لأسباب لوجستية. ولم تمض مدة قصيرة على الإعلان عن هذه الزيارة حتى استوفينا العدد الذي اتفقنا عليه. وقد لاحظنا من طلبات المشاركة تنوع خلفيات الطلاب وتنوع الأسباب التي كانت تدفعهم للمشاركة في هذا النشاط. كما لاحظنا أيضًا غياب أي مشاركة يهودية، وإن كان هناك بين المشاركين من يتعاطف مع وجهة النظر الإسرائيلية من وجهة نظر إنجيلية.

كان هذا في عام 1999 قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، حينما كان الانتقال داخل أراضي فلسطين التاريخية أقل صعوبة مما هو عليه الآن. وقد سبق سفرنا لقاءات تحضيرية اتفقنا فيها على مكان الإقامة (مركز نوتردام التابع للكنيسة الكاثوليكية، مقابل الباب الجديد في القدس)[23]، وضرورة استخدام شركات السياحة الفلسطينية، سواء في مدينة القدس أو غيرها، التي كانت تعاني ضراوة المنافسة الإسرائيلية في المناطق المحتلة، وبرنامج الزيارة الذي زاوج بين رغبات المشاركين والهدف من الزيارة، والأماكن التي سنزورها والجهات التي سنلتقي معها، وغيرها من الأمور التنظيمية الأخرى. كانت الزيارة في رأيي مثالًا يحتذى في تعريف المشاركين، بموضوعية لا تقبل الحيادية المنافقة التي تساوي بين الضحية والجلّاد، إلى واقع الشعب الفلسطيني في ما يسمى الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وداخل ما يسمى الخط الأخضر. سأتحدث عن هذه الزيارة بإسهاب في مقام آخر في المستقبل، إلّا أنني سأقتصر هنا على جوانب منها تهدف إلى

(22) <https://www.dailyrecord.co.uk/news/uk-world-news/scottish-anti-slavery-campaigner-joins-activists-5342566>.

(23) <https://www.notredamecenter.org>.

تعريف القارئ بأمثلة على تناول القضية الفلسطينية بصوت خافت (Soft Sell) يبقى أثره مدويًّا لدى الأجنبي الذي يرغب في التعرف إلى القضية الفلسطينية من خلال التجربة.

كان النشاط الأول في برنامج الزيارة جولة تعريفية بالحافلة إلى أهم معالم مدينة القدس، في شقّيها الشرقي والغربي، تنطلق من مكان إقامتنا الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، وتنتهي بالمركز التذكاري العالمي للهولوكوست (Yad Vashem: World Memorial Holocaust Center) على أطراف الشق الغربي من المدينة. بقيت جالسًا في غرفتي انتظر موعد انطلاق الحافلة. ولم يَطُل انتظاري؛ إذ سمعت طرقًا قويًا من الخارج. خرجت وإذا بصديقي القس إيان وايت، وبصحبته طالب وطالبة، يحثّونني على الإسراع في الالتحاق بالحافلة التي أخّرها تلكُّئي، بحسب قولهم، نصف ساعة. جهّزت نفسي بسرعة وتوجهت نحو الحافلة. وما إن صعدت سلَّم الحافلة حتى أمطرني المشاركون بوابل من التذمر؛ لإضاعة الوقت ولأنّ وجودنا في الشرق الأوسط ليس مُبرِرًا مقبولًا لعدم التزامي الصارم بالمواعيد، وبخاصة أنني أستاذ جامعي عاش معظم حياته في الغرب الذي يحترم قيمة الوقت ودقة المواعيد. وبعد أن هدأوا قليلًا قلت لهم إنني لم أتأخر دقيقة واحدة، بل قد حضرت إلى الموعد مبكّرًا بما يقارب نصف ساعة. ارتفع صوتهم استهجانًا لما قلت، فقابلت استهجانهم باستهجان وبرفض قاطع لاتهامي أنني تأخرت عن الموعد المحدد. سألتهم عن الوقت لديهم، فأخبروني به بصوت واحد. قلت لهم هذا توقيتكم. ونظرت إلى ساعتي وقلت لهم إن الوقت لدي أقل منه بساعة؛ وهو ما زاد من استهجانهم. حينها تدخل سائق الحافلة، وكان من أصول جليلية ويسكن في القدس الشرقية، إذ فهم سبب الخلاف بيننا، فقال مخاطبًا المشاركين بإنكليزية لا بأس بها: «أنتم على حق وهو على حق. أنتم تسيرون بحسب التوقيت الإسرائيلي للمدينة، وهو يسير بحسب التوقيت الفلسطيني لها. وسينتهي الاختلاف بعد أيام حينما يتحول الفلسطينيون إلى التوقيت الصيفي». وانطلقنا!

لم يكن «تأخري» مقصودًا، بل كان عفويًّا. وقد سمح لي، بسرعة لم أتوقعها، أن أبدأ في زحزحة المشاركين عمّا يألفون، تحضيرًا لهم لتلقي ما هو قادم ببصيرة ناقدة تمحّص في ما تراه العين وما تسمعه الأذن، بدءًا بعامل الزمن الذي جعله «تأخري» المزعوم أمرًا إشكاليًّا. القدس الموحدة، كما تدعي إسرائيل، ليست موحّدة وإن بدت كذلك لعيون طلبتنا. وأهل البلاد الأصلانيين يرفضون مقولة التوحيد والوحدة، ويصرّون على التعامل مع الزمن تعاملًا يرفض منطق القوّة والغلبة والهيمنة. وقد فتح «تأخري» الباب لحديث عن الانتفاضة الأولى تلك الليلة؛ إذ كانت سلطات الاحتلال في المدينة تعاقب حينها الفلسطيني الذي يجرؤ على ضبط ساعة يده بحسب التوقيت الفلسطيني؛ لأنها كانت ترى ذلك نوعًا من أنواع العصيان المدني في مدينة تعدّها موحّدة وعاصمة أبديّة لها. وقد قادنا هذا النقاش إلى الحديث عن أهمية المقاومة السلمية في مقارعة الاحتلال[24]، وإلى الحديث عن هشاشة كامنة في بنيته التي لا يحتمل القائمون عليها أي خروج عن ما أقرّوه. وقادنا الحديث أيضًا إلى أشكال المقاومة السلمية الأخرى التي شنّها فلسطينيو المدينة من خلال ارتداء ثيابٍ تعكس ألوان العلم الفلسطيني، أو لجوئهم إلى البطيخ بألوانه التي تعكس ألوان هذا العلم في

(24) Sharp, *The Politics of Nonviolent Action.*

إزعاج جنود الاحتلال[25]. وقد انتبهت شركة «يونايتد كلرز أوف بينيتون» الإيطالية (United Colors of Benetton) إلى رمزية البطيخ لدى الفلسطينيين وكرَّست غلاف أحد كاتولوغاتها لهذا الشأن، وإن جعلت من البطيخ رمزًا «للتآخي» بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إضافة إلى رمزيته الثورية التي كرّسها الفلسطينيون له.

كنّا ننهي كل يوم من أيام الزيارة بجلسة تأملية نقاشية بعد وجبة العشاء، تمتد إلى ساعتين أو أكثر، يقودها أحد المشاركين ونتحدث فيها عن انطباعاتنا وما يجول في خاطرنا من أفكار وآراء. لقد تناولنا في جانب من الجلسة الأولى موضوع الزمن وغيره من رموز المقاومة السلمية لدى الفلسطينيين كما ذكرنا أعلاه، تاركين القسط الأكبر منها للحديث عن زيارتنا للمركز التذكاري العالمي للهولوكوست. ولم يكن مستغربًا أن يدور معظم الحديث تلك الليلة عما تعرّض له اليهود من الإبادة على يد النازية. وكان الطلاب يتحدثون بألم بالغ عن شعورهم بالخزي والعار لما لحق باليهود، وكيف أنّ العداء للسامية جريمة نكراء يجب على الجميع الوقوف في وجهها والقضاء عليها بيد من حديد. كان هذا موقف الجميع، وكنت من أشد المدافعين عن هذا الموقف. وحينما قاربَت الجلسة على الانتهاء طلبْتُ من الطلاب أن يعودوا بذاكرتهم إلى المحطة الأخيرة في المركز التي سميت «قاعة الخزي» (Hall of Shame)، وطلبتُ منهم أن يتذكَّروا الأعمدة السود التي تنتصب في جانبها مقابل حقل الشموع التي تشتعل تخليدًا لذكرى من قضوا نحبهم في محارق النازية. بدأ الطلاب في استرجاع أسماء البلدان، والأعداد التقديرية لليهود الذين أبيدوا في كل بلد منها، كما أُثبتت على هذه الأعمدة. وعندما انتهوا، طلبت منهم أن يقرأوا ما استعادته الذاكرة، وأتبعت هذا بسؤالهم عن هوية هذه البلاد جغرافيًّا (في أي قارة تقع).

ليس من الأخلاق أن ننتصر للضحية على حساب ضحية الضحيّة، وبخاصة عندما تصبح الضحية جلاداً وتمسي ضحية الضحية مجلوداً يئن من جراحه في ظلام كأنه جُلمود ظُلْمٍ حطّه السيل من عَلِ.

وما هي إلّا هنيهة حتى تنبَّه بعض الطلاب إلى أنّ المحرقة أوروبية، وأنّ العداء للساميّة آفة أوروبية النشأة والسعير، وأن العرب والمسلمين لم يشاركوا فيها، وأنّ أوروبا لم تدفع ثمن جرائمها، وأنّ الفلسطينيين هم من دفعوا وما زالوا يدفعون الثمن. قد تبدو هذه الأمور للقارئ العربي بديهية جدًّا لا تستحق كل هذا السفر والجهد، إلا أنهّا بالنسبة إلى الطالب الغربي كانت لحظة انكشاف وبصيرة بانت له بصوت خافت، بقيت ذبذبات آثاره تدوّي في العقول والقلوب، وفتحت المجال لمساءلة أخلاقية حول دور الطلاب في مزاوجة مقاومة العداء للسامية بالانتصار لحق الفلسطينيين بالخلاص مما لحق بهم من الاحتلال والاستلاب والتشريد والشتات من جرّاء هذا العداء؛ فليس من الأخلاق أن ننتصر للضحية على حساب ضحية الضحيّة، وبخاصة عندما تصبح الضحية جلادًا وتمسي ضحية الضحية مجلودًا يئن من جراحه في ظلام كأنه جُلمود ظُلْمٍ حطّه السيل من عَلِ. لقد

(25) <https://hyperallergic.com/666111/how-watermelon-became-a-symbol-of-palestinian-resistance>.

فتحت التجربة والمساءلة الهادئة الملتزمة بحقائق التاريخ وبالأخلاق السياسية التي تقوم على مبدأ العدالة الطريق أمام الطلاب للدخول في حقول الألغام والخروج منها بموضوعية ترفض الحيادية المنافقة كما أشرنا أعلاه. وقد سمح لي هذا الأفق المنفرج أخلاقيًّا في إعمال البصيرة أن أشير إلى مآسي القدر الذي جعل من أراضي قرية دير ياسين، التي تعرضت لأعمال قتل وسفك دماء وحشية على يد الجماعات الإرهابية الصهيونية، جزءًا من التراب الذي تقوم عليه ذكرى من أبيدوا في أوروبا على يد النازية، وكأن هذه السخرية مسلسل لا ينقضي في سردية ضحية الضحية.

خصصنا اليوم التالي لزيارة مدينة الخليل. وصلنا إلى منتصف المدينة بتنسيق مع بعض الأهالي، وكانت محطتنا الأولى الحرم الإبراهيمي الذي زرته لأول مرّة مع جدتي في منتصف ستينيات القرن العشرين كصبي صغير. كان جنود الاحتلال والمستوطنون يجوبون شوارع المدينة القديمة التي استولى على بعض مساكنها المستوطنون وأغلقوا حوانيتها ومنعوا الدخول إليها لغير قاطنة الحي من الأهالي. رأينا بعض الصبيان يلعبون كرة القدم في نهاية الشارع المؤدي إلى الحرم الإبراهيمي الذي كان قِبلتنا. قابَلنا جنود الاحتلال عند مدخل الحرم، وسألونا عن سبب زيارتنا. أجبناهم أنّنا مجموعة من الطلاب والأساتذة من جامعة أدنبرة في اسكتلندا، وأننا في زيارة سياحية ونرغب في زيارة الحرم. منعونا في البداية، إلّا أنهم عدلوا عن ذلك بعد أخذ ورد وتدخّل من قائد المجموعة. طلب هذا الرجل الذي كان مُدجّجًا بالسلاح ووسائل التواصل الإلكتروني جواز سفري (البريطاني). وعندما قرأ اسمي بدأ يتكلم معي بالعربية. أجبته بالإنكليزية؛ ليتابع بقية الفريق محادثتنا (وقد أصبحنا فريقًا بالفعل). وكنت أقصد من ذلك أيضًا أن أوظّف معاملات القوة التي تحملها هذه اللغة لمصلحتي في التعامل معه، مستفيدًا من قدرتي على أن أتحدث معه بلغة عالية، مستخدمًا معجمًا لغويًّا كنت أتوقع أنه لا يقوى على مجاراته أو فهم بعض مفرداته. لقد كنت أنظر إلى هذا الموقف على أنه مواجهة بين قوة السلاح وقوة اللغة: **الأولى** قوّة خشنة، أما **الثانية** فقوة ناعمة لا يستهان بها. ولن يغيب هذا عنّي وأنا السوسيولساني الذي يدرّس الطلاب العلاقة بين اللغة والقوة في إدارة العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات.

سمح لنا قائد المجموعة بزيارة الحرم، وفوجئ الطلاب بعدها أنّ الجنود بدأوا يسألونهم عن دياناتهم قبل أن يأذنوا لهم بعبور الحاجز الذي نصبوه قريبًا من المدخل. صرّح البعض بدينهم، ورفض البعض ذلك. واتضح لنا من خلال ذلك أنّ الهدف من هذا السؤال هو فرز الطلاب إلى مجموعتين: المجموعة **الأولى**، مكونة من غير المسلمين الذين سيسمح لهم بزيارة الجزء الذي اقتطعته سلطات الاحتلال، بالقوة، من الحرم، وخصصته لليهود وبداخله مقام سيدنا إبراهيم، والمجموعة **الثانية** مكونة من المسلمين الذين سيُسمح لهم بزيارة الجزء المخصص للمسلمين. وقد ضمت المجموعة الأولى المسيحيين وطالبة بهائية من أصول أيرلندية، والذين قالوا إن لا دين لهم. أمّا من رفضوا التصريح بمعتقداتهم الدينية، فقد جرى ضمّهم إلى إحدى المجموعتين بحسب لون البشرة استنادًا إلى ما رأيناه: فمَن مال لون بشرته إلى البياض ضُمَّ إلى المجموعة الأولى، ومَن مال لونها إلى السمرة ضُمَّ إلى المجموعة الثانية. وبما أنني لم أصرّح بديانتي، وكان لون بشرتي بين بين، جرى إلحاقي بالمجموعة الثانية. رفضت ذلك وطلبت أن أنضم إلى المجموعة الأولى؛ رغبة مني بالاطلاع على ما يجري في الجانب المخصص لليهود من الحرم. رفض الجنود ذلك، وهو ما تطلّب

تدخّل قائد المجموعة الذي أصرّ على منعي من الالتحاق بالمجموعة الأولى، وخيّرني بين الانضمام إلى المجموعة الثانية أو انتظار المجموعتين في الخارج إلى حين انتهاء الزيارة. حينها، التحقت بالمجموعة الثانية وزرنا الحرم وصلينا العصر فيه. تذكّرت ما كان عليه الحرم في زيارتي الأولى مع جدتي، وكيف أصبح مكانًا يرثى له، حقيقة لا مجازًا، بعد اجتثاث مقام سيدنا إبراهيم منه، وكأن قلب الجامع قد خلع من جسده.

بعد انتهاء الزيارة توجهنا نحو الحافلة لنعود إلى القدس، ووجدنا الصبيان أنفسهم يلعبون كرة القدم. تقدّم القسّ إيان وايت نحو الصبيان. لم نستغرب ذلك، إذ عُرف عنه في جامعة أدنبرة أنه من محبي كرة القدم ومشجّع قديم لفريق اسكتلندا الوطني، فركل الكرة ركلة لاعب محترف على الرغم من تقدّمه في السّن. ردّ أحد الصبية الكرة باتجاهنا، فرَكَلتْها واحدة من طالباتنا. ودون أن ندري، تحولت الركلات إلى مباراة «رسمية» بيننا: فريق فلسطين ـ الخليل، وفريق اسكتلندا ـ أدنبرة. طلب منّي بعض الطلاب أن انضم إلى الفريق الفلسطيني؛ لأنني فلسطيني المولد والنشأة ولا أكفّ عن تذكير طلابي وأصدقائي بذلك في اسكتلندا، فهذه فرصتي لأمارس فلسطينيتي على أرض فلسطين أمامهم. يومها رفضت طلبهم لأنني على الرغم من «فلسطينيتي» اسكتلنديُّ الهوى والشباب، وأب لصبيين ولدا في اسكتلندا، تنفّسا هواءها وشربا ماءها ويلعبان كرة القدم على أرضها. واليوم لا أعرف إن كان ذلك القرار قد عكس بالفعل ما كان في داخلي من تردد بين هويتين عزيزتين على قلبي، وما زالتا، وهل كنت مثلًا، أتمنّى أن يتعادل الفريقان.

انتصر الفريق الفلسطيني علينا نحن الاسكتلنديين يومها، على الرغم من غياب مشجعيهم بحكم الاحتلال، وحضور مشجّعينا ممن لم ينخرطو في المباراة. لقد كان الفريق الفلسطيني الخليلي أكثر لياقة وجلَدًا منا، وأكثر مهارة في الكرّ والفرّ منّا، نحن الاسكتلنديين الأدنبراويّين. وعلّلنا الهزيمة لأنفسنا بأن الملعب كان ملعبهم، فهم يعرفون تضاريسه، بكل حفرها وطعجاتها، وهذا ما جعل انتصارهم تحصيل حاصل. وعلى الرغم من الهزيمة (لا أذكر النتيجة الآن)، كنّا في غاية السعادة لأننا «حرّكنا الدماء في عروقنا» ولأننا، على ما اعتقدنا، أدخلنا البهجة، ولو لمدة قصيرة، إلى نفوس صبية من فلسطين يرزحون تحت الاحتلال كما رأينا بأم أعيننا. فقد وقف بعض جنود الاحتلال المدججين بالسلاح يراقبون المباراة، لا يعرفون ماذا يفعلون. هل يمنعوننا من اللعب، أم يضحكون معنا أو منّا؟ هل يركلون الكرة عندما كان بعض الصبية «يصوّبونها» نحوهم في دعابة لا شك استفزازية، أم يتركونها تمرّ بهم بلا اكتراث؟ أسئلة وأسئلة طافت في أذهاننا.

دار الحديث في جلسة تلك الليلة عن تجربتنا الخليلية. تحدثّ الطلاب عن فعل التصنيف في ممارسات جنود الاحتلال، وعن معاييره التي تستند في بعض جوانبها إلى لون البشرة، في معادلة تجعل من يميل إلى السُمرة من أهل الإسلام، ومن يميل إلى البياض من أهل المسيحية والعلمنة. وعلّق بعض الطلاب أنّ هذا التصنيف الاحتلالي يستند إلى حفرية أخرى مؤداها أنّ من يميل إلى البياض أقرب إلينا، وأنّ من يميل إلى السمرة أقرب إلى من هم ليسوا منّا. من هم أقرب إلينا يُسمح لهم بزيارة الجزء اليهودي من الحرم الإبراهيمي، فهم من «أهل النحن». ومن هم أقرب إليهم يُسمَحُ لهم بزيارة الجزء الإسلامي من الحرم الإبراهيمي، فهم من «أهل الهُم». ورأى بعض الطلاب في ممارسات التصنيف، جسديًّا ومجازيًّا، نوعًا من أنواع التمييز العنصري، فلماذا لا يُسمح للمسيحي

أو العلماني، بغض النظر عن لون بشرته، بزيارة الحرم الإبراهيمي في شطره الإسلامي؟ وتساءل بعض الطلاب عن كيف يجري التعامل مع الفلسطيني المسيحي؟ هل يُمنع من زيارة الجزء الإسلامي من الحرم، ويسمح له بزيارة الجزء اليهودي؟ ولو حصل ذلك، كيف نقرأ هذه الممارسة؟ هل يمكن أن تكون تعبيرًا عن سياسة فرّق تسد؟

ومن القضايا التي أثارها الطلاب في الجلسة نفسها اختياري للَّعب مع الفريق الاسكتلندي ضد الفريق الفلسطيني؛ فقد أثار هذا الاختيار موضوع الهوية والشتات. لم يخطر ببال أحد أنني تخلّيْت عن جناح من أجنحة هويتي لمصلحة الجناح الآخر، فالطير لا يستطيع التحليق بجناح واحد، إلّا أنه قد يستند إلى جناح من الجناحين، أكثر من الجناح الآخر، في تنفيذ حركة يهدف منها تحقيق غاية من الغايات. وكما أنّ الطير يقوم بكل هذا بعفوية، فقد اخترت اللعب مع الفريق الاسكتلندي دون إعمال تفكير، لغاية كامنة في نفس يعقوب لا يدركها يعقوب نفسه. ومهما تكن هذه الغاية، فإنها بكل تأكيد سياقية، بنْت زمانها ومكانها. قال بعض الطلاب إنّ اختياري انضبط برغبة لديّ في تأكيد عضويتي في الجماعة الآنية التي انتمي إليها، وهو أمر على غاية من الوجاهة، وإن كان ينِمّ عن فهم جوهرانيّ للهوية يرفض منطق التطور. وقال بعض الطلاب إنّ الشتات يرتبط بالافتراق والرغبة في العودة في آن واحد. وبما أنني عدت وافترقت في آن واحد، عدت إلى فلسطين ولو مؤقّتًا، وافترقت عن اسكتلندا ولو مؤقتًا، فإنني من دون أن أعلم قدّمت الغائب (اسكتلندا) على الحاضر (فلسطين)، أو الشتات (الاسكتلندي) على العودة (الفلسطينية)، وكأن الشتات أصبح حالة مستعصية على التعافي لدي، أو حالة من الإدمان التي لا تقوى العودة على أن تمحو آثارها.

سألني الطلاب عن رأيي بهذا الأمر، فقلت إن عودتي (إلى فلسطين) هي حالة من التواجد المؤقت على أرض الوطن الأم تنضبط بقوانين المحتل الجائرة، لذلك فإنها لا تستوفي مفهوم العودة حقه. فالعودة الحقة لا يمكن أن تتحقق إلّا إذا استطاع الشتاتي أن يقيم في وطنه دون قيود، وهذا يتطلب عودة حقوقه المشروعة إليه. فالعودة هنا عودتان: عودة الشتاتي إلى وطنه إن أراد ذلك، وعودة الوطن إلى أصحابه. ولو افترضنا أنّ العودة بهذا المعنى المزدوج تحققت، فإن هذا لا ينفي حق الإحساس بالانتماء إلى الوطن الجديد لدى الشتاتي ـ العائد وصدق هذا الإحساس، أو الرغبة في العودة إلى هذا الوطن. قد تنفي العودة الشتات، ولكنها ربما لا تستطيع أن تمحو الإحساس بالغربة أو الحنين إلى الوطن الجديد في حالة شتاتية ناشئة. هكذا علاقتي بفلسطين، وهكذا علاقتي باسكتلندا، وهذا يفسر ما قصدت إليه عندما قلت كم ستكون سعادتي عظيمة لو كُتِب لي يومًا ما أن أكون سفيرًا لفلسطين في اسكتلندا، أو سفيرًا لاسكتلندا في فلسطين.

ونعود إلى موضوع البصر والبصيرة مرّة ثانية، فقد علّقت طالبة من الطالبات على هدوء قصبة الخليل، وكيف أنّ هذا الهدوء يبعث الراحة في النفس ويدعو إلى التأمل. وذكّرتنا جميعًا بجمال منظر الشمس وهي تغيب على أبنية المدينة القديمة. وقارنت الطالبة هذا المنظر بهدوئه وجماله وتأثيره فيها بما اعتادته في قريتها في شمال إنكلترا، قريبًا من منطقة البحيرات المعروفة بروعة جمالها الذي خلّده الشاعر الإنكليزي ويليام ووردزورث (1770ـ1850) في أشعاره. حينها دعوْت الطلاب إلى التفكير في ما سمعوه، وسألتهم إن كانوا يشاركون زميلتهم الرأي. تردد الطلاب في الإجابة، فقد اعتادوا أن ينظروا إلى أسئلتي بوجل، لأن فيها دعوة إلى قراءة ما سمعوه قراءة مغايرة

لا تخلو من التحريض على تحدي ما هو أمامهم. وبعد هنيهة، تقدّم طالب بتفسير مغاير لما رآه في الخليل وسمعه من زميلته، قائلًا: «إن هدوء وسط المدينة في الخليل هدوء غير طبيعي، وهو نتيجة الاحتلال والاستيطان الذي يخيّم على المدينة». وأضاف طالب آخر، إن جمال المنظر حين غروب الشمس كان يخفي هذه الحقيقة، وإن المسؤولية الأخلاقية تدعونا إلى التأمل في بشاعة الاحتلال، وهو أمر لا يبعث الراحة في النفس، بل يدفعنا إلى رفض الاحتلال. وقارن طالب آخر هذا الهدوء بصخب القصبات في المدن العربية القديمة، وذكر أمثلة من سورية ومصر وتونس والمغرب. وقد دفعني هذا التعليق إلى القول إن هدوء وسط الخليل عند الحرم الإبراهيمي هو هدوء المقابر، لا هدوء قصبة يجب أن تعج بالحياة. وحاولت مرّة ثانية أن أركّز على أهمية مقاربة الوضع الفلسطيني ببصيرة نافذة تفسّر ما تراه العين بموضوعية لا تلتفت إلى الحيادية المقيتة التي تكبِّل العقول والقلوب بوصفات «الرأي والرأي الآخر». وقد استخدمت هذه التجربة أيضًا للتشديد على ضرورة الاحتراز في تفسير اللامألوف من خلال المألوف، أو مقاربة ما لا نعرف من خلال ما نعرف. قد يذكّرنا هدوء قصبة الخليل بهدوء منطقة البحيرات الإنكليزية، إلا أنه شتّان ما بين هدوء الريف وهدوء المقابر، أو هدوء الطبيعة وهدوء صنعه الاحتلال بالاستقواء على حقوق الآخرين. لكل هدوء معناه وسياقه وإن تشابها في وقعهما على الأذن والعين. إن قبلنا ذلك، فإن الخطوة اللاحقة هي التسليم بأن مقاومة الظلم بحاجة إلى شجاعة فكرية وعاطفية ترفض منطق مساواة الضحية بالجلاد، وتتطلب منا التسلح بأدوات معرفية تضيء لنا الطريق إلى ذلك.

أتاحت لنا زيارة الخليل، من دون أن نحتسب، أن نتعرّف إلى مقولة الاستيطان الاستعماري وممارساتها وآثارها عن كثب[26]. كما سنحت لنا هذه الزيارة أيضًا أن نفكر في معنى الشتات ومسارات الهوية بطريقة تقوم على التجربة والمعايشة[27]، وكأننا كنا نردد مع المتنبي أن سيف التجربة أكثر وقعًا على النفس، وأبعد أثرًا مما تحمله النظريات في بطون الكتب، على الرغم من أهمية هذه النظريات في تأطير المعارف. وقد أضافت زيارتنا جامعة بيرزيت أبعادًا كثيرة إلى هذا الفهم، أذكر منها تعرف طلابنا إلى مشاركة الشتات الفلسطيني في بناء الجامعة، كما يبدو من أبنيتها التي يحمل عددٌ لا بأس به منها أسماء من شيَّدوها بأموالهم الخاصة، في ظاهرة تعدّ فريدة في عمقها مقارنة بالجامعات العربية، تجعل من جامعة بير زيت مؤسسة وطنية بالمعنى الأهلي لا الحكومي المعهود في المنطقة العربية. كما اطّلع طلابنا على نشاط الحياة السياسية في حرم الجامعة، وعلى انخراط الطلاب في التنظيمات الفلسطينية، وعلى الصراعات التي تولِّدها هذه التنظيمات في حياة الجامعة، وعلى تأثير الاحتلال في سير الحياة الجامعية، ليس في إعاقة أو منع الطلاب من الوصول إليها فقط، بل في معاينة المصادر التي يسمح لمكتبة الجامعة بالتزود بها من طريق الرقابة والتحكم في الخدمات البريدية التي تخدم مناطق السلطة الفلسطينية. وأذكر في هذا السياق، من باب والشيء بالشيء يذكر، زيارة وفد من جامعة بيرزيت والجامعات الفلسطينية الأخرى في مطلع العقد الثاني من الألفية الجديدة (بعد زيارتنا لفلسطين)، بدعم من المجلس

(26) Mitri Raheb, «Palestine: Time for a Paradigm Shift,» Academia Letters, Article 1848 (2021), <https://doi..org/10.20935/AL1848>.

(27) Stoller, «Review Essay: Writing Diasporas».

الثقافي البريطاني، إلى جامعة كامبريدج للاطلاع على نظام الجودة في التعليم والتعلم والبحوث فيها. وأذكر كيف جرى في اجتماع ضم أعضاء الوفد وبعض المسؤولين في الجامعة الحديث عن الدروس التي يمكن أن تستفيدها الجامعات الفلسطينية من خبرة كامبريدج الطويلة والرائدة في هذا المجال عالميًا.

كنت سعيدًا بهذه الزيارة لما قد تفيده الجامعات الفلسطينية من الاطلاع على تجارب جامعتي التي أعمل فيها، إلّا أنّ أسئلة كثيرة كانت تدور في ذهني خلال الاجتماع عن علاقات القوة بين الزائر والمضيف، وكأنها علاقة بين التلميذ وأستاذه. الزائر يستفسر بلهفة، والمضيف يجيب بكرم وتواضع جمّ ينمُّ عن ثقة بالنفس، كما يتضح لمن يعرف أسلوب الخطاب لدى الإنكليز، بكل ما فيه من كبح الذات عن التصريح بعلو تقديرها لنفسها (Use of Understatement). كانت هذه الزيارة بمنزلة اختبار هوياتي لي، أنا الفلسطيني الاسكتلندي الذي يعيش شتاتًا فلسطينيًّا أكبر في بريطانيا، وشتاتًا اسكتلنديًّا أصغر في إنكلترا. كيف أتعامل مع هذين الشتاتين؟ هل أميل إلى أشقائي من فلسطين، أو إلى أبناء عمومتي في إنكلترا؟ جالدت صبري، ولكني لم أستطع مواصلة الحياد بين شتاتين، فانتصرت بدمي الفلسطيني لأشقائي على أبناء عمومتي، بطرح سؤال عن اختلاف السياقات في منظومات ضمان الجودة في العالم، وكيف أنّ سياق الاحتلال الاستيطاني في فلسطين عامل لا يمكن التغاضي عنه في سبر أغوار التجربة الفلسطينية في منظومة ضمان الجودة، وأنّ الجامعات الفلسطينية تستطيع أن تفيد مؤسسات التعليم العالي في العالم في إنارة بعض معالم هذه المنظومة من منظور مغاير للمألوف. وأضفتُ، في محاولة مني لقلب معادلة القوة بين التلميذ وأستاذه، أننا نكون شاكرين لو قدّم إلينا الوفد الزائر خلاصة تجربته من هذا المنطلق، لعلّنا نستفيد منها في جامعة كامبريدج. كان النقاش الذي تلا هذا الطلب قصيرًا، إلّا أنّه كان مفيدًا لما قدّمه إلى المضيف من وجهات نظر جديدة، ولأنه عدّل علاقة القوة معرفيًّا بين الطرفين لمصلحة الزائر. أذكر هذه التجربة لألقي الضوء على أهمية الشتاتي في تجسير العلاقات بين الوطن الأم والأوطان الجديدة من منطلق المنفعة المتبادلة التي تقوم على تحويل تجربة الاستيطان الكولونيالي إلى معرفة نستطيع من خلالها التصدي لمقولات سائدة سواء في مجال التعليم العالي، أو غيره من المجالات، لا يدرك أصحابها أنها تستند إلى منطق الهيمنة، وأنها تؤدي إلى التسطيح في بناء النظم والمعايير.

وأعود إلى جامعة بير زيت لأعلّق على جانب من جوانب زيارتنا لها يفتح لنا مجالًا للحديث عن الثقافة الفلسطينية، في بعد تاريخي مميز، يساعد الشتات الفلسطيني على تجسير العلاقة بين الوطن الأم والأوطان الجديدة في الغرب. نظّمت الجامعة لنا، مشكورة، مجموعة من المحاضرات قدّمها المرحوم ألبرت أغازريان، مدير العلاقات العامة في الجامعة في حينه. وما لفت نظر الطلاب في هذه المحاضرات استعمال المحاضر أسلوب الحكاية في الحديث عن الوضع الفلسطيني، كمدخل للعبور إليه سياسيًّا. وقد خَبِرنا هذا الأسلوب في حديثنا مع مجموعات من المسلمين والمسيحيين، مجتمعين وعلى حدة، في إثر الخلاف المؤسف الذي شب في الناصرة بخصوص ملكية قطعة الأرض الواقعة أمام كنيسة البشارة أثناء زيارتنا المدينة. لقد دعت بعض التنظيمات الإسلامية، باستفزاز عايشته بنفسي خلال صلاة الجمعة في المدينة، إلى إقامة مسجد على هذه الأرض كان سيحجب

طلَّة الكنيسة البهيّة على وسط المدينة. وكان مصدر تعليق الطلاب على هذا الأسلوب في الخطاب أنه كان يعمد إلى الأسلوب القصصي في طرح موضوعات هي أشدّ حاجة إلى أسلوب الإقناع الذي يعتمد الحجة والدليل واستخلاص النتائج من خلال التحليل الموضوعي. كانت هذه الملاحظة في محلها، مع أنها كانت مباغِتة لي؛ إذ وصفت أسلوبًا مهمًّا من أساليب الخطاب الفلسطيني الذي لا ينسجم مع أساليب الإقناع التي تعوّدها طلابنا الغربيون. وقد دعتني هذه الملاحظة إلى التفكير في الأمر لأجيب الطلاب. وكنت، لحسن الحظ، قد قرأت الكتاب المقدس بجزأيه، العهد القديم والعهد الجديد، مرّتين تحضيرًا للزيارة؛ لأن بعض الطلاب كانوا قد أعلنوا أنّ أحد أهدافهم من الزيارة هو التعرّف إلى الأماكن المقدسة المسيحية بوصفهم مسيحيين. وقد عمَّقت هذه القراءة لدي قناعة قديمة أنّ الكتاب المقدّس يقدّم توصيفًا أنثروبولوجيًّا رائعًا لبعض حفريات الثقافة الفلسطينية كما عهدتها في يفاعتي.

انطلاقًا من هذا الفهم، طلبت من الطلاب، في إحدى جلساتنا، التفكير في الأساليب التي استخدمها السيد المسيح في مخاطبة أتباعه كما وصلتنا في العهد الجديد. وما هي إلا هنيهة حتى ذكر الطلاب الاعتماد على أسلوب الحكاية (Parables) لتوصيف الأحوال التي عايشها المسيح، ولاستخلاص العبر والدروس منها، وهو الأسلوب نفسه الذي استعمله الفلسطينيون، مسيحيين كانوا أو مسلمين، لإقناعنا بوجهة نظرهم. حينها قلت للطلاب إن الأطراف المتصارعة على ملكية وطن من الأوطان كثيرًا ما تعتمد على الحفريات الأثرية، بمعناها الكلاسيكي، في إثبات ما تعتقد أنه حقها فيها، وأنه يحق للفلسطينيين، استنادًا إلى ملاحظة الطلاب الثاقبة، العودة إلى أسلوب الخطاب في الكتاب المقدّس[28]، للبحث عن حفريات من نوع جديد في إثبات حقهم في أرضهم، سميتها حفريات الخطاب (Discourse Archaeology)، أو حفريّات الأسلوب اللغوي. وحتى يكون لهذه الحفريات صدقية، فمن الضروري أن يعتني الشتاتيون وغير الشتاتيين، ولا سيّما المسلمون منهم، بإرثهم الثقافي المسيحي، ليكون فاعلًا في تجسير العلاقة بالغرب الذي يستمد جزءًا مهمًّا من ثقافته من إرثه المسيحي؛ إذ تثبت تجارب الدبلوماسية الشعبية الناجحة أهمية الاستناد إلى المشتركات الثقافية في كسب الأصدقاء[29]. وما يزيد من أهميّة هذا العنصر في الدبلوماسية الشعبية الفلسطينية ضرورة التصدي للترويج الشديد في الغرب لمفهوم الإرث اليهودي ـ المسيحي (Judeo-Christian Tradition)، الذي طفا إلى السطح بعد الحرب العالمية الثانية، استجابة لعقدة الذنب الأوروبية من جرّاء الجرائم التي اقترفتها النازية بحق اليهود. انطلاقًا من هذه القناعة، كنت وما زلت أدعو مسلمي فلسطين في الشتات، وفي بلدان الغرب على وجه الخصوص، إلى الاحتفاء بعيد الميلاد تحية للسيد المسيح بأصوله المتجذرة في التراب الفلسطيني.

لقد دعتني هذه القناعة، كشتاتي مسلم يعتز بإرثه الثقافي المسيحي المنحدر من السيد المسيح، أن أخصّص في الكتاب الذي حرّرته عن الشتات الفلسطيني بعنوان **أن تكون فلسطينيًا:**

(28) William Barclay, The Parables of Jesus (Louisville, Kentucky: Westminster John Knox Press, 1999).

(29) Cull, «Public Diplomacy: Taxonomies and Histories».

تأملات شخصية في الهوية الفلسطينية في الشتات[30]، عددًا من المقالات تفوق نسبتها أضعاف نسبة تعداد المسيحيين الفلسطينيين في العالم، لمخاطبة القارئ الغربي من هذا المنطلق. وقد حاولت التركيز على هذا الجانب من خلال غلاف الكتاب الذي صممته (انظر الشكل المرفق أدناه)، وهو عبارة عن صورة مركّبة من مدينة أدنبرة، عاصمة اسكتلندا، ومدينة القدس الشريف، عاصمة فلسطين، تجمع بين الكنيسة في مقدمة الصورة، وقبة الصخرة في مؤخرتها. وقد قصدت من هذا الغلاف، الذي يقف ابني الأصغر سنان مرتديًا اللباس الاسكتلندي في وسطه، وكأنه حنظلة الاسكتلندي، أن أعبر عن هويتي الشتاتية المركبة بأبعادها الفلسطينية والاسكتلندية، وببُعديها الإسلامي والمسيحي، وامتدادها المستقبلي من خلال أبنائي الذين ولدوا في شتاتي الذي، وإن كان شتاتهم، يمثِّل شتات الإرث والذاكرة التي ورثوها، لا شتات المعايشة والتجربة المباشرة التي عاصرتُها وعصَرَتْني. لقد حاولت وغيري ممن شاركوا في هذا الكتاب أن نعبّر عن شتاتنا بكل أطيافه وتمثلاته الحياتية بعيدًا من السياسة بمعناها الرسمي والمباشر. كان هدفنا أنسنة الموضوع الفلسطيني من خلال بوابات القلب والضمير قبل الولوج إلى رحاب العقل. هذا ما طلبْتُه من الذين استكتبتهم. ولم أدرك صعوبة هذا الطلب حينها؛ إذ اضطررت إلى استثناء ما يفوق ثلاثين مقالة لأنها كانت، في رأيي، تَقرأُ وكأنها تنغيمات مختلفة على مانيفستو سياسي يدور حول الاحتلال والتحرير بطريقة مباشرة. لا شك أنّ لهذا النوع من الكتابة دورًا في التعبير عن الشأن الفلسطيني، وأنّ للشتات الفلسطيني دورًا مهمًّا في هذا الشأن، لكنّنا بحاجة أيضًا إلى أن نشتبك مع الشأن الفلسطيني من منظور كونية القضية الفلسطينية في بعدها الأخلاقي والقِيَمي، التي يظهر فيها الظلم والعدوان واضحين، نتيجة الاستيطان الاستعماري الذي تعرّض له الفلسطينيون وما زالوا.

غلاف «أن تكون فلسطينيًا»

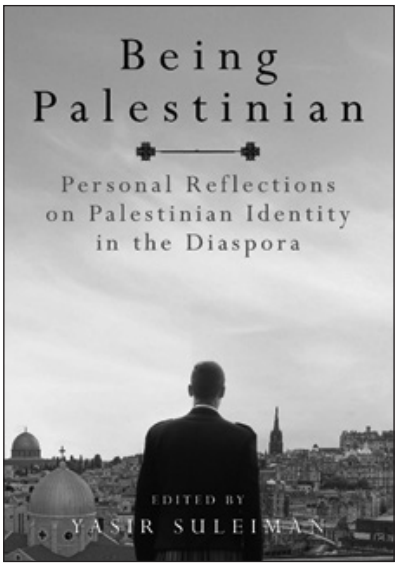

Yasir Suleiman, ed., *Being Palestinian: Personal Reflections on Palestinian Identity in the Diaspora* (30) (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2016).

خلاصة

حاولنا في هذه العجالة أن نقارب مفهوم الشتات من وجهة نظر إثنوغرافية-ذاتية تستند إلى تأطير نظري يعتمد مفهومَي القوة الناعمة والدبلوماسية الشعبية. وقد أقدمنا على ذلك مدركين ضرورة التحوّط المعرفي لأسباب منهجية تتعلق بالموضوعية والحيادية، والحذر في استعمال المفاهيم خارج الأطر النظرية التي وردت في سياقاتها الأولية، علاوة على ضبابية مفهوم الشتات بالعربية، وتعاظُم هذه الضبابية إذا ما قاربنا هذا المفهوم من خلال مصطلح دياسبورا بالإنكليزية الذي خضع لمراجعات متعددة في حقول معرفية مختلفة. ولم نقصد من هذه الدراسة تقديم نموذج يُحتذى به عمّا قد يفعله الشتاتي في وصل الوطن الأم بالوطن الجديد، بل عرْض جوانب من تجربة فردية تستند إلى قناعة بأن الشتات مصدر قوة ناعمة للوطن الأم، وأنّ الشتاتي قادر على الفعل إذا ما قارب هذه القناعة من منظور القوة الناعمة والدبلوماسية الشعبية الواعية بأهمية الثقافة والقيم كأسلحة يستخدمها في بناء علاقات متشعبة في وطنه الجديد. وحتى يضمن لنفسه قدرًا من النجاح، فمن الضروري أن يعضّد الشتاتي نفسه بصدقية عالية تساعده على كسب الأصدقاء، قوامها الانخراط في قضايا وطنه الجديد وقضايا التحرر في العالم. وقد ضربنا أمثلة على كل ذلك من تجربتنا في اسكتلندا، التي دفعتنا إلى التفكير في فلسطين من منظور يخرجها من جغرافيتها، ويجعلها قضية أخلاقية تدعو إلى مفهوم للمواطنة لا ينحصر بالأرومة، بل يتجاوزها ليضم كل الأحرار النبلاء الذين يرفضون الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني، ويعملون بكل ما يستطيعون على مقاومة الاستعمار الاستيطاني الذي يتعرض له هذا الشعب بكل فئاته. إنّ تحرير فلسطين في رأينا يقتضي تحرير قضية فلسطين من قُطريّتها وجغرافيّتها المحدودة، ولن يتأتّى هذا لنا إلّا بمشاركة فاعلة من الشتات وفي الشتات. ولتسهيل هذه المهمة، فإنه من الضروري أيضًا أن ينفتح الفلسطيني المسلم، وبخاصة في الغرب، على إرثه الحضاري المسيحي المنحدر من السيّد المسيح، لأن هذا الانفتاح يمدّه بمصدر مهم من مصادر القوة الناعمة التي يستطيع أن يستثمرها في ممارسة دوره الدبلوماسي الشعبي. ولنا في تجربتنا الاسكتلندية مثال على ذلك فتح لنا مسالك التنظيم والاستقطاب والتأثير، استنادًا إلى مجموعة من القيم تتصدرها العدالة، مسنودة برفض كل أشكال الهيمنة والظلم.

إنّ تحرير فلسطين في رأينا يقتضي تحرير قضية فلسطين من قُطريّتها وجغرافيّتها المحدودة، ولن يتأتّى هذا لنا إلّا بمشاركة فاعلة من الشتات وفي الشتات. ولتسهيل هذه المهمة، فإنه من الضروري أيضًا أن ينفتح الفلسطيني المسلم، وبخاصة في الغرب، على إرثه الحضاري المسيحي المنحدر من السيّد المسيح، لأن هذا الانفتاح يمدّه بمصدر مهم من مصادر القوة الناعمة.

وقد هيّأت لنا زيارتنا فلسطين آلية ذهبيّة لممارسة الدبلوماسية الشعبية بهدوء، بعيدًا من الترويج المباشر الذي ربما لا ينتج إلّا زبدًا. كان هدفنا من الزيارة تحقيق المعرفة الموثوقة القائمة

على المعايشة والتأمل، والمساءلة والتفكير، والنقاش والمراجعة، والاستنتاج الشخصي؛ لأنها وسائل الإقناع الأنجع للحديث باسم القضية الفلسطينية، وأي قضية عادلة. كان برنامج الزيارة قد أُعدّ مسبقًا بعد استطلاع آراء المشاركين والتعرّف إلى رغباتهم. ومع ذلك، فقد كانت زيارة مليئة بالمفاجآت، كما حصل في تأخّري المزعوم في أول يوم من أيام زيارتنا، أو كما حصل في مدينة الخليل. فلم نكن نعرف عن إجراءات زيارة الحرم الإبراهيمي التي قدّمت إلى الطلاب ومضة من سياسات جيش الاحتلال في التصنيف البشري. ولم يكن على جدول زيارتنا للخليل المشاركة في مباراة كرة قدم ضد فريق من صبية المدينة، التي أتاحت لنا الفرصة تأمل معنى الشتات والعودة التي تعَدّ معرّفًا أساسيًّا في مفهوم الشتات. ولم يكن في إمكاننا كمنظمين للزيارة أن نتنبأ ببعض تأملات الطلاب والغوص في أبعادها لإظهار العلاقة بين الضحية وضحية الضحية، أو بين الضحية ـ الجلاد والضحية ـ المجلود، وعن دور أوروبا في إنتاج هذه العلاقة، كما حصل عقب زيارتنا مركز الهولوكوست الذي احتل جزءًا من أرض دير ياسين. وقد قدّمت قصبة الخليل كبسولة سريعة لنا عن معنى الاستعمار الاستيطاني الاقتلاعي–الإحلاليّ، وعن أثره في حياة هذه القصبة وتحويلها إلى فضاء يخيم عليه صمت المقابر. كان هذا الصمت صاخبًا، وكان وقعه أقدر على شرح معاني هذا الاستعمار من آلاف الكلمات. أمّا زيارتنا لجامعة بير زيت فقد قدّمت أمثلة حيّة على دور الشتات في بناء مؤسسات الوطن الأم، كما واقع الانقسام في الجسد الطلابي. وقد وفّرت لنا هذه الزيارة فرصة لفهم بعض حفريات الخطاب الفلسطيني من خلال علاقتها بالإرث المسيحي الثقافي للشعب الفلسطيني. وإن كان لنا أن نستنتج من هذا درسًا في ممارسة الدبلوماسية الشعبية فهو الاحتفاء بما هو غير متوقع، والقدرة على الانفتاح على الإمكانات التي يثيرها اللامتوقع في الدخول في خبايا التجربة الفلسطينية. وتكمن أهمية اللامتوقع في أنه يعزز الصدقية المتوخاة كشرط من شروط نجاعة القوة الناعمة والدبلوماسية الشعبية؛ لأنه لو بدا للمشاركين أن «المسألة مطبوخة من البداية»، فإنهم سيحجمون عن المشاركة في جمع المواد، والانخراط في عمليات الطهي الفكري، والانغماس في تناول ما أنتجوه، بعقولهم وقلوبهم، وكذا نقل كل «الميمات» التي أنتجوها إلى غيرهم عن دراية وقناعة. ففلسطين بحاجة إلى من يشارك أهلها في الحديث باسمها في أوطانهم، إذ إن هذا أشد أثرًا في جمهور المتلقين الذين يستقبلون ما يصلهم على أنه منتج محلي غير مستورد. إنّ هذه الاستراتيجية في التواصل هي نوع من أنواع الغرز (Embedding) والغرس الذي يأتي بثماره موسمًا بعد موسم. علاوة على ذلك، فإننا نؤمن أنّ التجربة أصدق أنباءً من الكتب؛ فملامسة الاحتلال، والاحتكاك به، ومعاينة آثاره، أعظم أثرًا في المتلقي من قضاء ساعات وساعات بين الكتب وفي قاعات الدراسة، على الرغم من أهمية هذه المسارات في فهم القضية الفلسطينية.

ومع أن تجربتنا كانت ناجحة في رأي المشاركين فيها، إلّا أننا لا نرى دور الأفراد بديلًا من دور الدول والمؤسسات والجماعات في ممارسة الدبلوماسية الشعبية، كما أننا لا نقول بخلاف ذلك. إنّ وصْل الوطن الأم بالأوطان الجديدة في الحالة الفلسطينية، فرْض عين على الشتاتي لا فرض كفاية، ولا سيّما أنّ الوطن الأم يفتقر إلى دولة مستقلة تستطيع أن تنافح عن قضاياه، وأن تمارس دبلوماسية شعبية تعتمد القوة الناعمة في إطار علاقاتها الدولية، انسجامًا مع الأطر النظرية التي استندنا إليها في هذه الدراسة. لقد دعتنا بيتيت، كما أشرنا في مطلع هذا المقال، إلى الاستفادة من

الحالة الفلسطينية في مراجعة مقولاتنا النظرية في العلوم السياسية. وقد فعلنا هذا بالضبط، عندما أطلقنا مقولات القوة الناعمة والدبلوماسية الشعبية خارج حدودها في إطار العلاقات الدولية، في مقاربة دور الأفراد في ممارسة التزاماتهم الشتاتية في وصل الوطن الأم بالأوطان الجديدة. لا نعتقد بأن هذا كان تعسّفًا نظريًّا من طرفنا، بل إنه كان نتاجًا لقراءة واعية لإمكانات هذه المقولات التفسيرية، انطلاقًا من قناعة راسخة أن «الفرد سياسي بالطبع»، ولا سيّما إذا قرأنا «السياسة» و«القوّة» و«الدبلوماسية» على أنها مفاهيم متشعبكة (متشعبة ومتشابكة في آن واحد) تعشش في نواحي الحياة المختلفة، وأن هذه المفاهيم قابلة للتكيُّف في وصف الفعل السياسي، سواء صدر هذا الفعل عن الفرد أو الجماعة أو المؤسسات الأهلية أم مؤسسات الدولة أو شبه الدولة. ومهما كان مصدر هذا الفعل، فإن الدبلوماسية الشعبية، كممارسة من ممارسات القوة الناعمة، عمل طويل المدى لا يمكن الحكم على فاعليته بمعايير عدّائي المسافات القصيرة؛ فهو عمل يتطلب الأناة والصبر والرعاية وتفاوت سرعة العدو من مرحلة إلى مرحلة.

الشتاتي، في رأينا، قادر على أن يمتلك هوية مركبة ترفض الأحادية التي تكبّله بهوية الوطن الأم، على الرغم من مركزية هذه الهوية في حياته. ولذلك، فإن انتماء الشتاتي وولاءه لوطنه الأم لا يمنعان ارتباطه بوطنه الجديد وانتماءه إليه.

حاولنا في هذا المقال أن نقارب موضوع الهوية الشتاتية من خلال أفعال المعايشة والتأمل الذي يرفض الجوهرانية. فالشتاتي، في رأينا، قادر على أن يمتلك هوية مركبة ترفض الأحادية التي تكبّله بهوية الوطن الأم، على الرغم من مركزية هذه الهوية في حياته. لذلك، فإن انتماء الشتاتي وولاءه لوطنه الأم لا يمنعان ارتباطه بوطنه الجديد وانتماءه إليه. وتكمن أهمية هذه الهوية المركبة في أنها تتيح للشتاتي العمل لمصلحة وطنه الأم بصدقية وأريحية تعززان قدرته على كسب الأصدقاء لقضايا هذا الوطن. لقد وصفنا هذا الدور الذي يقوم به الشتاتي بأنه نوع من أنواع الوصل والتجسير. وزيادة في التوضيح نقول: إنّ هذا الدور هو قبل أي شيء نوع من أنواع المناجاة الداخلية التي تحيك الذات بخيوط متشعبكة، فتجعل منها شبكة من الجسور الطيارة ذات الاتجاهات المتعددة. لقد كشفت لنا زيارة وفد الجامعات الفلسطينية إلى جامعة كامبريدج تعدد ولاءات الشتاتي وسياقات تفعيلها كمسارات هوياتية، كما فعلت مباراة كرة القدم في قصبة الخليل في هذا الشأن. هل يعني ذلك أننا نرفض مقولة الشاعر بأن الحب دائمًا للحبيب الأول؟ لا شكّ أن خلجات هذا الحب تغور في النفس البشرية، فتجعل منه عشقًا، إلا أن ذلك لا يتعارض مع حب أوطان أخرى يهواها الفرد. إن تعدد الأوطان التي تلتف حول الوطن الأم يجعل الشتات مصدر قوة ومبعث أمل في ممارسة القوة الناعمة والدبلوماسية الشعبية □

جامعة الدول العربية ومشكلة مياه حوض نهر الأردن 1953ـ1967 (دراسة تاريخية)

علي علي بدر(*)

باحث في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ – مصر.

مقدمة

يُقصد بحوض نهر الأردن الدول التي يجري بها النهر أو تمتد أحد روافده إليها، وتلك الدول هي الأردن وفلسطين وسورية ولبنان و«إسرائيل» بعد عام 1948، حيث سعت الأخيرة منذ ذلك التاريخ لاستغلال النهر وروافده لري صحراء النقب لتعميرها بوصفها نقطة استراتيجية مهمة لها؛ بل أقامت المشاريع المائية لتنفيذ ذلك الهدف، وهو الأمر الذي أثر سلبًا في حصة البلدان العربية من مياه النهر وروافده.

وقد تنبَّهت البلدان العربية إلى الأطماع المائية الإسرائيلية، فتنبت الكثير من المشاريع المائية المضادة، وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة للتوفيق بين البلدان العربية و«إسرائيل»، ومن ثم ظهر دور جامعة الدول العربية في مناقشة ودراسة تلك المشاريع، وتوضيح أضرارها على المياه العربية في المنطقة، كما قامت الجامعة العربية بتبني مشروع عربي مضاد للمشروع الأمريكي في محاولة منها للحفاظ على الحقوق المائية العربية. وكذلك شهدت الجامعة العربية ثلاث مؤتمرات قمة عربية للملوك والرؤساء العرب بين عامَي 1964 و1965 بهدف حل مشكلة مياه حوض نهر الأردن ومواجهة الأطماع الإسرائيلية، لكنها فشلت في تبّني مشروع عربي موحد تتشارك البلدان العربية في دعمه ماليًا وفنيًا وعسكريًا، ويمثل فرصة كبيرة لتوحيد الصف العربي وإزالة الخلافات العربية، ولكن للأسف ذهبت كل تلك الجهود العربية دون جدوى. وسرعان ما تجددت تلك الخلافات وظهر الإخفاق العربي في دعم المشروع العربي الموحد؛ الأمر الذي سمح لـ«إسرائيل» بالنجاح في تنفيذ مخططها وتحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب. لم تنتهِ الأمور إلى هذا الحد

(*) البريد الإلكتروني: almo2rkh59@gmail.com.

بل أدت إلى توترات على الحدود العربية ـ الإسرائيلية نتج منها حرب 1967 التي انتهت بهزيمة العرب واستيلاء «إسرائيل» على معظم الأراضي العربية التي يجري فيها النهر وروافده، وبالتالي تمكنت من السيطرة على أكثر من نصف مياه نهر الأرن.

اعتمدت هذه الدراسة على وثائق جامعة الدول العربية، وبعض الوثائق البريطانية، وبعض الصحف العربية إضافة إلى بعض المراجع العربية والأجنبية والمعربة.

أولًا: جامعة الدول العربية ومشروع جونستون

في17 تشرين الأول/أكتوبر1953 كلف الرئيس الأمريكي «أيزنهار مستشاره إريك جونستون (Eric Johnston) بالتفاوض مع دول حوض نهر الأردن لإقناعها بالموافقة على مشروع موحد للموارد المائية في حوض وادي الأردن، بناءً على تقرير فني وضعته إحدى الشركات الأمريكية، بطلب من الأنروا (UNRWA)[1] وبرعاية من وزارة الخارجية الأمريكية[2].

بناءً على ذلك تبادل عبد الخالق حسونة، أمين عام جامعة الدول العربية، وجهات النظر مع ممثلين من مصر والعراق ولبنان بشأن قضية جونستون، وأشاروا إلى أن اختيار جونستون مؤسف جدًا وأن مهمته محكوم عليها بالفشل[3]. وعليه أوصت اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية، في اجتماعها في عمّان 23 تشرين الأول/أكتوبر1953، برفض البلدان العربية، التي لها مصالح مشتركة في مياه حوض نهر الأردن ومنابعه، البحث في أي مشروع مشترك مع «إسرائيل»[4]. وقد صرح «رئيس الوزراء الأردني آنذاك، معلقًا على مهمة جونستون بأن الحكومة الأردنية ملتزمة بقرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، وترفض رفضًا قاطعًا مناقشة أي خطة لاستخدام مياه نهر الأردن. يبدو أن تلك التصريحات أقلقت جونستون؛ فأعرب أثناء زيارته الأردن عن أمله في أن تستقبله حكومة الأردن من جانبها بعقل متفتح. استدرك رئيس الوزراء الأردني أنه سيكون من الخطأ أن لا يسمح لجونستون بشرح خطته أمام الحكومة الأردنية، لذلك تم الترتيب لاجتماع بموافقة الملك حسين ومجلس الوزراء في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1953[5].

وبالفعل تمكن جونستون من زيارة الأردن وسورية ولبنان و«إسرائيل»، وصرح بعد انتهاء جولته الأولى وشرح خطته لتلك الدول، أنها قد وافقت على مبدأ توزيع عادل لمياه الأردن، وأن العرب و«إسرائيل» يرحبون بالتعاون مع الولايات المتحدة في وضع تفاصيل مشروع مُرضٍ للجميع.

---

(1) أُنشئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم، بالقرار الرقم 302 سنة 1949 الصادر من الأمم المتحدة بهدف تقديم الدعم والحماية إلى اللاجئين الفلسطينيين.

(2) مجلس الأمة الأردني، محضر الجلسة العاشرة، الدورة العادية الثالثة، 29 كانون الأول/ديسمبر 1953، ص81.

(3) Telegram, the Secretary of the embassy in Israel, 26 October 1953.

(4) مجلس الأمة الأردني، المصدر نفسه، ص 81.

(5) Telegram, the charge in Jordan (lynch) to the Department of State, Amman, No. 704 22 October 1953.

ولتحقيق ذلك أعلن أنه يجب على «إسرائيل» وقف أعمال تحويل مجرى النهر، وعدم بدء العمل إلا بموافقة الجميع حتى لا يؤثر ذلك سلبًا في المفاوضات حول مشروعه[6].

تضمن مشروع جونستون إنشاء مجموعة من السدود، منها سد عند ملتقى نهر الحاصباني بنهر الأردن لتوليد الكهرباء، وسد بالقرب من قرية «الحمراء» في «إسرائيل» لتحويل مياه نهر بانياس لري منطقة جبال الجليل، وسد على نهر اليرموك قرب قرية «العدسية»[7] في الأردن لتوليد الكهرباء، وسد ومحطة طاقة كهربائية لمياه اليرموك قرب منطقة «المقارن»[8] في الأردن لتنمية المياه في خزان بحيرة طبرية، كما تضمن المشروع مجموعة من القنوات، منها قناة أساسية طولها 120 كم لسحب مياه نهر بانياس ودان ومنابع تل القاضي إلى بحيرة الحولة ثم إلى غرب مدينة طبرية، وتتفرع عن تلك القناة قنوات فرعية طولها نحو 110 كم لري جبال الجليل ومرج ابن عامر، كما تضمن المشروع تجفيف مستنقعات الحولة لزراعتها والاستفادة من مياهها بتخزينها في بحيرة طبرية[9].

إن مشروع جونستون قدّر كمية مياه حوض نهر الأردن بنحو 1287 مليون م3، كما يتضح أن المشروع أعطى «إسرائيل» النصيب الأكبر من مياه نهر الأردن، حيث سمح لـ«إسرائيل» بالحصول على ثلاثة أضعاف نصيب الأردن من مياه النهر، كما أنه حرم سورية ولبنان الاستفادة من مياهه.

الجدول الرقم (1)
توزع مياه حوض نهر الأردن على دول حوض النهر طبقًا لمشروع جونستون

الدولة	الأردن	سورية	لبنان	«إسرائيل»
حصتها	720 مليون م^3	132 مليون م^3	35 مليون م^3	400 مليون م^3
مصادر حصة المياه	100 مليون م^3 من نهر الأردن والباقي من نهر اليرموك والوديان الجانبية.	من نهري اليرموك وبانياس	من نهر الحاصباني	375 مليون م^3 من نهر الأردن، و25 مليون م^3 من نهر اليرموك.

الجدول من إعداد الباحث استنادًا إلى: **المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية: أو مشروع جونستون** (القاهرة: الهيئة العربية العليا لفلسطين، 1955)، ج 1، ص 9.

(6) **الاتحاد** (حيفا)، العدد 11 (9 تموز/يوليو 1954)، ص 4.

(7) هي قرية أردنية تقع في لواء الأغوار الشمالية التابعة لمحافظة إربد، وتمتلك موقعًا مهم لقربها من نهري الأردن واليرموك.

(8) منطقة تقع على الحدود الأردنية ـ السورية.

(9) **المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية: أو مشروع جونستون** (القاهرة: الهيئة العربية العليا لفلسطين، 1955)، ج 1، ص 10.

يتضح من الجدول الرقم (1) أن مشروع جونستون قدّر كمية مياه حوض نهر الأردن بنحو 1287 مليون م^3، كما يتضح أن المشروع أعطى«إسرائيل» النصيب الأكبر من مياه نهر الأردن، حيث سمح لـ«إسرائيل» بالحصول على ثلاثة أضعاف نصيب الأردن من مياه النهر، كما أنه حرم سورية ولبنان الاستفادة من مياهه، وخصص لهم كميات قليلة من بعض أنهارهم الداخلية.

وقد اعترضت «إسرائيل» على حصتها المحددة، وطالبت بحصة أكبر لحاجاتها إلى استيعاب المهاجرين الجدد في فلسطين، وكذلك اعترضت لأن الخطة لم تشمل نهر الليطاني، ولأنها ستتسلّم حصتها بعد تسلُّم البلدان العربية حصصها[10].

ثانيًا: جامعة الدول العربية ومشروع اللجنة الفنية العربية (المشروع العربي المضاد لمشروع جونستون) 1954

في إثر تقديم جونستون مشروعه إلى مصر وسورية ولبنان والأردن، ألّفت تلك الدول لجنة فنية من الخبراء ومهندسي الري؛ لدراسة هذا المشروع وبيان رأيها فيه[11]، وقد أوضحت تلك اللجنة أهم عيوب المشروع وكذلك مقترحاتها لتفاديها. فمن العيوب التي أقرتها اللجنة: إغفال المشروع للحدود السياسية بين البلدان العربية و«إسرائيل»، ومبدأ تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبرية لوقوعها تحت السيطرة الإسرائيلية، وارتفاع نسبة ملوحتها أكثر منها في مياه اليرموك وهو ما قد يلحق الضرر بالزراعة العربية، كما أن التخزين فيها سيرفع مستوى المياه فيها وربما يتسبب في ضياع معالم الأماكن المقدسة المسيحية على شواطئها. كما اعترضت اللجنة على إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على مياه الحاصباني عند مستعمرة «تل حي» الإسرائيلية وحرمان لبنان الاستفادة منها، وفكرة الإشراف الدولي على المشروع، وتحديد ارتفاع سد المقارن على اليرموك بنحو 58، وتأجيل إنشاء محطة الكهرباء في العدسية بحجة أن الأردن لا يحتاج إليها في وقت عرض المشروع، وحرمان سورية الاستفادة من مياه بانياس ودان وتل القاضي في ري أراضيها، وحرمان لبنان الاستفادة من مياه الحاصباني بعد بناء السد عليه[12].

وفي ما يخص مقترحات اللجنة الفنية العربية، فقد طالبت بإنشاء سد المقارن على ارتفاع 150م؛ لتخزين 400 مليون م^3 من المياه للاستفادة منها في الري وتوليد الكهرباء، وسرعة إنشاء محطة كهرباء العدسية لتمد الأردن بالحد الأعلى من الكهرباء، وعدم إنشاء محطة كهرباء نهر

(10) خليل خير الله، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط** (بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2016)، ص 114.

(11) من المصريين محمد أحمد سليم، حسن زكي، محمد أمين، المهندس أحمد علي فرج، البكباشي محمود رياض، ومن السوريين المهندس كاظم الجزار، صبحي المظلوم، جورج كتن، من اللبنانيين: المهندس إبراهيم عبد العال، المهندس إدوارد منسي.

(12) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **قرارات مجلس جامعة الدول العربية**، مج 1، من الدورة 1ـ 22، 1945/6/4، 1954/12/11، قرار رقم 756، ص 507.

الحاصباني في مستعمرة تل حي الإسرائيلية وإنشائها داخل الأراضي اللبنانية وإعطاء «إسرائيل» ما يزيد على حاجة لبنان من المياه[13].

الجدول الرقم (2)
مقترحات اللجنة العربية لزيادة المساحات المروية في سورية ولبنان

الدولة	سورية	لبنان
المساحة المروية	**308.000 دونم**	**30.000 دونم**
مصدر المياه	تستهلك من مياه اليرموك ما يكفي لري 68.000 دونم. ومن مياه بانياس ما يكفي لري 20.000 دونم. ومن مياه الأردن ما يكفي لري 22.000 دونم في منطقة البطيحة السورية.	من مياه نهر الحاصباني

الجدول من إعداد الباحث استنادًا إلى: **قرارات مجلس جامعة الدول العربية**، مج 1، من الدورة 1ـ 22، 4/6/1945، 11/12/1954، قرار رقم 756، ص 507.

يتضح من الجدول الرقم (2) محاولة اللجنة الفنية العربية الحفاظ على الحقوق المائية لسورية ولبنان من خلال زيادة حصتهما في المياه من أنهار الأردن واليرموك وبانياس والحاصباني، وكذلك زيادة مساحة الأراضي المروية بهما؛ لمواجهة الحاجات المتزايدة على المياه.

بناءً على ذلك عُرض تقرير اللجنة الفنية وملاحظاتها على اللجنة السياسية للجامعة العربية في كانون الثاني/يناير1954. التي أدركت أهمية المشروع الذي وضعه المهندسون العرب ورأت أنه يكفل الحق والعدالة، وبالتالي كلفت اللجنة الفنية بإكمال دراستها لتقديم المشروع بصورته النهائية[14].

قدمت اللجنة الفنية مشروعها متضمنًا: استغلال مياه اليرموك في الري وتوليد الكهرباء لمصلحة الأردن وسورية، من طريق إقامة سد على نهر اليرموك عند منطقة «المقارن» أو وادي خالد (حسبما تظهر الدراسات أيهما أفضل)، وآخر بالقرب من قرية «العدسية»، وإنشاء محطتين على النهر لتوليد الكهرباء، واستغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية في الري وتوليد الكهرباء لمصلحة البلدان العربية و«إسرائيل»، واستغلال انحدار نهر الحاصباني لتوليد الكهرباء لمصلحة لبنان، من خلال إنشاء سد تخزيني ومحطة لتوليد الكهرباء على النهر[15] (انظر الخريطة الرقم (1)).

---

(13) المصدر نفسه.

(14) الأمانة العامة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية، مج 1، من الدورة 1ـ 22 (4/6/1945، 11/12/1954)، ق 600، دع 20، ج 4، 19/1/1954، ص 442.

(15) محمد أحمد سليم، **مشروعات تحويل نهر الأردن** (القاهرة: المطبعة العالمية، 1964)، ص 23 ـ 32. انظر أيضًا: **الاتحاد** (حيفا)، العدد 71 (11 كانون الثاني/يناير 1964)، ص 2.

في إثر ذلك زار جونستون الشرق الأوسط مرة أخرى، وقد أدخل بعض التعديلات على مشروعه في محاولة للتوفيق بين المطالب العربية والإسرائيلية، والتقى في جولته الثانية للمنطقة بممثلين من لبنان وسورية والأردن ومصر في العاصمة اللبنانية بيروت، ثم زار «إسرائيل» لمناقشة تلك التعديلات، وعاد مرة أخرى ليجتمع في القاهرة بوزراء خارجية البلدان العربية المعنية بحضور فنيين من تلك الدول، وانتهت تلك المباحثات والمداولات بالموافقة على مشروع جونستون المعدّل الذي يعدّ فيه خزان المقارن الكبير أساسًا للمشروع[16].

بعد نشر المشروع قوبل بتصاعد المقاومة العربية ضده، وتعرض لحملات صحافية في سورية ولبنان، وثارت الجماهير الفلسطينية عليه؛ حيث دعا أكثر من 60,000 لاجئ في الخليل إلى الإضراب عن الطعام احتجاجًا على مناقشته من جانب المسؤولين العرب، لينتهي الأمر بتجميد المشروع عام 1956[17].

الخريطة الرقم (1)
المشروع العربي الذي اقترحته اللجنة الفنية العربية

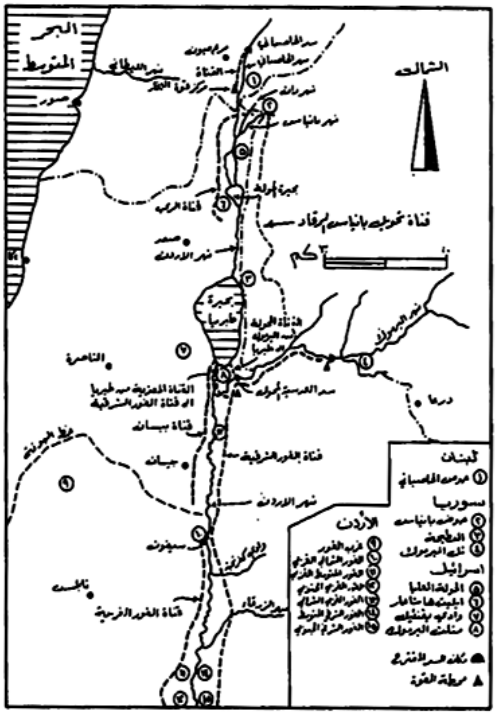

المصدر: منصور بن سالم الجابري، «سياسة «إسرائيل» المائية والصراع العربي- الإسرائيلي،» (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان، 1990)، ص 62.

(16) عفيف البزري، **إسرائيل والمياه العربية** (بيروت: دار الحقائق، 1984).
(17) المصدر نفسه.

اتجهت «إسرائيل» إلى إتمام مشروعها الخاص بتحويل مياه نهر الأردن لري صحراء النقب، وقد وصف مجلس جامعة الدول العربية في 29 شباط/فبراير 1960 عمل «إسرائيل» على تحويل مياه نهر الأردن بأنه عمل عدواني ضد العرب، وأكد المجلس وجوب استثمار مياه حوض نهر الأردن لمصلحة البلدان العربية المعنية والفلسطينيين، فهو حق مشروع لهم، لذلك قرر المجلس إنشاء هيئة خاصة مرتبطة بجامعة الدول العربية تكون مهمتها تنسيق العمل في هذا الصدد ومتابعة إنجازه[18].

ثالثًا: مشروع جامعة الدول العربية (تحويل روافد نهر الأردن) 1964

1 ـ مؤتمر القمة العربي الأول 1964

عقب إعلان «إسرائيل» أنها على وشك الانتهاء من مشروع تحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، وبالرغم من أن مصر لن تضارّ من هذا الإجراء دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى نبذ الخلافات العربية[19] والعمل معًا لمواجهة هذه المشكلة[20]، فقد أعلن عبد الناصر أن كلًا من اجتماع رؤساء الأركان، واجتماع مجلس الدفاع لن يجديا، ولا بد أن يجتمع الملوك والرؤساء العرب في أسرع وقت لمواجهة تلك الأطماع الإسرائيلية[21].

وردًّا علي خطاب عبد الناصر، أصدر مجلس القيادة السوري بيانًا أعلن أن التعاون واجب قومي لمواجهة الخطط الإسرائيلية لتحويل مياه نهر الأردن، وأبدى رغبته في توقف الحملة الإعلامية بين القاهرة ودمشق. وبالفعل توقفت الحملة بين البلدين وقبلت سورية دعوة عبد الناصر لحضور المؤتمر[22].

توالت موافقات البلدان العربية على حضور مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة، الذي عقد بين 13 و17 كانون الثاني/يناير 1964، وقد خلُص إلى عدة قرارات مهمة، حيث اقترح إنشاء هيئة لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده، يطلق عليها «هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده»، تكون مهمتها تخطيط وتنسيق مياه نهر الأردن وروافده بالبلدان العربية، ويكون لها مجلس إدارة برئاسة الأمين العام للجامعة العربية، ويشترك في عضويته أربعة أعضاء تعينهم حكومات كل من الأردن

(18) الأمانة العامة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية، مج 2، الدورة 23ـ34 (1955/3/3/27ـ 1960/12/27)، ق 1640، دع 32،ج 8، 1960/2/29، ص 546.

(19) كانت الساحة العربية مليئة بالخلافات، فكانت الحرب دائرة بين الجزائر والمغرب شأن الحدود، وكانت حرب اليمن قائمة، وكانت الخلافات شديدة بين دمشق والقاهرة، والمغرب وتونس.

(20) مالكوم كير، **عبد الناصر والحرب العربية الباردة 1958 ـ 1970**، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997)، ص 191.

(21) أحمد الشقيري **من القمة الهزيمة** (بيروت: دار العودة، 1971)، ص 45ـ46.

(22) كير، المصدر نفسه، ص 191.

ولبنان وسورية ومصر، كما يعين الأمين العام ـ بالتشاور مع مجلس الإدارة ـ الموظفين والفنيين اللازمين لتنفيذ أعمال الهيئة، وإنشاء قيادة عربية عسكرية موحدة تحت قيادة مصرية[23].

ومن الناحية المالية اقترح المؤتمر أن يفتح اعتماد خاص بالجامعة العربية لحساب هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده يقدر بنحو 6.25 مليون جنيه إسترليني لتمويل المشروعات العربية، ويتم سداد هذا المبلغ من جانب البلدان العربية بنسبة حصتها في ميزانية الأمانه العامة في جامعة الدول العربية مع مراعاة مقدرة وإمكانات كل دولة، ولكل دولة الحق في أن تدفع ما يزيد على حصتها المقررة إذا رغبت في ذلك، وتخصيص 65 مليون جنية إسترليني للمشاريع الآجلة تمهيدًا لتنفيذها وتمويلها من طريق القروض بوصفها مشاريع إنماء[24].

كانت سياسة الجامعة العربية آنذاك هي تجنُّب أي مواجهة عسكرية مع «إسرائيل»؛ لأن العرب ليس لديهم في الواقع وسائل فعّالة لمهاجمة «إسرائيل». وعلى الرغم من ضرورة اتخاذ قرار لمواجهة الإجراءات العسكرية الإسرائيلية المحتملة، إلا أنه لا يمكن للعرب استخدام القوة العسكرية لمواجهة ذلك.

في ختام المؤتمر عرض الأمين العام عبد الخالق حسونة نتائج المؤتمر، وأعلن أن أهم نتائجه هو قرار إنشاء قيادة عربية موحدة عسكرية يتولى قيادتها الفريق علي عامر، لحماية عمليات تحويل الروافد العربية[25].

كما أشار الأمين العام عبد الخالق حسونة في تقريره الصحافي في 24 كانون الثاني/يناير 1964، أنه تم إنشاء صندوق لتغطية الالتزامات المالية لمشروع تحويل الروافد العربية، وقد ساهم فيه الأردن من خلال الشركات والبنوك[26] وأيضًا الوزراء وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، والضباط بنسبة من رواتهم[27]. وكمساهمة من الحكومة اللبنانية في دعم القيادة العربية الموحدة، وضع مجلس النواب اللبناني قانونًا خاصًا بفتح اعتماد في موازنة وزارة الخارجية اللبنانية بنحو 1,850,000 ليرة لبنانية[28].

---

(23) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **مؤتمرات القمة العربية وقراراتها وبياناتها 1964ـ1990** (القاهرة: الأمانة العامة، 1996)، ص 28. انظر أيضًا: الشقيري **من القمة الهزيمة**، ص 68.

(24) الأمانة العامة، المصدر نفسه، ص 28 ـ 29.

(25) **الاتحاد** (حيفا)، العدد 71 (21 كانون الثاني/يناير 1964)، ص 1.

(26) ساهم البنك العربي المتحد بنحو 30000 دينار، وشركة الأسمنت الأردنية 40000 دينار، وشركة المصفاه للزيوت 30000، وشركة الكهرباء الأردنية 15000 دينار، وشركة التبغ والسجائر الأردنية 10000 دينار، وشركة شاهين للمقاولات الهندسية 5000 دينار، وشركة سيد جودت شعشاعة 5000 دينار.

(27) F.O.371,1073/57, Report about result or the Resolutions Adopted by Arab summit Conference, 29 January 1964.

(28) مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستشاري الثاني 1964، محضر الجلسة السادسة، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1964، ص 12ـ13.

وقد كانت سياسة الجامعة العربية آنذاك هي تجنُّب أي مواجهة عسكرية مع «إسرائيل»؛ لأن العرب ليس لديهم في الواقع وسائل فعّالة لمهاجمة «إسرائيل». وعلى الرغم من ضرورة اتخاذ قرار لمواجهة الإجراءات العسكرية الإسرائيلية المحتملة، إلا أنه لا يمكن للعرب استخدام القوة العسكرية لمواجهة ذلك[29]. وفي هذا الصدد يقول الملك حسين «غلّت أيدينا عن اعتماد الحل العسكري» وذلك لأن اللجوء إلى القوة آنذاك لم يكن ممكناً بسبب الأوضاع السياسية والعسكرية السائدة في معظم البلدان العربية، وعليه فضّل الملوك والرؤساء العرب انتظار الظروف الملائمة للجوء إلى السلاح، وأن يتم تحويل مجاري روافد نهر الأردن في البلدان العربية، للحدّ من أضرار المشاريع الإسرائيلية[30].

ونتيجة لاستبعاد المؤتمر ـ بصورة واضحة ـ استخدام القوة، أعلن لبنان أنه لن يتم البدء في تحويل الحاصباني إلى الليطاني، طبقًا لقرارات الجامعة العربية، حتى يطمئن تجاه رد الفعل الإسرائيلي وتأمين الحماية له[31].

وفي ما يخص وجهة النظر الإسرائيلية في المشروع العربي رأى إليشع كالي[32] أنه محكوم عليه بالفشل، لقدرة «إسرائيل» على الرد، ولتكاليف المشروع الباهظة، وأن هذا المشروع قد جاء نتيجة التنافس الذي ساد بين البلدان العربية في الجامعة في شأن من هي الدولة الأكثر معارضة لـ«إسرائيل» [33].

وعلقت غولدا مائير وزيرة الخارجية الإسرائيلية في اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي يوم 19 كانون الثاني/يناير 1964، أن تلك الوحدة التي حققها عبد الناصر باجتماع الملوك والرؤساء العرب، لم تدم طويلًا؛ لوجود الكثير من الخلافات العربية[34] لم يحلّها المؤتمر. كما صرحت مائير أن العرب بحاجة إلى أموال كثيرة لتنفيذ الأعمال الفنية للمشروع، وأنهم بالفعل تفاوضوا مع البنك الدولي لتمويل المشروع، ولكن البنك امتنع، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، عن تقديم المساعدة، كما أعلنت أن المشروع العربي مخالف للقانون الدولي، وعمل عدواني ضد «إسرائيل» ومصالحها[35].

وعلق ليفي أشكول أيضًا، رئيس الوزراء الإسرائيلي، أمام الكنيست الإسرائيلي يوم 20 كانون الثاني/يناير 1964 على اجتماع القمة العربية، قائلًا: «إنهم اجتمعوا لبحث سبل تخريب مخطط

---

(29) F.O.371-175558-0001 Arab League Meetings,1073/63, Telegram from Office of High Commissioner for Canada, 12 February, 1964, pp. 1-2.

(30) الملك حسين بن طلال، **حربنا مع إسرائيل** (بيروت: دار النهار للنشر، 1969)، ص 12.

(31) F.O.371-175558- Arab League Meetings, Telegram from Beirut to Foreign Office no. 2, 4 February to Goodson about the Arab Summit Hanky's letter No 1074/3 of Febraury 1, 1073/48, F.O. 371, 1964; Conference, pp. 3-9.

(32) مهندس مياه إسرائيلي، وعمل مديرًا للتخطيط لاقتصاد المياه بشركة المياه الإسرائيلية «تاهل».

(33) إليشع كالي، **المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية**، ترجمة رندة حيدر (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991)، ص 43.

(34) لم يتم حل مشكلة اليمن، ومشكلة المغرب والجزائر وغيرها من المشاكل العربية.

(35) Minutes of the Meeting of the Ministerial Committee on Security Affairs and Defense, no. 574, pp. 3-8. 19/1/1964,

مياه دولة إسرائيل»، كما وصف القرارات الفنية والعسكرية التي اتخذها المؤتمر بأنها تمثل اعتداءات وتهديدات ضد «إسرائيل»، ورأى ليفي أشكول عدم التزام البلدان العربية التي حضرت المؤتمر بميثاق الأمم المتحدة، حيث رأى أنه من واجبهم الامتناع ليس فقط عن استخدام القوة، ولكن أيضًا عن التهديد باستخدامها ضد أي دولة أخرى[36].

وأعلن أنه ردًا على تلك القرارات العربية ستبدأ «إسرائيل» بسحب حصتها من المياه من بحيرة طبرية وفقًا لخطة جونستون التي رفضها العرب من قبل، وأن «إسرائيل» ستحترم هذه الخطة طبقًا للقانون الدولي الذي ينص على أنه إذا رفض أحد الأطراف نصوص أي اتفاق مع الطرف الآخر، لا يعطي الطرف الذي رفض الحق في منع جاره من الحصول على حصته المعقولة من النهر الدولي[37].

كما وصف أشكول المشروعات العربية لاستثمار نهر الأردن بالعدوان، وقد طالب بالدعم الأمريكي للموقف الإسرائيلي وأن تعلن الولايات المتحدة الأمريكية رسميًا أن مشروع جونستون هو المشروع الوحيد القابل للتنفيذ بالنسبة إلى توزيع مياه نهر الأردن في المنطقة العربية، وأن تبدي استعدادها في بيان رسمي لتنفيذ المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه نهر الأردن، على أساس مشروع جونستون، وأن تشترك مع «إسرائيل» في الدفاع عنه[38].

وفي اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي يوم 20 آذار/مارس 1964، اعترضت غولدا مائير أيضًا على قرارات مؤتمر القمة العربي الأول قائلة: «إن إسرائيل تعارض الأعمال الانفرادية التي تقوم بها البلدان العربية وستعمل للمحافظة على حقوقها»[39].

وقد جاء في بعض الصحف العالمية في نيسان/أبريل 1964 أن «إسرائيل» قد خطت خطوات سريعة في تنفيذ مشروع تحويل مياه نهر الأردن، حيث جاء في صحيفة **هيرالد تربيون** الأمريكية خبرًا يقول «إن تحويل «إسرائيل» لمياه نهر الأردن قد أصبح حقيقة واقعة»، ونشرت الصحف الأردنية أن منسوب مياه نهر الأردن انخفض نتيجة لذلك ما بين مترين وثلاثة أمتار وهو انخفاض لم يسبق له مثيل[40].

وعليه صرح الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة بأن ما تقوم به «إسرائيل» من سحب كميات كبيرة من مياه نهر الأردن يصعد عدوانها على العرب، وعليه يحق للعرب اتخاذ كل الوسائل لمواجهة هذا العدوان. كذلك صرح الأمين المساعد سيد نوفل بأن عمل «إسرائيل» يعَدّ خرقًا

---

(36) Minutes of the Meeting of the Ministerial Committee on Security Affairs and Defense, no. 575, 20/1/1965, pp. 3-5.

(37) Ibid.

انظر أيضًا: F.O.371,1073/47, Foreign Office, London, Tel Aviv Telegram no. 15 of January 21 to foreign Office, London.

(38) **الأهرام** (القاهرة)، 1964/7/1، ص 1.

(39) **الاتحاد** (حيفا)، 1964/3/20، ص 1.

(40) **الأهرام**، 1964/4/19، ص 1.

واضحًا لاتفاقية الهدنة، ومخالفًا لقرارات الأمم المتحدة، ويجب على الأمم المتحدة العمل لوقف هذا العدوان وفرض العقوبات على «إسرائيل»[41].

كما قررت الجامعة العربية قيام ثلاثة عشر وزيرًا من وزراء الخارجية العرب بجولات في 175 بلدًا حول العالم للغرض نفسه، وفي مقدمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا[42].

كما اجتمعت الهيئة الفنية العربية الخاصة بمشروعات مياه نهر الأردن يوم 25 أيار/مايو 1964 في بيروت، لبحث التقرير المفصل الذي كُلف برئاسته المهندس المصري «صبحي كحالة» مدير الجهاز المركزي للهيئة، في ضوء اتصالاته مع المسؤولين في سورية ولبنان والأردن وتفقده مشروعات التحويل في كل منهما للتنسيق بينهما[43].

وفي 10 حزيران/يونيو 1964 تسلمت الجامعة العربية رسالة من المجلس الأعلى للشباب بمصر تعرب عن رغبة الشباب المصري في التطوع للعمل مجانًا في مشروعات المياه العربية؛ لحماية المياه العربية من الأطماع الإسرائيلية، واجتمع لهذا الغرض عادل طاهر سكرتير المجلس الأعلى لرعاية الشباب بالأمين العام عبد الخالق حسونة، ثم اجتمع بسيد نوفل الأمين المساعد، وتقرر أن يبحث رسالة المجلس الأعلى في اجتماعات مجلس إدارة استغلال روافد نهر الأردن[44].

2 ـ مؤتمر القمة العربي الثاني سبتمبر 1964

نتيجة إخفاق البلدان العربية في تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العربي الأول، اجتمع مجلس الدفاع العربي المشترك في 6ـ7 أيلول/سبتمبر بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية في القاهرة؛ لمناقشة مشاريع التحويل العربية. وقد أعلن الوفد الأردني أن الأردن بحاجة إلى إظهار قوته العسكرية لـ«إسرائيل» من خلال حشد القوات العربية للدول المتاخمة لـ«إسرائيل»، مع استنفار سلاح الطيران في تلك الدول لهذا الغرض؛ ليتمكن الأردن من البدء في تنفيذ مشاريع التحويل، في حين أعلن الوفد اللبناني رفضه انتقال وحدات عسكرية إلى أراضيه، واقترح أن يبدأ تنفيذ عمليات التحويل بعد استكمال الاستعدادات العسكرية التي من خلالها يمكن رد العدوان الإسرائيلي المرتقب، وكان هناك اقتراح للوفد السوري لوضع خطة نهائية للقضاء على «إسرائيل» في المستقبل القريب، واقتراح عراقي بحشد القوات من العراق وسورية لنجدة الأردن ولبنان قرب الحدود حتى تتمكن الدولتان من تنفيذ أهدافهما، ولم يخل الاجتماع من الخلافات حول المخصصات المالية وتم الاتفاق على ترك الكلمة النهائية فيها لاجتماع الملوك والرؤساء[45].

---

(41) **الأهرام**، 1964/4/20، ص 1.

(42) F.O.1073/59, Telegram form British Embassy in Beirut, N1074/2/64, to Goodisson, A.C. Esq, Eastern Department, Foreign Office,1 February 1964.

(43) **الأهرام**، 1964/4/19، ص 1.

(44) **الأهرام**، 1964/6/11، ص 1.

(45) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قرارات مجلس الدفاع المشترك، الدورة العادية الرابعة، القاهرة، 6ـ7 أيلول/سبتمبر 1964، ص 1ـ3.

بناءً على ذلك عقد مؤتمر القمة العربي الثاني بين 5 و11 أيلول/سبتمبر 1964، بالإسكندرية وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات في الجوانب الفنية والمالية والدفاعية.

من الناحية الفنية: قرر المؤتمر البدء في تنفيذ مشروعات استغلال مياه نهر الأردن، وعَدِ مشروع خزان «المخيبة»[46] جزءًا من مشروع ري أراضي الغور، وتمويله على أساس سعة مقدارها 200 مليون م^3، ومن الناحية الدفاعية: قرر توفير الحماية العسكرية لمشاريع التحويل العربية من خلال حشد القوى المخصصة من العراق وسورية والسعودية لنجدة الأردن ولبنان لتنطلق إلى أهدافها المائية في حال حصول أي اعتداء من «إسرائيل»، كما تلتزم كل البلدان العربية بالاستعداد لرد العدوان، وأن يمنح القائد العام حق التصريح المطلق بالتحركات العسكرية على أن تراعى في تحركات القوات من دولة إلى أخرى الأحكام الدستورية لكل دولة[47].

ومن الناحية المالية: قرر المؤتمر تمويل مشروع سد «المخيبة» بنحو 10.25 مليون جنيه إسترليني، على أن تتحمل العراق والسعودية ومصر والكويت 80 بالمئة من التكاليف، توزع بينها بالتساوي، وتسدد الأردن والجزائر وسورية ولبنان وليبيا 20 بالمئة من التكاليف توزع بينها حسب أنصبتها في ميزانية الجامعة، والاكتفاء بالمبالغ المقررة في المؤتمر الأول لشراء الأسلحة والمعدات وإقامة المنشآت[48].

في أثناء انعقاد المؤتمر اعترض حافظ الأسد على الطبيعة الدفاعية للخطط المقترحة من القيادة العربية الموحدة؛ لمواجهة التهديدات الإسرائيلية، ولكن تم رفض اقتراحه. وأوضح عبد الخالق حسونة في تقريره أن الخطة العربية كانت مصممة للحد من استفزاز «إسرائيل»[49]، لذلك يرى البعض أن المؤتمر الثاني امتداد للمؤتمر الأول فلا يوجد تغير في السياسة، سوى تعديل الخطة العربية لتصبح أقل استفزازًا لـ«إسرائيل»[50].

جاء في تقرير الأمين العام[51] أيضًا «أن الدراسات قد تمت، والمشروعات قد رُسمت، بل إن العطاءات قد رست بالفعل على مقاولي التنفيذ، ولم يبقَ إلا إصدار الأوامر بالبدء في العمل وهذا القرار يجب أن يصدره الملوك والرؤساء العرب». وقد تطرق التقرير إلى موقف لبنان الذي أكد مجددًا عدم تنفيذ أي أعمال في أراضيه إلا بعد أن يستكمل استعداده العسكري، وكذلك رفض دخول أية قوات عربية أخرى إلى أراضيه لمساعداته عند حدوث احتمالات طارئة، كما أوصى الأمين العام

---

(46) اقترح الأردن بناء سد وخزان على نهر الأردن في منطقة المخيبة الأردنية ويسمى أيضًا سد خالد بن الوليد.

(47) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **مؤتمرات القمة العربية وقراراتها وبياناتها 1964ـ1990**، ص 35.

(48) المصدر نفسه، ص 36 ـ 37. انظر أيضًا: F.O.1073/216, Report by Arab league secretary corneal to Second Arab Summit Meeting, 27 August 1964.

(49) Rebort, Summary of Cairo Dispatch Number 35 of September 25, 1964, pp. 20-52. F.O. 1073/209,

(50) F.O.1073/221, Second Arab Summit Conference, September 29, 1964, pp. 126-127.

(51) تضمن التقرير أيضًا الجانب الاقتصادي الذي يتمثل بإضافة مشروعات تصر عليها بعض الدول بينما تراها الهيئة العليا لاستغلال مياه نهر الأردن غير لازمة للمشروع العربي، لذلك رأت اللجنه أن تكاليفها لا تضاف إلى تكاليف المشروع العربي بل إنه من العدل أن يتحمل تكاليفها الدول التي تطالب بها.

أن يبدأ تنفيذ المشروع العربي على الفور، حتى لا يفقد العمل موسم شتاء كاملًا ويضطر إلى تأخير العمل لمدة عام[52].

بناءً عليه اجتمع سيد نوفل الأمين المساعد للجامعة العربية مع مجلس إدارة هيئة استغلال نهر الأردن وروافده يوم 23 أيلول/سبتمبر 1964 في دمشق، بحضور ممثلي سورية والأردن ولبنان ومصر، وصدرت الأوامر عن الاجتماع للمقاولين بالبدء فورًا في تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العربي الثاني، وفي مقدمتها مشروع خزان «المخيبة» في الأردن، كما وضع المجلس خطة العمل لاستكمال الإجراءات الباقية من المشروع في كل من الأردن وسورية[53].

رداً على تلك القرارات قامت «إسرائيل» في أول كانون الثاني/يناير 1965 باختراق حدود الهدنة الإسرائيلية ـ السورية، فدارت سلسلة من الاشتباكات المسلحة بين الطرفين. وكان هدف «إسرائيل» من تلك العمليات العسكرية في مناطق الهدنة هو تهديد مشروعات استثمار مياه نهر الأردن في الأراضي العربية[54].

عقب ذلك اجتمع مجلس الدفاع العربي المشترك في القاهرة يوم 10 كانون الثاني/يناير 1965، وأصدر قرارًا بالموافقة على الخطة العسكرية التي وضعتها القيادة العربية الموحدة، وعلى أن دخول أية قوات عربية إلى لبنان يجب أن يكون بموافقة السلطات اللبنانية التنفيذية والتشريعية. صادق المجلس أيضًا على جعل محطة الضخ الرئيسية لمشروع تحويل روافد نهر الأردن في منطقة الوزاني بالأراضي اللبنانية، وقرر تكليف اللجنة العسكرية الدائمة بتنظيم إقامة الجيوش العربية في البلد الذي تقضي الضرورات العسكرية بانتقالها إليه، ومنحت القائد العام الحق في تغيير الخطة العسكرية التي أقرها المجلس في دورته آنذاك إذا اقتضى الأمر ذلك بالتشاور مع أركان حربه من دون الرجوع إلى المجلس[55].

في 14 كانون الثاني/يناير 1965 أعلنت «إسرائيل» أن جماعات عربية مسلحة تعرف باسم «الصاعقة» قامت بالتسلل داخل الأراضي الإسرائيلية؛ لمحاولة تدمير محطات ضخ المياه وخطوط الأنابيب التي أنشأتها «إسرائيل» لسحب مياه نهر الأردن لزراعة صحراء النقب، ولكن الجيش الإسرائيلي تصدى لهم ومنع حدوث ذلك، وصرح دايفيد إليعازر قائد المنطقة الشمالية لراديو «إسرائيل» قائلًا «إن المياه بالنسبة إلى «إسرائيل» هي بمثابة الدماء التي تجري في عروق سكانها».[56]

كما هدد شمعون بيريز وزير الدفاع الإسرائيلي لبنان بالانتقام إذا اشترك في الخطة العربية الخاصة بتحويل مياه نهر الأردن، وأضاف أن إنشاء محطة الوزاني وتحويل مياه نهر الحاصباني

---

(52) **الأهرام**، 1964/9/5، ص 1.

(53) **الأردن** (عمّان)، 1964/9/25، ص 1 ـ 4. انظر أيضًا: **الحياة**، 1964/9/23، ص 2.

(54) **الأهرام**، 1965/1/2، ص 1. انظر أيضًا: F.O.371,1073/55, Telegram from Foreign Office to Washington, no. 1362, of January 28,1964.

(55) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قرارات مجلس الدفاع المشترك، الدورة العادية الخامسة، القاهرة، 9ـ10 كانون الثاني/يناير 1965، ص 1ـ2.

(56) **الأهرام**، 1965/1/15، ص 1.

يعني تدفق هذه المياه إلى نهر الليطاني الموجود بالكامل داخل الأراضي اللبنانية، وهذا سيحرم «إسرائيل» تمامًا من مياه روافد النهر[57]. وقد نفَّذت إسرائيل تهديداتها عندما بدأت سورية ولبنان بشق مجرى قناة التحويل من بانياس إلى اليرموك، فدمرت الجرافات التي كانت تشق المجرى فتوقفت تلك الأعمال الهندسية[58].

وهذا ما أكده محمد أحمد سليم رئيس اللجنة الفنية لاستغلال روافد نهر الأردن، بعد زيارته لمواقع العمل في نيسان/أبريل 1965، فقال إن الأردن قد بدأ في إنشاء سد «المخيبة» على نهر اليرموك، ونفق لتحويل المياه من أمام السد إلى قناة الغور الشرقية، أما لبنان فيعمل على إنشاء السد التحويلي على مجري نهر الحاصباني، بالقرب من النهر وفتح نفق تحويل مياه هذا السد إلى الليطاني؛ لسحب مياه الحاصباني إلى الليطاني في الأراضي اللبنانية، غير أن العمل متوقف؛ لأن التنفيذ يحتاج إلى أوامر من القيادة اللبنانية التي لا تزال تبحث الموضوع مع قيادة الجيش العربي الموحد، وأما سورية فتعمل على تحويل مياه نهر بانياس إلى الأراضي المجاورة لريها، ولكن «إسرائيل» قامت بتخريب العمل بعدوانها على الحدود السورية[59].

وفي المدة 26 إلى 30 أيار/مايو 1965 اجتمع مجلس الدفاع العربي المشترك بالقاهرة، وجاء في توصيات الهيئة العسكرية للمجلس أن رؤساء أركان حرب الجيوش العربية أبدوا عدم قدرتهم توفير أسراب مقاتلات أو وحدات مدفعية مضادة للطائرات لدعم الدفاع الجوي في كل من لبنان وسورية والأردن، أما مصر والعراق فقد وافقتا على إرسال الأسراب عند توفير القواعد الجوية المناسبة بتلك الدول المعنية، ولاقت هذه التوصية اعتراض رئيس هيئة أركان حرب الجيش السوري[60].

3 ـ مؤتمر القمة العربي الثالث 1965

نتيجة الصعوبات التي واجهت المشروعات العربية لتحويل روافد نهر الأردن، والتي حالت دون تنفيذ المشروع في المواعيد المحددة له، اجتمع وزراء الخارجية العرب يوم 9 أيلول/سبتمبر 1965، في الدار البيضاء بالمغرب لإعداد جدول أعمال مؤتمر القمة العربي الثالث، وأوضح الاجتماع أنه مع وجود تلك الصعوبات لا يمكن تحديد موعد انتهاء المشروعات العربية[61]. وفي مؤتمر القمة الذي عقد بين 13 و17 أيلول/سبتمبر 1965، وبعد أن نظر المجلس في تقرير الأمين العام في شأن سير العمل في المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده، وتقرير هيئة المشروع، قرر ما يلي:

---

(57) **الأهرام**، 1965/1/24، ص 1.

(58) كالي، **المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية**، ص 44.

(59) **الأهرام**، 1965/4/9، ص 3.

(60) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قرارات مجلس الدفاع المشترك، الدورة السادسة غير العادية، القاهرة، 26ـ30 أيار/مايو 1965، ص 1.

(61) **الأهرام**، 1965/9/10، ص 1.

ـ استمرار العمل بالمشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وفقًا للخطة المرسومة مع توفير الحماية العسكرية المطلوبة.

ـ تأجيل النظر في المبالغ الإضافية المطلوبة من الأردن وسورية، حتى يتم صرف المبالغ المتوافرة لدى الهيئة في تلك المرحلة.

ـ يبحث مجلس إدارة الهيئة مع السلطات اللبنانية موضوع القرض المطلوب لمشروع سد النبطية، وما يمكن أن تساهم به الهيئة في هذا الغرض من المبالغ المخصصة للقسم اللبناني[62].

لجامعة الدول العربية الأسبقية في التنبؤ بفشل مشروع جونستون، حيث أصدرت اللجنة السياسية التابعة للجامعة بيانًا عام 1953 تطالب فيه البلدان العربية المعنية بمشكلة مياه حوض نهر الأردن بعدم التفاوض أو التعاون مع «إسرائيل» في أي مشاريع مائية.

استنادًا إلى ذلك أعلن وصفي التل رئيس الحكومة الأردنية، أن المملكة مستمرة في تنفيذ مشاريع تحويل روافد نهر الأردن، وأن الأردن قادر على حماية أعمال التحويل داخل أراضيه، ويعرف كيف يرد العدوان، وقال: «إننا مستعدون للحرب وكأن الحرب تنشب خلال ساعة، وأيضًا مستعدون للسلام وكأننا نتوقع سلام عدة قضايا مهمة منها قضايا اللاجئين، والأرض، والمياه، وكذلك المشكلات الأساسية القائمة بين البلدين[63].

هاجمت «إسرائيل» عام 1966 الحدود ومواقع التحويل في سورية والأردن بغارات جوية كثيفة ودمرت منشآتها، وجددت تهديدها لبنان بخسارة استقلاله، ثم جاءت حرب 1967، وكان للصراع على مياه نهر الأردن نصيب الأسد في أسباب اندلاع هذه الحرب، فبعد هزيمة العرب نجحت «إسرائيل» في الاستيلاء على معظم منابع مياه نهر الأردن، وكذلك سيطرت على كل مواقع وآليات المشروع العربي في سورية الذي أقرته جامعة الدول العربية، وأصبح كل ما بين نهر الأردن وروافده منذ ذلك الوقت تحت سيطرة ورحمة «إسرائيل»، وذهبت الجهود العربية لمنع ذلك دون جدوى[64].

خاتمة

يتضح من هذه الدراسة أن لجامعة الدول العربية الأسبقية في التنبؤ بفشل مشروع جونستون، حيث أصدرت اللجنة السياسية التابعة للجامعة بيانًا عام 1953 تطالب فيه البلدان العربية المعنية

(62) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **مؤتمرات القمة العربية وقراراتها وبياناتها 1964ـ1990**، ص 45.
انظر أيضًا: F.O. 371,Telegram form British Embassy in Cairo, N1071/65, to T. J. Clark, Esq, Eastern Department Foreign Office, London, 1077/2, 28 January 1965.

(63) **الأهرام**، 1993/9/15، ص 1.

(64) عبد القادر حسين ياسين، «نهر الأردن يشعل حرب 1967،» **شؤون فلسطينية**، العدد 257 (2014)، ص 114 ـ 125.

بمشكلة مياه حوض نهر الأردن بعدم التفاوض أو التعاون مع «إسرائيل» في أي مشاريع مائية، وبالرغم من أن الدول المعنية لم تلتزم بهذا البيان، تبنت الجامعة الدراسات الخاصة بالمشروع لبيان عيوبه وتفاديها، وجاء مشروع اللجنة الفنية العربية المضاد لمشروع جونستون في صورته النهائية مدعومًا من الجامعة العربية.

حرصت الجامعة العربية على الحفاظ على الحقوق المائية العربية، من خلال رفضها للتعاون المائي بين العرب و«إسرائيل» من خلال المشاريع التوافقية.

كان للجامعة العربية دور كبير في إطلاع الرأي العام العربي والغربي بمشكلة مياه حوض نهر الأردن سواء من خلال المؤتمرات الصحافية للأمين العام الأسبق الراحل عبد الخالق حسونة أو جولات بعض وزراء الخارجية العرب للدول الغربية لتوضيح الأطماع الإسرائيلية في مياه حوض نهر الأردن والموقف العربي منها.

تجلى اهتمام الجامعة العربية بمشكلة مياه حوض نهر الأردن في قيامها بإنشاء هيئة خاصة لمتابعة المشكلة وكذلك المشاريع العربية لحلها.

بالرغم من أن مشكلة مياه حوض نهر الأردن كانت سببًا في تجمع الملوك والرؤساء العرب على طاولة واحدة لمناقشة مشاكل الأمة العربية من خلال سلسلة مؤتمرات القمة العربية، إلا أن ضعف الموقف العربي في مواجهة المشاريع الإسرائيلية، وكذلك عدم الجدية في تنفيذ المشاريع العربية من خلال عدم تطويع الإمكانات العربية المادية لتنفيذها، وعدم قدرة العرب على التخلص تمامًا من الخلافات العربية، أدت في النهاية إلى الفشل، وتمكنت «إسرائيل» من تحويل مياه نهر الأردن إلى أراضيها ونجحت في حرب 1967 في السيطرة التامة على مياه حوض نهر الأردن □

السياسات الاقتصادية في أفريقيا بين التحديات والرهانات

محسن الندوي(*)

أستاذ زائر في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان – المغرب.

أولًا: تحديات السياسات الاقتصادية الأفريقية

1 – السياسات الاقتصادية الأفريقية: خلفية تاريخية

إن طبيعة الدولة الأفريقية، بحكم تاريخها الاستعماري، هي مجرد نسخة أفريقية لدولة المستعمر، حيث حافظت على مؤسّساته نفسها التي تركها، وأبقت على نخبة سياسية مشبعة بثقافةٍ غربية، حرصت على تنفيذ مخططات التبعية، ومن ثمّ وسّعت الهوّة بين الفرد والدولة، وجعلته يبحث عن هويته وذاته بعيدًا منها، وهذا ما جعل الكثير من الدول الأفريقية، تعاني أزمة الهوية وانعدام الاستقرار السياسي.

أما في خصوص التنمية الاقتصادية في أفريقيا فيمكن القول إنّ السبب الرئيس الذي أدى إلى تغييب عنصر التنمية الاقتصادية في القارة راجعٌ إلى انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلًا من التركيز على موضوعات ومجالات التنمية الاقتصادية. فتحقيقًا لغرض الوصول إلى السلطة نفذت الكثير من الأساليب، من بينها: التمرّد؛ العصيان المدني؛ الحروب الأهلية؛ الانقلابات العسكرية؛ وهذه الأخيرة تعدّ من سمات القارة الأفريقية، حيث كان يطاح بالأنظمة عبر الجيوش وباستغلال الضعف الاقتصادي كسببٍ لتنحية النّخب التي لا تخدم المصالح العسكرية. من هنا تظهر سيطرة المصالح الضيقة على حساب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشّي الفساد ونخره لكلّ الأجهزة السياسية داخل الدول الأفريقية[1]. تتمثل أهم معوقات التنمية الاقتصادية في أفريقيا بعدم توافر خريطة استثمارية متكاملة توضّح مختلف المشاريع والفرص في مجال الاستثمار، وكذا

(*) البريد الإلكتروني: nadoui_mohcen@yahoo.fr.

(1) حفيظة الطالب، «التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الفرص والقيود،» موقع قراءات أفريقية، 22 آذار/مارس 2018، <https://bit.ly/3gqmKa2> (تاريخ الزيارة 11 نيسان/أبريل 2021).

ضعف البنية التحتية للقارة الأفريقية، وغياب المنشآت والمواصلات الحديثة، إضافة إلى قلة اليد العاملة الأفريقية المؤهّلة.

إن تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي تعثر بسبب مجموعة من التحديات المستمرة. وتشمل هذه التحديات الأسواق الصغيرة، وعدم كفاية التصنيع، وفقر البنية التحتية، وانخفاض مستويات التجارة البينية الأفريقية.

منذ ستينيات القرن الماضي، حين حصلت مختلف البلدان الأفريقية على استقلالها، سعت منظمة الوحدة الأفريقية والمؤسسة التي خلفتها (الاتحاد الأفريقي) إلى المضيّ قدُمًا بالمثل الأعلى المتمثل بالوحدة الأفريقية التي تشمل الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي.

غير أن تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي تعثر بسبب مجموعة من التحديات المستمرة. وتشمل هذه التحديات الأسواق الصغيرة، وعدم كفاية التصنيع، وفقر البنية التحتية، وانخفاض مستويات التجارة البينية الأفريقية. على سبيل المثال، في عام 2019، بلغت نسبة التجارة فيما بين دول المنطقة 17 بالمئة من صادرات أفريقيا مقابل 59 بالمئة في آسيا و69 بالمئة في أوروبا.

وإذا كانت القارة الأفريقية تُعرف اقتصاديًا بـ«القارة المستهلكة»، التي ما انفكت اقتصاداتها عن الارتباط بالحركة الاقتصادية العالمية، إذ تستورد الكثير من دولها الغذاء والدواء بصورة كاملة من الخارج، مع إنفاق القارة ككل نحو 65 مليار دولار على واردات الغذاء في عام 2017، فإن ما لا شك فيه أن هذه القارة السمراء وبهذا الارتباط الاقتصادي الوثيق بدول العالم المصنعة والمصدرة لها، ستتأثر سلبًا بالتطورات الاقتصادية المتسارعة[2].

ومن المخاطر التي تواجهها الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء كذلك، الطلب المنخفض على الصادرات وضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوياتها المتوقعة، ذلك لأن الأسواق المالية العالمية أصبحت أضيق وشديدة التأثر، حيث من المحتمل أن تواجه الاقتصادات الأفريقية مدفوعات أعلى على الفائدة على القروض، ولم يكن النمو في القطاعات غير النفطية في الدول الأفريقية كافيًا لتعويض الآثار التي نتجت من تراجع أسعار النفط[3].

من أجل التصدي لهذه التحديات، دعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بحلول عام 2028. ومن أجل ذلك، وضعت الدول الأفريقية الجماعات الاقتصادية الإقليمية في صلب مبادرات التكامل الاقتصادي للقارة. ورغم هذه النيات الجديرة بالثناء، تجمَّدَ التقدم نحو

(2) الشافعي أبتدون، «كورونا في القرن الأفريقي: أبعادها الاقتصادية وتداعياتها الإنسانية المحتملة،» مركز الجزيرة للدراسات، 7 نيسان/أبريل 2020، ص 3، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4636>.

(3) سماح المرسي، «أداء الاقتصاد الأفريقي خلال الفترة 2016ـ2018 وتوقعات الأجلين، المتوسط والطويل،» **قراءات أفريقية**، العدد 39 (كانون الثاني/يناير 2019)، ص 48.

إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية في أوائل الألفية الثانية. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى انتشار الجماعات الاقتصادية الإقليمية المتداخلة من حيث العضوية، وهو ما أفضى إلى «تشابك» الالتزامات المتضاربة بصورة معقدة.

ومن أجل إحياء التقدم نحو إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، تركزت مناقشات مؤتمر القمة الثامن عشر للاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في أديس أبابا، بإثيوبيا، في كانون الثاني/يناير 2012، على تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وأيدت القمة خطة العمل في شأن تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، التي تقدم خارطة طريق لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على وجه السرعة.

أصبحت إعادة ترتيب الأولويات داخل منظمة الوحدة الأفريقية، من التحرر السياسي والقضاء على الاستعمار إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الشغل الشاغل لكل القمم الأفريقية.

وفي العام التالي، احتفل الاتحاد الأفريقي بالذكرى الخمسين لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأطلق خطته لعام 2063 التي تحدد الأهداف الإنمائية للاتحاد الأفريقي خلال الأعوام الخمسين المقبلة. وتمثل المنطقة الحرة بدرجة كبيرة عنصرًا بارزًا في ركائز خطة عام 2063، التي تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى التعجيل بإنشاء المنطقة الحرة بهدف مضاعفة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

وقد استجابت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لنداء خطة عام 2063 وأطلقت المفاوضات بشأن المنطقة الحرة في حزيران/يونيو 2015. وبعد مرور أقل من ثلاث سنوات، توجت المفاوضات في آذار/مارس 2018 بإبرام اتفاق ينشئ المنطقة الحرة، حيث وقعته 44 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 55 دولة عضوًا. ولم يكد يمضي أكثر من سنة، حتى دخل الاتفاق حيز التنفيذ[4].

2 ـ تطور النظم الاقتصادية في أفريقيا

بعد نهج سياسات أفريقية اقتصادية وتنموية فاشلة، نتجت مشاكل اجتماعية وسياسية كثيرة، وهو ما دفع بالمسؤولين الأفارقة إلى التفكير في القضاء على التخلف وتجاوز الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه المجتمعات الأفريقية والبحث عن كيفية تحقيق التنمية للقارة الأفريقية، عبر البحث عن استراتيجية اقتصادية تنموية شاملة. وقد أصبحت إعادة ترتيب الأولويات داخل منظمة الوحدة الأفريقية، من التحرر السياسي والقضاء على الاستعمار إلى التنمية الاقتصادية

(4) مارومو نكومو، جابولاني متوبيني وترود ليهونغ، «منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: دور مهم للملكية الفكرية،» المنظمة العالمية للملكية الفكرية، كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://bit.ly/3rvLzrz> (تاريخ الزيارة 11 نيسان/أبريل 2021).

والاجتماعية، الشغل الشاغل لكل القمم الأفريقية: بدءًا بالبرنامج التنموي الذي عُرف بخطة لاغوس للعمل سنة 1980، ثم البرنامج الاستعجالي للإصلاح الاقتصادي سنة 1986، وما تلاها من برامج اليكين الهيكلي سنة 1989... لكن هذه البرامج والمخططات أظهرت فشلها، وهو ما دفع قيادة المنظمة إلى التفكير من جديد في استراتيجية تنموية تعي أولًا عدم قدرة القارة الأفريقية على التنمية لوحدها وتقترح على المجتمع الدولي شراكة تنموية. وفي هذا السياق بدأ ما يشبه «العصف الفكري الاقتصادي» شارك فيه خمس دول وضعت اللبنات الأولى لبرنامج اقتصادي أفريقي صرف، وهي نيجيريا ومصر والجزائر وجنوب أفريقيا والسنغال، وذلك من خلال طرح مبادرة «ماب» ثم خطة «أوميغا»، ليتم دمج المبادرتين تزامنًا مع الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى ما يعرف حاليًا بالاتحاد الأفريقي، والاتفاق على الانفتاح على الآخر وطرحها أمام الشركاء الغربيين. وصولًا إلى إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا المعروفة اختصارًا بـ «نيباد» (NEPAD) في تشرين الأول/أكتوبر 2001 وهدفها القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه القارة الأفريقية.

وبالرغم من أهمية مبادرة النيباد للقارة الأفريقية لكونها وسيلة مهمة لإقامة الحكم الرشيد وتحقيق إقلاع اقتصادي أفريقي، وضمان حياة أفضل لشعوب القارة السمراء وتحقيق التنمية المستدامة، غير أنها في طريق تحقيق أهدافها تصطدم بتحديات كثيرة هي كالتالي:

ـ جذب الاستثمار الأجنبي لاستمرار التنمية الأفريقية، حيث يعَدّ عدم الاستقرار السياسي عاملًا مهمًا في خفض مستويات الاستثمار في القارة.

ـ الدول الكبرى تدعم وتقوّي زراعتها على حساب دول الجنوب المتضررة، التي تعدّ الزراعة قطاعًا أساسيًا في أفريقيا.

ـ المساهمة الخارجية غير كافية والمشروعات التي شملتها مبادرة النيباد بحاجة إلى تمويل كبير، وبخاصة في البنية التحتية والطاقة والصحة والزراعة والمياه.

ـ عدم قدرة الدول الأفريقية على ضمان الاستقرار وحفظ السلم في المناطق المضطربة، وإن كانت هناك قوى إقليمية قادرة على نشر قواتها العسكرية، ولكن بدعم مالي لكي يتسنى لها مواصلة عمليات السلام.

ـ القارة محط أطماع غربية تهدد بفشل المبادرة التي تعتمد على التمويل الأجنبي بالأساس[5].

يضاف إلى هذه التحديات الصراعات حول الحدود الوطنية والإقليمية، وأزمة الديون التي تتخبط فيها الدول الأفريقية، ثم ضعف التجارة البينية، وهو ما يقلل الموارد المالية لحل المشاكل الاجتماعية.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى فشل مبادرة النيباد التهرب الذي يبديه المجتمع الدولي حيال تقديم مساعدات إلى أفريقيا من خلال النيباد، على أساس أنهم يقدمون مساعدات للتنمية عبر آليات أخرى.

---

(5) صالح وشنان، «مبادرات التنمية في إفريقيا: نموذج «نيباد»،» **مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، السنة 6، العددان 7ـ8 (2017)، ص 273.

كما أن آلية مراقبة النظراء التي أحدثتها مبادرة النيباد عُدّت من أهم ما جاءت به للتصدي لفساد الكثير من القادة الأفارقة وسوء إدارتهم لاقتصاد بلدانهم ولتجاوز الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية، والتي صودق عليها في قمة الاتحاد الأفريقي، وتم إقرار أول وثيقة للآلية سنة 2002[6].

وعليه، تم إطلاق خطة جديدة للقارة الأفريقية تحت عنوان «أجندة 2063» واتخذت شعار: «أفريقيا التي نريد» وهي خطة أفريقية أصيلة للتنمية والتحول الذاتي من خلال تسخير المزايا النسبية التي تزخر بها القارة، فهي مختلفة تمامًا عن مبادرة النيباد التي كان فيها الاعتماد على الشراكة الغربية والمنظمات والمؤسسات الدولية. فضلًا عن ذلك فالأجندة هي بمنزلة رؤية أو استراتيجية للمستقبل البعيد[7].

وتعَدّ أجندة 2063 من المبادرات والخطط التي أعطى انطلاقتها الاتحاد الأفريقي، والتي تحتاج إلى تضافر الجهود على مستوى القارة والتعاون المباشر بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تملك خبرات تنموية، وقد تم تعداد مجالات عمل الأجندة في تقرير المفوضية الذي جاء فيه: إطلاق ثورة في التكنولوجيا والعلوم والابتكار؛ وتوجيه اقتصادات الدول الأفريقية نحو التصنيع وتقويتها وزيادة الموارد الطبيعية الأفريقية التي لا تزال تستغلها الدول الغربية؛ وتحديث الزراعة الأفريقية وزيادة الإنتاجية، وهي المجالات التي يمكن تحقيقها خلال 25 سنة.

3 ـ تأثير الصدمات الاقتصادية العالمية في الاقتصادات الأفريقية

اندمجت دول القارة الأفريقية في منظومة الاقتصاد العالمي منذ لجوئها لإعادة جدولة ديونها، حيث تزايد هذا الاندماج عبر الزمن من خلال تطبيق برامج التثبيت والاستقرار وبرامج التكيف الهيكلي، كما ترسخ هذا الاندماج بدخول أغلب دول القارة منظمة التجارة العالمية وتطبيقها لمقررات جولة أوروغواي. ولما كان النظام الرأسمالي وفقًا لنظريات دورات الدخل عرضة لحدوث الأزمات الاقتصادية فإن القارة الأفريقية بدورها قد تأثرت بمثل هذه الأزمات أكثر فأكثر. وهذا الاندماج الأفريقي في منظومة الاقتصاد العالمي قد جاء في وقت مبكر لم تصل فيه اقتصادات هذه الدول إلى إمكانات المنافسة العالمية، وبالتالي فهي بحاجة إلى إجراءات غير تقليدية تستكمل من خلالها تحقيق الشروط الموضوعية التي تمكنها من الدخول إلى السوق العالمية بقدرة تنافسية تحقق التكافؤ في ممارسة هذه المنافسة.

ومن تأثيرات الصدمات الاقتصادية العالمية المتكررة في الاقتصادات الأفريقية الأزمة المالية العالمية 2008، حيث كانت هذه الأزمة بمثابة صدمة اقتصادية خارجية أثرت في الدول النامية بوجه عام، والدول الأفريقية بوجه خاص، وذلك من منطلق أن اطراد تدويل الحياة الاقتصادية،

---

(6) Fabricio Pagani, «Peer Review As a Tool for Co-operation and Change: An Analysis of an OECD Working Method,» *African Security Review*, vol. 11, no. 4 (2002), p. 9.

(7) الموقع الرسمي لأجندة 2063، <https://au.int/en/agenda2063/overview>.

وعالمية الأدوات المالية كان لهما آثار مباشرة في انتشار مثل هذه الأزمات وانتقالها من مجتمع إلى آخر لتمثل ما يطلق عليه «الصدمات الاقتصادية الخارجية» للدول التي تنتقل إليها آثار تلك الصدمات.

انتقلت الأزمة المالية العالمية من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الأفريقية من خلال القناة المباشرة: كنتيجة طبيعية للتعرض للروابط المالية في أسواق الديون والأسهم الدولية، ومن خلال قناة غير مباشرة عبر الاقتصاد الحقيقي، سواء في مجال التجارة الخارجية أو التحويلات أو تدفقات المساعدات.

كما ينبغي الإشارة إلى أن هناك تباينات كبيرة في تأثير الأزمة بين مختلف الدول داخل القارة الأفريقية نظرًا إلى طبيعة المؤسسات بكل دولة، وكذلك وفقًا لدرجة ارتباط كل دولة أفريقية بالاقتصاد العالمي.

ومن أجل التخفيف من إشكالية تزايد احتمالات تعرض الاقتصادات الأفريقية للصدمات الاقتصادية الخارجية الناجمة عن الأزمات المتكررة التي يشهدها النظام الرأسمالي العالمي كنتيجة طبيعية لتزايد اندماج الاقتصاد الأفريقي بمنظومة العولمة، من خلال دراسة هذه الصدمات وأسباب حدوثها وآلية تأثيرها في الاقتصادات الأفريقية؛ ومن أجل الصمود أمام الصدمات الاقتصادية العالمية، يمكن اقتراح أهم السياسات الاقتصادية الأفريقية:

أولًا، إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي.. بإعادة النظر في النموذج الاقتصادي الذي يعتمد استراتيجية التوجه نحو التصدير بصورة مفرطة، والعمل على إعادة توجيه الاقتصادات الأفريقية نحو استراتيجيات النمو المعتمدة على الاستثمار والاستهلاك المحليين والعمل على تنويع الهياكل الإنتاجية.

تحتاج الدول الأفريقية إلى بنية تحتية اقتصاديةٍ ملائمة، تتطلب إصلاح الأنظمة ومؤسّساتها بما يتواءم مع متطلبات المواطنين، وإتاحة الفرص لكلّ القطاعات العامّة والخاصّة للاستثمار في جميع المجالات، وضرورة تأهيل العامل البشريّ بما يخدم التنمية الاقتصادية.

ثانيًا، التشديد على الدور الفعّال للدولة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية.

ثالثًا، أن تعمل الدول الأفريقية على مواصلة تطبيق استراتيجية حذرة لمراقبة تدفقات رؤوس الأموال ووضع ضوابط لحركتها، إضافة إلى أهمية إعادة التفكير وعدم التعجل في تحرير المعاملات الرأسمالية.

رابعًا، أهمية وجود رؤية أوسع لأهداف السياسة النقدية بالعمل على إعطاء الأولية لتحقيق الاستقرار في الإنتاج وسعر الصرف، إضافة إلى السيطرة على معدل التضخم، وهو ما يتطلب اتخاذ شكل وسطي من أشكال نظم الصرف بدلًا من التعويم الصريح لأسعار الصرف، إضافة إلى استخدام سياسة نقدية مرنة في ما يتعلق بالأهداف التشغيلية.

خامسًا، على مستوى السياسة المالية، ضرورة توجيه الإنفاق العام نحو تعزيز الاستثمارات المنتجة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، إضافة إلى العمل على زيادة الإنفاق على المشروعات الاجتماعية ذات الطابع العام مع ضرورة تمحور الأهداف المتوسطة الأجل للسياسة المالية حول تقليص مساحة الفقر بدلًا من التركيز على الاستقرار وتحقيق أدنى معدل للتضخم واستبدال ذلك بتنشيط عملية النمو المدفوع بالإنفاق العام. كما أن هناك ضرورة إلى اتباع أنظمة ضريبية تحقق العدالة في توزيع الدخول مع إلغاء الإعفاءات الضريبية كافة المقدمة للشركات متعددة الجنسيات والاحتكارات العالمية العاملة في أفريقيا.

سادسًا: تطبيق منهج للزراعة والتنمية الريفية أكثر شمولية، مع ضرورة إعادة قراءة وتحليل إمكان تطبيق التعاونيات الزراعية الأفريقية في ظل محدودية القدرات الإنتاجية للمزارعين الأفارقة وضعف قدراتهم التنافسية وذلك من خلال الاستفادة من تجربة التعاونيات الزراعية الأفريقية[8].

ثانيًا: رهانات السياسات الاقتصادية الأفريقية

1 ـ سبل تعزيز الاقتصادات الأفريقية في مواجهة الصدمات الاقتصادية

أ ـ تحديث البنية التحية الاقتصادية للدول الأفريقية

تحتاج الدول الأفريقية إلى بنية تحتية اقتصاديةٍ ملائمة، تتطلب إصلاح الأنظمة ومؤسّساتها بما يتواءم مع متطلبات المواطنين، وإتاحة الفرص لكلّ القطاعات العامّة والخاصّة للاستثمار في جميع المجالات، وضرورة تأهيل العامل البشريّ بما يخدم التنمية الاقتصادية، والعمل على تثبيت مبادئ الشفافية والمساءلة والتوزيع العادل للدخل الوطني. فالتنمية الاقتصادية تبدأ من الداخل، من خلال استثمار الموارد والاستفادة منها، ولكن كلّ هذا يتوقف على حنكة وإرادة القادة السياسيّين، فاللجوء إلى المؤسّسات الدولية لن يكون الحلّ الأمثل لمعالجة داء التخلّف وغياب التنمية؛ لأنّ السائد اليوم على مستوى العلاقات الدولية هو النموذج الواقعي وتغليب المصالح واستخدام القوة الصلبة أو اللينة.

ب ـ سياسات نموذجية أفريقية

إن بعض الدول مثل المغرب، وغانا، وموريشيوس، وكينيا، بدأت برامج تحفيز وطنية، بينما أطلقت أيضًا إصلاحات مؤسسية لتحسين آفاقها المالية على المدى المتوسط. ولكن مثل هذه السياسات ستكون أكثر فاعلية إذا صُمِّمت ونُفِّذت على المستوى القاري.

وعلى المدى القصير، تحتاج أفريقيا إلى مساحة مالية أكبر لتعزيز الإنفاق الصحي، واحتواء انتشار كوفيد-19، ومساعدة القطاعات الأكثر تضررًا، وتحفيز الاستهلاك المحلي، في حين يتعين على البنوك المركزية في القارة خفض أسعار الفائدة، وتوجيه السيولة للشركات والأسَر المتضررة.

---

(8) غادة أنيس البياع، **أزمات الرأسمالية العالمية وأثرها على التنمية في أفريقيا** (المنصورة: مكتبة جزيرة الورد، 2014).

وعلى المستوى البيني، أظهرت دراسة حديثة أن بعض إجراءات السياسة التجارية التي يمكن تنفيذها بسهولة ـ مثل إلغاء التعريفات الثنائية الحالية، وجميع الحواجز غير التعريفية المفروضة على السلع والخدمات داخل القارة، وتقليص الوقت الذي يستغرقه عبور الحدود ـ سيولِّد 134 مليار دولار، أو 4.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا.

وعلى المستوى الدولي، تحتاج أفريقيا إلى مرفق تمويل دولي خاص يهدف إلى تعزيز نمو إنتاجيتها في المستقبل. وستدعم مثل هذه المبادرة الإنفاق الطارئ على النظم الصحية في البلدان المحدودة الميزانية، بينما تعزز الطلب المحلي. ومن شأنها أيضًا أن تساعد على تمويل بناء بنية تحتية مربحة في القطاعات التنافسية، ومن ثمَّ إرساء أسس التصنيع والنمو في المستقبل. ويمكن تمويل هذا المرفق من المستثمرين المؤسسين، وبنوك التنمية الإقليمية، والقطاع الخاص، وحكومات مجموعة العشرين. ومن شأن هذا المرفق أن يولِّد، في نهاية المطاف، تمويلًا عامًّا ذاتي الاكتفاء للقطاعين الصحي والاجتماعي في أفريقيا، ويجعل القارة مساهمًا مهمًّا في الطلب العالمي.

ج ـ المطالبة بإلغاء الديون

تواجه القارة الأفريقية أزمة ديون يقدّر إجمالها بنحو 365 مليار دولار يعود ثلثها تقريبًا إلى الصين، لذلك فهي تسعى للتفاوض في شأن تخفيفها أو إلغائها. وفي الوقت نفسه ستضطر إلى مزيد من الاستدانة من المؤسسات والقوى الدولية في ظل العجز عن سداد الديون الخارجية التي تقدر بـ 236 مليار دولار[9]، إذ إن هذه القارة تفتقر إلى الموارد والبنية التحتية الصحية اللازمة لمواجهة الأزمة، ويقدر الخبراء أنها تحتاج إلى ما لا يقل عن 114 مليار دولار لتغطية المتطلبات المالية العاجلة. وحتى في حال تحقق هذا الدعم الدولي، فإن القارة ستواجه فجوة بنحو 44 مليار دولار، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي؛ فقد حث الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الدائنين على تعليق الديون لجميع الدول النامية، وليس للأشد فقرًا فقط، إذ رأى أن المتطلبات المالية لأفريقيا قد تصل إلى 200 مليار دولار.

في حين وافقت بكين بتحفظ على الاتفاق الذي توصلت إليه مجموعة العشرين في نيسان/ أبريل 2020، الذي ينص على تعليق ديون الدول الأفريقية الأشد فقرًا حتى نهاية العام الحالي، بينما تستمر المفاوضات على تمديد الاتفاق عامًا إضافيًا. ولا يشمل اتفاق مجموعة العشرين جميع الدول الأفريقية، إذ تم استبعاد الدول التي حصلت على قروض من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، كما يستبعد الاتفاق القروض التجارية التي حصلت عليها الدول الأفريقية من بنوك استثمارية، مثل بنك التصدير والاستيراد في الولايات المتحدة وبنك التنمية الصيني.

ووفقًا للبنك الدولي، هناك 73 دولة حول العالم مؤهلة للحصول على تعليق خدمة الديون، منها 37 دولة أفريقية. ولدى هذه الدول الـ 37 مجتمعة التزامات خدمة ديون تصل إلى 5.275 مليار دولار أمريكي في المدة من 1 أيار/ مايو إلى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020. أكبر هذه

(9) Institute for Security Studies, «The African Union's Structures and Mechanisms Put to the Test,» Pretoria, 20 April 2020, <https://issafrica.org/pscreport/psc-insights/the-african-unions-structures-and-mechanisms-put-to-the-test> (accessed on 11 May 2020).

الالتزامات على الإطلاق من نصيب أنغولا المثقلة دائمًا بالديون، حيث تبلغ التزاماتها 2.645 مليار دولار من التزامات خدمة الديون في تلك المدة ـ أو 3.1 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. وإذا استطاعت الحكومات الأفريقية تعليق 5.275 مليار دولار أمريكي من خدمة الديون هذا العام، فهذا سيساعدها بالتأكيد على محاربة كوفيد 19 وتداعياته. لكن الواقع أكثر غموضًا. حتى الآن يلتزم دائنو نادى باريس وحدهم بتعليق خدمة الديون، وهم يمثلون 5 بالمئة فقط من الديون الخارجية لأفريقيا... ولذلك من المهم انضمام الدائنين من خارج نادي باريس، وبخاصة الصين، التي تمتلك 17 بالمئة من الديون الأفريقية، ومقرضو القطاع الخاص الذين يمثلون 31 بالمئة من هذه الديون.

كما ظهرت دعوات تطالب بتمديد مبادرة تعليق خدمة الديون إلى ما بعد 2020 لتشمل جميع الدول الأفريقية، بل هناك من رأى أنه يجب إلغاء مدفوعات الديون الأفريقية بدلًا من تعليقها. فإنه قد يؤدي بتعليق الديون الأفريقية من 2020 إلى 2022 إلى تفاقم أزمة ديون أكبر في المستقبل.

لهذا العبء الثقيل في ديون الدول الأفريقية تأثير مباشر في حياة المواطنين والشعوب، فلم تعد ميزانية الخدمات الاجتماعية في البلدان النامية تمثّل أولوية. ولأنّ رؤوس أموال الدول تُوجَّه إلى خدمة الديون الخارجية؛ فينبغي على هذه الدول إجراء تخفيضاتٍ ضخمة في الإنفاق العام، وخصوصًا في قطاعات الصّحة والتعليم والبنية الأساسية وما إلى ذلك، ويصل الأمر ـ أحيانًا ـ إلى تجميد مرتبات العاملين في الخدمة العامّة والفصل الجماعي، في مواجهة إنفاق خدمة الدين.

2 ـ التكامل الاقتصادي الأفريقي

مثَّل التكامل الاقتصادي الإقليمي نقطة التركيز الرئيسية للبلدان الأفريقية بمواجهة الصدامات والأزمات. وقد صدرت عدة إعلانات عن الدول الأعضاء تحث على دفع عملية التكامل في أفريقيا، كما شددت اتفاقية أبوجا وخطة عمل لاغوس على ضرورة تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا، حيث وقّعت الدول الأفريقية المعاهدة المؤسِّسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية الصادرة عن المنظمة في حزيران/ يونيو 1991 بالعاصمة النيجيرية (أبوجا)، وبدأ سريان مفعولها منذ أيار/مايو 1994[10]، واستهدفت تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة للقارة الأفريقية خلال مدة زمنية أقصاها 34 سنة، وذلك عبر مراحل ست على النحو الآتي[11]:

المرحلة **الأولى**: مرحلة تعزيز الجماعات الاقتصادية القائمة وتدعيمها.

المرحلة **الثانية**: تحسين أوضاع الجماعات الاقتصادية القائمة، وخفض فئات تعريفاتها الجمركية، وإقامة مشروعات مشتركة بين الدول أعضاء التكتلات في المجالات الاقتصادية المتنوعة (زراعية، صناعية، خدمية).

---

(10) Naceur Bourenane, «Regional Integration in Africa: Situation and Prospects,» in: Jorge Bragade and Omar Kabaj, *Regional Integration in Africa* (Paris: OECD Publication, 2002), p. 18.

(11) محمد عاشور وأحمد علي سالم، محرران، **دليل المنظمات الأفريقية الدولية** (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2006)، ص 50 – 51.

المرحلة **الثالثة**: إنشاء منطقة تجارة حرة، ثم اتحاد جمركي لكلٍّ تكتل من التكتلات القائمة.

المرحلة **الرابعة**: إنشاء اتحاد جمركي على مستوى القارة.

المرحلة **الخامسة**: تأسيس السوق المشتركة الأفريقية.

المرحلة **السادسة**: إصدار عملة أفريقية موحّدة، وإنشاء هياكل مؤسسية للجماعة.

وعليه؛ فإنه من المفترض في حال تنفيذ معاهدة أبوجا تحقيق هذه الوحدة عام 2028 (34 سنة من تاريخ سريان المعاهدة في أيار/مايو 1994[12].

3 ـ التكتلات الاقتصادية الأفريقية الاقليمية

تفاوتت التكتلات الإقليمية في ما حققته من خطوات نحو تحقيق التكامل الإقليمي، حيث حقق بعضها تقدمًا ملحوظًا في هذا الصدد، في حين ما زال البعض الآخر يواجه صعوبات مختلفة. فلقد حدث تقدم محدود في ثلاثة من التجمعات الثمانية في ما يتعلق بإقامة مناطق للتجارة الحرة واتحادات جمركية وهي تجمع (UMA)، وتجمع سين-وصاد- وتجمع الإيغاد. بينما حققت كل من الكوميسا و(EAC) والايكواس تقدمًا ملحوظًا في هذا الصدد. ولكن لا يزال أمام هذه التكتلات الكثير لتحقيق أهداف معاهدة أبوجا[13].

ويمكن القول إن جماعة شرق أفريقيا (EAC) هي الأكثر تقدمًا في تنفيذ معاهدة أبوجا، حيث أطلقت سوقها المشتركة في عام 2010. وأطلقت الكوميسا اتحادها الجمركي في حزيران/ يونيو من عام 2009، وأحرزت الجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا (الصادك)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس) تقدمًا ملحوظًا في بناء مناطق التجارة الحرة لديهما، وأطلقت اتحاديهما الجمركيين في عامي 2013 و2015 على التوالي. وأطلقت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكاس) منطقة التجارة الحرة الخاصة بها في عام 2004، إلا أنها تواجه تحديات ملموسة على صعيد التنفيذ الفعلي[14]. وتتسم مسيرة كل من اتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول تجمع الساحل والصحراء (SAD-CEN)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالبطء. فجميع هذه الهيئات لم تتجاوز بعد طور التعاون بين الدول الأعضاء.

4 ـ الرقمنة في اتجاه تقدم الاقتصاد الرقمي

لقد أفضت أزمة كوفيد-19 إلى تسريع تبني التقنيات الرقمية، حيث تسعى الشركات إلى تعزيز قدرتها التنافسية من خلال تقليل التكاليف في أعمالها. من هنا برزت أهمية الإسراع في خطوات تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي للقارة الأفريقية التي أقرها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة

---

(12) نصوص المعاهدة في: عبد السلام محمد الشلوف [وآخرون]، **وثائق أفريقية: من أكرا إلى لومي** (مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2001)، ص 218.

(13) United Nations and African Union Commission, *Assessment of Progress in Regional Integration in Africa* (Addis Ababa: United Nations and African Union Commission, 2013), p. 10.

(14) Ibid., p. 11.

في القمة الأفريقية شباط/ فبراير 2020. وارتباطًا بذلك، أنجزت مؤخرًا مؤسسة McKinsey & Company دراسة حول القارة الأفريقية في ضوء اجتياح «كوفيد-19»، أبرزت أنه من أجل إنعاش الاقتصاد وتعافيه بعد الطارئ الصحي، فإن أفريقيا ستحتاج إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي.

وفي هذا الشأن، دعا الاتحاد الأفريقي البلدان الأفريقية إلى توسيع نطاق الضريبة من خلال فرض الضرائب الرقمية على الاقتصاد الرقمي، استنادًا إلى أن الشركات الرقمية تستطيع أن تقدم منتجاتها بصفة عابرة للحدود وتحقق أرباحًا من دون أن يكون لها منشآت على أرض الواقع في البلد الذي يكون مصدرًا لربح هذه الشركات. لذلك لا تساهم هذه الشركات في دفع الضرائب لأنها خارج القوانين الضريبية المعمول بها.

تتمتع أفريقيا بميزة التزايد في أعداد الشباب، لذلك هناك حاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشري وإعداد سكان مؤهلين، وضرورة قيام العالم المتقدم بمنح التقنيات والتكنولوجيا في مجالات التطوير والتحديث الاقتصادي للأفارقة.

ومن المرجح أن يؤثر تبنّي العمل من بعد في كثير من الاقتصادات غير المستعدة للتغير السريع الذي تحركه التكنولوجيا. قد يؤخر ذلك التحول الانتعاش الاقتصادي في عدد من الدول الأفريقية النامية. لكن هناك استثناءات بالطبع، حيث تسعى رواندا ـ على سبيل المثال ـ إلى تعزيز مكانتها كاقتصاد خدمات مدعوم بالتكنولوجيا قادر بصورة أفضل على الاستفادة من الابتكار والمعرفة في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

5 ـ إطلاق منتدى قادة الأعمال الأفارقة

التزم قادة الأعمال الأفارقة والقطاع الخاص بتوحيد جهود الحكومات في محاربة كوفيد-19، وهو ما رحب به رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خلال اجتماعهم المنعقد في 22 نيسان/ أبريل 2020، حيث تم الاتفاق على إنشاء منتدى لقادة الأعمال الأفارقة لدعم جهود الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء لتنفيذ استراتيجية كوفيد- 19 القارية، حيث يتطلب الخروج من الأزمة تضافر جهود القطاع الخاص مع القطاع العام لتقليل الخسائر إلى الحد الذي يمكن احتماله.

خاتمة

بداية، من أجل التخفيف من حجم الآثار الاقتصادية لكوفيد 19 على أفريقيا، ينبغي إعادة هيكلة الأنظمة الاقتصادية والسياسات المالية للاكتفاء الذاتي اقتصاديًّا، وبناء مناخ اقتصادي متوازن، أكثر استقلالية وملاءمة لاقتصادات القارة. مع طرح التساؤل حول ماهية الخيارات الاقتصادية الكبرى في السياسات الأفريقية بعد الأزمة الاقتصادية الحالية بين النظام الليبرالي العولمي أم النظام الاشتراكي أم ربما نظام اقتصادي أفريقي خاص؟

ومن أجل انتعاش الاقتصاد في أفريقيا، ينبغي تسريع الخطى من أجل تنفيذ مراحل التكامل الأفريقي، كما على الحكومات الأفريقية أن تتوصل إلى حلول مبتكرة لضمان استدامة القطاع غير

الرسمي، لأنه لا يزال غير مستغل، ويمثل الأخير في القارة سوق ائتمان تزيد قيمته على 300 مليار دولار. وخلافًا لأوروبا تتمتع أفريقيا بميزة التزايد في أعداد الشباب، لذلك هناك حاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشري وإعداد سكان مؤهلين، وضرورة قيام العالم المتقدم بمنح التقنيات والتكنولوجيا في مجالات التطوير والتحديث الاقتصادي للأفارقة لأن هناك توقعات بأن يتحول الاقتصاد الأفريقي إلى أكثر الاقتصادات القارية ازدهارًا بين قارات العالم أجمع، وبأن القرن الاقتصادي القادم هو قرن اقتصاد أفريقيا.

كما أن الاقتصادات الأفريقية تعتمد بصورة أساسية على تصدير المواد الخام وبخاصة النفط. وقد شهدت أسعار النفط تراجعًا كبيرًا منذ تفشي هذا الفيروس. فقد أدى إغلاق الصين على سبيل المثال لموانئها إلى قيام مستوردي النفط بإلغاء عمليات الشراء وفرض قيود على الدول والشركات النفطية الموردة حتى يتم قبول الشحنات. ففي أنغولا مثلًا أجبرت مجموعة Sonangol النفطية التابعة للدولة على خفض سعر الشحنة حتى يتم الموافقة على شرائها[15].

توصيات للتقليل من حجم الخسائر الاقتصادية للصدمات الاقتصادية على أفريقيا

1 ـ إعادة هيكلة الأنظمة الاقتصادية والسياسات المالية للاكتفاء الذاتي اقتصاديًّا، للتخفيف من التسابق نحو الاقتراض من صندوق النقد الدولي، رغم ما لهذا الاقتراض من آثار سلبية في اقتصادات القارة.

2 ـ بناء مناخ اقتصادي متوازن، أكثر استقلالية وملاءمة لاقتصادات القارة. وثمّة تساؤل مهمّ، وهو: هل ستُجَدِّدُ الدول الأفريقية عهدَها بنظام الرأسمالية بعد الأزمة، أم سترجع إلى النظام الاشتراكي؟ أم ستتبنى نظامًا اقتصاديًا خاصًا بها؟ تساؤل مهمّ يستدعي البحث والدراسة العميقة.

3 ـ تنظيم الجهود والخبرات الوطنية، لتوفير المرونة اللازمة لانتعاش الاقتصاد الوطني وفق متطلبات السوق المتغيرة.

4 ـ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتطبيق الميزة النسبية في تحديد نمط التجارة الدولية.

5 ـ تطويع وسائل التقنية المختلفة لتطوير قواعد الصناعة الوطنية، وابتكار صناعات تحويلية وطنية ذات كفاءة.

6 ـ التنظيم والاستفادة من الفرص الاستثمارية في القارة، بحيث توجد دول تملك الأراضي الصالحة للزراعة مثل السودان وبلدان غرب أفريقيا ووسطها، وتوجد دول أخرى منتجة للنفط والمعادن. فهذا الاختلاف يعدّ مغنمًا للقارة، إذ إن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي تمتلك جميع الموارد التي يحتاج العالم إليها □

(15) Elliot Smith, «The Coronavirus Fallout is «Battering» African Economies, Capital Economics Says,» CNBC, 10 February 2020, <https://cnb.cx/2ITHMgy>.

الوجوه المظلمة للحداثة الغربية وخفاياها: نقد ديكولونيالي

رشيد بن بيه(*)

أستاذ علم الاجتماع في كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية،
جامعة ابن زهر – أكادير، المغرب.

نظر المفكرون العرب في الجانب المضيء من الحداثة الغربية، لما تحيل عليه من عقلانية، وحرية وديمقراطية وعلم، ونادوا بتطبيقها، والدعوة إليها والافتخار بالانتساب إليها، ولم يفكروا إلا قليلًا في النظر في الجانب المظلم لهذه الحداثة في ضوء أنقاضها: استعمار، وعنف، وبطريركية. لهذا نستأنف البحث[1] في هذا الجانب بالتركيز، في هذه الدراسة، على تحليل ومناقشة أطروحة إنريك دوسيل (Enrique Dussel) التي ترى أن الحداثة والاستعمار والمنظومة العالمية (Système Monde) والرأسمالية عدة مظاهر للواقع نفسه لما تكشفه من آفاق بحثية، ولا سيّما أنها تفكر في الحداثة انطلاقًا من تواريخ الهامش المستعمَر، والمقموع، والمهيمَن عليه، وتكشف جانبها المظلم، اللامفكر فيه، أو ما يسميه أنريك دوسيل أسطورة الحداثة ولاعقلانيتها، التي يدعو إلى تجاوزها، عبر التأسيس لحداثة تجاوزية (Transmodernité)[2]، تسهم فيها جميع الحضارات، الآسيوية والأمريكية والأفريقية، والعربية الإسلامية... إلخ.

ولتحليل أفضل لأطروحة إنريك دوسيل، ننطلق من إشكال استفهامي يتأسس على سؤالين: كيف يمكن الانطلاق من تواريخ البلدان المستعمرة لكشف الجانب للمظلم للحداثة المُسوغ للاعتداء على الآخر؟ وكيف يمكن استثمار إرث هذه البلدان لتجاوز الحداثة الغربية المتركزة والتأسيس لحداثة تجاوزية؟

(*) البريد الإلكتروني: r.benbih@uiz.ac.ma.

(1) انظر: رشيد بن بيه، «الحداثة والكولونيالية والإبادة،» **المستقبل العربي**، السنة 43، العدد 503 (كانون الثاني/يناير 2021)، ص 25ـ7.

(2) سادت ترجمات مختلفة لكلمة Transmodernité منها حداثة عابرة، وحداثة تجاوزية، وأظن ان ترجمتها بالتجاوزية يفي بالمعنى لأن هدف الحداثة التجاوزية هو التأسيس لحداثة تتجاوز النزعة الغربية المتمركزة، وأسطورتها اللاعقلانية.

لقد انتبه إنريك دوسيل إلى الجانب المظلم من الحداثة؛ جانبها اللاعقلاني المبرر للعنف الممارس على الشعوب غير الغربية، وعُدّ بذلك أحد أبرز نقاد الحداثة الغربية، غير أن فكره يظل مجهولًا في المنطقة العربية[3]، على الرغم من أهميته وأهمية أفكار نقاد آخرين من أمريكا اللاتينية، ألّفوا فريق بحث: حداثة-كولونيالية[4]، وأسسوا لاتجاه فكري ديكولنيالي، راجع الكثير من سرديات الحضارة الغربية مثل الخطاب الفلسفي الغربي للحداثة.

إن الاختلاف الجوهري بين الدراسات ما بعد الاستعمارية، والديكولونيالية هو حسبانها الرأسمالية والاستعمار والحداثة وتَشكُّل نظام العالم تعبر عن الواقع نفسه، على خلاف باقي انتقادات الحداثة، التي لا تهتم بهذا المحدد التاريخي أثناء التفكير في الحداثة.

ينطلق إنريك دوسيل من تجربة شعوب العالم الثالث المستعمَرة قصد بناء خطاب فلسفي مضاد للخطاب المهيمن حول الحداثة كما سنوضح في **جزء أول**، وسنعمل في **جزء ثان** على بيان خفايا التاريخ التدشيني للحداثة، ونكشف كيف تشكلت الذات الغربية في هذه الحقبة تشكيلًا عنيفًا عدوانيًا مثلما يوضح دوسيل في **جزء ثالث**، وقد هدف من نقده، كشف أسطورة الحداثة ونقدها والتأسيس لمشروع حداثة تجاوزية، متمايزة عن المشروع ما بعد الحداثي، وعن مزاعم خطاب الحداثات البديلة، كما تهتم بذلك هذه الدراسة في **جزء رابع**.

أولًا: الخطاب الفلسفي المضاد للحداثة: استعادة التواريخ المغيبة والجغرافيات المنسية

يسلك إنريك دوسيل في نقده للحداثة الغربية طريقة مستجدة، إذ ينطلق من تاريخ أمريكا اللاتينية، ويسائل في ضوئها الحداثة الغربية، ليكشف جانبها المظلم، ويستثمر قراءته للماركسية، منطلقًا من نظرية التبعية: مركز أطراف، وتجربة الاستعمار الذي عاشته أمريكا اللاتينية، بغية بلورة فلسفة لاتينية أمريكية أصلية متحررة من التبعية الفكرية، ويكشف تجليات الأسطورة الحداثية في التنمية، أو خديعة التنمية، التي تقوم قائمتها على دفع الضحية إلى القيام بمزيد من التضحيات المستنزفة لمقدراته، مثلما تقوم على تبرير العنف بما يسمى «إزالة عوائق التنمية»، ومن ثم إسقاط المسؤولية عن الجاني وإلصاقها بالضحية.

(3) يبين ذلك، بحسب ما توافر لدينا من معلومات، خلو الكتابات العربية الأكثر انتشارًا حول الحداثة (كتابات طه عبد الرحمن، ومحمد عابد الجابري، وعبد الوهاب المسيري، ومحمد سبيلا... إلخ)، من أي إشارة إلى مساهمة إنريك دوسيل في نقد الحداثة الغربية باستثناء وائل حلاق.

(4) تيار فكري نقدي نشأ في أمريكا اللاتينية، يمثله نقاد ديكولونياليون أبرزهم أنيبال كيخانو(Aníbal Quijano) وإنريك دوسيل ووالتر ميغنولو، للتعرف أكثر إلى هذا التيار الفكري، انظر: Adélia da Silva Mathias, «La Formation de la pensée décoloniale,» *Études littéraires africaines*, no. 45 (2018), pp. 169–173, <https://www.erudit.org/fr/revues/ela/2018-n45-ela03987/1051620ar.pdf> (consulté le 15 décembre 2020).

إنه يسلك طريقة الفكر الضد ـ استعماري (Décoloniale) الذي يقوم على تغيير عبارات النقاش، وتواريخه، بدلًا من تغيير مضامينه فقط[5]، وهو بذلك يخالف، أيضًا الدراسات ما بعد الاستعمارية التي تطورت في الغرب، وخصوصًا في العالم الأنغلوسكسوني، لأن الديكولونيالية تنطلق من تواريخ بلدان العالم االثالث في تعددها وتنوعها الثقافي، وتستحضر مرحلة استعمارها. غير أن الاختلاف الجوهري بين الدراسات ما بعد الاستعمارية، والدراسات الديكولونيالية هو أن الأخيرة ترى أن الرأسمالية والاستعمار والحداثة وتَشكُّل نظام العالم تعبر عن الواقع نفسه، على خلاف باقي انتقادات الحداثة، التي لا تهتم بهذا المحدد التاريخي أثناء التفكير في الحداثة. فالدراسات ما بعد الاستعمارية، بصرف النظر عن تضارب تعاريفها، تهتم «بفحص عمليات وآثار الكولونيالية الأوروبية والاستجابة لها، بداية من القرن السادس عشر وحتى عصرنا الحاضر، بالكولونيالية الجديدة»[6] (هكذا في النص)، وتركز على قوة التشكيل الخطابي للكولونيالية للرأي والسياسات، فهي لا تسائل الحداثة، ولا تدعو إلى نموذج بديل لها مثلما تقترحه الدراسات الديكولونيالية التي تسعى إلى تحقيق «تحرير في مختلف المستويات: تحرير اقتصادي وسياسي وبيداغوجي ونسوي»[7].

استحضر دوسيل تجربة أمريكا الواقعية، ليعيد قراءة الحداثة الغربية في مخاضها وتطورها، ولعل انطلاقه من هذه التجربة هو ما سمح له بنقد نُقاد الحداثة، الأكثر شهرة والأكثر سطوة على عقول مثقفين عرب مثل كارل أوتو آبل (Karl-Otto Appel) ويورغن هابرماس.

لقد سمح له نقد الحداثة انطلاقًا من تجربة المستعمر والمهمش والمهيمن عليه، من نقد نظرية كارل أوتو آبل، الذي يرى ضرورة التأسيس لأخلاق عالمية، ما بعد تقليدية، تجيب عن المشاكل الكونية مثل العلاقات غير العادلة بين الثقافات والدول. هدف آبل إلى وضع معايير حول هذه القضايا، تؤسسها أخلاقيات المناقشة الخطابية التواصلية، في إطار جماعة تواصل غير محدودة، تتوسل اللغة والحجاج وسيلةً لتأسيس أخلاقيات عالمية. ويستند نقد دوسيل لكارل أوتو آبل إلى التجربة التاريخية المادية، التي بينت أن أخلاق المناقشة لا يمكن أن تكون نقطة انطلاق لوضع أخلاق عالمية مقبولة؛ لأن تاريخ الإنسانية كشف أن أغلبية الناس مقصية من شبكات ومجالس التواصل، وأن غياب المساواة والعدالة في جماعة التواصل الفعلية، يجعل مشروع آبل غير ممكن لكونه لا يعيد للمهمّش والمستعمر أي موقع في جماعات التواصل القائمة. وبفعل حواره مع إنريك دوسيل استطاع آبل أن يتحدث عن شرط أساس مسؤولية قبلية يكون هدفها «تحويل «جماعة

---

(5) Walter Mignolo, «Géopolitique de la sensibilité et du savoir: (Dé)colonialité, pensée frontalière et désobéissance épistémologique,» *Mouvements*, vol. 73, no. 1 (2013), p. 183.

(6) بيل أشكروفيت، جاريث جريفيث وهلين تيفين، **دراسات مابعد كولونيالية: المفاهيم الأساسية**، ترجمة أحمد الروبي، أيمن حلمي وعاطف عثمان (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 285.

(7) Berthony Saint-Georges, *L'éthique de la libération d'Enrique Dussel: Penser l'altérité et l'utopie à partir du contexte latino-américain*, éditions scientifiques internationales, «critique sociale et pensée juridique; no. 5 (Bruxelles: P.I.E. Peter Lang, 2016), p. 140.

التواصل الواقعية»، وتكوين جماعة تواصل جديدة في المستقبل يمكن للمقصيين أن يشاركوا فيها»[8].

انتقد دوسيل كذلك هابرماس استنادًا إلى تواريخ أمريكا اللاتينية وتاريخ إسبانيا الكولونيالي، لأن هذا الأخير لا يعدّ تاريخ إسبانيا لحظة تأسيسية للحداثة، «بالنسبة إلى هابرماس كما هو الشأن بالنسبة لهيغل، لا يرى أن اكتشاف أمريكا لحظة تأسيسية للحداثة. نرغب في تبيان العكس، لا تعدّ تجربة الاكتشاف فقط، ولكن تجربة الغزو بالخصوص أساسية في تشكيل الأنا (Ego) الحديثة، ليس بوصفه مجرد ذاتية فقط، وإنما بوصفه كذلك ذاتية و«مركز» ونهاية «تاريخ»»[9]، ما يعني أن الاستناد إلى نقاد الحداثة الغربية أمثال هابرماس، من دون تغيير مستويات النظر، ومن دون الاهتمام بتواريخ المجتمعات المستعمَرة المستبعَدة، لن يؤدي إلى كشف الوجه المظلم للحداثة. ولقد أثمر حوار دوسيل مع هابرماس التفات الثاني إلى عوائق المشاركة في جماعة التواصل، «نظرًا إلى مشاكل الجوع والفقر في العالم الثالث، والتعذيب والاعتداءات المتكررة على الكرامة الإنسانية التي ترتكبها دول يتفشى فيها الظلم، والبطالة والتوزيع غير المتعادل للخيرات الاجتماعية في المجتمعات الغنية وخطر التدمير الذاتي الذي يمثله التنافس النووي على العيش فوق هذه البسيطة»[10]، وهكذا استحضر هابرماس، متأثرًا بحواره مع دوسيل، أثناء التفكير في موضوع الأخلاق، مشكلات العالم النامي، أي هامش أوروبا المستعمرة والمهيمن عليها.

إن التفكير في العوائق الفعلية لإدماج الآخر المقصي في جماعة التواصل، هو ما سهل على دوسيل نقد الحداثة، نقدًا ماديًا تاريخيًا، ينتبه لآليات اشتغال نظام العالم، خلافًا لأغلبية نقاد الحداثة الذين لم يلتفتوا إلى هذا الجانب. وهكذا يتبين أن نقد دوسيل لآبل وهابرماس أقوى من نقد طه عبد الرحمن مثلًا، الذي يرى «أن نظرية التواصل مع آبل وهابرماس قد وفقت في اجتناب ما وقعت فيه عقلانية التنظيم من الاستيلاء على الأخلاق الدينية»[11]؛ ويركز طه في نقده لنظرية التواصل على الصعوبات التي تعترض هذا التواصل وبطلان تأسيس الأخلاق عليه[12]. على خلاف ذلك، يستند دوسيل في نقده إلى واقع تاريخي رأسمالي، يجعل ولوج المقصيين إلى جماعات التواصل مستحيلًا.

---

(8) Fátima Hurtado-López, «Éthique de la discussion et éthique de la libération: Un dialogue philosophique Nord-Sud,» *Philonsorbonn*e, no. 1 (2007), p. 80, mis en ligne le 27/1/2013; consulté le 12/4/2021 <http://journals.openedition.org/philonsorbonne/116>.

(9) Enrique Dussel, *1492: L'Occultation de l'autre,* trad. Christian Rudel (Paris: Les éditions ouvrières, 1992), p. 20.

(10) Jürgen Habermas, *De l 'éthique de la discussion* (Paris: Cerf, 1992), p. 31,

ورد في: Saint-Georges, *L'éthique de la libération d'Enrique Dussel: Penser l'altérité et l'utopie à partir du contexte latino-américain*, p. 103.

(11) طه عبد الرحمن، **سؤال الأخلاق: النقد الأخلاقي للحداثة الغربية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 124.

(12) المصدر نفسه، ص 127.

يفتح نقد دوسيل للحداثة انطلاقًا من تواريخ الأطراف (الهامش)، ومن التجربة التاريخية للمهمّش والمهيمَن عليه الفكر مجالًا جديدًا لمساءلة الحداثة، مساءلة مغايرة، ومخالفة لفكر يحتفي بها من خلال نصوص منتقاة، على الطريقة الاستشراقية، لأن الوعي بالتاريخ المؤسس للنصوص، وما لا تقوله أهم كثيرًا مما تقول وتبشر به. هكذا لن يكون من الممكن كشف العلاقات المتواشجة بين الحداثة ومنطق العنف المحايث لمشروع الحداثة، إذا ما انطلقنا من نصوص دعاة التنوير الذين يستشهد بهم الحداثيون العرب، مثل نص كانط، الشهير حول ما التنوير[13]، لأن مثل هذه الطريقة تكشف مفاعيل المنهجية الاستشراقية، المتبناة من دون وعي عندما يعود هؤلاء إلى نصوص فلسفية للحديث عن الحداثة[14].

لقد مكّن تكوين دوسيل الفلسفي والتاريخي، ومنظوره الماركسي المادي من الخروج من سطوة النصوص، كما سهل وعيه بالتاريخ، وبموقع النظر (موقع الباحث المنتمي إلى بلد مستعمَر ومستغَل) نقد الحداثة ونقد منتقديها. يضاف إلى ذلك، أن هذه الأمور، جميعها، جعلته يستفيد من الفكر الغربي، وبخاصة من فكر إمانويل ليفيناس (Emmanuel Levinas) حول الآخر، الذي عدّه أساس بناء الأخلاق. لقد تحدث ليفيناس عن الآخر، الذي يمثله اليهودي داخل النطاق المركزي الأوروبي[15]، بينما اهتم دوسيل بالآخر المقصي، الواقع خارج أوروبا، أي العالم الثالث المستعمر والمستغل، مزحزحًا بذلك مفاهيم الفكر الغربي التي تأثر بها عن مواقعها.

لم تبدأ الحداثة وفق إنريك دوسيل منذ عصر الأنوار بل تعود بداياتها إلى سنة 1492، وقد وسمت في بداياتها بألوان إسلامية، لأنها انطلقت من الأندلس الذي كان من المناطق الأكثر تمدّنًا في أوروبا، وفيما بعد تسربت هذه الحداثة إلى الأقاليم الأوروبية التي كانت تابعة لإسبانيا، قبل أن تتحول إلى حداثة إنكليزية ثم فرنسية.

لا ينطلق دوسيل من تجارب أمريكا اللاتينية لفهم الوجوه المظلمة للحداثة، بل ينطلق كذلك من تواريخ مناطق جغرافية أخرى مستعمرة، مهمشة، فقد بيَّن كيف ساهمت الحضارة العربية الإسلامية في الحداثة، إذ كانت الأندلس المنطقة الأكثر تحضرًا في أوروبا؛ التي حاصرتها الإمبراطورية الإسلامية، ولم تبدأ أوروبا، في الخروج من الحدود الضيقة التي حاصرتها فيها الحضارة الإسلامية إلا سنة

(13) Emmanuel Kant, «Réponse à la question «Qu'est-ce que les Lumières?» (1784),» <https://urlz.fr/f6De> (consulté le 12 novembre 2020).

(14) يعدّ الفهم النصي للحداثة مدار انشغال محمد سبيلا ومحمد بن عبد العالي، وتمثل سلسلة النصوص التي أصدرها حول الحداثة وما بعد الحداثة شاهدًا على هذه المقاربة. انظر مثلاً: محمد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي، **الحداثة: نصوص مختارة**، سلسلة دفاتر فلسفية، ط 2 (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2004).

(15) Saint-Georges, *L'éthique de la libération d'Enrique Dussel: Penser l'altérité et l'utopie à partir du contexte latino-américain*, p. 111.

1492 التي تعد مرحلة الولادة الأولى للحداثة، فمنذ هذه الحقبة بدأت تجربة الأنا الأوروبية في تحويل الآخرين إلى أشياء وأدوات يمكن مراقبتها وتوظيفها لأهداف الأورَبة والتحضر والتحديث[16].

هكذا يتبين أن النظر إلى الحداثة من تواريخ مختلفة، يكشف تأثير الإسلام في الحداثة الأولى وفي «التنوير الأوروبي»، يقول إنريك دوسيل: «منذ الثورة الصناعية أصبحت أوروبا مركز السوق الدولي، وفرض نظام العالم على مجموع الكرة الأرضية. وتوافقت هذه المرحلة ثقافيًا مع مرحلة عصر الأنوار التي تعود أصولها البعيدة إلى خليفة قرطبة والفيلسوف ابن رشد (الأطروحة التي أخذناها عن الفيلسوف المغربي الجابري، [الإشارة بين قوسين من دوسيل])[17].

ثانيًا: خفايا التواريخ المبكرة للحداثة

لم تبدأ الحداثة وفق إنريك دوسيل منذ عصر الأنوار بل تعود بداياتها إلى سنة 1492، وقد وسمت في بداياتها بألوان إسلامية، لأنها انطلقت من الأندلس الذي كان من المناطق الأكثر تمدّنًا في أوروبا، وفيما بعد تسربت هذه الحداثة إلى الأقاليم الأوروبية التي كانت تابعة لإسبانيا، قبل أن تتحول إلى حداثة إنكليزية ثم فرنسية. وقد حدد دوسيل مراحل الحداثة الثلاث كما يلي:

المرحلة الأولى: «بدأت الحداثة الغربية باجتياح الإسبان أمريكا اللاتينية»[18]، وترافق ذلك مع دخول الرأسمالية مرحلتها المركنتيلية، أي مرحلة التراكم البدائي، وهكذا تكون الحداثة والاستعمار ونظام العالم[19] والرأسمالية عدة مظاهر للواقع نفسه. يؤكد دوسيل أن إسبانيا تعد أول بلد حديث، ويدعم تأويله لتاريخ الحداثة على هذا النحو بعدة دلائل تاريخية، ما جعله يخالف أغلبية تأويلات الحداثة التي تحيل لدى أغلبية المفكرين على «النهضة والإصلاح الديني البروتستانتي، والثورة الفرنسية والبرلمانية الإنكليزية»[20]. يطلق دوسيل على الحداثة الأولى الحداثة الإيبيرية وتمتد من 1492 إلى 1630، وقد وسمت بألوان إسلامية، لأن «ثقافة الإسبان تعرضت لعدة مؤثرات ثقافية:

(16) Dussel, *1492: L'Occultation de l'autre,* p. 101.

(17) Enriqe Dussel, «Tarnsmodernité et interculturalité (une interprétation à partir de la philosophie de la libération),» dans: Claude Bourguignon-Rougier, Philippe Colin et Ramón Grosfoguel, dirs., *Penser l'envers obscur de la modernité: Une anthropologie de la pensée décoloniale latino-américaine* (Limoges: Pulim, 2014), pp. 198-199.

(18) Ibid., p. 193.

(19) «نشأ نظام العالم (Système Monde) الرأسمالي في سياق التوسع الكولونيالي الأوروبي انطلاقًا من نهاية القرن الخامس عشر، وقد أنتج هذا التوسع تقسيمًا دوليًا للعمل بين بلدان المركز والبلدان شبه الهامشية والهامشية وهو ما سمح لمناطق المركز بالتطور على أساس استغلال اليد العاملة في مناطق تقع على هامش أوروبا»، انظر: Ramón Grosfoguel, «Quel(s) monde(s) après le capitalisme?: Les chemins de «l'utopistique» selon Immanuel Wallerstein,» *Mouvements*, vol. 3, nos. 45-46 (2006), p. 45.

(20) انظر: Dussel, «Tarnsmodernité et interculturalité (une interprétation à partir de la philosophie de la libération),» p. 193.

تأثرت بثقافة مسلمي المتوسط التي سادت في الأندلس، وتأثرت أيضًا بثقافة إيطاليي النهضة، بسبب الاستقرار الكتلاني في جنوب إيطاليا»[21].

المرحلة الثانية، كانت الحداثة في هذه المرحلة حداثة برجوازية، وتمتد ما بين 1630 و1688، وسوف تتطور في الأقاليم الموحدة للأراضي المنخفضة التي كانت تابعًا لإسبانيا، وسيستمر هذا التطور إلى بداية القرن السابع عشر ميلادي[22].

المرحلة الثالثة كانت الحداثة فيها إنكليزية ثم فرنسية قبل أن تأخذ انطلاقتها النهائية، وتستند إلى الفردانية المتملكة لفلسفة هوبس ولوك وهيوم، وقد اعتبر دوسيل أن الثورة الصناعية وعصر الأنوار كانا نقطة قصوى في الحداثة[23].

يبين الانطلاق من تواريخ مغايرة، وجغرافيات منسية لفهم الحداثة خفايا متعددة تتمثل بالتالي:

1 ـ ارتباط الحداثة بالعنف الاستعماري

لقد «كانت إسبانيا والبرتغال من أولى الدول في المنطقة الأوروبية التي شهدت تجربة أصيلة لجعل الآخر مهيمَنًا عليه تحت راقبة غازٍ، وتجربة جعل المركز يهيمن على الهامش»[24]. مكنت العودة إلى المرحلة الجنينية للحداثة، من فهم جانبها المظلم؛ إذ كانت لحظة التقاء الأوروبي بالآخر لحظة عنيفة، لأنه سعى إلى هزم هذا الآخر، ما جعله يتعرف إلى ذاته ويستكشف إرادة القوة لديه. «كانت التجربة الحديثة الأولى تجربة تفَوُّق شبه دينية «للذات» الأوروبية على الآخر «البدائي»، و«الحيواني»، و«الدنيء»، إنها ذات عسكرية عنيفة تطلب الغنى والسلطة والمجد»[25]. وقد استثمر الإسبان خبرة سبعة قرون من حربهم ضد المسلمين في شبه الجزيرة الإيبيرية، لغزو العالم الجديد.

تتمثل أهمية هذه اللحظة التدشينية العنيفة في التأسيس لمنطق تبرير العنف، وهو المنطق الذي ما زال سائدًا إلى اليوم، ويتمثل هذا المنطق في حسبان الغزو فعلَ تحررٍ يسمح «للبربري» بالخروج من حالة «عدم النضج»، كما يتأسس تبرير هذا العنف، بهذه الطريقة في المنظومة الحداثية على النص الديني، إذ سوّغ اللاهوتي غنسِّي دو سِبُولِفيدا (Guinés de Sepúlveda) الحرب ضد سكان أمريكا الجنوبية الأصليين. وتبعًا لهذا اللاهوتي، إذا كان من «الطبيعي أن يحكم الرجال الشرفاء والحكماء وذوو الميول الإنسانية من هم بخلاف ذلك، فإن الإسبان يمتلكون الحق الكامل في حكم برابرة العالم الجديد، لأنهم في مرتبة دنيا من نواحي الحكمة والذكاء والفضيلة والإنسانية عند مقارنتهم بالإسبان»[26].

---

(21) Ibid.

(22) Ibid., p. 195.

(23) Ibid.

(24) Dussel, *1492: L'occultation de l'autre*, p. 12.

(25) Ibid., p. 44.

(26) مايكل برير، **الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني: أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقيا، فلسطين**، ترجمة أحمد الجمل وزياد منى، ط 2 (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، 2004)، ص 89.

تعدّ الهيمنة التي تمارسها أوروبا على باقي الشعوب «فعلًا بيداغوجيًا وعنفًا ضروريًا مبررًا»، وهذا العنف هو المُقابل الضروري الذي تؤديه الشعوب مقابل الخروج من حالة «القصور»، التي تحدث عنها كانط في نصه: ما التنوير؟ والتي يوجد فيها الإنسان غير الأوروبي في أمريكا اللاتينية وفي آسيا وأفريقيا[27]! وبالتالي يكون ممارس العنف، وفق هذا المنطق اللاعقلاني، يؤدي رسالة نحو من يمارسه عليهم، ما داموا غير قادرين على الخروج من البربرية لوحدهم، من دون فرض استخدام القوة، وهذا ما جعل الأوروبيين، والغربيين عمومًا، يقولون إننا ننقد أبرياء وضحايا همجية الثقافات الأخرى، ويكرسون استنادًا إلى هذه الأسطورة، سيرورة الهيمنة والعنف الذي يمارس على باقي الثقافات؛ ويسمي دوسيل هذا النوع من العنف بعنف التضحية، يقوم على ضرورة أن يبذل المتخلف تضحيات بغية الوصول إلى التقدم الإنساني. وقد عبر صامويل هنتنغتون عن «شرعية» هذا العنف، كما يلي:

تتمثل أسطورة الحداثة إذًا، بحسب دوسيل، في تجريم الآخر البريء تجريمًا ينال من ثقافته وتاريخه، من جهة وتبرئة الذات الحداثية لنفسها براءة كاملة من جهة أخرى، في ما يتعلق بالعنف ضد الآخر. ولعل قلب الحداثة لمواقع المسؤولية، هو ما يجعلها غير عقلانية، أي أسطورية.

«إن الجراح التي تسببها الحداثة كثيرة وعميقة ولكن التحديث في نهاية المطاف ليس أمرًا لا مناص منه فحسب، بل إنه أيضًا أمر مرغوب فيه. إن تكاليف وآلام فترة الانتقال، خصوصًا في المراحل المبكرة كبيرة، ولكن إنجاز النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحديث جدير بهذا»[28].

تتمثل أسطورة الحداثة إذًا، بحسب دوسيل، في تجريم الآخر البريء تجريمًا ينال من ثقافته وتاريخه، من جهة وتبرئة الذات الحداثية لنفسها براءة كاملة من جهة أخرى، في ما يتعلق بالعنف ضد الآخر. ولعل قلب الحداثة لمواقع المسؤولية، هو ما يجعلها غير عقلانية، أي أسطورية. إضافة إلى ذلك، يكشف دوسيل ارتباط الحداثة بالرأسمالية، والاستعمار وتشكل نظام العالم، وانغراسها في الدين المسيحي، كما يلي، بهف تعرية الوجوه الخفية للحداثة.

2 ـ ارتباط الحداثة بالرأسمالية

يرى إنريك دوسيل أن الحداثة هي في الآن ذاته نتيجة لتطور الرأسمالية وتأسيس نظام العالم، وليست سببًا في تطور أوروبا، ويشير إلى ذلك بشكل واضح كما يلي: «تبدأ الحداثة الغربية بغزو

(27) Dussel, *1492: L'occultation de l'autre*, pp. 15-16.

(28) صاموئيل هنتنغتون، «التغيير إلى التغيير: الحداثة والتنمية والسياسة،» في: تيمونز روبيرتس وأيمي هايت، **من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي**، ترجمة سمر الشيشكلي ومراجعة محمود ماجد عمر، عالم المعرفة؛ 309 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ج 1، ص 226.

الإسبان لأمريكا»[29]؛ غزو أخرج أوروبا من عزلتها، وسمح لها بالتحكم في نظام العالم؛ إذ تراجعت تجارة القوافل الصحراوية، من وإلى المحيط الأطلسي. ففي هذه الفترة تأسس نظام العالم الذي وافق المرحلة المركنتيلية للرأسمالية، أي مرحلة التراكم البدائي للرأسمالية، وأعقب «التفتيت التدريجي لاقتصاد العالم (Économie Monde) العربي الإسلامي لمصلحة أوروبا، التي باشرت توسعًا سمح لها، بطرائق مختلفة، بإرساء الروابط بين القارات الثلاث: أوروبا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، وتأكيد هيمنتها على باقي العالم امتدت إلى بداية الحرب العالمية الثانية»[30].

3 ـ الجذور المسيحية للحداثة

إن بدء التأريخ للحداثة باكتشاف أمريكا اللاتينية وغزوها والسيطرة عليها، يبين كيف تأسست الحداثة من جذور مسيحية، فقد «كانت السياسة والدين مترابطين في أمريكا منذ الغزو، حيث تبادلا الدعم العقدي والمادي والمؤسسي والشرعية، وكانت الكنيسة الكاثوليكية، منذ بداية ظهورها في العالم الجديد، جزءًا لا يتجزأ من المغامرة الاستعمارية»[31].

لم يكن تأسيس الذاتية الحديثة بمنأى من محددات استعمارية ودينية، ورأسمالية، فقد أكسب استعمار العالم الجديد الغربيين ثقة في ذواتهم، جعلتهم يعدون أنفسهم آلهة على الأهليين من الشعوب المحلية الذين يتوجب عليهم الخضوع.

ولم يكن تأسيس الذاتية الحديثة بمنأى من محددات استعمارية ودينية، ورأسمالية، فقد أكسب استعمار العالم الجديد الغربيين ثقة في ذواتهم، جعلتهم يعدون أنفسهم آلهة على الأهليين من الشعوب المحلية الذين يتوجب عليهم الخضوع، فقد تم «مماهاة الرب بالغزاة الأوروبيين والشيطان بالكفار البرابرة. قدم التنصير الأساس العقدي للإخضاع، تمامًا كما قدم البارود والحصان الأساس العسكري، وكان كلاهما في خدمة الهدف الحقيقي للغزوات وهو الإخضاع الاقتصادي للمنطقة»[32].

يبيّن هذا الواقع التاريخي أن ربط الحداثة بالدين في كتابات إنريك دوسيل، وغيره من الباحثين في الفلسفة، مثل مايكل ألن جليسِبي[33]، لا يثير أي استغراب؛ إذ أصبحت الجذور الدينية للحداثة

---

(29) Dussel, «Tarnsmodernité et interculturalité (une interprétation à partir de la philosophie de la libération),» p. 193.

(30) Idrıssa Ba, «Le Commerce transsaharien et ses logiques d'accommodation par rapport au commerce transatlantique entre le XVe et le XIXe siècle,» p. 330, <http://www.scielo.br/pdf/vh/v36n71/0104-8775-vh-36-71-0329.pdf> (consulté le 16 avril 2020).

(31) برير، **الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني: أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقيا، فلسطين**، ص 85.

(32) المصدر نفسه، ص 87.

(33) ينظر، مايكل ألين جيلسبي، **الجذور اللاهوتية للحداثة**، ترجمة بن أحمد الفرهود، (بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2018).

مكشوفة، وأصبح معها في المقابل النموذج التحرري العربي الإسلامي الذي يبتغي تأسيس الحداثة بتقليص دور الدين، ونشر «التنوير» الفكري فقط غير ذي أساس تاريخي. في المقابل، يذهب دوسيل بعيدًا في تحليل الحداثة الغربية، تحليلًا يتجاوز علاقتها بالإصلاح الديني البروتستانتي، لأنه يركز على ثالوث الاستعمار والرأسمالية ونظام العالم التي نشأت دفعة واحدة.

ثالثًا: تشكيل الذات الأوروبية: من الأنا الغازية إلى الأنا المفكرة المتمركزة أوروبيًا

مكَّن الانطلاق من تاريخ أمريكا اللاتينية من إعادة صوغ خطاب بديل للحداثة الغربية، **من جهة** مثلما مكن **من جهة أخرى** من البحث في نشوء الذات الغربية الحديثة، التي أخضعها إنريك دوسيل للبحث، ما يبين أن عمله مساءلة مُحرجة للذات الغربية المتمركزة، كونه يكشف بنيتها الراسخة في العنف، وبذلك يمكن القول، خلافًا لما كتب وائل حلاق[34]، إن دوسيل انتقد الذات الغربية نقدًا يستند إلى خلفية تاريخية، وسياسية اقتصادية ومعرفة بالتاريخ الديني الغربي، وبالتالي لم تكن هذه الذات الغربية، بعد صدور أعمال هذا الفيلسوف بعيدة عن كل نقد، يأتيها من خارج نطاقها المركزي.

تربط أغلب الكتابات عصر الحداثة، بفلسفة ديكارت، وببروز الذات الحديثة التي تلخصها عبارته «أنا أفكر أنا موجود». يقف إنريك دوسيل موقفًا مغايرًا من هذا التصور، لأنه بيَّن أسبقية الذات الغازية الغربية على الذات المفكرة، هذه التي ليست سوى الوجه الإيجابي للذات الغربية التي تخفي وجهًا سلبيًا، مظلمًا؛ نشأ بفعل تجربة الغزو الاستعماري التي أسست الذات المفكرة. لقد «سبقت الأنا الغازية (Ego Conquiro) بأكثر من قرن الأنا المفكرة (Ego Cogito) التي صاغها ديكارت سنة 1637»، «وكان ذلك فيما بعد لحظة ملائمة للوعي بالتفوق الأوروبي، وأول مؤشر على إرادة قوة الأوروبيين»[35]. لم تتشكل الذات الغربية دفعة واحدة، بل تشكلت بالتدريج، لكن انطلاقًا من الأنا الغازية المحاربة والمتسيدة.

خصص إنريك دوسيل[36] دراسته الموسومة بـ: «تأملات ضد ديكارتية: حول أصل الخطاب الفلسفي للحداثة المضاد»، للبحث في تأثر الذاتية الديكارتية بالذاتية الغازية، وبتجربة غزو أمريكا اللاتينية؛ بحث مكنه من قراءة التاريخ الفلسفي للحداثة الغربية قراءة مغايرة تكشف الوجه المظلم

---

(34) يرى وائل حلاق أن «الذات الليبرالية ليست في بؤرة أي اهتمام بنيوي أبدًا، مهما كان عظم جرمها في أزمات الحداثة»، انظر: وائل حلاق، **قصور الاستشراق: منهج في نقد العلم الحداثي**، ترجمة عمرو عثمان (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2019)، ص 31.

(35) Luis Martínez Andrade, «Le Nain et la nature: Contribution de la théologie de la libération au débat sur l'écologie,» *Presses de Sciences Po*, no. 42 (2011), p. 107.

(36) Enriqe Dussel, «Meditaciones Anti-cartesianas: Sobre el origen del anti-discurso filosófico de la Modernidad,» *Tabula Rasa. Bogotá - Colombia*, no. 9 (julio-diciembre 2008), pp. 153-197, <http://www.scielo.org.co/pdf/tara/n9/n9a10.pdf>. (Consulté le 12 novembre 2020).

للحداثة، الذي يجب تجاوزه. لقد عاد دوسيل إلى تربية ديكارت الفلسفية والدينية في بداياتها، وذلك للبحث في أصول الأنا الديكارتية، والاستدلال على تأثرها بالأنا الغازية التي تأسست بعد احتلال أمريكا اللاتينية. درس ديكارت في الكوليج الملكي دو لافليش (Collège de la Flèche) الذي يديره اليسوعيون[37]، وتعلم فيه اللاتينية واليونانية والعبرية والفلسفة والثيولوجيا بالخصوص. وكان أول عمل فلسفي اطلع عليه ديكارت، حسب إنريك دوسيل هو كتاب: **خلافات ميتافيزيقية** (*Disputes métaphysiques*) للفيلسوف اليسوعي فرنسيسكو سواريس (Francisco Suarez) سنة 1597 الذي ألفه سنة بعد ولادة ديكارت[38]؛ وهذا يبين تأثير المفكرين الإسبان في ديكارت[39] الشاب في هذا الكوليج[40]، الذي لم يكن بعيدًا من نقاشات تسويغ الحرب على السكان الأصلين واستعبادهم، بين بارتولومي دولاس كاساس (Bartolomé de las Casas) وغينيس دو سيبولفيدا (Ginés de Sepúlveda)، فبينما برر هذا الأخير الحرب ضدهم، دعا لاس كاساس إلى وقف الحرب السكان ضد الأصلين، ما سبب له «ازدراء الكنيسة والدولة»[41].

كان تأثير رجال الدين في مفكري التنوير مهمًا جدًا، لأنهم وفروا مادة معرفية عن العالم الجديد، فقد كتب جون جيمس كلارك (John James Clarke): «كانت الهند في الحقيقة معروفة لدى «فلاسفة» التنوير. عرفوها بداية عن طريق تقارير إرساليات الجيزويت، كما أن كمًّا كبيرًا من المعلومات عن هذه الحضارة أصبح ميسورًا في أوروبا بدءًا من القرن السابع عشر وما بعده»[42]، ولعل هذا المقتطف يبين كيف أثرت طائفة اليسوعيين، التي اكتسبت أولى المعارف بالعالم في إطار ذاتية غازية، في فكر التنوير فيما بعد. ويؤكد ذلك عمل فرنسيس بيكون، الذي نعثر في كتابه **الأورغانون الجديد** عن ملامح هذا التأثير لما كتب: «فليتأمل أي شخص في الفرق الهائل بين حياة الناس في أرقى البلاد الأوروبية وحياتهم في أي منطقة همجية وبربرية من مناطق الهند الجديدة، ولسوف يجد أن الفارق قد بلغ من الضخامة بحيث يصح أن يقال إن «الانسان» إله الإنسان»[43].

---

(37) طائفة دينية أسسها إيغناس دو لويولا Ignace de Loyola سنة 1540، وتتميز بكونها طائفة مثقفة داخل الكنيسة، وكانت مهمتها الأساسية تكوين الشباب، ساهمت في تأسيس عدة مدارس، وتتمير طريقتها بالصرامة والتربية الأخلاقية والدينية، انظر تعريف هذه الطائفة، في: Nicolas Chapuis, «Qui sont les jésuites,» <https://urlz.fr/dXtq>, publié le 14/3/2013, consulté le 19/03/2021

(38) Dussel, Ibid., p. 160.

(39) Andrade, «Le Nain et la nature: Contribution de la théologie de la libération au débat sur l'écologie,» p. 108.

(40) للاطلاع على مقاربة الدراسات الديكولونالية لفكر رينيه ديكارت، انظر: Sylvie Taussig «Descartes dans la pensée décoloniale: Une histoire alternative de la philosophie?,» *Le Débat*, vol. 208, no. 1 (2020), pp. 151-165.

(41) برير، **الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني: أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقيا، فلسطين**، ص 96.

(42) جون جيمس كلارك، **التنوير الآتي من الشرق: اللقاء بين الفكر الأسيوي والفكر الغربي**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ العدد 346 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007).

(43) فرنسيس بيكون، **الأرغانون الجديد: إرشادات صادقة في تفسير الطبيعة**، ترجمة عادل مصطفى (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2013)، ص 129.

و«يتمثل أحد أهم مساهمات لاهوت التحرير وفلسفة التحرير اللاتينية الأمريكية بتبيان دور الأنا الغازية في الذاتية الحديثة»[44]، المُمَارسة للعدوانية والعنف والتسيُّد. لقد أخفى إقصاء إسبانيا وتجربتها الكولونيالية من الخطاب الغربي حول الحداثة، تاريخ التشكيل العنيف للذات الغربية، وهذا ما حصل من هيغل إلى هابرماس[45]. ومثلما أقصيت إسبانيا من سيرورة الحداثة وما ساهمت به في تشكيل الذاتية الغربية، أقصيت أمريكا اللاتينية، التي كانت مسرحًا لبناء هذه الذاتية لما شهدته من ممارسات عدوانية وقتل واستغلال في العمل حتى الموت، وهدم لحضارات أمريكا اللاتينية.

تشكلت الأنا الأوروبية في مواجهة «غير الأنا»، إذ لا يظهر سكان الأراضي الجديدة المكتشفة كآخر، مماثل للأنا الغازية، وإنما يظهر دون الأنا، أي كشيء يتوجب غزوه واستعماره وتحديثه والعمل على تحضره، فهو بمثابة «مادة» الأنا المعاصرة؛ أي إنهم مجرد أشياء ومواد أولية مطروحة أمام الأوروبيين.

تشكلت الأنا الأوروبية في مواجهة «غير الأنا»، إذ لا يظهر سكان الأراضي الجديدة المكتشفة كآخر، مماثل للأنا الغازية، وإنما يظهر دون الأنا، أي كشيء يتوجب غزوه واستعماره وتحديثه والعمل على تحضره، فهو بمثابة «مادة» الأنا المعاصرة؛ أي إنهم مجرد أشياء ومواد أولية مطروحة أمام الأوروبيين، تحتاج إلى التطوير والإتمام!

رأى دوسيل أن أمريكا اللاتينية كانت أول هامش لأوروبا الحديثة، وأن «السيرورة الأصلية لتكوين الذاتية المعاصرة»[46]، يبدأ منذ غزو الإسبان والبرتغال لهذه المنطقة. وهو بهذا يخالف وجهة نظر هابرماس الذي يرى أن «الأحداث التاريخية الرئيسية لغرس مبدأ الذاتية هي الإصلاح (الديني)، وعصر الأنوار والثورة الفرنسية»[47].

منذ حملات غزو إسبانيا والبرتغال أمريكا اللاتينية، وما استتبعه من إحساس بالتفوق، أصبح الغربي يرى نفسه مقياس النظر إلى الآخرين، غير أن هذا الآخر، هو المكوّن المنسي للحداثة، لأنه وفر أساس تشكل الذاتية الغربية، ويتمثل هذا الآخر بغير الأوروبي، المهمش والمستغل والمهيمن، في أمريكا اللاتينية ثم في آسيا وأفريقيا، ولعل تجاهل هذا الآخر، هو ما دفع بدوسيل إلى استعادته، لنقد الحداثة في ضوئه، والتفكير في مشروع يسمح للآخر باحتلال مكان خاص به، ومواجهة أسطورة الحداثة التي تمنعه من التفكير في حداثة خاصة تمكن هذا الآخر الهامشي، المستعمَر

(44) Andrade, «Le Nain et la nature: Contribution de la théologie de la libération au débat sur l'écologie,» p. 113

(45) Dussel, *1492: L'occultation de l'autre*, p. 21.

(46) Ibid., p. 12

(47) Ibid., p. 20

والمستغَل والمقصي من احتلال مكانة واقعية في إطار حداثة تجاوزية؛ تتجاوز أسطورة الحداثة الغربية اللاعقلانية.

ترى أسطورة الحداثة العنف تحريرًا، لأنها تسعى إلى إدخال باقي الشعوب في نسق الدين المسيحي أولًا والثقافي الحضاري الغربي تاليًا. تستند هذه الأسطورة إلى أنطولوجيا لاعقلانية. وقد أماطت ماريا ليغونيس (María Lugones)، اللثام عن هذه الأنطولوجيا، أثناء تحليلها النموذج الفكري التحليلي لأنيبال كيخانو (Aníbal Quijano)، أحد مؤسسي الدراسات الديكولونيالية، كما يلي: «بطريقة أسطورية، عدّت أوروبا، التي كانت المركز الرأسمالي العالمي الذي استعمر باقي مناطق العالم، نفسها سابقة في وجودها على نظام السلطة الرأسمالي العالمي، فهي إذًا مرحلة متقدمة جدًا في الطريق الخطي، التقدمي باستمرار لتطور الكائن البشري»[48]، ويترتب عن هذه الأسطورة اعتبار الدول غير الأوروبية، التي لم تكن في مستوى تطور أوروبا، بدائية ودنيا ولاعقلانية، وانطلاقًا من هذه الأسطورة، تمَّ تمثيل باقي سكان العالم أسطوريًا، ليس بوصفهم سكانًا مستعمرين ومستغلين ومهيمن عليهم، بل بكونهم يعيشون مرحلة متخلفة مقارنة بمرحلة أوروبا، إن تصور أوروبا لذاتها، بحسبانها منتهى التاريخ، يؤسس للمركزية الغربية، لأن أوروبا لم تكن في تاريخها مُتقدِّمة، فقد سبقتها الحضارة العربية الإسلامية إلى التقدم، فـ «خلال القرن الخامس عشر وإلى سنة 1492 كان ما يسمى الآن أوروبا الغربية عالمًا هامشيًا وفرعيًا للعالم الإسلامي. لم تكن أوروبا أبدًا «مركز» التاريخ»[49]، إلا أنها بوّأت نفسها هذه المكانة الأنطولوجية، مثلما تجلى ذلك في فكر بعض الفلاسفة مثل هيغل الذي ساهم في تأسيس هذه الأسطورة متأثرًا باكتشاف العالم الجديد[50]، فهو يحسب أوروبا «بداية ومركز ونهاية التاريخ العالمي»[51].

لقد تورط الأوروبيون في هذه الذاتية المتمركزة، وأصبحوا محليين وإقليميين، في وقت لم تعد فيها أوروبا، حاليًا هي المركز، ما يعني أن نقد الذاتية الغربية يفيد الغربيين قبل غيرهم، وقد عبر حميد دباشي عن وضع المفكرين الأوروبيين المتمركزين حول ذواتهم، مقارنة بمفكري البلدان المستعمَرة سابقًا كما يلي:

«أنتمي إلى جيل من مفكري الحقبة ما بعد الاستعمارية الذين نشأوا مضطرين إلى تعلم لغة وثقافة محاوريهم الإستعماريين. ولم يكن لدى هؤلاء المحاورين أي سبب، يدفعهم إلى القيام بالمثل. لقد أصبحوا محليين بافتراضاتهم عن الكونية. وأصبحنا كونيين تحت وطأة الاستعمار الذي سعى إلى جعلنا محليين»[52].

---

(48) María Lugones, «La Colonialité du genre,» *Les Cahiers du CEDREF,* no. 23 (2019), <http:// journals.openedition.org/cedref/1196> (Consulté le 15 avril 2021).

(49) Dussel, Ibid., p. 99.

(50) انظر: محمد الشيكر، **هايدغر وسؤال الحداثة** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2006)، ص 43.

(51) Dussel, Ibid., p. 100.

(52) حميد دباشي، **هل يستطيع غير الأوروبي التفكير؟** ترجمة عماد الأحمد (ميلانو؛ بغداد: منشورات المتوسط، 2017)، ص 16.

في نظر دباشي، «يمكن للفلاسفة الأوروبيين التغلب على ما يعدّونه «أزمة الذات»، من خلال تجنب طريق إمانويل كانط المسدود الذي يعرف الذات العارفة بالذات الأوروبية، ويصفنا نحن ـ بقية العالم ـ موضوعًا للمعرفة»[53]، وأزعم أن ما يقدمه الخطاب الفلسفي خارج النطاق المركزي الأوروبي، يمكن أن يساعد الغربين على تجاوز أزمة الذات، أو أزمة الوعي الغربي، وهو ما يبرر أهمية بلورة خطاب غير غربي، غير استعماري حول الحداثة الغربية.

رابعًا: ما بعد التنوير، أو من أجل حداثة تجاوزية

يسمي إنريك دوسيل الحداثة التي يدعو إليها بالتجاوزية[54] لكونها تسعى لتجاوز الجانب المظلم في الحداثة الغربية الذي يؤبد نظام الهيمنة الغربية على باقي الشعوب المستعمَرة، وبعبارة أخرى تسعى الحداثة التجاوزية إلى التخلص من جانبها الأسطوري، فهو يرى أن لكلمة حداثة مضمونين غامضين: **الأول** إيجابي يتمثل بالنهوض العقلاني، و**الثاني**، سلبي، أسطوري؛ تكون الحداثة بمقتضاه تبريرًا لممارسة غير عقلانية للعنف. ويترتب عن هذا المنطق اللاعقلاني قلب للحقائق والمسؤوليات كما يلي:

ـ ترى الحضارة الأوروبية المعاصرة نفسها الأكثر تطورًا، منذ البدء، وأعلى من كل حضارة سابقة، وبطريقة كهذه فإنها تكرس النزعة المركزية الغربية، وتنظر إلى نفسها نظرة أنطولوجية لا تاريخية.

ـ يفرض تفوق الحضارة الغربية تنمية «غير المتفوقين» و«الهمجيين»؛ أي غير الأوروبيين.

ـ يلزم تبني طريق الدول الغربية نفسه في التنمية، الطريقة الأوروبية، وهو ما يسميه إنريك دوسيل «خديعة التنمية».

ـ بما أن «الهمجي»، و«البربري»، غير الأوروبي سيعارض ما يقوم به المتحضر لتنميته، فإن معارضته هذه لا تعدو أن تكون عائقًا من عوائق التنمية، الذي يجب إزالته، ولو اقتضى ذلك ممارسة العنف.

ـ يعاقب غير الأوروبي لأنه يعارض مسار التحضر الغربي، وهو ما يجعل الحداثة تبرئ نفسها وتحررها من الأخطاء.

ـ وبالنظر إلى طابع التحضر الذي ألصق بالحداثة فإن الآلام والتضحيات (ثمن الحداثة) أمور ضرورية لا بد أن تتحملها الشعوب «الهمجية غير المتحضرة»، إن رغبت في اللحاق بالعالم الحديث.

تختلف الحداثة التجاوزية عن ما بعد الحداثة التي ليست سوى مرحلة متقدمة من الحداثة، «ما بعد الحداثة هي آخر مرحلة الثقافة الحديثة الأوروبية الأمريكية الواقعة في مركز الحداثة»[55]. ولا

---

(53) المصدر نفسه، ص 34.

(54) يبين هذا المعنى أن الترجمة المقترحة لهذا المفهوم غير دقيقة، لكونها تمت من دون تمكن من مضمون الحداثة كما نظر إليها إنريك دوسيل، إنها تجاوزية لجانبها المظلم، لتسهم جميع الثقافات في بنائها، فهي تجاوزية لمصدر واحد.

(55) Dussel, «Tarnsmodernité et interculturalité (une interprétation à partir de la philosophie de la libération),» p. 199

يمكن لثقافات غير أوروبية أمريكية هندية وصينية، وأضيف إسلامية، أن تكون ما بعد حداثية، بل ستكون شيئًا مختلفًا، يخرج من جذورها. تقع مواقف بعض المفكرين الإسلاميين في صلب الفكر النقدي لإنريك دوسيل. على سبيل المثال، دعا طه عبد الرحمن إلى التأسيس لحداثة إسلامية[56]، كما انتقد عبد الوهاب المسيري الحداثة وما بعد الحداثة، معتبرًا هذه الأخيرة مرحلة يرضخ فيها «الإنسان الغربي تمامًا لإدراك مشروع التحديث ولكنه بدلًا من أن يحتج ويتمرد فإنه يقبل بل ويرحب»[57]. ولعل ما يميز الخطاب النقدي غير الغربي هو نقد الحداثة وما بعدها، من جهة، والتفكير في حداثة بديلة من جهة ثانية.

تبعًا لإنريك دوسيل «يأخذ مفهوم الحداثة التجاوزية في الحسبان ظهور ثقافات عالمية في طور النمو، لم تنشأ من العدم، وإنما نشأت خارج المركز الغربي في اختلاف عنيد معها، ترفع تحديات الحداثة وما بعد الحداثة الأوروبية الأمريكية، تتموقع بشكل مختلف في مكان آخر، وتنطلق من تجاربها الثقافية الخاصة، المختلفة عن التجارب الثقافية للأوروبيين أو للأمريكيين ما يجعلها قادرة على تقديم أجوبة لم يتصورها المتمسكون بالثقافة الحديثة»[58].

يقوم مشروع الحداثة التجاوزية كذلك على «تثمين» العناصر الثقافية التي تم تجاهلها واحتقارها في الحقبة الحديثة، التي وجدت نفسها خارج نطاق الحداثة. يتعلق الأمر بإعطاء الأولوية للعناصر الناجية من الإقصاء الهدام للثقافة الحديثة التي تدعي العالمية.

تأخذ هذه الحداثة الجوانب الإيجابية للحداثة الغربية لكن تخضعها للتقويم وفق معايير ثقافية مختلفة مستمدة من أسس ثقافات الآلاف السنين، وهذا ما يسمح بالحوار الثقافي، الذي يلزم أن يكون حوارًا أفقيًا لا حوارًا بين نخب ومؤسسات مهيمنة، كما يسود حاليًا. دعا دوسيل إلى حوار أفقي بين مفكري الجنوب[59]، وبادر إلى ذلك، كما يشهد على ذلك تفاعله مع أعمال الجابري لما كتب: «ينتقد الجابري تراثه، ويقوم في الوقت نفسه بتعبئة الجوانب النقدية التي يتضمنها إلى جانب العناصر «المأخوذة» من الحداثة، إذ ليست الحداثة هي

(56) انظر: طه عبد الرحمن، **روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006).

(57) انظر: عبد الوهاب المسيري، **دراسات معرفية في الحداثة الغربية** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006).

(58) Dussel, Ibid., p. 200.

(59) Enrique Dussel, « Pour un dialogue mondial entre traditions philosophiques », Cahiers des Amériques latines, n° 62, (2009), mis en ligne le 31/1/ 2013, consulté le 10/3/ 2021 sur : http://journals.openedition.org/cal/1619

التي تفرض أدواتها على المفكر النقدي، بل هو الذي يختار منها الأدوات الملائمة لإعادة بناء تراث لن يكون حينئذ جامدًا»[60].

ستمتد جذور الحداثة التجاوزية في أقاليم متعددة، لتتجاوز بذلك مركزية الحداثة الغربية، وهو ما سيفضي إلى التأسيس لحداثة مشتركة تساهم جميع المناطق الحضارية فيها، إذ «يستلزم مشروع الحداثة التجاوزية حوارًا بين مختلف الحضارات التي بقيت خارج الأنطولوجيا المهيمنة، أي المجتمعات الهند أمريكية والأفريقية والآسيوية، ويجب أن يكون هذا الحوار مؤسسًا على الجانب التحرري للعقل، لا ترفض الحداثة التجاوزية استخدام العقل وسيلة للتحرر وإنما ترفض استخدامه كأداة للهيمنة»[61]، في هذا الجانب يتفق دوسيل مع وجهة نظر هابرماس الذي انتقد تحول العقل إلى عقل أداتي، ويتوافق كذلك مع الدراسات ما بعد الاستعمارية التي تعد أوروبا إقليمًا ضمن أقاليم أخرى يسهم في بناء الحضارة الحالية إلى جانب إسهامات مناطق أخرى، كما بيَّن ذلك دبيش شكربارتي (Dipesh Chakrabarty) في كتاب له حول **أقلمة أوروبا**[62].

ستكون جدور الحداثة مترسخة في أقاليم حضارية، وهذا ما يعطي للحوار أهمية في بناء هذه الحداثة التجاوزية، ويعتقد دوسيل أن الحوار «البيّن ثقافي بين مفكري الهامش والحدود يمكن أن يكون خصبًا للطرفين. يجب أن تقام شبكات موجهة لهذه المشاكل ذات الخصوصية، وستتحول سيرورة تأكيد الذات إلى سلاح تحرير»[63]، وتدعم وجهة نظر دوسيل حول سبل تعزيز الحوار، رؤية حميد دباشي، الذي قال «إننا بحاجة إلى تغيير المحاور إلى محاور نناقش معه شروط عوالمنا الناشئة. لم يعد علينا مخاطبة محاور ميت بعد اليوم. أوروبا ميتة»[64].

يقوم مشروع الحداثة التجاوزية كذلك على «تثمين العناصر الثقافية التي تم تجاهلها واحتقارها في الحقبة الحديثة، التي وجدت نفسها خارج نطاق الحداثة. يتعلق الأمر بإعطاء الأولوية للعناصر الناجية من الإقصاء الهدام للثقافة الحديثة التي تدعي العالمية، كما يهدف إلى جعل القيم التقليدية التي تجاهلتها الحداثة الأرض التي ينبعث منها نقد داخلي انطلاقًا من عمل تأويلي منغرس في هذه القيم ذاتها»[65].

---

(60) Dussel, «Tarnsmodernité et interculturalité (une interprétation à partir de la philosophie de la libération),» p. 203.

(61) Andrade, «Le Nain et la nature: Contribution de la théologie de la libération au débat sur l'écologie,» p. 112.

(62) Dipesh Chakrabarty, *Provincialiser l'Europe: La Pensée postcoloniale et la différence historique* (Paris: Editions Amsterdam, 2009).

(63) Saint-Georges, *L'éthique de la libération d'Enrique Dussel: Penser l'altérité et l'utopie à partir du contexte latino-américain*, p. 208.

(64) دباشي، **هل يستطيع غير الأوروبي التفكير؟** ص 22.

(65) Ibid., p. 208. Saint-Georges,

خاتمة

يمكن القول إن نقد دوسل للحداثة كما يتمثل بأعماله المشار إليها، يمثل خطابًا فلسفيًا مضادًا للخطاب الفلسفي الغربي للحداثة[66]، الذي وضعه هابرماس، وتأثر به الكثير من المثقفين العرب، وتتجلى أهمية خطاب دوسيل فى النظر إلى الحداثة استنادًا إلى تواريخ مختلفة وجغرافيات منسية، ما مكنه من كشف جانب الحداثة المظلم، وجذورها الدينية، وارتباطها الوطيد بالاستعمار، ونظام العالم، وهو ما يبين أن المشروع الفكري العربي الذي يستند إلى الخطاب الغربي للحداثة، لم يتوقف عند اللحظات التدشينية الأولى للحداثة التي تبين ارتباطها بالاستعمار والرأسمالية وتشكُّل نظام العالم. ووفقًا لتحليلات دوسيل تحتاج الحداثة مجهودًا إصلاحيًا للتخلص من أسطورتها ومنطقها اللاعقلاني، يعادل الجهد المبدول حاليًا لإصلاح الدين.

غيَّر دوسيل موقع النظر إلى الحداثة، إذ نظر إليها من الخارج، ومن الهامش، ما يجعله يتخلص، من المركزية الغربية، بما تعنيه من النظر إلى ظواهر من خلال مقولات وضعها المركز، ويتعلق الأمر بجغرافيا معرفية سياسية، تفضي إلى تغير طريقة إنتاج المعرفة[67] لأنها تفكر في الحداثة من موقع مغاير، ومن نقطة مظلمة فيها.

إن هذه الموقعية أساسية في البحث كي لا يفكر الباحثون من موقع المهيمن عليهم. إن الوعي بموقع التفكير منطلق منهجي أساس انتبه إليه تيار الموقعية النسوية (Stand Point Theory)، وبهذا يتلاءم التحليل النقدي لانريك دوسيل للحداثة مع اهتمامات النسويين[68]، كما يُمثل عمل دوسيل نموذجًا لنقد الحداثة من خارج نطاقها المركزي الضاغط، وتتمثل قوته باستناد نقده إلى وقائع تاريخية ومنظور فلسفي مادي، مكنه من رفض النقد ما بعد الحداثي، لأن هذا النقد يحيل على الحداثة في مرحلتها المتأخرة **من جهة**، ويتم داخل النطاق المركزي الغربي من **جهة أخرى**، ويدعو في المقابل إلى حداثة تجاوزية لجانبها المظلم.

تبين أن عمل دوسيل النقدي للحداثة الغربية، كما هو الشأن بالنسبة إلى عمل طه عبد الرحمن ووائل حلاق وناصيف نصار... إلخ يندرج في إطار خطاب نقدي للحداثة خارج نطاقها المركزي، وبغير أدواتها، يمكن أن نطلق عليه الخطاب الفلسفي المضاد للخطاب الغربي للحداثة، الذي نسعى إلى إبرازه وتقديمه للقراء□

---

(66) يورغن هابرماس، **القول الفلسفي للحداثة**، ترجمة فاطمة الجيوشي، سلسلة دراسات فكرية وفلسفية؛ 17 (دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، 1995).

(67) Marc Maesschalck, «Penser à partir de la communauté des victimes: Enrique Dussel ou l'intellectuel face à son pouvoir,» *Problemata: Revista Internacional de Filosofía*, vol. 7, no. 3 (2016), p. 30, <https://dialnet.unirioja.es/servlet/articulo?codigo=5774091> (consulté le 13 janvier 2021).

(68) ليندا لانغ، «القرابين المحروقة للعقلانية: قراءة نسوية لبناء الشعوب الأصلية في نظرية إنريك دوسيل عن الحداثة،» في: أوما ناريان وساندرا هاردنغ، محرران، **نقض مركزية المركز: الفلسفة من أجل عالم متعدد الثقافات: بعد – استعماري ونسوي**، ترجمة يمنى طريف الخولي، سلسلة عالم المعرفة؛ 396 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ج 2، ص 103.

التّخطيط اللغوي ودوره في النهوض باللغة العربيّة وتنميتها: وقفة مع رؤى علميّة متميّزة

محمد سيف الإسلام بوفلاقة(*)

كلية الآداب، جامعة عنابة ـ الجزائر.

مهاد

لا ريب في أن كل بحث علمي يروم اختيار موضوع يكشف النقاب عن شكل من أشكال الفهم، والتداول، والوعي، والنقاش. وتحتاج كل دراسة تتناول حقلًا من حقول العلوم الإنسانية إلى تحديد مبدئي لماهية المصطلحات التي تستعملها، لذلك فالإشارة جديرة إلى إشكالية رئيسة يُعالجها البحث، وهي دور التّخطيط اللغوي في النّهوض باللغة العربيّة، وتطويرها، وتنميتها، إضافة إلى العلاقة بين اللغة، والتخطيط اللغوي. كما يتطرق البحث إلى بعض القضايا المتصلة بالأمن اللغوي، والثقافي، والعولمة التي تهجم هجماتها الشرسة على الساحة الثقافية، والفكرية، وتحاول طمس الخصوصيات الثقافية، ومحو التراث الحضاري، والسمات الذاتية، والخاصة، التي يتميز بها أدب، وفن كل حضارة من الحضارات، وتحاول أن تدجنها في إطار واحد، وتُدرجها في زاوية محددة، متصدّية بذلك لجماليات التنوع، والاختلاف الثقافي بين شعوب، وأمم المعمورة، وهذا ما يُلقي على الباحثين مسؤولية تعزيز الأمن الثقافي، واللغوي؛ فهنالك صراعات كثيرة بين أطروحات الخطابات الثقافية لدى كل مجتمع يمتلك خصوصية ثقافية أصيلة؛ فالأصيل المُحافظ هو ذلك الذي يحمي لغته، ويُحصنها، ففي زمننا المعاصر تتبدى، وتلوح في الأفق رغبة شرسة في غزو، واجتياح مواقع اللغات الوطنية، وهذا ما يجعلنا نتوجس خيفة من هذا الاجتياح الجارف على أمن وجود لغاتنا الوطنية، لذلك انبرت عدة منظمات تُحصّن كيانها تحت مُسمى: «الأمن اللغوي»، الذي لا يُمكن أن يتجسد بالوعي اللغوي فحسب؛ بل لا بد من جهود جبارة تتصدى لهذه الحملات الشعواء، فتحصين اللغات الوطنية، وحمايتها، أضحت ضرورة حضارية لصد الاختراقات، وحاجة مدنية، ومصيرية تندرج في إطار حفظ الكرامة، وصون السيادة، والهُوية، والمعتقد؛ فالاستلاب اللغوي لا يتمايز في أي جانب من جوانبه عن الاستلاب الروحي، والنفسي، والجسدي، والثقافي، والاقتصادي، فنحن الآن أحوج ما نكون للدفاع عن لغاتنا الوطنية، فاللغة هي تعبير عن المعنى الواقعي، والحقيقي

(*) البريد الإلكتروني: saifalislamsaad@yahoo.fr.

لوجود الإنسان، والجدير بالإشارة أن كل لغة من اللغات لديها إمكانية تحصين نفسها، وتحقيق أمنها، فاللغة ـ كما يرى الباحث منير الحافظ ـ تحصّن نفسها من كل الاقتحامات، والخروق، كونها تحمل في تلافيف نسيجها البنائي مناعات قادرة على دحر الدخيل المُنافي لطبيعة تكوينها، ولديها قدرة ردع، وقوة ارتدادية، وملكة احتواء، وميزة صهر، فلا تتماهى اللغة مع الذات، وإنما الذات تتماهى في اللغة.

إن التخطيط اللغوي يتصل بشتى الجوانب المتعلقة بوضع سياسة لغوية تتسم بالشمولية، وتوضع من خلالها مختلف الرؤى، والأفكار التي تبيّن مكانة اللغات المستخدمة على مستوى الساحة، فهناك لغة محلية، ولغة رسمية، ولغة وطنية، وقد وصف التخطيطَ اللغوي الكثيرُ من المفكرين بأنه يرمي إلى تحديد خطة مستقبلية لوضع اللغة من أجل استخدامها من خلال برامج، وتشريعات، وقرارات، وهو مجموعة من التدابير التي تُتخذ من أجل تنفيذ هدف معيّن، وذلك من طريق وجود غاية يُراد الوصول إليها، ومن ذلك يجب وضع التدابير المُحدّدة لبلوغ ذلك الهدف، أو وضع مجموعة من التصورات الواضحة التي تربط بين السياسة التعليمية، وعمليات التصوّر الشامل لما تقتضيه عوامل التغيير، والمراجعة المستمرة في مجال إيجاد مجموعة من الآليات الحركية التي تتناسب مع الواقع الحالي لما يعتقده ويعيشه المجتمع في شتى أحواله. وفي مجال تخطيط المنهج التربوي؛ يُقصد به وضع مجموعة من التشريعات، والتصوّرات المستقبلية لما سيكون عليه المنهج في مجال التربية[1]، ويكاد يقع الإجماع على أنه يرتبط بتسطير، ووضع سياسة لغوية معينة، وهو ينضوي تحت لواء علم اللغة التطبيقي، أو اللسانيات التطبيقية، وهناك من يصفه بأنه مرحلة تطبيقية تُجسد السياسة التي تنتقيها الدولة، وقد فرّق ثلة من العلماء بينه، وبين التهيئة اللغوية؛ التي وصفها نخبة من علماء علم اللغة التطبيقي بأنها وضع قواعد كتابية معيارية، من نحو، ومعجم، قصد توجيه الاستعمال الشفهي، والكتابي داخل جماعة لغوية غير متجانسة[2]، وقد ورد في معجم علوم التربية بأنه: « ...العملية التي يتمّ فيها تصنيف واختيار، وتركيب المعلومات ذات العلاقة من مصادر عدة، من أجل تصميم تلك الخبرات التي ستساعد المتعلمين على تحقيق أهداف المنهج، وتأخذ العملية بعين الاعتبار الأهداف العامة، والخاصة المخطّط لها، والأسس النفسية والفلسفية، والمعرفية، والاجتماعية للمنهج، وغيرها من المعايير المُهمة في تخطيط المنهج نفسه»[3].

يرمي التخطيط اللغوي إلى جملة من الأهداف، من بينها تحقيق الأمن الثقافي، واللغوي، حيث إن اللغة بوصفها حدثًا تواصليًا تؤسّس النشاط الإنساني الاجتماعي، وتتوسّطه، وكما يذهب المفكر الجزائري عبد المجيد مزيان؛ فإن كل مفهوم للأمن يقتضي شعورًا بالخطر، واستفسارًا، ودفاعًا،

---

(1) صالح بلعيد، **دروس في اللسانيات التطبيقية**، ط 3 (الجزائر: منشورات دار هومة للطباعة والنشر، 2000)، ص 91.

(2) صالح بلعيد، **محاضرات في قضايا اللغة العربية** (الجزائر: منشورات دار هومة للطباعة والنشر، 1999)، ص277.

(3) عبد اللطيف الفاربي [وآخرون]، **معجم علوم التربية: مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك**، سلسلة علوم التربية؛ 9 ـ 10 (الدار البيضاء: منشورات دار الخطابي للنشر، 1994)، ص 268.

وهجومًا. ويقتضي كذلك تصنيفًا للأعداء، ومعرفة لمخططاتهم، وأهدافهم، وإحصاءً لأسلحتهم المختلفة.

وليس الكلام على الأمن الثقافي العربي في ظروفنا الحالية بأقل أهمية من الأمن العسكري، ولعل المعركة في الثقافة أكثر عمقًا وامتدادًا في الأزمنة، والميادين من كل المعارك الأخرى، ويجب التأكد من أنه لا يُمكن مقابلة أي غزو لغوي، أو ثقافي، بمجرد إغلاق الأبواب عليه، ولا بالتقلص الثقافي الذي يستمر في مضغ التراث دون انفتاح. كما عبر عن هذا الأمر المفكر عبد المجيد مزيان، على الرغم من أن أسئلة الأمن اللغوي كثيرًا ما ترتبط بتهديد الكيان الفردي، أو الجماعي، كون الجانب الأمني يتصل دائمًا بغريزة البقاء، وإن اتسعت رُقعتها من الحفاظ على الحياة، إلى المحافظة على القيم المتعلقة بالتضامن بين الجماعات. فاللغة تُشكل رابطًا رئيسًا من الروابط الضامنة لتماسك الجماعة، والفرد، إذ تمثل اللغة في الزمن الراهن شرعية للنضال السياسي، إما بالانفصال عن جماعة سياسية، كما تجلى هذا الأمر في بعض مطالب الأكراد، وإما بالوحدة، كما تجلى هذا الأمر في المشروع القومي العربي، الذي تأسس على الرابطة اللغوية العربية، بوصفها مشروعًا يُواجه المشروعية الدينية، التي كانت تُركز عليها السلطة العثمانية، لتبرير حُكمها للشعوب العربية. وتعاني اللغة العربية في هذا الصدد عدة مهددات، فهي إما أنها تُستخدم بصورة أداة في الآلة الحربية الغربية لاختراق الجسم العربي، وإما أنها تُواجه تنامي اللغات العامية، بتشجيع من الدول القطرية التي تُبرر بقاءها خارج الدولة العربية، بسبب خُصوصية لهجاتها. ويؤكد جملة من المفكرين في ميدان علم الاجتماع اللغوي، والمهتمين بقضايا السياسات اللغوية، أن اللغة ستكون رهانًا مفصليًا في الحروب القادمة، إذا لم يقع التخطيط الدقيق لتعزيز الأمن اللغوي[4]، والحق أن التخطيط التربوي هو تخطيط التدريس الذي يُصمّم وفق استراتيجيات التدريس وسُبُله؛ حيث يتسع هذا الأمر ليشمل تحديد الأهداف، وتصميم الوسائل، والخدمات.

يجب التنبيه هنا إلى أن تخطيط التعليم يتطلّب تنظيمًا قبليًا، وهذا التنظيم يرتكز على تخطيط التعليم الذي يُبنى عادة على مرجعة الصعوبات، والمحددات؛ بحيث يراعى فيها: مرحلة النمو، والتطوّر الاقتصادي، والاجتماعي، إضافة إلى وضع السياسات، وتحديد الاستراتيجيات على المستوى المحلي، والقومي، وتشخيص الصعوبات، والمحدّدات الناجمة عن بعض مظاهر التبعية الاقتصادية، والسياسية، وبعد ذلك تتضح مُجمل الملحقات التي تتصل بهذه المظاهر في تلك الأنماط الأخرى، ومن بينها تحديد الأهداف المُراد بلوغها، واختيار، وتنظيم المحتوى، وانتقاء، وتنظيم تجارب التعلّم، وصياغة، وتنظيم استراتيجيات التعليم المراد استعمالها، وتوقّع أنماط التقويم، وجميع هذه المعطيات تتضافر، وتعمل على تغيير الغايات، والأهداف إلى برامج، ومشروعات، وتستخدم في عدة جوانب فنية للتخطيط التربوي الذي يعتمد طرائقه الخاصة؛ حيث إنه بعد تحديد الغايات التربوية ينهض ثلة من الخبراء بترجمتها إلى الواقع (عملية التجسيد) من خلال منهجيات متداولة، تتضمّن

(4) عبد المجيد مزيان، «مفهوم الأمن الثقافي العربي بين الواقع والتصور،» مجلة **الثقافة** (وزارة الثقافة، الجزائر)، العدد 76 (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس 1983)، ص 12.

على الخصوص المرامي، وأهداف المنهج، فضلًا عن استراتيجيات التعليم والتعلّم، والمضامين، وتتبدى في تحديد الأهداف المراد بلوغها، وهي: المعارف، والمهارات، والمواقف.

من هنا تتبدى ضرورة التخطيط التربوي[5]. وبما أن التخطيط اللغوي يُركز على وضع السياسة اللغوية التي تسير عليها المنظومة التربوية، وذلك بناءً على الخيارات الشعبية، وثوابت الأمة، فلا يُمكن إغفال ذلك الترابط الوثيق بين التخطيط اللغوي، ومكونات الهُوية الوطنية؛ لذلك نلفي أن التخطيط اللغوي مرجعيته الدساتير، والقوانين الرسمية للبلاد، ومجالاته تتصل بالسياسات اللغوية، وهو يبحث في الغايات، والمهمات، والأهداف؛ إذ إن مُكونات الهُوية الثّقافية للمجتمع، التي تقتضي التّماسك من أجل تعزيز المُساهمة الفاعلة، والفعّالة في مختلف جوانب التّنمية، لها علاقات وطيدة بالتخطيط؛ حيث إن اللغة بوصفها حدثًا تواصليًا تؤسّس النشاط الإنساني الاجتماعي، وتتوسّطه، وتُعرّف المواطنة بأنها مساواة، ولقاء بين شتى الأشخاص من مختلف الأعراق، فهم ليسوا مجرد أجزاء من مجموعات معينة، مهما ركزوا على قضايا انتمائهم إليها، ومن قوته، ومشروعيته؛ فاللقاء بين المواطنين الأشخاص (الأفراد)، هو الذي يبعث من جديد العيش المشترك، ويُعزز التعايش؛ فالعيش المشترك – كما يرى طارق متري ـ بوصفه لقاءً بين مواطنين يقوم على إحياء الرغبة في البقاء معًا، ويفترض اختلاطًا، وتبادلًا، وتفاعُلًا في الاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، ويقتضي أيضًا شراكة في القيم، فممارسة الديمقراطية، مثلًا، تُعزز المواطنة، والعيش المشترك، لا لأنها تحترم قواعد التمثيل السياسي فحسب، بل لأنها تتجاوب مع النزعة الإنسانية إلى المساواة، والعدالة، والنزعة هذه تجعلها ممكنة[6].

يصعب أن نتعرف إلى ثقافة أمة، أو تقدمها الفكري من غير التعرّف إلى لغتها، كما أنه من الصعب جدًا سبر لغة ما، من غير أن نتصل بثقافتها، فهي من أهم عوامل الرُّقي الحضاري، لذلك، فإن علاقتها بالفكر، وعلاقة الفكر بها توضحان بعض الجوانب من أهميتها الحضارية.

في حين أن اللُغة تُعرف بأنها حلقة في سلسلة النشاط الإنساني المنتظم، وهي جزء من السلوك الإنساني، كما أن هدفها هو تكريس مجموعة من الأدوار المهمة في ترسيخ الهويّة القومية، والإبداع، والانتماء، كونها تمثل الحضارة الإنسانية على وجه الأرض، وهي وسيلة المجتمع الأولى لصبغ أعضائه بالصبغة الاجتماعية، وتؤدي اللغة دورًا مهمًا في اندماج الفرد مع مجتمعه[7].

---

(5) بلعيد، **دروس في اللسانيات التطبيقية**، ص 93.

(6) طارق متري، «عن المواطنة في لبنان،» **العربي** (الكويت)، العدد 631 (حزيران/يونيو 2011)، ص 120.

(7) حنان سعدات عبد المجيد عودة، «اللغة العربية بين الأصالة والحداثة،» ورقة قدمت إلى: **الأنساق اللغوية والسياقات الثقافية في تعليم اللغة العربية: أعمال المؤتمر الدولي الأول لتعليم العربية بالجامعة الأردنية، 22ـ 2014/4/24** (عمّان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ومركز اللغات بالجامعة الأردنية، 2014)، مج 1، ص 226.

لا يُمكن البحث في واقع اللغة من دون التطرق إلى صلة اللغة بالهوية، وعلاقتها بها؛ فاللغة تعد عنصرًا مُهمًا، وجوهريًا، كما تمثل مرتكزًا رئيسًا من مرتكزاتها، حيث إن الهوية تنصرف في دلالاتها إلى حقيقة الشيء، وصفاته، التي يتميز بها عن غيره، وتتجلى بها شخصيته، فهي (الهويّة) تقوم على السمات التي تتميز بها كل أمة عن غيرها من الأمم، كدينها، ولغتها، وتراثها، ويشير مفهوم الهويّة إلى الصفة التي يكون عليها الشيء، أي من حيث تشخيصه، وتحققه في ذاته، فضلًا عن أنها تتوجه في أبعادها نحو وعي الذات، وإدراك المصير التاريخي الواحد، والعلامات المشتركة، التي تطبع جماعة معينة من الناس، وتعتز بها، فهي مجموع المفاهيم العقائدية، والتراثية، وتشكل رابطة روحية، وضميرية بين الأفراد، وهي تقتضي اعتزاز الفرد برموز أمته، وإجلالها، واحترامها، والولاء لها، ومن المعروف أنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا باللغة، من حيث إنها لا تقتصر على كونها وسيلة للتواصل، والتفاهم بين المجموعات البشرية فحسب، بل تمتد للتعبير عن القيم، والثقافة، والانتماء، وكلما كانت اللغة أوثق اتصالًا بثقافة الشعوب، كانت أقدر على تشكيل هويّة الأمة، وحمايتها[8].

إن لغة أي مجتمع من المجتمعات تمثل الوعاء اللغوي لثقافة ذلك المجتمع، ومما لا يخامره أدنى شك أن اللغة تعد أقدم تجليات الهويّة، وذلك بحسبان أن اللغة المشتركة من شأنها أن تجعل من كلّ فئة من الناس (جماعة) واحدة، ذات هويّة تتسم بالاستقلالية. ويزداد الاهتمام باللغة، والهويّة في الآن ذاته، عندما يشيع الحديث عنهما، في المفاصل التاريخيّة في حياة الجماعات، وفي الغالب يتمُّ الربط بينهما، إذ يتماهيان إلى درجة أنهما يكادان يصبحان شيئًا واحدًا[9]. ويصعب التعرُّف إلى ثقافة أمة، أو تقدمها الفكري من غير التعرّف إلى لغتها، كما أنه من الصعب جدًا سبر لغة ما، من غير أن نتصل بثقافتها، فهي من أهم عوامل الرُقي الحضاري، لذلك، فإن علاقتها بالفكر، وعلاقة الفكر بها توضحان بعض الجوانب من أهميتها الحضارية، فالمظهر الحضاري يتجلى من خلال اللغة، التي هي صورة من صور النشاط العقلي في الأمة، لذلك فلم توجد اللغة دفعة واحدة عند الناطقين بها، وإنما أوجدت الأمة ألفاظًا على قدر حاجتها.

الغزو اللغوي، إنما هو في حقيقته غزو حضاري يحيط بمختلف جوانب النشاط العقلي، والمعرفي، والتصوري، ويسعى إلى تدميره، أو تغريبه[10]. ويكاد يقع الإجماع على أن الهويّة هي حقيقة الجزئي، أي ما كان من الجزئي مقومًا لذاته، بمعنى أنه لولاه لارتفعت حقيقته، أو تغيرت، ولما كانت الهوية حقيقة الجزئي، كان تمايز الأشخاص في الوجود الخارجي بهوياتها. وقد ينصرف مفهوم الهوية إلى شيء مساوٍ لجوهر نفسها، أو ما تكون طبيعته كذلك، فلا يكتمل مدلول الهوية

(8) فيروز مامي زرارقة وحكيمة عدال، «الاغتراب اللغوي في الوطن العربي بين المرجعية الدينية وعصر المعلوماتية،» ورقة قدمت إلى: **الأنساق اللغوية والسياقات الثقافية في تعليم اللغة العربية: أعمال المؤتمر الدولي الأول لتعليم العربية بالجامعة الأردنية، 22ـ2014/4/24**، مج 2، ص 718.

(9) سليمان إبراهيم العسكري، «لغتنا وتحديات الثقافة المعاصرة،» **العربي**، العدد 656 (تموز/يوليو 2013)، ص12.

(10) نذير حمدان، **بحوث في الغزو الفكري: المجالات-المواقف (اللغة العربية)** (جدة: منشورات دار القبلة للثقافة الإسلامية؛ بيروت: مؤسسة علوم القرآن، 1990)، ص 9 وما بعدها.

إلا في جوهر اللغة. واللغة العربية هي عنوان الأمة العربية، ورمز سلطتها الرمزية التي تكتسبها من طريق ممارستها للشعائر الدينية. وكما نبه بيير بورديو فاللغة هي رأسمال رمزي، وامتياز، وعنوان سيادة، وبما أنها أداة المعرفة، والتواصل، والوجود، فهي تُمارس سلطتها بوصفها بنية تقيم نظامًا معرفيًا بالواقع، وتتميز اللغة بخصوصية تتجلى في كونها محمولًا، وحاملًا في الآن نفسه، فهي منتوج ثقافي من جهة، ولكنها من جانب آخر تصنع الثقافة، فاللغة بالمعنى الثاني تصنع الهويّة، وتُشكلها[11]. وسيظل سؤال الهوية يفرض نفسه بقوة عندما تدخل الشعوب في أزمة عميقة لا تلوح لها مخارج قريبة تتبدى في الأفق، فتسأل من أنا؟ وما خصوصيتي، وأين هويتي؟ وأين أنا من الآخر؟ وأين هو مني؟ ولا ريب في أن ما حمله عصرنا من تطورات، وتغيرات، وتعقيدات في شتى المجالات الفكرية، والعلمية، والمعرفية، جعل من إشكالية الهوية موضوعًا تتقاسمه مجموعة من العلوم، وتُسهم في قضاياه عدة ثقافات. ولعل ما كتبه كلود ليفي ستراوس من أن الهويّة تقع اليوم على أكثر من مفترق الطرق، له جملة من الدلالات، كونه يُعبر عن أزمة عميقة في الهوية. وإذا كان الفكر الغربي، بالرغم من قدراته، وإمكاناته، قد طرح سؤال الهوية، فإن هذا السؤال يغدو مكتسيًا أهمية استثنائية بالنسبة إلى المجتمعات العربية، فالإنسان إذا كان هو بالضرورة إنسان ثقافة معينة، فإن هويته تتحدد بانتمائه إلى تلك الثقافة التي يُمكن تسميتها الثقافة القاعدية. وهناك ضرورة لربط الهوية بالعقل، والنقد، وبالبعدين الخاص، والعام، حيث تكون الهوية تعبيرًا عن الثبات مع الذات التي تتحول، وتنمو، وتتطور، انطلاقًا من أحداث مؤسسة، أو من مرحلة جديدة، وهي في اتصال مع العالم، والمحيط، وأنماط الحياة.

الهوية لا تؤدي إلى الانطواء، والتقوقع على الذات، وإنما ينتج منها التنشيط الدائم للذات، مع الأخذ في الحسبان التغيرات الحاصلة في المحيط، لأن الإنسان يتسم بكونه لا يحيى في الماضي، والحاضر فقط، بل هو كائن مستقبلي.

وفقًا لهذه الرؤى، فإن الهوية لا تؤدي إلى الانطواء، والتقوقع على الذات، وإنما ينتج منها التنشيط الدائم للذات، مع الأخذ في الحسبان التغيرات الحاصلة في المحيط، لأن الإنسان يتسم بكونه لا يحيى في الماضي، والحاضر فقط، بل هو كائن مستقبلي[12]. والحق أن الوصف الدقيق للهويّة هو أنها وعي الإنسان لذاته، وإحساسه بانتمائه إلى مجتمع، أو أمة، أو جماعة في إطار الانتماء الإنساني العام، وهذا ما تؤكده أغلب القرارات الرسمية العربية، في إطار سعيها لتحديد ماهيّة الهويّة، كما جاء في خطة العمل حول دور الثقافة في الحفاظ على الهويّة العربية: فلسطين

(11) حسن بدوح، «هوية اللغة... لغة الهوية: في الخلفيات الثقافية للغة العربية،» **الرافد** (دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة)، العدد 224 (نيسان/أبريل 2016)، ص 12 وما بعدها.

(12) الزواوي بغورة، «الهوية والعنف في الخطاب الثقافي الجزائري،» **العربي**، العدد 599 (تشرين الأول/أكتوبر 2008)، ص 24 وما بعدها.

نموذجًا، على سبيل المثال، والتي اعتمدتها الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي بصنعاء (الجمهورية اليمنية)، سنة 2004، التي أكدت أن الأمة العربية هي بالأساس وحدة لغوية، وأن اللغة مكوّن أساسي للهويّة، ويجب أن يؤخذ بالحسبان أن الهويّة يشكلها إدراك الجماعة للمصير الواحد، والمصالح المشتركة التي تُحدد توجهات الناس، وأهدافهم، وتدفعهم إلى العمل معًا لإثبات وجودهم، وصون إنجازاتهم، وتحسين مواقعهم، واعترفت الخطة عينها بأن الهويّة ليست مثالًا ثابتًا، تكوّن، واكتمل في ماضٍ ما، بل هو في حالة دائمة من التشكّل، والتحوّل، والتطوّر، والتأثر، والتأثير. وقد تبنَّت الخطة المذكورة مجموعة من المبادئ نبهت فيها إلى أن تعزيز اللغة العربية، بما هي رمز للذات الحضارية، والثقافية للأمة، يحميان الهويّة، ويصونان الذات، ويرسمان صورة أكثر إشراقًا للمستقبل، فالتمسّك بالهويّة ليس قضية عاطفية، بل عملية منهجية تُشارك فيها جملة من المؤسسات الاجتماعية، تشمل الأسرة، والمدرسة، والإعلام، وتحكمها البيئة السياسية، والاقتصادية، إذ إن الهويّة الثقافية هي ما يمنح الإنسان مشاعر الأمن، والانتماء، والاندماج بالجماعة، ويزودهم بالقيّم، والمبادئ، والمعايير التي تُمكنهم من التواصل، وتحقيق الطموحات المشتركة. كما أن الهويّة ليست جوهرًا ثابتًا، بل هي كينونة متغيّرة، حيث يعيد المجتمع الفاعل بالتاريخ، والمنفعل به، تحديد هويّته، ويمنحها أبعادًا جديدة.

لا ريب في أن بناء السياسة اللغوية يقتضي احترام مجموعة من العناصر، وهي التاريخ، والعقيدة، والكيان الوطني؛ نظرًا إلى الصلة الوثيقة بين اللغة، والهُوية، والشخصية.

ولا يعني تعريف الهويّة بالمتغير، والمتحوّل انفصالًا عن ماض، أو عن أصل، وتاريخ، بل إن المجتمع وهو فاعل بالتاريخ – بالضرورة ـ ومنفعل به، يعيد تحديد هويّته المتوارثة المتجددة عبر الزمن، ويمنحها أبعادًا جديدة تشكّلها المرحلة التاريخية، فحماية الهويّة لا تكون بالانغلاق على الذات، أو التقوقع في الماضي، ورفض التجديد[13]. والهوية مصطلح لا يخلو من غموض، رغم كثرة استعماله، وتوظيفه بكثافة في شتى العلوم الإنسانية، فهو مفهوم فلسفي مهم عند المثاليين، والوجوديين، وهي التي تميز الأمم؛ لذلك ففكرة الهوية الكونية الواحدة تعدّ ضربًا من الخيال، إذ يطمح إليها الداعون إلى العولمة، والذين يتفاءلون بها، بيد أنها ستظل حُلمًا أقرب إلى الوهم، إذ تتحدد الهويّة بما تنطوي عليه من سمات، وخصائص؛ أي أنها تتحدد بالإيجاب، وبالسلب، وهي السمات الفارقة التي تُميزها في ذاتها، وتميز غيرها عنها، وتتعدد، وتتنوع مصادر هذا الاختلاف، في تركيب، وتداخل، يعزّ معهما الفصل بين مختلف المصادر على حدة. فالهوية تتكون من العرقي،

(13) انظر خطة عمل حول دور الثقافة في الحفاظ على الهويّة العربية: فلسطين نموذجًا، التي اعتمدتها الدورة (14) مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي بصنعاء (الجمهورية اليمنية)، سنة 2004، منشورة في: **المجلة العربية للثقافة** (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس)، العدد 54 (آذار/مارس 2009)، ص 149 وما بعدها.

والعقدي، والمهني، والاجتماعي. وحين يتم الحديث عن هوية أمة من الأمم، فهذا يعني أن هذه الأمة، قد توافر لها أمران: **الأول**، جماعة متجانسة، أو شبه متجانسة، تؤمن بما تظنه عن نفسها، وتتشبث بحقيقتها التاريخية، وانتمائها لها، كما أن لها رموزها الخاصة، وأعرافها الدالة؛ و**الثاني**، أن هذه الأمة تعيش ضمن مساحة جغرافية مُحددة، وترتبط فيها بأنساق من الروابط الاجتماعية، والثقافية، التي تُشكل السياق المعرفي، الذي بفضله يتحقق وجودها، ويتغذى به بقاؤها، وتطورها، حيث إن الهوية تمنح كل أمة اختصاصها الذي به تتميز عن سواها، وهذا يُفهم على أن أية هوية تنهض على الاختلاف، وعلى الوجود في التاريخ، ومن جهة أخرى، فالهوية تتماهى مع التاريخ، فهي تراكم معرفي، وثقافي ممتد في التاريخ[14].

إن السياسة اللغوية يمكن عدّها بمنزلة جزء من التخطيط، وميدانها البحث العلمي، وهي مرحلة تتسم بالتنظير؛ إذ يتمّ خلالها الربط بين الواقع الاجتماعي، واللغة، من أجل تحديد اتجاه لغوي مُحدد[15]؛ تنجم عنه مجموعة من الإجراءات تتعلق بتحديد لغة التعليم، والإدارة، والإعلام، وغيرها؛ فالسياسة اللغوية هي جملة من الإجراءات، والخيارات الواعية، والمنجزة في مجال العلاقات بين اللغات، والحياة الاجتماعية، وكثيرًا ما تحدد (السياسة اللغوية) من قبل الدولة باعتمادها الواقع الاجتماعي؛ بغرض تلبية أهداف مركزة، ومحددة، وتتجلى أساسًا من خلال الإجابة عن عدة أسئلة، ومن بينها: من الذين نعلمهم؟ وما نوع التعليم الذي توجه إليه العناية؟ وإلى أي الأنواع التعليمية تقدّم أكبر ميزانية؟ ولا ريب في أن بناء السياسة اللغوية يقتضي احترام مجموعة من العناصر، وهي التاريخ، والعقيدة، والكيان الوطني؛ نظرًا إلى الصلة الوثيقة بين اللغة، والهُوية، والشخصية؛ فالطفل الجزائري يجب أن يتلقى من المدارس أصالته، وتاريخه، وحضارته أولًا بلغته العربية من أجل ترسيخها في ذهنه، ثم يتلقى فيما بعد اللغات الأجنبية[16].

---

(14) محمد عبد الباسط عيد، «الثقافة.. التراث والهوية ـ مقاربة ظاهراتية ـ،» **الرافد**، العدد 216 (آب/أغسطس 2015)، ص 16.

(15) من المُسلم به أن الربط بين الواقع الاجتماعي، واللغة ينضوي تحت لواء اللسانيات الاجتماعية، أو علم الاجتماع اللغوي، الذي ينهض على أساس مستخلصات العلوم اللسانية، واللغوية من جانب، ويقوم على بعض أسس العلوم الاجتماعية من جانب آخر، التي هي الدراسة العلمية للبنية الاجتماعية، التي تتكون من المؤسسات الاجتماعية، والجماعات، وهو يُعول على الالتقاء بينهما، فاللسانيات الاجتماعية تنطلق من التأكيد أن المشكلات اللغوية تتصل اتصالًا وثيقًا بالمشكلات الاجتماعية، ولذلك هناك من يضم علم اللغة إلى العلوم الاجتماعية، فوجود اللغة من وجود المجتمع، فهي مؤسسة اجتماعيّة، وتأسيسها يرجع إلى المجتمع، والإنسان، ووظيفة اللغة التخاطب، والتواصل، وإقامة الصلات مع الجهات الاجتماعية، فهناك تداخل بين اللسانيات، وعلم الاجتماع، لذلك تركز اللسانيات الاجتماعية على تأثيرات اللغة في المجتمع، وتأثيرات المجتمع في اللغة من خلال جملة من القضايا، وثمة دراسات كثيرة تندرج في إطار علم اللغة الاجتماعي، وتسلّط الضوء على الخصائص الكلية للاتصال الإنساني، ومن ذلك: بنية الحديث، والمحادثة، ودور اللغة في المجتمع الذي لم يعد يقتصر على علماء اللغة، وعلماء الاجتماع فقط، بل تناوله كذلك علماء النفس، وقد أعطى علماء اللغة اللسانيات الاجتماعية الدور الأكبر لاكتشاف جملة من القوانين الاجتماعية، التي تنهض على تحديد سلوك المجموعات اللغوية التي تستعمل لُغة محددة، انظر: صادق يوسف الدباس، **دراسات في علم اللغة الحديث** (عمّان: منشورات دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 157ـ158، وغازي مختار طليمات، **في علم اللغة** (دمشق: منشورات مكتبة دار طلاس، 1997)، ص 23.

(16) عمر بورنان، «تخطيط السياسة اللغوية،» في: مؤلف جماعي، **اللغة الأم** (الجزائر: منشورات مؤسسة دار هومة للطباعة والنشر، 2009)، ص 162.

ويحتل التخطيط التربوي مساحة ذات صلة بالجانب الأساس، ومن ذلك تخطيط المناهج التعليمية؛ من أجل الحصول على معلومات تتصل بحالة المتعلمين المستهدفين من حيث معارفهم، واتجاهاتهم، ومهاراتهم، إضافة إلى معرفة سلبيات المناهج السابقة، وهذا حتى يتم تجنبها عند إعداد المنهج الجديد، ويراعي التخطيط التربوي التنمية المحلية، والوطنية، والوسائل التعليمية المتوفرة، والتجهيزات، والهياكل، والنمو الديمغرافي، والوضع الاجتماعي، وحال المتمدرس، والاستقرار الاجتماعي، والماضي، والتخطيط للمستقبل، والقرية والمدينة، والظواهر الاجتماعية، والآفات[17]. ومن أهم ما يجب مراعاته في التخطيط اللغوي المتعلم؛ كونه الطرف الرئيس في عملية التعلم، لذلك فإن أي تخطيط لغوي تربوي يهمله من شتى الجوانب الاجتماعية، أو النفسية، أو حتى من الجانب الجغرافي الذي يوجد فيه، مصيره الفشل؛ لأنه لم يرتكز على أسس، وقواعد علمية صلبة، ومن بين النقاط التي يُمكن الانطلاق منها: الملكة اللغوية لدى الطفل، والمحيط الجغرافي لدى المتعلم، إضافة إلى المحتوى؛ الذي يمسّ التخطيط اللغوي، ويطرح سلسلة من التساؤلات المعرفية عن محلّ اللغة العربية في شتى المدارس، وعن حجمها الساعي، والوقت الذي تُدرَّسُ فيه، إضافة إلى المقاربات التي تعلم بها، وكذا الشأن بالنسبة إلى طبيعة الأهداف المتوخاة من وراء تعلّمها، وإلى من تُسند عملية التعليم[18].

توجد حاجة ماسة إلى تقويم التخطيط اللغوي، والتربوي بصورة شاملة؛ من حيث مدى وضوحه، ودقته، ومدى تحقيق الأهداف المنشودة؛ فالتعليم بحاجة مستمرة إلى تقديم رؤى تقويمية تسمح بتجلية النقائص، وتُعرفنا على مدى تقدم العملية التعليمية، والتحصيل الدراسي؛ فالتقويم هو العملية التي نتمكن بوساطتها من معرفة مدى نجاح العملية التربوية التعليمية، ويسمح لنا في مجال تعليم اللغة العربية بمتابعة النمو اللغوي الفعلي للمتعلم، وإدراك قدراته على اكتساب الملكة اللغوية، وقد تراءى لنا، ونحن نبحث في حفريات هذه الكلمة (التقويم)، أن جل الكتابات المعجمية العربية قد ركزت على الأبعاد اللغوية، ونبهت إلى المادة اللغوية، إذ اشتق التقويم لغة من جذر (ق، و، م)، فقد «جاء في لسان العرب: قوَّم الأمر، أزال عوجه، وأقامه، وقوام الأمر نظامه، وعماده، وقوُّم السلعة قدرها، والقيمة، ثمن الشيء بالتقويم، والتقويم الاستقامة والاعتدال، وفي المعجم الوسيط قوَّم العود، عدله وأزال عوجه، وتقوَّم الشيء تعدل واستوى...»[19].

تعددت تعريفات التقويم من طرف الباحثين، وإذا عدنا إلى بعض ما ذكره علماء اللسان، فإن بلومفيلد يذكر أن التقويم مجموعة منظمة من العمليات التي تبين فيما إذا جرت بالفعل تغيرات على مجموعة المتعلمين مع تحديد المقدار، ودرجة ذلك التغير. ويعرفه جون ماري ديك اتل بأنه فحص، ومعاينة درجة التوافق بين مجموعة إعلامية من المعايير للأهداف المحددة من أجل اتخاذ قرار. ويقف على هذه المعاني بعض الباحثين العرب لتحديد مفهوم التقويم حيث يذكر سرحان الدمرداش في كتابه **المناهج المعاصرة** أنه تحديد مدى ما بلغناه من نجاح في تحقيق الأهداف

(17) بلعيد، **دروس في اللسانيات التطبيقية**، ص 93.

(18) بورنان، المصدر نفسه، ص 174 وما بعدها.

(19) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب** (بيروت: منشورات دار صادر، 1997)، ج 4، ص 212، مادة (قوم).

التي نسعى إليها بحيث يكون عونًا للناس في تحديد المشكلات، وتشخيص الأوضاع، ومعرفة العقبات، والمعوقات بقصد تحسين العملية، ورفع مستواها، وتحقيق أهدافها. ومن خلال هذه التعريفات وغيرها من المفاهيم الأخرى يتضح لنا أن مفهوم التقويم يقصد به إصدار أحكام معيارية عن شخص، أو مجموعة من الأشخاص لغرض من الأغراض على قيمة أعمال، أو أفكار، أو طرائق، أو وسائل، ومواد[20]. ويقترب التقويم مع مفهوم التقييم، من حيث إن التقييم يهتم بإدراك المظهر العام للمتعلم، ويركز على مدى تحقيق الأهداف المرجوة، ويتساءل عن مدى استيعابه لها، والتقويم يختلف عنه من حيث إنه يعتمد على التحليل، وإيجاد حلول لأسباب التراجع، أو الضعف، كما يسعى إلى تفسير أسباب النجاح، والقوة، ويعَدّ التقويم أمرًا ضروريًا في تعليمية اللغة العربية، كونه:

«1ـ يصنف المتعلمين بحسب طاقاتهم العقلية، ويميز بين قدراتهم الفردية، ويستغل هذه المعطيات لأجل تكييفهم مع البيئة الاجتماعية، ويحدد مستويات الفهم وحدوده.

2ـ يزيد من النشاط، والجهد المبذول، أي الزيادة في النشاط العام للمتعلم، والمستوى التعليمي، ما دام الهدف هو تغيير سلوك المتعلم.

3ـ يعنى بمتابعة النمو اللغوي الفعلي للمتعلم، لذلك كان لا بد من استخدامه أثناء العملية التعليمية، لا في أعقاب نهاية الفصول الدراسية الثلاثة فحسب.

4ـ يمكن المتعلم من اكتساب اللسان العربي، والذوق الجمالي الجماعي، ومجانبة اللحن والفساد»[21].

إن من يُتابع قضايا التقويم في ميدان العلوم التربوية، يخرج بجملة من الملاحظات، لعل أبرزها، أنه تميز بكثافة الكتابات التي تصب في مضماره، فالتآليف فيه كثيرة، وهو لفظة متصلة بالاختبار، والعلم، إذ استعملها هاري بيارون، للدلالة على اهتمام هذا العلم بالدراسة المنظمة للامتحانات، وسلالم التنقيط، وقد ارتبط التقويم بشتى المقاربات التعليمية (المحتويات، والأهداف، والكفاءات)، وهو جزء متكامل من العملية التربوية، ويُلازمها منذ بدء التخطيطات الأولية لتعليم مختلف المقررات الدراسية. كما أن إجادة التقويم، لهي دليل على رقي النمو المهني للمُعلم، ويهدف التقويم إلى تحديد ما تم تحقيقه من الأهداف التربوية من طريق الخبرات التعليمية، ومختلف أساليب التعلم، إذ إن الأهداف التربوية هي في الأساس تغيرات في سلوك الإنسان[22].

وفي موضوع صالح بلعيد، موسوم بـ: « رأي في تخطيط لغوي للمُواطنة اللُغويّة»، نبه إلى عدة قضايا تكتسي أهمية بالغة، حيث يقول في مستهله: «إنّ موضوعي الذي أعددته في هذا اليوم هو رأي يطرح تخطيطًا لسياسة لغوية تعمل على الانسجام الجمعي في إطار تعدّدية لغويّة وطنيّة، وقد بصرتُ بها وأنا أشرف على أبحاث في التّخطيط اللغويّ، وكانت لديّ تجارب في هذا المجال،

---

(20) نقلًا عن: عبد المجيد عيساني، «التقويم في تعليم قواعد النحو العربي بين الفشل والنجاح،» **مجلة اللغة العربية** (الجزائر)، العدد 1 (2003)، ص 126 وما بعدها.

(21) شفيقة علوي، «نحو منهج بديل لتقويم العلوم اللغوية: علم النحو أنموذجًا،» **مجلة اللغة العربية** (الجزائر)، العدد 1 (2003)، ص 51.

(22) سمير شريف استيتية، **علم اللغة التعلّمي** (إربد: منشورات دار الأمل للنشر والتوزيع، [د. ت.])، ص 213.

وأروم طرحها أمامكم باختصار أمام بحثة، ونخبة وطنيّة علّهم يستفيدون، أو ينتقدون؛ للوصول إلى تقديم أفكار مشتركة في تخطيطنا اللغويّ المُشترك؛ لبناء منهج علميّ في تراتب اللغات الوطنيّة»[23]. ويُضيف صالح بلعيد، وهو يُبدي رأيه في تخطيط لغوي للمواطنة اللغوية، بالإشارة إلى أنه لتجسيد المواطنة لا بدّ أن يكون الحوار، وقبول الآخر للتّحاور وفق رؤى حضاريّة تؤدي إلى لا فرض ولا شرط إلا وفق مقتضى الأهداف الجامعة، والمرجعيات الوطنيّة والحضاريّة، والتاريخيّة. ووفق ذلك تحصل المواطنة في شكلها العالي تنظيرًا، وممارسة، وفق المساحة المشتركة التي تُحقّق السّلام الشّامل على ما يفهم الآن من الانسجام، ومن الاستقرار؛ فالدولة لا تنال غايتها من الانسجام الدولي إلا إذا تمتع أفرادها بنعمة الأمن والطمأنينة في ما بينهم[24]. وبالنسبة إلى المواطنة اللغوية التي تجمعنا في اللغة المشتركة، التي هي قسيمنا المختار من قبل الأجداد، يقول بلعيد: « إنه خيار استراتيجيّ مرن؛ حيث الأمازيغيون تعرّبوا وبقوا على مزوغتهم، والعرب تمزّغوا وحافظوا على عروبتهم، وكان من وراء ذلك الانصهار الجمعيّ الذي أدّى إلى فتح الأندلس دون نكاية، ولا شكاية، والكلّ وراء الفتح الإسلاميّ الذي اشتعلت فيه الآفاق من أجل الدين الإسلاميّ المصحوب بلغة العرب، وما لا يفهم به فهمًا جيّدًا يحتاج إلى لغة التنزيل، وهي العربية العدنانيّة التي انصهر فيها الجميع بالمحافظة على الخصوصيات التي لا تُخلّ بالمواطنة اللغويّة التي تعني في أحد أوجهها ربط الفرد بدولته وبقوانينها، وجميع أبناء الوطن يتمتعون بتلقي لغات الوطن دون أي تمييز، مع المحافظة على التراتبيّة اللغوية، وهي من متطلّبات الثلاثي العالميّ: الحوار، والتسامح، والسلام؛ لتحقيق خريطة طريق تعمل على تحقيق التخطيط اللغوي المطلوب»[25].

إن التخطيط اللغوي يقتضي رسم الأهداف بدقة، ووضع الآليات، حتى يكون له تأثير في المجتمع؛ فتحقيق الأمن اللغوي لا يتم إلا من طريق اعتماد تخطيط لغوي سليم، وهادف، ويجب التأكد من أنه لا يُمكن مقابلة أي غزو لغوي، أو ثقافي، بمجرد إغلاق الأبواب عليه.

ويقترح الباحث صالح بلعيد[26] تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية في المجال اللغوي، وتوفير الدّعم الماديّ الكافيّ للتكامّل اللغويّ، وتطوير سبل التّخطيط اللغويّ في مستّجدات العصر، وحماية التّراث اللغويّ والثقافي الوطنيّ، وإبراز دوره في

(23) صالح بلعيد، «رأي في تخطيط لغويّ للمُواطنة اللغويّة،» كلمة أعدت بمناسبة اليوم العالمي للعيش معًا بسلام (16 أيار/مايو من كل سنة)، وقد احتفى المجلس الأعلى للغة العربية بهذه المناسبة بعقد ندوة علمية بعنوان: «المواطنة اللغوية ودورها في تعزيز سبل التّعايش السلمي بين اللغات الوطنية في الجزائر»، وذلك بالمكتبة الوطنية الجزائرية، في 26ـ27 حزيران/يونيو 2019، ص 1.

(24) المصدر نفسه، ص 2.

(25) المصدر نفسه، ص 2.

(26) المصدر نفسه، ص 4.

الهُويّة الوطنيّة، وفي إثراء شخصية الإنسان الجزائري، والتّحسيس بأهميّة الاهتمام باللغات الوطنية عبر النّدوات والملتقيات، والمنشورات، والمسرحيات، وكل هذا يقتضي، ويستلزم العماد الأساس في الوعي المجتمعيّ، والفردي لمسألة اللغات، ومن ثمّ القرار السياسي، كما يتبع بجملة من الخصائص الفنية، وهي: حركة الترجمة البينيّة السّريعة والمبكرة، وتضافر كل الجهود لخدمة المواطنة اللغوية، وتعزيز الثّقة بين اللغتين، والرّفع من قيمتهما الحضاريّة والتاريخية، وتدريسهما تدريسًا مُعاصرًا، وبثّهما في وسائل التواصل المختلفة، مع تطبيقاتهما المتنوعة، وتعزيز المبادرات الفردية التي تصدر من المتخصصين في مختلف العلوم. وبالنسبة إلى حالة الجزائر يذهب صالح بلعيد إلى أنه لا يوجد شكّ في أن ثمرة التّخطيط اللغويّ تظهر بتكامل المعرفة بين المُخططين، والمنفّذين الذين يجب أن تتوافر فيهم شروط التّنفيذ؛ لتحقيق الغايات المطلوبة وفق معطيات مسطّرة؛ لذلك يجب الإقرار في وضعنا اللغويّ الجزائري بالخصوصية اللغويّة في الجزائر، يعد خروجه من الاستعمار الجائر الذي فرض لغته في التّعليم وفي الإدارة، وفي كل المرافق العمومية، وشساعة الجزائر جغرافيًا ولغويًا، إلى جانب تذبذب سياسة التّخطيط اللغويّ، التي شابها بعض الضّعف في التّطبيق والممارسة، وظهور ثغر أدت إلى خلل لغوي، ومع كل ذلك، فإن العلاقات الاجتماعية ظلت جيّدة، بل تكاثفت، ونظرًا إلى التكامل اللغوي؛ فقد كان من اللزوم تخطيط سياسة لغوية للغات الرسمية لتجسيد قرارات استعمالها في مختلف مراحل التعليم، والإعلام، والإدارة، وفي كلّ مناحي الحياة. والأمازيغية تحتاج في البداية إلى التّهيئة الأوليّة للغات الأمازيغية، ومعرفة قضايا القصور اللغويّ فيها، ومعرفة القرارات اللغويّة المستعصية والعمل على حلّها، إضافة إلى تخطيط لغويّ متين على الآماد الثلاث: مستعجل ـ متوسط ـ طويل، ووضع آلية فاعلة للتقويم، والتقييم، والمتابعة، وضمان استمرارية عمل الجهات المعنيّة بالتّخطيط، ووضع حوافز للجّهات المنتجة والمنفّذة بُغية المزيد من الإنتاج والتّحسين، ومن خلال هذه العناصر يُمكن تحقيق مواطنة لغويّة تعمل على تحقيق السّلم في إطار الانسجام الجمعيّ، ووفق خريطة أجدادنا[27].

خاتمة

إن التخطيط اللغوي يقتضي رسم الأهداف بدقة، ووضع الآليات، حتى يكون له تأثير في المجتمع؛ فتحقيق الأمن اللغوي لا يتم إلا من طريق اعتماد تخطيط لغوي سليم، وهادف، ويجب التأكد من أنه لا يُمكن مقابلة أي غزو لغوي، أو ثقافي، بمجرد إغلاق الأبواب عليه، ولا بالتقلص الثقافي الذي يستمر في مضغ التراث دون انفتاح، كما عبر عن هذا الأمر المفكر عبد المجيد مزيان. وعلى الرغم من أن أسئلة الأمن اللغوي كثيرًا ما ترتبط بتهديد الكيان الفردي، أو الجماعي، كون الجانب الأمني يتصل دائمًا بغريزة البقاء، وإن اتسعت رُقعتها من الحفاظ على الحياة، إلى المحافظة على القيم المُتعلقة بالتضامن بين الجماعات؛ فاللغة تُشكل رابطًا رئيسًا من الروابط الضامنة لتماسك الجماعة، والفرد، إذ تمثل اللغة في الزمن الراهن شرعية للنضال السياسي، إما بالانفصال عن جماعة سياسية، كما تجلى هذا الأمر في بعض مطالب الأكراد، أو للوحدة. كما تجلى هذا الأمر

(27) المصدر نفسه، ص 5 وما بعدها.

في المشروع القومي العربي، الذي تأسس على الرابطة اللغوية العربية، بوصفها مشروعًا يُواجه المشروعية الدينية، التي كانت تُركز عليها السلطة العثمانية، لتبرير حُكمها للشعوب العربية، وتعاني اللغة العربية في هذا الصدد من عدة مهددات، فهي إما أنها تُستخدم بصورة أداة في الآلة الحربية الغربية لاختراق الجسم العربي، وإما أنها تُواجه تنامي اللغات العامية، بتشجيع من الدول القطرية التي تُبرر بقاءها خارج الدولة العربية، بسبب خُصوصية لهجاتها. ويؤكد جملة من المفكرين في ميدان علم الاجتماع اللغوي، والمهتمين بقضايا السياسات اللغوية أن اللغة ستكون رهانًا مفصليًا في الحروب القادمة، إذا لم يقع التخطيط الدقيق لتعزيز الأمن اللغوي[28].

وقد تعرضت لغتنا العربية في عصور متتالية لهجمات كثيرة، ووقفت أمام جُملة من التحديات الكبيرة، وخاضت معارك طاحنة، بوصفها جزءًا من شخصية الأمة العربية، فكلما واجهت اللغة العربية معركة الإلغاء، تعرضت الذات العربية للخطر. ولعل آخر المعارك التي تخوضها لغتنا الجميلة الخالدة، تلك الادعاءات الزائفة، والقائلة بقصورها عن معطيات العلم في زمن الانفجار المعرفي، والتقني، والتكنولوجي؛ فهناك من يتهمها بعدم مجاراة ثورة التقنيات، والمعرفة، التي تشهدها البشرية الآن، والوقوف في وجه هذه الهجمات العاتية، لهو مسؤولية مشتركة تحتاج إلى إرادة اجتماعية، وجدية مؤسساتية، وفعالية، وفعل ثقافي، وقرار سياسي داعم، على أن المرحلة الأولى تكون انطلاقتها من الدرجة التعليمية الدنيا، صعودًا إلى المباحث، والدراسات الأكاديمية العليا. وهذه الجهود تستوجب توفير مستلزمات نهوضها، ونجاحها، ومن ذلك: التخطيط اللغوي العميق، والدقيق، والمنهج، والمختبر اللغوي، ثم المؤسسة العربية الموحدة، وعملها الإشراف، والتنفيذ، مع استغلال، واستثمار التقنيات الحديثة؛ فاللغة، إذًا، عامل توحيد، وأداة ترقيع لمختلف الخروق التي تعانيها الشخصية العربية المعاصرة، كما أنها حلقة تواصل، ووصل روحية بين الماضي التليد، والحاضر الراهن، والمستقبل الآتي[29]، وإن للعولمة، أو الكوننة مؤثرات كبيرة في الوعي اللغوي (العولمة اللغوية)، فهي مفاهيم تشمل الثقافة، والتربية، والإعلام.

وما يُلاحظ خلال هذه المرحلة الراهنة، وفي زحمة التحولات التقنية، والتكنولوجية، والثورة المعرفية، والدراسات المعرفية، والاتصالات المعلوماتية، أنها تتخذ من اللغة مصطلحات ذات دلالات لها معاينة خاصة، يتداولها سادة القوى العالمية، الذين يمتلكون القرارات، وهذا ما صرح به مجموعة كبيرة من أهل الفكر، حيث نبّه صاموئيل هنتنغتون عدة مرات إلى أن الأساس الذي تتوجه نحوه الحرب الحضارية هي القيم الثقافية، والرمزية، فهي التي تُمثّل الحدود القتالية. لذلك، فلا ريب في أن تحصين اللغة لصد الاختراقات الخارجية، أصبح حاجة حضارية، ومدنية، ومصيرية، تتصل بحفظ الكرامة، والسيادة، والهوية، والمعتقد[30]. وبهذا يجب التشديد على مواطنة اللغة، داخليًا، وخارجيًا، في دعم تعليمية اللغة العربية، وتسهيل استخدامها، وهو أمر سيسهم

(28) عز الدين ميهوبي، «في سؤال الأمن اللغوي،» **مجلة اللغة العربية**، العدد 31 (2014)، ص 13 وما بعدها.

(29) وليد مشوّح، «اللغة العربية والعولمة،» **الموقف الأدبي** (دمشق)، السنة 31، العدد 367 (تشرين الثاني/نوفمبر 2001)، ص 5 وما بعدها.

(30) منير الحافظ، «الأمن اللغوي وتحديات الحداثة،» **الموقف الأدبي**، السنة 36، العدد 433 (أيار/مايو 2007)، ص 53.

على المديين القصير والبعيد في إعادة إحياء لها، بوصفها مقومًا رئيسًا من مقومات الهوية، وأداة تكتسي أهمية استثنائية، من حيث إنها مستودع ثقافتنا العربية، فترقية المُواطنة اللغوية أمر يوجب علينا العناية به، مثلما نهتم بمختلف شؤون حياتنا، سواء بتنمية الثقافة العربية، أو العناية بمستقبل اللغة العربية للأجيال القادمة. ولعل أولى أدوات ذلك الترقي كله مراجعة مختلف سلوكياتنا اللغوية المعاصرة في زمن العولمة، ولن يتحقق هذا الأمر إلا بإعادة التأمل، والتبصر في مناهجنا، التي يتوجب أن تغذي المواطنة بثقافة اللغة العربية، وأدواتها المتمكنة[31]، وإنه في ظل التحديات التي تواجهها الأمم، وفي ظل وجود شعوب مستهدفة، يجب التحلي بالوعي لفهم الأهداف الكونية المعاصرة، لإمكان تأمين الأمن اللغوي، والحفاظ على الوجود الفاعل، وينبغي الرجوع إلى مكونات الذات، والعودة إلى الأصالة، والتراث، والتاريخ، وإعادة التأمل في مختلف الرؤى بمنظور عميق، يتسم بالعقلانية، فأسس المواطنة اللغوية تفرض استخدام اللسان الوطني، مع الإقرار بوجود التعدد اللساني في شتى الفضاءات، والأماكن، ولا بد من تعزيز قيم الهوية الثقافية، وترسيخ الثقافة الوطنية، وتركيز الاهتمام على قضايا الحوكمة اللغوية الجيدة، ووضع مخططات لغوية وطنية تتعامل بدقة، وبمنهجية سليمة مع الأوضاع، وتُقاربها من منظور مستقبلي يُواكب العصر، وينسجم مع المُستجدات، فاللغة لها عدة أدوار جوهرية تتصل بتحصين الهوية الوطنية، وتتعلق بتجسيد قيم الانتماء الوطني، وتعزيز التماسك الاجتماعي. وفي هذا الصدد نستحضر قول ابن خلدون: «إن قوة اللغة في أُمة ما تعني استمرارية هذه الأمة بأخذ دورها بين بقية الأمم، لأن غلبة اللغة بغلبة أهلها، ومنزلتها بين اللغات صورة لمنزلة دولتها بين الأمم».

بعد هذه الجولة مع الأطروحات والتحاليل التي تتصل بالتّخطيط اللغوي، ودوره في النّهوض باللغة العربيّة وتنميّتها، يوصي الباحث بما يأتي:

1ـ عدم إهمال الجانب الوظيفي في الاستخدام النحوي، فهو الذي يعمل على تنمية المهارات اللغوية المطلوبة في الحياة العملية، وعدم وجوده يُسبب غياب التذوق لمآثر اللغة العربية الشعرية، والنثرية، مع ضرورة إقامة جسور تواصل بين الجانب النحوي، والنصوص المعتمدة في التدريس، والتمثيل من خلالها، واستخراج القواعد النحوية، حتى لا يحسّ الطالب بالعزلة عن المادة النحوية، كما أن انتقاء نصوص ذات جماليات أسلوبية، وبلاغية بديعة، يُسهم في معرفة الطالب للمعاني المقصودة، واستيعاب الأفكار، وذلك لأن المعنى هو الهدف الأول من وسيلة النحو، فالذي لا يعرف المعنى لا يمكنه أن يعرب إعرابًا سليمًا.

2ـ الحرص على أن يكون النحو وسيلة لإدراك معاني النصوص، ولن يتمكن المتعلم من ذلك إلا من خلال الفهم الجيد للأساليب اللغوية، وتكوين الملكة اللسانية الصحيحة، وليس حفظ القواعد المجردة، فلطالما أكد الكثير من الدارسين على أن النحو هو بمنزلة عامل مساعد على الاكتساب، وهو يمهد الأرض للتعلم، وليس ركيزة أساسية.

3ـ التفريق بين مختلف المستويات النحوية، فهناك فوارق جمة بين مستوى النحو الذي يتعلق بالعالم والباحث المتعمق، والمستوى الذي يخص المتعلم المبتدئ.

---

(31) ليلى خلف السبعان، «المواطنة اللغوية،» **العربي**، العدد 663 (شباط/فبراير 2014)، ص 15.

4ـ العمل على أن تكون مناهج تعليم وتعلم اللغة العربية قائمة على تجارب دقيقة، ونتائج معمقة مستخرجة ومستنتجة من البحث والتجريب، وذلك بهدف ترقية وتحديث المقررات والبرامج الدراسية للغة العربية، إضافة إلى الارتقاء بالطرائق المعمول بها وتطويرها من مرحلة إلى أخرى، وفقًا لمتطلبات ومقتضيات العصر وحاجات المتعلمين.

5ـ السعي إلى خلق تكامل بين مختلف العلوم والمعارف لترقية تعليم اللغة العربية، بحيث يتم تقويم استعمال اللغة العربية في المؤسسات التعليمية التربوية في ظل الحقائق المكتشفة، والنتائج المستخلصة، ليس في علم واحد بل من خلال تضافر الجهود بين جملة من الباحثين المتخصصين في علوم متنوعة مثل: علم تدريس اللغات، وعلم اللسان التطبيقي، إضافة إلى الاعتماد على أسس ومفاهيم النظرية الوظيفية التي أكدت عدة دراسات نجاحها، كونها تُسهم في تيسير النحو والابتعاد به من التعقيدات والقيود المختلفة.

6ـ اعتماد الطريقة الحوارية في تدريس النحو العربي، فقد بينت التجارب أن الطريقة الناجعة هي الطريقة الحوارية التي تتم من خلال استخراج الأمثلة من نصوص شائقة تدريجًا إلى غاية الوصول إلى القاعدة النحوية، ويُنصح بالتركيز على نصوص حديثة تكون منسجمة مع الحياة العصرية، واليومية التي يراها الطالب، ولا ينبغي إيراد أمثلة عتيقة لا وجود لها في الحياة اليومية للطالب، كما يجب عدم الإغراق في الأمثلة النحوية العلمية العويصة التي هي محل خلاف، وجدال بين المتخصصين.

7ـ الانتقاء من القواعد النحوية العربية ما له أهمية وظيفية، وفائدة عملية في الكلام مع الحرص على تجنب كثرة التفصيلات، والإغراق في سرد الآراء المختلفة، مما يؤدي إلى تذبذب الطالب، ونفوره من المادة.

8ـ عدم اعتماد المنهج التخزيني في تدريس النحو، الذي يقوم على أساس الحفظ، ويرى أن الحفظ أساس التعلم، ويُنصح باعتماد المنهج العقلي الذي يُركز على التحليل، ويُسهم في تنمية الملاحظة، وتنظيم التفكير لدى المتعلم.

9ـ استثمار اللسانيات في تعليم اللغة العربية، ولا سيما اللسانيات التطبيقية التي لها وظيفة مهمة في تحليل العملية التعليمية وترقيتها، فهي التي تجيب عن التساؤلات العلمية والبيداغوجية التي تواجه معلِّم اللغة، وعليه أن يكون مُطلعًا على ما توصلت إليه النظريات اللسانية في ميدان وصف اللغة وتحليلها.

10ـ ضرورة توافر مجموعة من الشروط في معلم اللغة العربية، ومن أبرزها: الإلمام بمجال البحث، ومعرفة تطورات التعليمية، وما توصلت إليه من أبحاث جديدة في ميدان تعليم اللغات، وأن يكون مُمتلكًا للكفاية اللغوية التي تجعله يستعمل اللغة استعمالاً صحيحًا.

11ـ يُنصح بالتركيز أكثر فأكثر على الجانب الشفوي، كونه الجانب المهم، مع التجسيد الحسي والفعلي للعملية التواصلية، والحرص على فصاحة اللغة وخلوها من الأخطاء في تلقين اللغة العربية، وهذا من شأنه أن يُثري الحصيلة اللغوية للمتعلم.

12ـ استثمار الوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة في تعليم اللغة العربية، ولا ينبغي إهمال دورها فهناك حاجة ضرورية إلى استغلالها في زمننا الراهن، حيث يُمكن أن تؤدي دورًا مهمًا في النهوض بتعليم اللغة العربية، ولا بد من السعي لإنتاج برامج تقوم بهذه المهمة، ومن أبرز ما يتوجب الاعتماد عليه: الشابكة (الإنترنت)، والأفلام التعليمية، إضافة إلى متابعة تطورات علم الحاسوب للإفادة منه وتوظيفه في العملية التعليمية بطرائق متنوعة.

13ـ إقامة علاقات وطيدة بين أقسام اللغة العربية، وعلم التربية والتعليم، وذلك بغرض التنسيق بين مختلف الدارسين، مع استثمار المناهج المتوصل إليها، فلا بد من انفتاح مدرّسي اللغة العربية على تخصصات أخرى، وميادين علمية جديدة، والسعي إلى خلق علاقة وشيجة بين تعليم اللغة العربية، والعلوم الأخرى مثل: تكنولوجيات الاتصال والإعلام.

14ـ تركيز الاهتمام على المنطلقات والأسس الرئيسة التي تبنى من خلالها الأهداف التعليمية للغة العربية سواءٌ أكانت عامة أم خاصة من خلال تحديد الحاجات التربوية للمتعلم، والتي تنسجم وتتمشى مع العصر الذي يعيشه، والمستوى الثقافي الذي هو عليه.

15ـ العناية بأساليب تقويم تعليم اللغة العربية، والحرص على التكامل والانسجام بين الجوانب النظرية والعملية في مناهج تعليم اللغة العربية.

16ـ الحرص على صوغ برامج تعليمية تكون لها صلة عميقة بالبيئة التي يعيش فيها التلميذ، مع الاستعانة بوسائل الإيضاح والفهم مثل: الرسومات التخطيطية، والصور والأشكال البيانية، والمخططات، وهذا ما يُسهم في إيضاح المعاني وتقريب دلالاتها إلى أذهان المتعلمين.

17ـ الحرص على الانتقاء العلمي السليم للمادة النحوية، مع تطبيق طريقة الأنماط اللغوية التي تُسهم في تيسير عملية الوصف، وتساعد على اكتشاف أنواع مختلف التراكيب وسماتها، كما ينبغي التركيز على المنهج اللساني الوصفي في تعليم النحو العربي.

18ـ وضع عناصر واضحة ومحددة لدراسة موضوع تيسير النحو، والأهداف المرجوة منه، والأغراض التي يرغب في تحقيقها من التيسير.

19ـ الابتعاد من الحلول المرتجلة، والتخطيط التقريبي في معالجة قضايا تعليم اللغة العربية □

حقوق الإنسان في النظام الأساسي للدولة لسلطنة عُمان

محمد عبده الزغير محمد(*)

خبير شؤون الطفولة في وزارة التنمية الاجتماعية.

مقدمة

تستند معظم النظم القانونية في دول العالم إلى هيكل هرمي من الصكوك القانونية، ويأتي الدستور أو النظام الأساسي في قمته. وتتوافق جميع قوانين الدولة أو تدابيرها القانونية الأخرى مع الدستور. وعليه تعمد الدول في أجزاء كثيرة من العالم إلى تعديل دساتيرها بين الحين والآخر، وفي بعض الحالات إلى صوغ دساتير جديدة كليًّا مواكبةٍ للتطورات التي حدثت أو لتنظيم رؤى مستقبلية يتعيَّن تعزيزها.

تعمد الدول إلى تضمين حقوق الإنسان في صلب النظام الدستوري للدولة الحديثة، وهي لا تحدِّد العلاقات بين الأفراد والجماعات والدولة فحسب، بل تسري أيضًا في هياكل الدولة وعمليات صنع القرار والرقابة. ومن ثم فإن شِرعة الحقوق تمثل جزءًا لا يتجزأ من الدستور الحديث.

ويعني إقرار الدساتير المرتكزة على الحقوق أن حقوق الإنسان هي التي تُرسي إطار عملية وضع الدستور والإصلاح الدستوري، وأن معايير حقوق الإنسان وضماناتها تقع في قلب دستور الدولة[1]. وبذلك يعَدّ الدستور الإطار الأساسي للحقوق والحريات العامة؛ نظرًا إلى ما يتضمنه من مبادئ ومقتضيات لقيام دولة القانون؛ لذا أقرَّت أغلبية الدول، ومن ضمنها السلطنة، حقوق الأفراد وحرياتهم التي هي من عوامل التطور، بل كذلك من شروطه الرئيسة، وضمَّنتها في الدستور أو النظام الأساسي للدولة لتمثِّل العمود الفِقَري لتشريعات متخصصة، وهو ما يُطلق عليه دسترة الحقوق. وتتفاوت عملية تضمين الدستور لحقوق للإنسان من دولة إلى أخرى.

عرفت سلطنة عمان خلال العقود الخمسة الماضية ـ من وجهة نظري ـ مرحلتين مختلفتين في تطورها القانوني، تميزت المرحلة **الأولى** (1970 – 1995)، بتعدد التشريعات المتخصصة، والمرحلة **الثانية** (1996 – 2020)، بوجود نظام أساسي للدولة صدر في عام 1996 بالمرسوم

(*) البريد الإلكتروني: zaghier@hotmail.com.

(1) قارن: **الدليل الإرشادي عن حقوق الإنسان ووضع الدستور** (جنيف: المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة (جنيف؛ القاهرة: مركز العقد الاجتماعي، 2013)، ص 7.

السلطاني الرقم 96/101، وتمَّ تعديله مرة واحدة في عام 2011 بموجب المرسوم السلطاني الرقم 2011/99. إضافة إلى منظومة من التشريعات والقوانين.

وشهد النظام القانوني منذ العهد الجديد بقيادة السلطان هيثم بن طارق مع بداية عام 2021 تطورًا نوعيًّا، مع إصدار النظام الأساسي للدولة بالمرسوم السلطاني الرقم 2021/6 الذي يشكِّل بداية مرحلة جديدة لعهد جديد في التطور الدستوري بالسلطنة، استنادًا إلى ما تمَّ إنجازه في المراحل السابقة.

اشتمل هذا التطور على وضوح نظام آلية الحكم في السلطنة؛ وبالتالي أدوار السلطات الثلاث الرئيسة: التشريعية والقضائية والتنفيذية، كما جسَّد النظام الأساسي في مضمونه أبرز الحقوق والحريات للإنسان في أبوابه الرئيسة، ونظَّمها في موادّ محددة تتوافق مع معاهدات حقوق الإنسان واتفاقياتها التي أقرَّتها الأمم المتحدة، والتزمت سلطنة عمان بكثير منها من خلال الانضمام أو التصديق.

تجدر الإشارة هنا إلى أن النظام الأساسي للدولة السابق (1996، 2011) تضمن أيضًا موادَّ معنية بالحقوق والحريات للإنسان، إلا أن ما يميز النظام الحالي هو التشديد على هذه الحقوق والحريات بوضوح، وتعزيزها بموادّ وفقرات جديدة، تمثِّل صلب مبادئ عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وأحكامها. وهو ما سوف نسعى إلى عرضه في هذا الموضوع؛ بهدف الإشارة إلى أن النظام الأساسي الحالي كفل عددًا من الحقوق والحريات للإنسان التي تتوافق مع الشِّرعة الدولية لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الأخرى المعنية بحماية حماية حقوق الإنسان وفقًا لآليات الأمم المتحدة، وتتسق مع القانون الدولي.

أولًا: لمحة موجزة عن شِرعة حقوق الإنسان، وأهم معاهدات حقوق الإنسان للأمم المتحدة واتفاقياتها

من المتعارف عليه في أدبيات حقوق الإنسان اصطلاح الشِّرعة الدولية لحقوق الإنسان التي تحتوي على ثلاث وثائق أساسية وتحديدًا على:

ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948.

ـ العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام 1966، والبروتوكول الإضافي الملحق به.

ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966، والبروتوكولان الإضافيان الملحقان به.

أما في شأن أهمّ معاهدات حقوق الإنسان واتفاقياتها، فجدير بالإشارة بداية إلى أنه منذ تأسيس الأمم المتحدة سنة 1945 قامت المنظمة بإنشاء نظام لحماية حقوق الإنسان، ركيزته عدد من المواثيق والصكوك التي تعتمد من أجل تنفيذها على نوعين من الآليات. فالآليات غير التعاهدية لحماية حقوق الإنسان تمثَّلت استنادًا إلى ميثاق الأمم المتحدة؛ وعليه تمَّ تأسيس لجنة حقوق

الإنسان (سابقًا) ومجلس حقوق الإنسان حاليًّا، وصدور القرارين الأساسيين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهما: القرار الرقم 1235 الصادر في السادس من حزيران/يونيو 1967 الخاصّ بإنشاء مقرَّرَين خاصَّين وفرق عمل، والقرار الرقم 1503 الصادر في السابع والعشرين من أيار/مايو 1970 الخاصّ بالبلاغات الفردية. وقد تمَّ لاحقًا تطوير هاتيْن الآليتَين.

غير أن الآليات التعاهدية لحماية حقوق الإنسان، تقوم بها اللجان التي تعهد لها الاتفاقيات الدولية بمراقبة تنفيذ الدول والتزامها بموجب التصديق على الاتفاقية الدولية. فقد تبنَّت الأمم المتحدة ـ من بين عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان ـ تسع اتفاقيات أساسية تنصّ صراحة على وجود آليات للتطبيق، وتتمثل بإنشاء عدد من اللجان لمتابعة تنفيذ التقدم المحرز من جانب الدول لهذه الاتفاقيات[2].

ويُعدّ إبرام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان من أهم إجراءات تعزيز حقوق الإنسان؛ فبمقتضاها يُصبح التزام الدولة باحترام حقوق الإنسان للأشخاص الخاضعين لها التزامًا داخليًّا، إضافة إلى كونه التزامًا دوليًّا. وقد تمَّ بالفعل إرساء الكثير من الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان في إطار المنظمات الدولية والإقليمية[3].

سنركز في هذا الموضوع على الآليات التعاهدية، لكونها تتضمن أهمَّ المعاهدات والاتفاقيات التي تشمل جوانب أساسية في قضايا حقوق الإنسان. وفي ما يلي جدول يبيِّن الاتفاقيات المعتمدة وتاريخ اعتمادها، ودخولها حيِّز التنفيذ، وتاريخ مصادقة أو انضمام السلطنة إليها.

تعمل الدول التي صادقت على المعاهدات، على الالتزام بتنفيذها من خلال وضع سياسات وخطط وبرامج وتدابير تشريعية وإجراءات إدارية أخرى، وتقوم بإعداد تقارير عن مدى تنفيذها. هنا جدير بالذكر أن جميع الدول تعَدّ أطرافًا في بعض أو كل اتفاقيات حقوق الإنسان. وإذا صادقت الدول على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان فإنها تصبح بموجب القانون الدولي ملتزمة قانونًا بتطابق تشريعاتها وسياساتها وممارساتها مع المعايير المنصوص عليها في هذه الوثائق[4].

بلغ اهتمام المشرِّع الدستوري في السلطنة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ولا سيما المتصل منها بحقوق الإنسان مبلغًا كبيرًا، إلى درجة أنه نصَّ في المواد (89) و(93) و(97) على ذلك؛ حيث حددت عدم إخلال النظام الأساسي بما ارتبطت به السلطنة مع الدول والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات، وحصول المعاهدات والاتفاقيات الدولية على قوة القانون بعد التصديق عليها، وعدم جواز إصدار لوائح أو قرارات أو تعليمات تخالف المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعد جزءًا من قانون البلاد. وبهذا حدد النظام الأساسي قوة الإلزام ومكانة المعاهدات والاتفاقيات الدولية في النظام القانوني للسلطنة، وأعطاها قوة القانون الداخلي.

---

(2) هناك أكثر من 30 معاهدة دولية تتعلق مباشرة بحقوق الإنسان، وهذه الاتفاقيات التسع منها تعدّ معاهدات أساسية.

(3) وائل أحمد علام، «سريان اتفاقات حقوق الإنسان في النظام القانوني الداخلي (سلطنة عُمان نموذجًا)،» **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية**، السنة 12، العدد 1 (حزيران/يونيو 2015)، ص 217.

(4) للمزيد من التفصيل، انظر: **الدليل الإرشادي عن حقوق الإنسان ووضع الدستور**، ص 7 – 12.

جدول الاتفاقيات المعتمدة حول حقوق الإنسان

الاتفاقية	تاريخ الاعتماد	تاريخ الدخول حيز التنفيذ	تاريخ مصادقة أو انضمام السلطنة
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	1965/12/21	1969/1/4	2 كانون الثاني/يناير 2003 (إ)
العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية	1966/12/16	1976/3/23	ـ
العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	1966/12/16	1976/1/13	9 حزيران/يونيو 2020 (إ)
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	1979/12/18	1981/9/3	7 شباط/فبراير 2006م (إ)
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	1984/12/10	1987/9/3	9 حزيران/يونيو 2020 (إ)
اتفاقية حقوق الطفل	1989/11/20	1990/9/2	9 كانون الأول/ديسمبر 1996 (إ)
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	1990/12/18	2003/7/1	ـ
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	2006/12/13	2007/3/30	وقعت في 17 آذار/مارس 2008م، وصُدِّقت عليها في 6 يناير 2009
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	2006/12/20	2010/12/24	12 حزيران/يونيو 2020 (إ)

المصدر: موقع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، <https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/Pages/HumanRightsBodies.aspx>.

تشير أغلب الدول التي اعتمدت على المعايير الدولية لحقوق الإنسان في دساتيرها، إلى ذلك في مضمون نصوص الدستور، وهذا ما تمَّ النصّ عليه في النظام الأساسي للدولة في السلطنة، كما سنرى ذلك لاحقًا. وفي هذا السياق نشدد على أن السلطنة انضمَّت أو صادقت على سبع اتفاقيات أساسية من الاتفاقيات المشار إليها في الجدول أعلاه[5]، وبالتالي التزمت باتخاذ التدابير التشريعية لمواءمتها مع النظام القانوني للسلطنة.

(5) لم تصادق السلطنة بعدُ على العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ثانيًا: الحقوق والحريات
التي كفلها النظام الأساسي للسلطنة (2021)

كفل النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني الرقم (2021/6) كثيرًا من الحقوق والحريات في مختلف المجالات التي ترتبط بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وجاءت الإشارة إلى ذلك بوضوح بدءًا بديباجة المرسوم السلطاني التي حددت أسس إصدار النظام الأساسي للدولة، ومنها «تعزيز الحقوق، والواجبات، والحريات العامة»، كما تمت الإشارة إلى ذلك والتشديد على أهمية الاتفاقيات في مضمون النظام بنصوص صريحة في المبادئ الموجهة لسياسة الدولة، وتحديدًا في المبادئ السياسية، في المادة (13) حيث نصَّت على «مراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة. وكذلك نصّت على إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة، والمساواة للمواطنين. وفي كثير من مواد النظام الأساسي التي أشارت إلى حقوق محددة، سواء في الباب الثالث الخاصّ بالحقوق والواجبات، أو في غيره من المواد الواردة في فصول الأبواب الأخرى.

وبمراجعة مضمون النظام الأساسي للدولة الذي اشتمل على سبعة أبواب رئيسة، وستة عشر فصلًا، وثمانية وتسعين مادة، نجد أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، تجسدت في مجالات متعددة في هذا النظام. ويمكن هنا تحديدها في التالي:

1 ـ المبادئ الأساسية لمواثيق الحقوق الدستورية

حددت الشِّرعة الدولية لحقوق الإنسان عددًا من المبادئ أو القيم الأساسية لحقوق الإنسان؛ ومن بينها مبادئ الكرامة الإنسانية والحرية والمساواة. ومع أن هناك نقاشًا في شأن حدود تلك القيم والمفاهيم، إلا أن الفقه الدستوري في كثير من الدول يؤكد أن الإشارة إليها في الدساتير تعزَّز في ضمان توفير حماية عامة لحقوق الإنسان[6].

ويلاحظ أن النظام الأساسي للدولة في السلطنة، أشار إليها في عددٍ من المواد؛ منها: المادة (13) التي أشارت إلى «إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة، والمساواة للمواطنين». وفي المادة (15) التي حددت كفالة الدولة العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وكذلك المادة (18) التي نصَّت على أن «الحياة والكرامة حقّ لكل إنسان، وتلتزم الدولة باحترامهما وحمايتهما وفقًا للقانون». وفي عدد آخر من المواد كالمادة (21) التي أشارت إلى أن المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي، وعدم تعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو

(6) قارن: **الدليل الإرشادي عن حقوق الإنسان ووضع الدستور**، ص 16.

المعنوي، أو للإغراء، أو للمعاملة الحاطّة بالكرامة. علمًا أن مبدأ عدم التمييز يعدّ من أهم المبادئ الرئيسة التي تستند إليه أغلب معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان[7].

2 ـ فئات الحقوق والحريات

أرست الشِّرعة الدولية لحقوق الإنسان صورًا مختلفة من الحقوق والحريات التي ترتبط بالقيم المتعلقة بقدرات الفرد أو الجماعة، والتي يمكن تحديدها قانونًا لكي يتم حمايتها بحقوق دستورية. وبمراجعة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نجد أن الإعلان تضمَّن مجموعات محددة من الحقوق هي: الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتتكفل المواد من 3 إلى 21 بشرح الحقوق المدنية والسياسية التقليدية (بما في ذلك الحق في اللجوء، والحق في الملكية). أما المواد من 22 إلى 28 فتكفل مجموعة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونظرًا إلى أن الإعلان لم يكن ملزمًا، فقد تمَّ تفصيل هذه الحقوق والحريات لاحقًا بتوسُّعٍ في العهديْن الدوليينْ للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي الاتفاقيات الأساسية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان. ويمكن هنا تناولها من خلال التالي:

أ ـ الحقوق والحريات المدنية والسياسية

حدَّد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عددًا من الحقوق التي تضمّ الحقوق والحريات المدنية كحماية الحياة، والحرية، والخصوصية، والأمن الجسدي، والسلامة الشخصية للفرد، إضافة إلى الحقوق التي تتيح اللجوء إلى إجراءات الحماية، كما سبق للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن أشار إلى عددٍ من الحقوق كحقِّ التملك وحقِّ اللجوء السياسي وحقِّ الجنسية. وعليه، تضمَّنت دساتير عدة هذه الحقوق وفقًا لخصوصية كل دولة.

كما أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، أشار إلى حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع والحقّ في المشاركة في التصويت والانتخابات والحصول على الخدمات العامة. وبمراجعة القانون الأساسي للدولة في السلطنة، يلاحظ أنه تضمَّن عددًا من هذه الحقوق والحريات. وفيما يلي نعرض الحقوق والحريات التي ينطوي عليها النظام الأساسي في شأن الحقوق المدنية والسياسية.

ـ **الحقّ في الحياة الآمنة والكرامة:** كفل النظام الأساسي لكل إنسان الحقّ في الحياة وصون كرامته وألزم الدولة بحمايتهما؛ حيث نصَّت المادة (18) من الباب الثالث في الحقوق والواجبات العامة على أن «الحياة والكرامة حقَّان لكل إنسان سواءٌ كان مواطنًا أو مقيمًا، وتلتزم الدولة باحترامهما وحمايتهما وفقًا للقانون»، وعزَّزتهما بضمان توفير الحياة الآمنة لكل إنسان بوصفه حقًّا؛ فقد نصَّت المادة (22) في الباب نفسه الخاصّ بالحقوق والواجبات على أن «الحياة الآمنة حقّ لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها ولكل مقيم على أراضيها».

ـ **الحق في المساواة وعدم التمييز:** سبقت الإشارة إلى أن هذا الحق هو أحد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان؛ لذا حرص المشرع على وضعه ضمن المبادئ السياسية (المادة 13)

---

(7) للمزيد من الاطلاع، انظر: المرسوم السلطاني رقم 2021/6 بإصدار القانون الأساسي للدولة، **الجريدة الرسمية**، العدد 1374، وزارة العدل والشؤون القانونية، ص 5 – 10.

والاجتماعية (المادة 15)، وخصَّه بمادة محددة في الباب الثالث الخاصّ بالحقوق والواجبات؛ وهي المادة (21) التي أشارت إلى أن «المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي». تتقاطع هذه المادة مع المادة الخاصَّة بعدم التمييز التي جاءت في أغلب الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان.

ـ **الحقّ في الجنسية:** كفل النظام الأساسي هذا الحقّ في المادة (19) استنادًا إلى أن «الجنسية العمانية ينظمها القانون، ولا يجوز إسقاطها أو سحبها إلا في حدود القانون».

ـ **حرية الشخص وأمنه:** كفل النظام الأساسي ذلك في إطار المبادئ العامة الموجهة لسياسة الدولة وتحديدًا في المبادئ الأمنية في المادة (17) من الفصل الخامس بأن «تحمي الدولة الأمن والطمأنينة للمواطنين».

ـ **حظر العمل الجبري أو القسري:** أشارت المادة (10) من الفصل الثالث في الباب الثاني الخاصّ بالمبادئ الاجتماعية إلى أنه «لا يجوز إلزام أي مواطن بالعمل جبرًا إلا بمقتضى قانون».

ـ **حرية الانتقال من بلدة الشخص والعودة إليها:** كفلت المادتان (23) و(20) حرية التنقل، ولم تجيزا تحديد تقييد حرية إنسان في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون. فقد نصَّت المادة (23) على عدم تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون. كما لم تُجِز المادة (20) إبعاد المواطنين أو نفيهم أو منعهم من العودة إلى إقليم الدولة.

ـ **الحق في الاعتراف به شخصًا ذا أهلية أمام القانون:** نصَّت المادة (23) على أن «الحرية الشخصية مكفولة وفقًا للقانون، ولا يجوز القبض على إنسان أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون».

ـ **حقّ الشخص المقيدة حريته في المعاملة بإنسانية واحترام:** لم تُجِز المادة (24) الحجز أو الحبس إلا في أماكن مخصصة لذلك، لائقة إنسانيًّا وصحيًّا، وذلك على النحو الذي يبيِّنه القانون.

ـ **مناهضة التعذيب أو المعاملة أو العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة:** ضمانًا لحقّ الحياة والكرامة، حرَّمت السلطنة التعذيب أو المعاملة أو العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة، بنصٍّ صريح في النظام الأساسي ـ المادة (25) من الباب الثالث بشأن الحقوق والواجبات العامة، بل حدَّدت عقوبة لمن يفعل ذلك وفقًا للقانون، كما أنها زادت بأن أبطلت كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لهذه المعاملة، ونصَّت المادة على أن «لا يعرّض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي، أو للإغراء، أو للمعاملة الحاطّة بالكرامة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك، كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة، أو التهديد بأيٍّ منها».

ـ **حقّ الشخص في إقامة الدعوى الجنائية، وافتراض براءته إلى أن تثبت إدانته وفقًا للقانون، وحقه في عدم إدانته في جرائم جنائية إذا لم يشكل الفعل جريمة جنائية عند ارتكابه:** كفلت المادة (27) هذا الحقّ، بأن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية

تُؤمَّن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حقّ الدفاع وفقًا للقانون، ويحظر إيذاء المتهم جسمانيًّا أو معنويًّا».

ـ **الحقّ في المحاكمة المشروعة والعادلة:** كفلت المادة (28) حقّ المتهم في أن يوكل من يملك القدرة على الدفاع عنه في أثناء المحاكمة، ويبيِّن القانون الأحوال التي يتعيَّن فيها حضور محامٍ عن المتهم، ويكفل لغير القادرين ماليًّا وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم.

ـ **حقّ المتهم في معرفة أسباب القبض عليه والتظلم أمام القضاء:** نظَّمت المادة (29) هذا الحقّ من خلال «إبلاغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فورًا، ويكون له حقّ الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع، أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظِّمه القانون، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجَّهة إليه. وله ولمن ينوب عنه التظُّلم أمام القضاء من الإجراء الذي قيَّد حريته الشخصية، وينظِّم القانون حقَّ التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة، وإلا وجب الإفراج عنه حتمًا».

ـ **حقّ المقيدة حريته بالإصلاح والتأهيل:** نظَّمت المادة (31) هذا الحقّ بأن «السجن دار للإصلاح والتأهيل، وتخضع السجون وأماكن الاحتجاز لإشرافٍ قضائيٍّ على النحو الذي يبيِّنه القانون، ويحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان، أو يعرِّض صحته للخطر، وينظِّم القانون أحكام إصلاح وتأهيل المحكوم عليهم».

ـ **الحقّ في التقاضي والمساواة أمام المحاكم:** كفلت المادة (30) هذا الحقّ، وحدَّدت أن التقاضي حقّ مصون ومكفول للناس كافة. ويبيِّن القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحقّ، وتعمل الدولة، قدر المستطاع، على تقريب جهات القضاء من المتقاضين، وسرعة الفصل في القضايا.

ـ **حظر الاتجار بالأعضاء وحرية الشخص في عدم الخضوع لتجارب طبية أو علمية من دون موافقته:** حظرت المادة (32) من الباب الثالث، الاتجار بالأعضاء وحرية الشخص في عدم الخضوع لتجارب طبية أو علمية من دون موافقته؛ حيث نصَّت على أن «لجسد الإنسان حرمة، والاعتداء عليه أو تشويهه أو التمثيل به جريمة يعاقب عليها القانون، ويحظر الاتجار بأعضائه، ولا يجوز إجراء أي تجربة طبية أو علمية على أي إنسان بدون رضائه الحرّ، على النحو الذي ينظِّمه القانون».

ـ **الحقّ في الخصوصية وعدم التدخل في شؤون الأسرة، أو انتهاك مراسلاته، وحماية الشخص من أي فعل غير قانوني يمسّ سمعته وشرفه:** كفلت هذا الحقّ المادة (33) بأن «للمساكن حرمة، لا يجوز دخولها بغير إذن أهلها، إلا في الأحوال التي يعيِّنها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه». وكذلك المادة (36) بأن «للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمسّ. وللمراسلات الإلكترونية بأنواعها كافة، والمراسلات الهاتفية، والبرقية، والبريدية، وغيرها من وسائل الاتصال، حرمتها وسرِّيتها مكفولتان؛ فلا يجوز مراقبتها، أو تفتيشها، أو الاطلاع عليها، أو إفشاء سريتها، أو تأخيرها، أو مصادرتها إلا في الأحوال التي يبيِّنها القانون، ووفقًا للإجراءات المحددة فيه».

ـ **حرية الفكر والضمير والديانة:** كفلت المادة (34) «حرية القيام بالشعائر الدينية طبقًا للعادات المرعية مصونة، على ألا يُخلَّ ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب».

ـ **حرية الرأي والتعبير:** نظَّمت المادة (35) «حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة، وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون».

ـ **حرية الصِّحافة والطباعة والنشر:** كفل النظام الأساسي ذلك في المادة (37) بأن «حرية الصِّحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقًا للشروط والأوضاع التي يبيِّنها القانون، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الكراهية أو يمسّ بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه».

ـ **حقّ الاجتماع وتكوين الجمعيات:** كفلت هذا الحق المادة (39) بأن «للمواطنين حقّ الاجتماع على النحو الذي يبيِّنه القانون». وكذلك المادة (40) بأن «حرية تكوين الجمعيات مكفولة، وذلك على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام، ووفقًا للشروط والأوضاع التي يبيِّنها القانون، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديًا لنظام المجتمع، أو سريًّا، أو ذا طابع عسكري، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية».

ـ **حقّ العامل الأجنبي في حمايته ضد الطرد التعسفي:** نظَّمت هذا الحقّ مادتان؛ الأولى، المادة (22) بأن «الحياة الآمنة حقّ لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها ولكلّ مقيم على أراضيها». وكذلك المادة (42) بأن «يتمتع كل مقيم أو موجود في السلطنة بصفة قانونية بحماية شخصه وأملاكه طبقًا للقانون، وعليه الالتزام بالتشريعات والقوانين، ومراعاة قيم المجتمع، واحترام تقاليده ومشاعره».

ـ **حظر تسليم اللاجئين:** حددت المادة (43) بوضوح أن «تسليم اللاجئين السياسيين محظور، وتحدد القوانين والاتفاقيات الدولية أحكام تسليم المجرمين»[8].

ب ـ الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

حدَّد العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مواده (6 – 15) عددًا من الحقوق والحريات؛ كالحقِّ في العمل والتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء لتأمين ممارسة هذا الحقّ من التدريب والتوجيه، والحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، والحقّ في إنشاء النقابات والانضمام إليها، والحق في الضمان الاجتماعي والأمن الغذائي والصحي، وحقّ الأسرة والأمهات والأطفال والمراهقين في أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة والحقّ في مستوى معيشي كافٍ، والحقّ في الصحة الجسمية والعقلية، وحقّ كلّ فرد في الثقافة والحياة الثقافية، وحقّ التعليم الابتدائي إلزاميًّا ومتاحًا للجميع بالمجان، وتيسير التعليم الثانوي والمهني والفني والتعليم العالي.

وتقرّ كل دولة صادقت على العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمسؤوليتها عن العمل نحو ضمان شرط معيشة أفضل لشعبها. وقد جاءت الحقوق الواردة في هذا

(8) المصدر نفسه، ص 10 – 15.

العهد أطول وأشمل من مثيلاتها في الإعلان العالمي، لكنها في الوقت نفسه جاءت أعمَّ وأقلَّ تحديدًا مما جاء به الإعلان[9]. وفي ما يلي نعرض الحقوق والحريات التي تضمَّنها النظام الأساسي في شأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ـ **حظر التمييز في ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:** كفلت المادة (21) مبدأ عدم التمييز إجمالًا، بأن «المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي. وهذا المبدأ يسري على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الحقوق والحريات. كما أن المادة (15) أكدت «كفالة الدولة العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين؛ باعتبارها دعامات للمجتمع».

ـ **المساواة بين الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:** كفلت المادة (15) هذا الحقّ كمبدأ عام (المساواة)، ويسري على الحقوق كافة، وجاءت الإشارة إليه على نحوٍ محدَّدٍ في المبادئ الاجتماعية (الفصل الثالث)، وخصَّصت فقرة لذلك بأن «تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل...».

ـ **حقّ العمل:** نظَّمت المادة (15) هذا الحقّ بفقرة تؤكِّد أن «العمل حقّ وشرف، ولكل مواطن ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز إلزام أي مواطن بالعمل جبرًا إلا بمقتضى قانون، ولأداء خدمة عامة، ولمدة محدَّدة، وبمقابلٍ عادل».

ـ **حقّ كلّ فرد في التمتع بظروف عمل عادلة وملائمة:** كفلت الدولة هذا الحقّ في المادة (15) أيضًا؛ حيث أكدت على أن «تسنَّ الدولة القوانين التي تحمي العامل، وصاحب العمل، وتنظِّم العلاقة بينهما، وتوفِّر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية».

ـ **حقّ كلِّ فرد في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي:** كفلت المادة (15) هذا الحقّ في الإشارة بفقرة خاصَّة إلى أن «تكفل الدولة للمواطنين خدمات التأمين الاجتماعي، كما تكفل لهم المعونة في حالات الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة».

ـ **التزام الدولة بتوفير الحماية والمساعدة للأسرة:** حددت المادة (15) أن «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتعمل الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها».

ـ **التزام الدولة باتخاذ تدابير خاصَّةٍ لحماية ومساعدة جميع الأطفال والشباب:** ألزمت المادة (15) الدولة «برعاية الطفل والمعاقين والشباب والنشء...».

ـ **حقّ كل مواطن في مستوى معيشة ملائم له ولأسرته:** ألزمت المادة (14) في المبادئ الاقتصادية للنظام الأساسي، الدولة بأن «تكفل حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية، والتعاون والتوازن بين النشاطيْن العامِّ والخاصِّ؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم، وتوفير فرص العمل لهم، والقضاء على الفقر».

(9) تضمَّن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في المواد من 22 إلى 28.

ـ **الحقّ في الحفاظ على البيئة:** كفلت المادة (15) هذا الحقّ من خلال «التزام الدولة بالعمل على حماية البيئة، وتوازنها الطبيعي؛ تحقيقًا للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها، وعدم الإضرار بها». ومع أن هذ الحقَّ يُعدّ من حقوق الجيل الثالث الخاصَّةِ بالبيئة والتنمية، إلا أن النظام الأساسي وضعها في المبادئ الاجتماعية في الفقرة (6) من المادة (15). لذا أبقيناها في تصنيف الحقوق الاجتماعية.

ـ **الحقّ في الحصول على أعلى مستوى متاحٍ في الرعاية الصحية:** كفلت المادة (15) هذا الحقّ بأن ألزمت الدولة «بالرعاية الصحية للمواطنين، والعمل على توفير وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، وتشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج الخاصَّة، وذلك بإشراف من الدولة».

ـ **الحقّ في التعليم وإلزاميته:** كفل النظام الأساسي هذا الحقّ في الفقرتيْن الأولى والثانية من المادة (16) في الفصل الرابع الخاصّ بالمبادئ الثقافية؛ حيث أشارت إلى أن «التعليم حقّ لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية العمانية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح والتآلف». وجعلت التعليم إلزاميًّا «حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي»، وأن تشجع الدولة «إنشاء المدارس والمعاهد الخاصَّة بإشرافٍ من الدولة». كما شدّدت «على مكافحة الأمية» لضمان مجتمع متعلِّم.

ـ **حرية الإبداع، والحقّ في المشاركة في الحياة الثقافية:** أكدت المادة (16) أيضًا على «كفالة الدولة لحرية الإبداع الفكري، ورعاية المبدعين، وأن تشجع على النهوض بالفنون والآداب».

ـ **حرية البحث العلمي، والحقّ في التمتع بمزايا التقدم العلمي وتطبيقاته:** ونصَّت المادة (16) أيضًا على كفالة الدولة لحرية البحث العلمي، والعمل على تشجيع مؤسساته، ورعاية الباحثين، والمبتكرين، وتكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعيْن الخاصّ والأهلي في نهضة البحث العلمي.

ـ **حماية الملكية الفكرية:** نظَّمت المادة (38) «التزام الدولة بحماية الملكية الفكرية بشتى أنواعها في المجالات كافة، وذلك وفقًا للقانون».

ـ **الحقّ في مخاطبة السلطات العامة:** ضمنت المادة (41) «الحقّ لكل مواطن في مخاطبة السلطات العامَّة فيما ينوبه شخصيًّا، أو فيما له صلة بالشؤون العامة، وذلك بالكيفية والشروط التي يعيِّنها القانون»[10].

ثالثًا: الضمانات المؤسسية والإجرائية للحقوق والحريات

يتطلب تنفيذ حقوق الإنسان الواردة في الدستور أو النظام الأساسي توافر مجموعة من الضمانات التي توضع خصيصًا لحماية هذه الحقوق؛ ومنها:

(10) انظر: النظام الأساسي للدولة، المرسوم السلطاني الرقم 2021/6، ص 10 – 15.

1 ـ تنفيذ الدستور أو النظام الأساسي وحقوق الإنسان

يؤدي الدستور دورًا محوريًّا في بناء هذا النظام الاجتماعي المواتي من أجل حماية حقوق الإنسان من خلال وضع حلول لضمان تنفيذ الدستور المعمول به، وهو ما يتطلب ضمانات مؤسسية من ناحية، وبرنامجًا للتدابير التشريعية ولبناء القدرات من ناحية أخرى، إضافة إلى مشاركة المجتمع المدني. وفي ما يلي نعرض الضمانات التي كفلها النظام الأساسي لحماية حقوق الإنسان:

أ ـ الضمانات المؤسسية

هناك علاقة لا تنفصم بين حقوق الإنسان والديمقراطية أو الشورى. وتؤدي المؤسسات الديمقراطية دورًا مهمًّا في خلق إطار داعم لحقوق الإنسان من خلال الدستور. لذا حرص النظام الأساسي على تأكيدها في المبادئ السياسية (المادة 13)، وكذلك من خلال التالي:

ـ **الفصل بين السلطات:** يضمن مبدأ الفصل بين سلطات الدولة قيام البرلمان بدورٍ رئيسٍ بوصفه ممثلًا للشعب، ومؤسسة شرعية قادرة على وضع التشريعات. كما يُشدِّد هذا الفصل على استقلال السلطة القضائية التي تعدّ الأداة التي تحمي الفرد أو الجماعة التي تطالب بحقوقها وحرياتها الدستورية، كما أن مبدأ الفصل بين السلطات يضمن أن كلًّا من سلطات الدولة الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية تباشر مهماتها في حدود اختصاصاتها الدستورية فقط، ويكفل تحقيق الاستقلال اللازم لمختلف السلطات ويمنع تركزها.

هذا الأمر تضمَّنه النظام الأساسي للدولة في السلطنة؛ حيث حدَّد في الأبواب الرابع والخامس والسادس، أدوار السلطة التنفيذية وصلاحياتها (الرئيس ومجلس الوزراء... إلخ)، والسلطة التشريعية (مجلس عمان)، والسلطة القضائية (القضاء)، ويعدّ ذلك أبرز الضمانات لحماية الحقوق والحريات. ويمكن الإشارة لاحقًا بإيجاز إلى أدوار كلٍّ من البرلمان والهيئات القضائية في حماية حقوق الإنسان.

ـ **دور البرلمان:** تؤدي البرلمانات عدة وظائف لها أثر مهمّ في حماية حقوق الإنسان؛ فهي التي تصدر القوانين لتنفيذ الحقوق والحريات الدستورية، وهو اختصاص أصيل لهذه البرلمانات. كما أن البرلمانات هي التي تمنح موافقتها على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان قبل المصادقة عليها، وفقًا لبعض الدساتير.

ـ وفي الكثير من البلدان تتيح البرلمانات منابر أساسية لوضع السياسات التي يجب أن تساعد على إرساء الحقوق والواجبات، كما تسهم هذه البرلمانات في إرساء البنية الأساسية لحقوق الإنسان. وهناك علاقة وثيقة تربط البرلمانات بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد كان للمساندة البرلمانية لهذه المؤسسات أثر مهمّ في فاعليتها. كما أعطت الوظيفة الرقابية للبرلمانات فرصة أخرى للإسهام في إنفاذ الحقوق والحريات الدستورية، ومن أجل القيام بهذه المهمات أنشأت الكثير من البرلمانات لجانًا برلمانية متخصصة لحقوق الإنسان[11]، أو مجالس وطنية لحقوق الإنسان تكون تحت إشرافها.

---

(11) انظر: **الدليل الإرشادي عن حقوق الإنسان ووضع الدستور**، ص 22ـ23.

ـ ويقوم مجلسا الشورى والدولة في السلطنة بدورَيْهما في حماية حقوق الإنسان، ليس فقط من خلال المصادقة على القوانين أو المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإنما أيضًا من خلال دوريْهما الرقابي في متابعة كثير من لجانها المعنية بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في خطط الأجهزة الحكومية وبرامجها. هنا جدير بالإشارة إلى أن اللجنة العمانية لحقوق الإنسان تتبع مجلس الدولة وفقًا لمرسوم إنشائها الرقم 2008/128.

ـ **استقلال الهيئات القضائية:** يكفل الدستور أو النظام الأساسي للدولة استقلال القضاء. وهذا شرط أساسي لضمان نزاهة قرارات المحاكم أو عدالة الإجراءات، وتساوي المراكز القانونية للأطراف المسؤولة عن إدارة العدالة. تجسَّد هذا في النظام الأساسي للدولة في السلطنة، حيث أكدت المادة (77) أن السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على مختلف أنواعها ودرجاتها... والمادة (78) بأن لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون... والمادة (85) التي تشير إلى الجهة القضائية التي تختصّ بالفصل في المنازعات المتعلِّقة بمدى تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدولة، وعدم مخالفتها أحكامه. وتمثِّل هذه المواد وغيرها حماية خاصَّة لحقوق الإنسان في السلطنة.

ب ـ ضمانات خاصَّة

بالنظر إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، يتعيَّن على القانون المحلي أن يضع ضمانات فعالة لتنفيذ حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان لا ينصّ على الإجراء القانوني الذي على أساسه تتحقق هذه الضمانات، فإن عددًا من الدول المعاصرة تُعَد أهم ضمانة لحقوق الإنسان هي وضعها في مرتبة دستورية أو مرتبة قانونية؛ لضمان أكبر قدر من الحماية الفعالة ولمدِّها بأدوات متكافئة للحماية.

وبوجه عام، لم تضع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان أي تصور لنظام معيَّن للضمانات المؤسسية أو الإجرائية، ولا أشارت إلى أي تفضيلات بالنسبة إلى الضمانات الخاصَّة. لهذا من الضروري إيجاد تدابير لإنصاف أي شخص انتهكت حقوقه أو معرَّض لانتهاك حقوقه. وكل ما أشارت إليه بعض أحكام هذه المعاهدات هو أن القرارات التي تؤثر في حقِّ الحياة والحرية الشخصية للفرد، أو تتعلق بفرض عقوبة جنائية يجب أن يتم اتخاذها من جانب محكمة مختصَّة، مع الأخذ في الحسبان أن مبادئ حقوق الإنسان المعاصرة، وما أضافته المعاهدات الدولية إليها، جعل مفهوم وضع ضمانات مؤسسية وإجرائية على المستوى المحلي يحظى بتأييدٍ واسع النطاق.

تشمل قائمة الضمانات المؤسسية والإجرائية التي تتحدد كثيرًا في الدساتير المعاصرة كلًّا من حقّ اللجوء إلى المحاكم، وحقّ الاستئناف أو الطعن، وحقّ تقديم شكوى دستورية، وحقّ تقديم عرائض أو التماسات، وحقّ طلب التعويض، ومبدأ مساءلة من ينتهك حقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسات قومية أو وطنية مستقلَّة لحقوق الإنسان[12].

(12) المصدر نفسه، ص 23 – 25.

يلاحظ إجمالًا أن النظام الأساسي للدولة في السلطنة، حدَّد الوضع القانوني للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، بمرتبة القانون، أي تحوز قوة القانون، وقد تجسَّد ذلك في المادتيْن (93) و(97). كما كفل النظام حقّ اللجوء إلى المحاكم (المادة 30)، وأن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وشرف القضاء ونزاهة القضاء وعدلهم ضمان للحقوق والحريات (المادة 76)، وحقّ مخاطبة السلطات العامة في ما ينوبه أو في ما له صلة بالشؤون العامة (المادة 41). وتعدّ هذه المواد وغيرها ضمانات خاصة لإقرار حقوق الإنسان.

في الختام، يمكننا القول إن النظام الأساسي للدولة (الدستور) الصادر بالمرسوم السلطاني الرقم 2021/6، تضمَّن جوانب وأسس بناء الدولة العصرية كافة، ومثَّل الإطار المرجعي للعلاقات القائمة بين مؤسساته، والمسؤوليات والواجبات المنوطة بالسلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وكفالة قيام كلٍّ منها بدورها الوطني في تناغم وتكامل لما فيه مصلحة للبلاد.

وجاء النظام الأساسي للدولة ضامنًا لحقوق المواطنين وحرياتهم في إطار سيادة القانون، وفي إطار سياسة البناء التدريجي للدولة مرحلة مرحلة التي انتهجتها القيادة العُمانية منذ قيامها، وتواصل القيادة الحالية هذا النهج، فلا يمكن أن نقول بأنَّ صدور النظام الأساسي هو ذروة الطموح ومنتهى الآمال في بناء الدولة القانونية في عُمان، وإنما هو مرحلة مهمة ومتقدمة لا تسمح بعدها بالتراجع والعودة إلى الوراء، وأن الطموح لن يقف عند حدود النظام الأساسي، بل سيتطور وينتقل إلى مشروع دستوري أكثر تقدماً كالدستور التعاقدي أو الدستور الديمقراطي. وهناك بلدان عربية متعددة بدأت خطواتها الدستورية بدساتير أولية المسماة القوانين الأساسية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الأساليب الديمقراطية[13].

لقد ساهمت الأمم المتحدة في تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان ـ كما سبقت الإشارة ـ واعتماد نهج حديث في التنمية قائم على نهج حقوق الإنسان، وبالتالي التزمت دول كثيرة من العالم التي انضمت إلى اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، في اعتماد هذا المدخل الحقوقي في التنمية بدلاً من المدخل الرعائي القائم على تلبية الحاجات، وضمنته في دساتيرها وقوانينها الوطنية. واختلف التزام تلك الدول لهذا النهج الحقوقي، من دولة إلى أخرى، نظراً إلى ظروفها المختلفة. وشهدت بلدان عربية كثيرة وخليجية تحديداً، تأخراً في اعتماده، لعوامل كثيرة، منها فكرية واقتصادية واجتماعية، وكذلك الحذر من مفهوم حقوق الإنسان الذي قد يفرض التزامات على حكومات الدول، الأمر الذي لن تستطيع معه تلك البلدان تلبية الالتزامات الحقوقية.

تجسد هذا الحذر في التأخر بالمصادقات أو الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك في استيعاب عدد من مفاهيم وقضايا حقوق الإنسان، وتضمينها في الدساتير والأنظمة الأساسية، واتضح هذا في إعلان حقوق الإنسان لدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي أعتمده مجلس التعاون في بلدان الخليج العربية، وظهر جلياً أيضاً في التعاطي العام مع تلك المفاهيم أو استبدالها أحياناً، وكذلك في عدد من الدساتير والأنظمة الأساسية في دول مجلس التعاون، ومنها سلطنة عمان □

(13) قارن: صالح المسكري، «تأمُّلات في النظام الأساسي للدولة،» جريدة **الرؤية** (مسقط)، 2016/9/7، ص 2.

حامد عمار: نحو بناء نظرية نقدية عربية في التربية

هويدا مروان(*)

باحثة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس

مقدمة

قدم حامد عمار الذي لُقب بشيخ التربويين العرب على مدى أكثر من ستين عامًا فكرًا تربويًا يعالج كل إشكاليات العملية التعليمية التي تنبع بدورها من إشكاليات المجتمع المصري والعربي (سياسية ـ اجتماعية ـ اقتصادية). كان حامد عمار صاحب مشروع وطني وقومي في التعليم ينطلق من إيمانه الشديد بأن الإنسان هو أهم الثروات على الإطلاق التي إن أُحسن تربيتها وتنميتها أعادت صوغ الواقع والمستقبل. نبعت أفكاره في تربة همومنا الوطنية والقومية. يقول «لدي إحساس بأن في داخلي فكرًا ووجدانًا، ورصيدًا ثريًا من تاريخ الحركة الوطنية؛ بعضه مما أودعه التعليم في عقولنا ونفوسنا، وأغلبه مما عايشنا هوامشه، أو عاينا مشاهده وأحداثه. وأجدني مدفوعًا إلى محاولة تسجيل شفراته ورموزه، وبعض أشرطته... وهي في مجمل تفاعلاتها تمثل مركبًا لمعاني السياسة التي يضطرب بها الإحساس بالوطن، والوطنية ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا»[1].

لقد ساهمت النظم التربوية العربية في تعميق أزمة المجتمع العربي سواء في تفسير الأزمة أو في إمكان الخروج منها وتجاوزها، وقد يكون السبب وراء ذلك أن تلك النظم نظم هجينة ليست نابعة من ثقافتنا وأوضاعنا المجتمعية، وبالتالي فهي غير متلائمة مع الحاجات والتطلعات الحقيقية للشعوب العربية ولا بد من إصلاحها حتى تصبح أداة مساهمة في تقدم الشعوب. ونحن نعاني ندرة الفكر التربوي الأصيل النابع من أوضاعنا والمعبّر عن ظروفنا، فنحن نعتمد في الأغلب على نقل الفكر التربوي الغربي ومحاولة غرسه في الأرض العربية بلا نقد حقيقي. والسبيل الوحيد للتغلب على تلك الإشكالية هو ضرورة وجود نظرية تربوية نقدية عربية تعمل على فهم الواقع وإصلاحه،

(*) البريد الإلكتروني: howidamarawan@gmail.com

(1) حامد عمار، **خطى اجتزناها بين الفقر والمصادفة إلى حرم الجامعة سيرة ذاتية** (القاهرة: الدار المصرية ـ اللبنانية، 2006)، ص 279.

وتوجه العمل التربوي نحو بناء الإنسان المنشود، الإنسان المتحرر، المبدع، الخلّاق والمحقق لإنسانيته كما أنها تنظم العمل التربوي وتضفي عليه الانسجام[2].

ـ فمن هو حامد عمار؟ وما العوامل التي ساهمت في تكوين فكره النقدي؟ وما هو الإطار الفلسفي للنظرية التربوية النقدية عند حامد عمار؟ وما هي محاور النظرية التربوية النقدية عنده؟

تهدف هذه المقالة إلى التعرف إلى حامد عمار وفكره التربوي وكذلك التعرف إلى الإطار الفلسفي لنظريته التربوية ومحاور تلك النظرية.

سنحاول في هذه المقالة تقديم تصور لبناء نظرية تربوية عربية من خلال واحد من كبار المفكرين التربويين، بالاعتماد على المنهج النقدي، الذي يتسم بقدرته على التغيير والتطوير من خلال الانتقال من قبول الحقائق الثابتة المطلقة إلى المعرفة القابلة للتطوير. ومن الحل الوحيد إلى مجموعة من البدائل.

أولًا: حامد عمار والعوامل التي ساهمت في تكوين فكره النقدي

مَنّ الله تعالى على حامد عمار بطول العمر فقد عاش ما يقرب من ثلاثة وتسعين عامًا. والحقيقة أن ذلك كان من حسن طالع الحياة العلمية العربية في جانبها التربوي؛ فقد أثرى المكتبة العربية بالجمّ من المؤلفات التي تصلح لأن تكون نظرية تربوية ذات طابع خاص. وفي الجزء التالي تلقى الدراسة الضوء على ملامح تلك الحياة.

1 ـ حياته

تسميته ونسبه: هو حامد مصطفى حامد عمار، كان ترتيبه الثاني بين إخوته، وقد كان وأهل قريته ينتسبون إلى قبائل الجعافرة نسبة إلى الإمام جعفر الصادق وصولًا إلى الحسين بن علي[3].

مولده: ولد حامد عمار في قرية سلوا بحري في محافظة أسوان في 25 شباط/ فبراير 1921.

لقبه: لقب حامد عمار بلقب شيخ التربويين، كما لقب بلقب عميد التربويين.

تعليمه: كان الكتاب أولى مراحل التعليم التي مر بها حامد عمار؛ وقد التحق به في سن الخامسة؛ وفي سن السادسة التحق بالمدرسة الإلزامية، ثم التحق بالمدرسة الابتدائية وأبدى تفوقًا ملحوظًا بها، كما أبدى تفوقًا ملحوظًا في المرحلة الثانوية حيث جاء ترتيبه السادس على القطر، التحق حامد عمار بكلية الآداب وتخرج فيها عام 1941.

نشاطه العلمي: الرسائل العلمية: تبدأ رحلة حامد عمار العلمية برسالة الماجستير في التاريخ التي جاءت تحت عنوان **علاقات مصر المملوكية بالدول الأفريقية**، وكان مشرفًا عليها الدكتور

---

(2) طلعت عبد الحميد، عصام الدين هلال ومحسن خضر، **الحداثة.. ما بعد الحداثة – دراسات فى الأصول الفلسفية للتربية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2003)، ص 129ـ130.

(3) عمّار، المصدر نفسه، ص 29.

محمد زيادة وانتهي من إعدادها ومناقشتها صيف عام 1945، ومع انتهاء رسالته في التاريخ تنتهي صلته بصناعة التاريخ وتبدأ رحلته المتواصلة مع صناعة التربية أو زراعتها كما يحلو له استخدام هذا المجال من حيث التحق بالبعثة الخاصة بدراسة أصول التربية عملًا بنصيحة أستاذه إسماعيل القباني، ويبدأ الإعداد لرسالة الدكتوراه التي جاءت تحت عنوان **التنشئة الاجتماعية في قرية مصرية – سلوا مديرية أسوان**، وكان المشرف عليه أستاذة اجتماعيات التربية مارغريت ميد. نوقشت الرسالة في أوائل حزيران/ يونيو 1952. يقول: «خرجت من المناقشة «دكتورًا»، بل أول دكتور يحصل على هذه الدرجة في مصر كلها متخرجًا من جامعة لندن. وهكذا تكللت هذه الحقبة من مسيرتي التعليمية بكل ما كنت آمله من توفيق وسداد متناسيًا كل ما واجهته خلالها من إحباطات واختناقات وتحديات»[4].

المؤلفات والمشاركات البحثية: ألّف حامد عمار سبعًا وثلاثين كتابًا، كما قدم مجموعة كبيرة من الأبحاث المهمة والمطبوعات العلمية، وساهم في تأسيس المركز الدولي للتربية الأساسية. وقد حصد حامد العديد من الجوائز التقديرية في مصر وخارجها.

وفاته: توفى حامد عمار في الثامن من كانون الأول/ديسمبر عام 2014 بعد حياة مليئة بالعطاء العلمي والإنسان، وقد ترك لنا رصيدًا متميزًا وثريًا من الفكر التربوي.

2 ـ العوامل التي ساهمت في تكوين فكر حامد عمار

الإنسان كما يقال هو ابن بيئته، فهو نتاج لمعطيات طبيعية واجتماعية وظروف اقتصادية وعوامل سياسية وتاريخية للعصر الذي يوجد فيه، أي أن البيئة التي ينشأ فيها الفرد تؤدي دورًا كبيرًا في تكوين شخصيته وفكره وقيمه واتجاهاته المختلفة، من هنا تم تخصيص الجزء التالي من البحث للحديث عن العوامل التي ساهمت في تكوين فكر حامد عمار.

أ ـ العوامل البيئية والاجتماعية

كانت قرية سلوا التي ولد ونشأ فيها حامد عمار قمة من قمم عزلة الريف تعاني الفقر والحرمان والنسيان، شأنها شأن سائر القرى المصرية في ذلك الوقت. لقد كانت للبيئة الطبيعية والاجتماعية التي نشأ فيها حامد عمار أثر واضح في تكوين شخصيته. يقول عن تأثير نشأته الريفية أثناء حديثه عن الطريقة التي بنى بها منزله بعد عودته من لبنان «ويبدو أن نشأتي الريفية قد جعلتني أعني بما يحيط بالمبنى من حديقة، وكنت دائمًا أتصور أن العناية بالزرع كالعناية بتربية النشء، فحين تبذر البذور وتغرس الأشجار، وتغذيها بالماء والسماد والتقليم تأخذ في النمو وتصيبها الآفات فترشها بالمبيد مما يحاول الاعتداء عليها. كذلك شأن النمو في التعليم»[5].

ب ـ العوامل الاقتصادية

كانت سلوا تمثل نمطًا من أنماط الاكتفاء الذاتي واقتصاد الكفاف؛ فقد كانت معتمدة على نفسها تمام الاعتماد مكتفية بمواردها المحدودة، لم يكن والد حامد عمار من كبار الملّاك أو التجار، فلم

(4) المصدر نفسه، ص 151.

(5) المصدر نفسه، ص 45.

يكن يملك إلا عددًا من القراريط وكونه معروفًا بحسن الخط كان كاتب القرية الأول يحرر الرسائل والشكاوى، أما والدته فهي امراة بسيطة ورثت بعض القراريط عن أهلها كانت من ضمن ما ضحت به ليستكمل حامد دراسته. لقد أدّت الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشها حامد عمار دورًا مهمًا في تكوين قيمه واتجاهاته؛ فاكتسب صلابة في مواجهة كل ما قابله من تحديات باقي حياته، كذلك جعلته يهتم بقضية تعليم الفقراء ومحو الأمية وعمله في مركز سرس الليان التابع لمنظمة اليونسكو كخبير تربوي، وما قدمه من مجهودات في هذا المجال خير شاهد على ذلك. لقد أُطلق على حامد عمار «باولو فريري الشرق» لسيره على ذات النهج في الاهتمام بتعليم الفقراء، لقد وقف حامد عمار مدافعًا عن قضية مجانية التعليم ضد كل التيارات التي تنادي بذلك للحفاظ على مصالحها الخاصة كرجال الأعمال والأغنياء أو استجابة لضغوط العولمة ومؤسساتها كالصندوق الدولي والبنك الدولي والمبادرات الأمريكية بالإصلاح الديمقراطي، فطالما ردد «الضرورات الاقتصادية والسياسية لا تبيح المحظورات التربوية» وعلى الدولة أن تكفل القدر الضروري لموارد التعليم... مشروع مصر القومي، وجبهة من جبهات أمنها القومي. ويبقى التعليم في نهاية المطاف رهاننا الأكبر على تحقيق كرامة الإنسان... كل إنسان على أرض مصر، وفي حاضرها ومستقبلها[6].

ج ـ العوامل السياسية

بدأت الثقافة السياسية لحامد عمار تتشكل منذ التحاقه بكلية الآداب عام 1938، وقد واكب هذا العام استقرار أوضاع المرأة في ما يخص الالتحاق بالجامعة، وكان ذلك من إنجازات أحمد لطفي السيد، وتمثل قصة تأسيس الجامعة الأهلية نموذجًا لصلابة القوة الذاتية في مواجهة الصعاب والمشكلات، إذ كانت الجامعة ثمرة الوحدة والحركة الوطنية. لقد وقفت صامدة متحدية كل ما وضعه الاحتلال من عقبات؛ فقد وقف المعتمد البريطاني اللورد كرومر ومجلس النظار بالمرصاد؛ حيث كانت فكرة إنشاء الجامعة الأهلية تمثل كابوسًا للإنكليز، وأثارت الدوائر البريطانية الشكوك حولها حتى تعيش الأمة في ظلام الجهل[7].

لقد ترك اضطراب تيارات الفكر والثقافة والسياسة آثارًا واضحة في فكر حامد عمار، فتعرض لمختلف التوجهات والصراعات السياسية والوطنية والفكرية منذ التحاقه بالجامعة، وشارك في صخب الحياة السياسية في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات؛ فقد كانت القضية الوطنية في هذا الوقت متمركزة حول إجلاء القوات البريطانية عن مصر ومارس الطلاب أدوارًا فعّالة في الحركة الوطنية منذ بداية تلك الفترة حتى قيام ثورة يوليو 1952. وقد تفاعل حامد عمار مع مختلف التيارات والتوجهات السياسية والوطنية والفكرية التي تعرض لها[8].

---

(6) حامد عمار، **الإصلاح المجتمعي إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية** (القاهرة: الدار العربية للكتاب، 2006)، ص 166.

(7) عبد المنعم إبراهيم الجميعي، **الجامعة مشروعًا وطنيًا للنخبة المصرية** (القاهرة: جماعة العمل من أجل استقلال الجامعات 9 مارس، 2008)، ص 13.

(8) حامد عمار، **ثقافة الحرية والديمقراطية بين آمال الخطاب وآلام الواقع** (القاهرة: الدار العربية للكتاب، 2007)، ص 23.

د ـ مصادر ثقافة حامد عمار

تنوعت مصادر الثقافة التي شكلت شخصية حامد عمار، وكانت بمنزلة المنابع الفكرية التي استقى منها رؤيته النقدية للقضايا التربوية والمجتمعية التي عايشها، فكان منها الثقافة الريفية التي اكتسبها من خلال القيم السائدة في قريته سلوا، والتي كانت المعرفة فيها شفوية في معظمها. يقول عن تلك الثقافة: «لقد كان مناخ القرية الثقافي في عزلته وبتأثير ضيق ذات اليد، معتزًا بثقافته الدينية، ومحاط بمعارفه وخبراته في الفلاحة والأساطير المتوارثة وبالأنساب القبلية»[9].

كذلك كان لمعلمي المرحلة الثانوية دور مهم في تشكيل البنية الثقافية لحامد عمار، إذ كان كل منهم بحرًا في مادته وكانوا نماذج متميزة بعلمها وثقافتها واعتزازها بنفسها. ثم تأتي مرحلة الجامعة التي انفتحت فيها لحامد عمار طاقات هائلة من الفكر وعشق المعرفة ظلت رصيدًا زاخرًا في رأسماله العلمي والثقافي وذلك بفضل الأساتذة العظام الذين تتلمذ على أيديهم، كذلك أساتذة المعهد العالي للتربية (إسماعيل القباني، وعبد العزيز القوصي) فقد انفتحت بفضلهم أمام حامد عمار ساحات متجددة للمعرفة والتنظير والتطبيق في التعامل مع البشر.

أما عن مصادر ثقافته الأجنبية، فقد كانت حقبة البعثة في لندن للحصول على الماجستير والدكتوراه مصدرًا مهمًا للاطلاع على الثقافة الغربية.

ثانيًا: الإطار الفلسفي للنظرية التربوية النقدية عند حامد عمار

هناك مجموعة من المبادئ تمثل الإطار الفلسفي للنظرية التربوية النقدية عند حامد عمار وهي:

ـ البشر مورد لا ينضب فكرًا وعملًا.

ـ تكوين الإنسان الكل المتكامل.

ـ الحرية هي القلب في إنسانية الإنسان.

ـ الإنسان هو محور التنمية، فلا بد من توفير حقوقه الإنسانية، وصيانة كرامته المستمدة من الوفاء بحاجاته من طعام وشراب ومسكن وملبس وتعليم وصحة، والتأكيد على حريته في التعبير والتأثير من خلال المشاركة في بناء مجتمعه، ويتطلب ذلك العمل على تنمية طاقاته البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية والمهارية والإبداعية، ومجتمع يتمتع بالاستقرار، وتكافؤ فرص الحياة.

ـ الإبداع فعل إيجابي ذاتي، وليس مجرد فعل لعوامل خارجية، وهو الأب الشرعي لمجتمع يتسع صدره لمقولة «لا» كما يتسع لمقولة «نعم».

ـ الديمقراطية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. فهو يشدد على ضرورة بذور التوجهات لتجنب نزوات السلطة الأبوية أو الاستبدادية، من خلال أسلوب حواري يتيح الفرصة للنقد والتغيير

(9) عمار، **الإصلاح المجتمعي إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية**، ص 52.

والتلاقح بما يحقق شرف الكلمة، وشرف الفعل، وبلوغ الدقة والإبداع في الفكر وفى الإنجاز العلمي والتنظيمي.

ـ تنمية أخلاقيات العمل الجاد، والمنتج، والمتقن وصولاً إلى الإبداع والابتكار.

ـ المناعة الاجتماعية والثقافية من خلال الدور المهم للتعليم والثقافة، والذي وصف العلاقة بينهما بأنها علاقة توأمة، ومن خلال طرفَي التوأمة تتشكل ديناميات الفكر الإنساني وسلوكه مؤثِّرًا ومتأثرًا.

ثالثًا: محاور النظرية النقدية التربوية عند حامد عمار

تشتمل النظرية التربوية بوجه عام على مجموعة من الافتراضات عن أهداف التربية، والطبيعة الإنسانية، وطبيعة المعرفة وطرق التعلم، فهي تجيب عن الأسئلة الآتية:

ـ لماذا نربي؟

ـ من نربي؟

ـ كيف نربي؟

والإجابة عن تلك الأسئلة تمثل المرتكزات الرئيسة للنظرية النقدية التربوية عند حامد والتي تتكون من ثلاثة محاور:

1ـ حقوق الإنسان.

2ـ بناء الإنسان القومي.

3ـ التربية المبدعة المستدامة.

وفي ما يلي بيان ذلك بشيء التفصيل:

1ـ حقوق الإنسان

ميز الله تعالى الإنسان دون غيره من المخلوقات بعدة خصائص – يطلق عليها حقوق ـ منها، قدرات إعمال العقل، والتعليم والوعي، والتواصل مع الغير، والتعليم والتنشئة الأسَرية، وغير ذلك من المقومات الاجتماعية. وهي تستهدف في المقام الأول تنمية تلك الخصائص وإيصالها إلى أعلى ما يمكن أن تصل إليه من نمو ونضج وتوظيف، ومن طريق التعلم الجيد يتشكل التفكير من خلال تفاعل العقل مع ما يكتسبه المتعلم من معارف وخبرات، ويرى حامد عمار أن الوفاء بالحق والعدل في التعليم يتطلب مجموعة من الشروط منها[10]:

ـ توفير البيئة والموارد المالية والفنية والمهنية التي توفر التعليم الجيد.

ـ حرية الرأي والتعبير.

---

(10) حامد عمار، **عولمة الإصلاح التربوي بين الوعود والإنجاز والمستقبل** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010)، ص 181.

ـ الاهتمام بحقوق المعلم ومسؤولياته المهنية.

ـ توفير تفكير علمي نقدي لدى المتعلم، ومعرفة عميقة تتيح له مجالات الإبداع والابتكار.

كما يؤكد حامد عمار أن مناهج التعليم ومقرراته لا بد من أن تسعى بكل الحرص إلى غرس المنهج العلمي ومقارباته من التحليل، والتصنيف، وإدراك العلاقات، والمنطق، والتجريب؛ إضافة إلى العمل على استثارة العقل بداية من مرحلة الطفولة عن اختيار ما يتفاعل معه من مختلف مدخلات التعليم والتعلم الداعمة لإعمال العقل ويقظة الفكر والضمير. كما يلفت الانتباه إلى أن الوفاء بمتطلبات حقوق الإنسان لن يستقيم إلا في إطار حقوق الشعوب مع حقوق الإنسان الفرد، كما أنه لن تستقيم حقوق الشعوب إلا من خلال الالتزام بمراعاة ميزان العدالة بين مواطنيها، ويشير إلى أن حقوق الشعوب تعني في المقام الأول حقه في تقرير مصيرها وحريتها واستقلال كيانها وعدم تدخل قوى الجنوب في شؤون قوى الشمال أو العكس؛ بل تكون علاقة الطرفين قائمة على التعاون. ويحتاج ترسيخ مبدأ حقوق الإنسان إلى: الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية.

أ ـ الحرية والديمقراطية

قضية الحرية وتحقق الديمقراطية كانت محورًا مهمًا في فكر حامد عمار؛ فهو يرى أن الحرية بمنزلة القلب في عملية إنسانية الإنسان، فقد كرم الله تعالى الإنسان بتكوين عضوي يتألف من طاقات للاستقبال وطاقات للإرسال في التعبير والتأثير والتواصل، والحرية تتحقق من خلال تنمية هذه الطاقات جميعها. وإذا كان مفهوم الحريات قد ركز على طاقات الإرسال في التعبير والتواصل، فإن تنمية طاقات الاستقبال لا تقل أهمية بوصفها شرطًا لازمًا للإرسال الجيد والفعّال والمسؤول. ويشير إلى أن التغير والتطور يرتبط بمدى ما يتاح لهذه الطاقات من تنمية، وتوظيف، واستثمار. ويؤكد أنه إذا كان المجتمع عبر تاريخه قد ركز على البعد الإرسالي، وعلى التحرر من عامل القهر والخوف والرقابة في التعبير والرأي والمستقبل والتجديد في الفكر والمبادأة بالفعل، فإن تلك العوامل والممارسات قد جاءت كمحددات لتجديد حياته، وكوابح تحدّ من تفجير طاقات الإبداع والتقدم؛ كما أنها تعد أساليب للتزييف والتبرير في كثير من الأحيان لما يتم من صور مشوهة تحت شعار التجديد والتطوير والتغيير[11].

ويؤكد حامد عمار أن الإنسان منذ بداية تكوينه جنينًا يلزمه كي يخرج إلى الدنيا صحيح البدن رعاية صحية كبيرة، كذلك الحال بالنسبة إلى نموه الاجتماعي ووصوله إلى النضج الفكري يتوقف على ما يتمتع به في محيط الأسرة والمجتمع ومؤسسات التعليم من قيم الحرية والوعي والنقد، والتحرر من تسلط الغير إلى سلطان ذاته. وهذا يعني أن يتأمل الإنسان مجمل الأوضاع الثقافية المفروضة عليه، والمحاصرة له ليكتسب حرية الفكر والتعبير والحركة والفعل؛ وهذا يقتضي أن نتمتع بالحرية والديمقراطية فكرًا وتنظيمًا وتوجيهًا..[12].

---

(11) حامد عمار، **من همومنا التربوية والثقافية**، ط 2 (القاهرة: الدار العربية للكتاب، 1997)، ص 141.

(12) حامد عمار، **تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013)، ص 98 – 99.

ب ـ تكافؤ الفرص التعليمية

تكافؤ الفرص التعليمية يعني إتاحة التعليم لكل قادر بتذليل الصعاب التي تعترض عملية التعليم سواء أكانت مادية أم معنوية، ومعيار هذا المفهوم التمثيل النسبي للفئات الاجتماعية داخل مراحل التعليم المختلفة. وتتحدد جوانب تعيين الفرص في إزالة العوائق المادية التي تحول بين الفرد والتعليم، وتوفير أفضل الظروف الميسرة للتعليم، وقيام العملية التعليمية على أساس من مشاركة كل الأطراف المعنية، ويعد تكافؤ الفرص التعليمية أهم مقومات السياسة التعليمية[13].

وقد أكد حامد عمار أن العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية تمثل محورًا أساسيًا في ديمقراطية التعليم، وهي من السمات البارزة والمتنوعة في نظامنا الذي يمكن أن يطلق عليه في مختلف مجالاته أنه في مصلحة الأغنياء والطبقة العليا في حركته، ومؤسساته، ومبانيه، ومعلميه، ولغة تعليمه، وفي إتاحة فرص في سوق العمل. ويشير إلى أن الفوارق في الالتحاق بالتعليم وفي مجال النجاح والتفوق مؤشر إلى دور الدخل في وجود تلك الفروق التي ترتبط بالعامل المادي والطبقي في المجتمع ويعتقد أن أهم ما يترتب على دور التعليم في التباين الطبقي هو التفاوت في مدركات الثقافة، والمواطنة، ولغة التواصل، وطموحات المستقبل، وفي كثير من اختلال في مقومات التماسك والتضامن الاجتماعي[14].

ويؤكد حامد عمار أننا بحاجة ماسّة، وملحة للتوسع في التعليم عرضًا وطولًا ولتطويره مضمونًا وعمقًا، ويتطلب ذلك الاستيعاب الكامل لكل الأطفال الملزمين في مرحلة التعليم الأساسي في مختلف المحافظات والمدن والقرى والنجوع؛ وهذا التوسع العرضي الأفقي. كما يتم التوسع لزيادة عدد المتقدمين في المرحلتين الثانوية والجامعية وهذا يتطلب التوسع الطولي الرأسي بما يعني زيادة الفرص المتاحة للاستمرار في التعليم إلى أقصى ما تبلغه قدرات المتعلم مع ضرورة التغلب على العقبات التي تعيق ذلك، ولا بد أن يحدث ذلك بالتزامن مع ذلك تحديث مضامين التعليم وأساليبه وفنون التعلم[15].

وفي ما يخص قضية مجانية التعليم؛ فقد رفض حامد عمار رفضًا باتًا كل محاولات النيل منها، وأكد أن التعليم للجميع حق من حقوق الإنسان أكدته كل المواثيق العالمية والدساتير المصرية على مر العصور. وما دام المواطنون متساوين أمام القانون في الحقوق والواجبات فإن إقرار هذه المساواة ينبغي ألّا يقف في سبيله عوائق اقتصادية أو اجتماعية تحول دون التمتع بها، ويؤكد أن ضرورات تعليم المستقبل تقتضي منا ألّا نقترب من مجانية التعليم مهما كانت الأزمات الاقتصادية إعمالًا لقاعدة أن الضرورات الاقتصادية لا تبيح المحظورات التربوية، وعلى الدولة أن تكفل القدر الضروري لموارد التعليم؛ فهو جبهة أمنها القومي، وهو الرهان على تحقيق كرامة الإنسان.

---

(13) محسن خضر، **من فجوات العدالة في التعليم**، ط 2 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006)، ص 32.

(14) عمار، **تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر**، ص 260.

(15) حامد عمار، **الإصلاح المجتمعي: إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية** (القاهرة: الدار العربية للكتاب، 2006)، ص 160.

2 ـ بناء الإنسان القومي

إن الاقتراب من قضايا التعليم وتحديثه يدور حول محورين أساسيين هما: المحور القومي على مستوى الوطن العربي، والمحور الثاني هو التوجه نحو المستقبل من خلال التعليم، أما المحور القومي فقد أصبح ضرورة ملحة في مواجهة تحديات التكتلات الاقتصادية والثقافية والتي نتج منها تيارات العولمة من أجل البقاء في عالم من الصراع الحاد والتنافس الشديد. وما لا شك فيه أن التعليم يمثل أداة فاعلة وقوة هائلة في تكوين العروة الوثقى من القيم والمعارف والمقاصد التي تدفع إلى تكتل الأقطار العربية لبناء جسم عربي متماسك ومتوافق في المشاركة الإيجابية لتأسيس قوته الذاتية داخليًا، وفي قدرته التفاوضية خارجيًا. ولعل ما وصلت إليه أحوال الأمة العربية من ضعف المناعة الثقافية والاجتماعية ليعدّ أكبر حافز على حتمية الرؤية التعليمية من المنظور القومي العربي لتجاوز هذا الواقع نحو الأفضل[16].

وقد أكد حامد عمار الدور المؤثر الذي يؤديه التعليم في تنمية مشاعر التكامل والوحدة العربية وفي تنمية القومية العربية كضرورة من ضرورات التكتل الإقليمي لمواجهة التكتلات الإقليمية الأخرى يقول «واقتناعي الشخصي المستمد من خصوصية الأمة العربية، ونزوعها الواعي وفي ما يكمن بأعماق اللاشعور التاريخي بأن مسيرتها نحو التحرر والنماء تحتم تعاونها وتكاملها»[17].

ويشير حامد عمار إلى ضرورة أن يتعرف الطلاب إلى تاريخنا القومي والعربي، وكيف ارتبطت فكرة وأساليب الحياة كمواطنين أحرار وشركاء في صناعة المصير بالتماسك القومي والوحدة الوطنية، وكيف ارتبط الخلاف والصراع الطائفي بمرحلتَي التخلّف والانحطاط السياسي والاجتماعي والفقهي[18].

ربط حامد عمار بين الاجتهاد الفكري والترابط والتكافل القومي، فهو يرى أنه مع مراحل التخلخل الاجتماعي والقومي والتجزئة السياسية يسود الجمود الفكري، ويغلق باب الاجتهاد. وإذا كانت معظم المتغيرات العالمية وما تحتضنه من قيم ثقافية تنذر بالمخاطر ويتطلب ذلك تكامل وتعاون الأقطار العربية لتطوير نوعية الحياة للتعامل مع المتغيرات بصورة إيجابية، ومن أهم تلك المغيرات منجزات ومناهج التفكير التي أنتجتها الثورة العلمية والتكنولوجية. ويؤكد حامد عمار أن النظام التعليمي بدءًا من رياض الأطفال حتى الجامعة هو من أهم الوسائل التي ينبغي أن تعمل على تكوين التفكير العلمي وتنمية الفعل التطبيقي والقدرة الناقدة لترسيخ المنهج العلمي في التخطيط والتنفيذ للسياسات والبرامج والمشروعات الإنمائية على المستويات المحلية والقطرية والعربية. ولا شك في أن التعاون والتكامل العربي في مجالات البحث العلمي يمثل ضرورة ملحة نظرًا إلى

---

(16) حسن شحاته، **مستقبل ثقافة الطفل العربي: رصيد الواقع ورؤى الغد** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008)، ص 98.

(17) حامد عمار، **نحو تجديد تربوى ثقافي** (القاهرة: الدار العربية للكتاب، 1998)، ص 66.

(18) عمار، **تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر**، ص 125.

ما يتطلبه من كفاءات بشرية نادرة من موارد مالية عالية ذات تكلفة عالية إذا ما أريد لعائد البحث العلمي أن يكون رافدًا أساسيًا في تحقيق الأهداف الإنمائية على المستويين القطري والعربي[19].

3 ـ التربية المبدعة المستدامة

يمثل تكوين الإنسان المبدع المحور الأهم في نظرية حامد عمار النقدية والتربية الإبداعية لهذا الإنسان تتم من خلال ما يلي:

أ ـ تنمية الإنسان الكلي (التربية الكلية)

يقصد حامد عمار بتنمية الإنسان الكلي أن نلتفت إلى خصائص ومكونات إنسانية الإنسان التي يتعامل معها نظام التعليم في تنمية المتعلمين، ولكن هذا التعامل تعامل قولي لا فعلي؛ فهو يرى أن هناك فجوة بين النظر والتطبيق ترسخت في قاع أنظمتنا التربوية ومعاييرنا التعليمية في ما يخص تنمية مجموع الخصائص والقدرات والاستعدادات مما نقرأه في أدبيات التربية من ناحية وبين ما نحققه بوعى أو بلا وعي من جملة تلك الخصائص للإنسان الذي نعلمه؛ ففي الجانب النظري نجد أن الصياغات الرسمية في أهداف التعليم تنص على أن الإنسان هو كيان متكامل من جسم وعقل ووجدان وروح، وهو يحتاج إلى تنمية بدنية وعقلية واجتماعية وروحية. كما تؤكد أنها تسعى إلى تنمية القدرات والاستعدادات إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه من نمو ونضج واكتمال، ومن الناحية التطبيقية أو العملية ما يحدث هو تنمية الإنسان الجزئي لا الكلي؛ بمعنى أن تعليمنا يهتم بتنمية بعض الخصائص، وأحيانًا الاكتفاء بتنميتها إلى أقل مستويات النضج، أو الاهتمام بها في مرحلة معينة، وتجاهلها في مراحل تالية من النمو، وبناء على ذلك يصبح الناتج إنسانًا جزئيًا في مجمل طاقاته، وقاصرًا في اكتمال نضجها كلها أو حتى بعضها[20].

وقد قدم حامد عمار مجموعة من المقترحات لتطوير مناهج التعليم الابتدائي بوصفه قاعدة الهرم التعليمي، وأنه بناء على ما يحققه من نوعية ومستوى في تكوين تلاميذه تتأثر عمليات التعليم والتعلم في مراحل التعليم اللاحقة ومن هذه المقترحات[21]:

ـ أن التعليم من خلال منهج معين ينبغي ألّا يتصور أن التلميذ صفحة بيضاء أو خامة غير مصنعة، وإنما يصل إلى المدرسة محملًا بمعلومات وأفكار واتجاهات اكتسبها من البيت، ومن محيطه الاجتماعي الثقافي، والإعلامي، وعلى المنهج أن يأخذ في الحسبان ذلك الرصيد الثقافي للتلميذ، وألّا يجتر ما هو معروف ومألوف مما يجعل مادة التعلم باعثة على الملل؛ بل لا بد من الاهتمام بما يضيف إلى معلوماته، وينمي طاقاته المعرفية والمهارية.

ـ لا بد أن تبتعد المناهج من تسطيح الواقع المعاش، وعليها أن تعرض صورة واقعية بتضاريسه المختلفة، وأن تفتح الآفاق لبدائل مستقبلية أكثر إشراقًا، وعليها أن تعرض التاريخ بموضوعية، وأن تنأى عن التخيلات والإسقاطات الذاتية، سواء تمجيدًا مطلقًا أو تهوينًا من شأنه.

---

(19) عمار، **من همومنا التربوية والثقافية**، ص 186.

(20) عمار، **نحو تجديد تربوى ثقافي**، ص 86.

(21) حامد عمار، **من مشكلات العملية التعليمية**، ط 2 (القاهرة: الدار العربية للكتاب، 1997)، ص 14ـ19.

ـ أن تحتل اللغة القومية موقع الصدارة في عملية التعليم والتعلم، وبالتالي لا بد أن تيسر أساليب تعلمها، وألّا نفرض في تعلمها طريقة واحدة، بل يجب أن يترك للمتعلم الحرية في تعليم مهاراتها مع الاسترشاد بدليل المعلم، ويجب أن تختار السياقات اللغوية التي تحمل معلومات ومعاني تستثير اهتمامات التلاميذ، وتشعرهم بقيمة القراءة، وتبتعد من العبارات المألوفة.

ـ لا بد أن يتدرج نمو التلميذ في مهارات اللغة من كونه يتعلم إلى كونه يقرأ ليتعلم، بمعنى نمو قدرته على توظيف تلك المهارة لاكتساب متنوع للمعرفة والمهارات الأخرى من مصادرها المختلفة.

ـ وفي مجال الرياضيات تستثمر الجهود في تعميق مفاهيم التصنيف، والمقاربة، والتحليل، والارتباط، والاستنباط.

ـ وفي الدراسات الاجتماعية ينبغي التكامل بين بُعد المكان والمجتمع مع بعد الزمان والمكان، ولا يعني مجرد التكامل ضم معلومات جغرافية إلى موضوعات تاريخية في كتاب واحد نطلق عليه الدراسات الاجتماعية؛ لكن المطلوب أن تؤكد الدراسات الاجتماعية على الجهد الإنساني وتطوره في الماضي وإبراز الموارد الطبيعية والبشرية، وكيف استطاع الإنسان مواجهة كل الظروف، وكيف تغيرت أفكاره وأدواته ونظمه. كما يجب التركيز على تفهم مبادئ النظام الديمقراطي وقيمة هذا النظام بالمقارنة بالأنظمة السياسية الأخرى، ولا بد من تطبيق هذا النظام عمليًا في المدرسة.

ـ وفي مناهج العلوم لايبرز الحقائق والمعلومات في صورة جافة؛ بل لابد من اختيار موضوعات أو محاور حياتية مما يحيط بالطفل، كما ينبغي أن يتعرض التلميذ لخبرة التجريب العلمي مشاهدة وممارسة، مع بيان أهمية العلم والعلماء.

ـ في مادة التربية الدينية يجب أن تقدَّم موضوعاتها وقيمها في تدرج وصيغ تتناسب مع مدركات الأطفال العقلية ونموهم النفسي والاجتماعي.

ـ تشجيع النشاط الحر والتلقائي والمنظم، والقدرة على التذوق الفني والموسيقي بما ينمي قيم التعبير الجمالي.

ـ توفير الرعاية التربوية للفئات ذات الحاجات الخاصة بما يمكنهم من امتلاك أساسيات الثقافة المشتركة، وكذلك تمكين ذوي القدرات والمواهب العقلية والفنية والجسمية من بلوغ أقصى درجة يمكن أن تصل إليها طاقاتهم المتميزة.

أما في جانب الإدارة التي يشير حامد عمار أنها تبدأ من الفصل وأنها صاحبة الدور الأكثر تأثيرًا في بناء الإنسان الكلي فيقول: «وفي جميع الحالات في مختلف مواقع الإدارة التعليمية يظل الهدف هو السعي إلى إنضاج عملية النمو لشخصية الطفل والمراهق بطريقة متسقة متكاملة ومتراكمة ومنظمة تؤدي إلى تنمية مختلف طاقاته البشرية، البدنية، والعقلية، والاجتماعية، والروحية، والجمالية، والمهارية. فالهدف دائمًا تنمية الإنسان الكلي المركب بكل قدراته وإمكاناته، وليس تنمية الإنسان الجزئي في جانب واحد أو بعد واحد من أبعاد تلك الطاقات كالجانب العقلي المعرفي مثلًا»[22].

(22) حامد عمار، **مواجهة العولمة في التعليم والثقافة**، ط 2 (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1997)، ص 219.

إن البطل الأول في الإدارة الفعّالة التي تخرج متعلمًا واعيًا، متمتعًا بالشخصية الناقدة والمبدعة، البطل في ذلك هو المعلم من خلال ما يمارسه من فاعليات تعليمية داخل الفصل، ولتحقيق ذلك لا بد أن يتحلى المعلم بالشخصية التدبرية، وهذا ما أشار إليه حامد عمار بقوله: «وهذا يتوقف على تكوين المعلم المتدبر والناقد والمطور لأساليب تعليمه، وليس مجرد موزع لحزمات من المعلومات من إعداد مطاعم ماكدونالد التعليمية على طلابه؛ إنه ليس مهنة سابقة التصنيع؛ بل إنه من صناع ثقافة متطورة متحررة لطلابه ومجتمعه»[23].

ب ـ تكوين القدرة على التغيير والتغير

إن إعادة بناء الإنسان العربي تتطلب تربية حديثة وتعليمًا متقدمًا وثقافة وفكرًا يراعي ظروف العصر ومتطلباته ورؤى المستقبل. ويرى حامد عمار أن التغيير والتجديد قد يتجه إلى خلق مسيرة اجتماعية إنسانية أكثر تقدمًا ورقيًا في ضوء الخبرة الإنسانية، وما انتهت إليه إمكانات العصر من أساليب الرقي والتقدم ومنجزات الحضارة الإنسانية خارج حدود المجتمع ذاته من طريق تواصله مع المجتمعات الأخرى ومنجزاتها والإفادة من دروس تقدمها وعمرانها. إننا حين نتحدث عن التطوير والتغيير لا بد أن نكون على وعي بأي السبيلين نريد: هل نريد تغييرًا مظهريًا؟ أم نريد تغييرًا في الجوهر؟ أما التغيير الجوهري فيتطلب توفير مجالَيْن أساسيَّين لا بد أن يجاهد الإنسان لإقرارهما في دستور مجتمعه وهما، توافر الإشباع لمنظومة الحقوق والواجبات المرتبطة بحاجات الإنسان المجتمعية مثل الخبز والعمل والحرية والمشاركة، ومنظومة الإنتاج الفكري القائمة على المعرفة والرشد والعلم والنقد، وتتخلل مفردات هاتين المنظومتين قيم أخلاقية مستمدة من رسالات السماء، والإسلام خاتمها؛ فضلًا عما ترسخ من وعي الإنسان الرشيد بضوابط السلوك والعلاقات عبر مسيرتها التاريخية، ويلفت حامد عمار الانتباه إلى أن هاتين المنظومتين متشابكتان ومتقاطعتان يعزز بعضهما بعضًا إيجابًا وسلبًا، كما أنهما من مقاصد عملية التغيير[24].

ويرى حامد عمار أن للمنهج النقدي أهمية بالغة في تقييم وكشف طبيعة الوقائع وتقويم حركة التطوير التعليمي، وعدّه قوة في التجديد وحل المشكلات، وطرح البدائل والإبداع، كما أن له دورًا مهمًا في إحداث نقلة نوعية في مسيرة التنمية والتقدم والتحرك نحو الديمقراطية والعيش الكريم. كما أن اتباع المنهج النقدي في التفكير يجعل العقل هو السمة المحددة للكينونة الإنسانية، كما أنه في نظرته التأملية يمكّن البشر من أن تكون لديهم إمكان تقرير المصير، وأن يقال أن الإنسان هو صانع تاريخه. وعلى ذلك يرتبط العقل تبعًا للنظرية النقدية بالحرية؛ فالحرية والعقل متشابكان؛ فالعقل يفترض الحرية، لأن العقل يفترض القدرة على التوجه بالذات نحو تقرير حياتها الخاصة، والحرية من جهة أخرى تفترض العقل؛ لأن الإنسان لا يستطيع أن يقرر ما الذي يمكن أن تكون عليه الحياة الأفضل والأكثر انعتاقًا في المستقبل المنشود إلا من خلال العقل[25].

---

(23) عمار، **تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر**، ص 218.

(24) عمار، **من همومنا التربوية والثقافية**، ص 140.

(25) حامد عمار وصفاء أحمد، **المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012)، ص 266.

وفي جانب الموهبة والإبداع أكد حامد عمار أن الموهبة قدرة إنسانية متميزة ومتنوعة، لها نتاج مبدع يتسم بإيجاد فكر أو عمل ليس على مثال سابق، وهذه القدرة تتجلى في مختلف جوانب النشاط الإنساني العقلي، والتخيلي، والحركي، والتشكيلي، والتعبيري، واللفظي، والتجريبي، والصناعي، واليدوي، والتأملي، والحدسي، والتنظيمي، والعلائقي، وهي كلها عناصر مهمة في نسيج المجتمع تضمن توازنه والوفاء بحاجات حركته في حيوية واتساق وتكامل[26].

وفي مجال التجديد والإبداع التربوي فإن أبرز ما قدمه حامد عمار كان مشروع الشجرة التعليمية بديلًا من السلم التعليمي، وهو أول من استخدم هذا التعبير، وهذا يدل على أنه مفكر تربوي تتسم أفكاره بالإبداع والتجديد، وينتمي بحق إلى المدرسة النقدية قولًا وفعلًا، وفيما يلي عرض لمكونات هذه الشجرة كما أطلق عليها. إن الغرض من الشجرة التعليمية هو التوسع والمرونة في إتاحة فرص التعليم، وهو يصف الشجرة بأنها «كائن حي نام، له جذوره الممتدة، والقابلة للامتداد، لها جذع أساسي كبير الحجم، طويل المدى، قوى متماسك، ينطلق من الجذور، وللجذع فروع رئيسية، تتشعب منها أغصان وفروع متعددة ومتجددة باستمرار دائمة الخضرة، ومن هذه الفروع تبرز الثمار وتنضج، ويتم قطافها كل عام، ويتوقف ما تجود به من ثمار على رعايتها طوال العام من ري وتسميد ومكافحة للآفات»[27].

يقصد حامد عمار بجذر الشجرة الثقافة الوطنية، أما ساقها فهو مراحل التعليم الأساسي التي يتسلق عليها جميع المتعلمين حتى نهايته من دون استبعاد لأي منهم بسبب تجاوز سن معينة، أو لتعسُّره في مادة معينة، بل من الممكن أن يترك المتعلم الدراسة مدة من الزمن ثم يعود مرة أخرى، ويحدث ذلك في أي مرحلة سواء التعليم الثانوي أو الجامعي. أما الفروع والأغصان المتعددة والمتجددة دائمة الخضرة فيقصد بها تعدد التخصصات وتنوعها والعمل على تطويرها وتجديدها باستمرار بما تقدمه من مناهج متطورة ومتجددة، وفي إتاحة الفرص للراغبين في التعلم بعد مدة من الانقطاع؛ ولكن تقترن العودة إلى الشجرة بعد الانقطاع عنها بالاختبارات المناسبة، كما يقترن الصعود من غصن إلى غصن على جذعها وأغصانها بالاختبارات المناسبة، وبهذه المرونة يتم التحلل من كثير من الشروط البيروقراطية التي تحكم الحركة في السلم التعليمي مثل: السن، ومرات الرسوب، وبقاء الطالب في تخصص غير راغب فيه. كما أن عملية القفز المتاحة في الشجرة تسمح للموهوبين بعدم الالتزام بترتيب سنوات التدرج، فهي تسمح لهم بالقفز أو الطيران من فرع إلى فرع، وبالتالي تتيح الشجرة قدرًا كبيرًا من المرونة تتحدد فيه فرص التعليم بقدرات الطالب، وليس بعمره، وبرغباته لا بالقوانين واللوائح الجامدة. كما أن هذا التعدد والتنوع في التخصصات، يسهل التنقل بين فروعها من التعليم النظري إلى الفني، والعكس، ومن تخصص إلى تخصص، ومن مدرسة إلى مدرسة، ومن جامعة إلى جامعة[28].

---

(26) حامد عمار، **في آفاق التربية العربية من رياض الاطفال إلى الجامعة** (القاهرة: الدار العربية للكتاب، 2003)، ص 263.

(27) عمار وأحمد، المصدر نفسه، ص 79.

(28) المصدر نفسه، ص 82ـ83.

خاتمة

كانت هذه المحاور الرئيسة للنظرية النقدية التربوية عند حامد عمار، والحقيقة أن المتأمل فيها يجد أنها نظرية لتربية الإبداع، وتكوين المواطن صاحب الفكر النقدي الذي ينبش على حد تعبيره عن أصول المشكلة ويجد لها الحلول المناسبة من خلال ربطها في جميع سياقاتها المجتمعية، وكل محاور النظرية هي في مجملها من شروط تحقق الإبداع، فالإبداع يحتاج إلى الحرية والديمقراطية، وتحقق العدالة الاجتماعية المتجسدة في تكافؤ الفرص التعليمية، كما أنها نظرية تهدف إلى بناء الإنسان الكلي من خلال التربية الكلية التي تنمي جميع قدراته، وتبث فيه روح التحرر والنقد البنّاء □

الذكرى 64 لميلاد الجمهورية العربية المتحدة

مجدي المعصراوي

الأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

تمرّ الذكرى الرابعة والستين لقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية في 22 شباط/ فبراير 1958، فيستلهم الوحدويون العرب تلك الذكرى ودلالاتها الكبرى من أجل تجديد نضالهم الوحدوي الجامع من أجل إخراج أمتنا العربية، بكل أقطارها، من الواقع المرير الذي تواجهه في ظل ثلاثية «التبعية والفساد والاستبداد» التي تتحكّم في مصير مجتمعاتها وتوفّر الثغر لأعدائها كي يتسللوا لتفجيرها من الداخل، وتمزيقها كأمة وكأقطار.

وإذا كانت الظروف الموضوعية والإقليمية الدولية لم تسمح للوحدة الرائدة في أواخر خمسينيات القرن العشرين من النجاح، رغم توافر الظروف الذاتية المتمثلة بالقائد التاريخي والحركة القومية الناهضة، فإن المؤتمر القومي العربي يرى اليوم تحولات موضوعية مهمة على المستوى الإقليمي والدولي تشي بتراجع القدرات الاستعمارية والصهيونية على التحكم في مصير العالم عمومًا، وأمتنا خصوصًا، وهي الأمة التي تقود عبر مقاومتها الباسلة المنطلقة على امتداد الأمة من فلسطين وأكناف فلسطين، بما يتطلب توفير الظروف الذاتية الملائمة لترجمة هذه التحولات إلى إنجازات على طريق تحقيق المشروع النهضوي العربي وعناصره الستة وفي مقدمها الوحدة العربية إذا ما توافرت النيات الصادقة والإرادات الصلبة والأدوات المناسبة والرؤى السليمة.

من هنا ارتأت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في اجتماعها المنعقد في 2021/10/29 أن تطلق في ذكرى الوحدة «نداء الوحدة» الى الأمة بجميع تياراتها وقواها وجماهيرها من أجل تجديد النضال الوحدوي وبوصلته فلسطين ومقاومة أعداء الأمة...

وقد كلّفت الأمانة العامة الأمين العام السابق الدكتور زياد حافظ بإعداد «النداء – البيان» التاريخي ليحيط بكل جوانب العمل الوحدوي، ضرورة وإمكانية ووسائل، ويكون مفتوحًا لأوسع نقاش من جانب كل القوى والشخصيات العاملة من أجل وحدة الأمة.

إننا إذ نضع هذا «النداء» بين أيديكم نؤكد أن هذا النداء هو وثيقة إضافية من وثائق العمل الوحدوي العربي وتكملة للمشروع النهضوي العربي الذي يقوم المؤتمر القومي العربي على أساس أهدافه ويختار أعضاءه من بين المؤمنين به، بغضّ النظر عن مشاربهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية وجذورهم التنظيمية.

وفي ما يلي نص البيان:

نداء الوحدة: بيان سياسي(*)

إعداد: زياد حافظ(**)

الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

مقدمة

الوحدة العربية ليست حلمًا بل ضرورة وجودية كعرب أصحاب رسالة للبشرية. وهذه الرسالة هي رسالة السلام والحضارة والمعرفة التي أنتجها العرب ونقلوها للعالم. لكن بفعل الضعف الناتج من التجزئة تخلّى العرب عن تلك الرسالة. وأمتنا مرّت وتمرّ بتحدّيات متتالية تستهدف المزيد من التجزئة والتمزيق، ليس فقط لنهب الثروات بل لتدمير الهوية العربية الجامعة والرسالة للبشرية التي حملناها في الماضي والتي نسعى إلى إعادة حملها في المستقبل. وهذه الرسالة مبنية على ثقافة العلم والتوازن وفقًا لموروثنا التاريخي في الدين والسياسة والثقافة والأخلاق.

القراءة السريعة للمشهد العربي الراهن تخلص إلى نتيجتين: النتيجة **الأولى** هي أن حال التجزئة والتمزّق هي سبب الضعف البنيوي والتخلف في السياسة والاقتصاد وبخاصة في الاستقلال الوطني لهما والثقافة؛ بينما النتيجة **الثانية** هي أن شباب هذه الأمة، مع من تبقّى من كهولها وشيوخها المؤمنين والمؤتمنين على نهضة الأمة، يرون أن المشروع النهضوي العربي بأبعاده الستة هو الرد المتكامل على الواقع الراهن ويمثّل الأرضية لمقاومة الاحتلال الأجنبي والصهيوني، للعقل العربي أولًا والأرض العربية ثانيًا. فمقاومة احتلال الأرض أسهل كثيرًا من مقاومة احتلال العقل وسلب الإرادة كما تظهرها الوقائع الميدانية. غير أن المقاومة حقّقت إنجازات كبيرة في تحرير أجزاء كبيرة من الأرض المحتلة في لبنان وفلسطين وسورية والعراق، وقبل ذلك الجزائر ومصر، لكن ما زال الاستعمار الغربي للعقل العربي معطِّلًا في الحد الأقصى، أو محيّدًا له في الحد الأدنى. لتثبيت استقلال الإرادة، في ندائنا اليوم نقول بوضوح إن مشروعنا النهضوي العربي وفي طليعته الوحدة العربية وتحرير فلسطين، هو الرد على سلبيات المشهد الراهن كافة. لذلك سنجيب عن ثلاثة أسئلة واضحة وهي؛ **أولًا** لماذا الوحدة وما هو مضمونها؟ و**ثانيًا** هل الوحدة ممكنة؟ و**ثالثًا** كيف نحقّقها؟

(*) أطلق المؤتمر القومي العربي هذا النداء يوم 22 شباط/فبراير 2022.

(**) البريد الإلكتروني: zhafez@gmail.com.

أولًا: لماذا الوحدة؟

1 ـ ضرورة الوحدة

بعد الحرب العالمية الأولى كانت معظم الأقطار العربية تحت الاحتلال الأوروبي المباشر وغير المباشر الذي عمل على خلق كيانات سياسية مبنية على هويات فرعية للفظ الهوية العربية الجامعة. فقد أخفقت الدولة القطرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ـ والمستمرة حتى الساعة ـ في تحقيق الاستقلال من التبعية الخارجية، كما أخفقت في تحقيق الأمن والتنمية والرفاهية والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى إخفاق كارثي في إنجاز تجدّد حضاري يعيد العرب إلى مكانتهم السابقة. ومع كل ذلك كان المستعمر القديم والجديد يسعى وينجح في تحقيق المزيد من التجزئة والتبعية ودعم النخب المستبدة والفاسدة ويغذّي الصراعات الفئوية التي حجبت الهوية الجامعة. من الصعب جدًا عرض أي إنجاز للدولة القطرية في تحقيق ما يطلبه المواطن العربي. بل الدولة القطرية غارقة في حروب عبثية إما في ما بينها وإما في داخلها، وتخدم بالتالي الكيان الصهيوني المحتل ومصالح المستعمر القديم والجديد.

جوبهت محاولات النهوض في عدد من الأقطار، وفي مقدمها مصر والعراق وسورية والجزائر، بمواجهة تحالف الاستعمار القديم والجديد مع الصهيونية والرجعية العربية. والأخيرة تتباهى بأنها نجحت في القضاء على حركة التحرّر العربي، وهذا ما يؤكّد أن النهوض العربي لم ولن يكون مسموحًا به من جانب ذلك التحالف. فالدولة القطرية أُوجدت من جانب المستعمر لتكون تابعة للمركز الغربي وليست لتكون مستقلة في قرارها السياسي والاقتصادي والثقافي، كما أنها زرعت الكيان الصهيوني لمنع وحدة العرب جغرافيًا وسياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا.

من ناحية أخرى، فإن النخب الحاكمة في الأقطار العربية تعي أن شرعيتها مهتزّة، وتعتقد أن بقاءها في الحكم هو رهن الامتثال لإملاءات الاستعمار القديم والجديد، فأصبحت أداة قمع للحركة التحرّرية العربية بوجه عام، ولمنع نصرة فلسطين بوجه خاص. فقد كان معيار الوطنية، وما زال، الموقف من فلسطين وواجب تحريرها من البحر إلى النهر. وهذه الحقيقة يدركها الأحرار العرب الذين يعون أن لا حرية ولا استقلال ولا تنمية ولا عدالة اجتماعية ولا نهضة بوجود الكيان الصهيوني المحتل المزروع في جسد الأمة. الأمريكيون واضحون ويسعون إلى جعل الكيان الصهيوني أقوى عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا من كل الدول العربية مجتمعة، فما بالك بتمكين دولة واحدة في مشروع استقلالي تنموي؟! لذلك ضُربت جميع محاولات قيام دولة قطرية مستقلة صاحبة سيادة على قرارها السياسي والاقتصادي والثقافي.

إذًا، التجزئة التي أوجدها المستعمر الأوروبي ودعمها من بعده الأمريكي هي سبب البلاء للأمة العربية. ولم يوفر المستعمر أي وسيلة لزرع وتجذير الفتن الداخلية لمنع الوحدة، ليس بين الأقطار ولكن داخل كل قطر، وذلك بمساعدة النخب الحاكمة أيًّا كان نوعها، ليبرالية، يسارية، قومية، أو إسلامية. هذه الحقيقة موجودة في وعي الكثيرين. ونشير هنا إلى الدراسة الاستشرافية التي أعدّها مركز دراسات الوحدة العربية في أواخر الثمانينيات والتي توصلت إلى أن لا مستقبل للأمة العربية في حال التجزئة؛ فلا بد من إقامة دولة الوحدة. أما شكل هذه الدولة فهو أمر يبحث لاحقًا.

تبحث الدولة القطرية عن شرعية وجودها ككيان مستقل. لكن بعد أكثر من سبعة عقود ما زالت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من حاجات المواطن العربي في الأمن والرفاهية. بل ازداد الوضع سوءًا حيث الهويات الفرعية داخل كل قطر أصبحت حجة لحركات انفصالية تحت ذريعة حق تقرير المصير والحفاظ على الخصوصية، وكل ذلك بتشجيع غربي وصهيوني، وللأسف من جانب بعض الدول العربية التابعة للتحالف الأمريكي ـ الصهيوني. وثقافة التجزئة أنتجت ثقافة الإقصاء والتعصّب والتوحّش والغلو. ألم يحن بعد التفكير بطريقة أخرى في إعادة البنية السياسية والاقتصادية والثقافية العربية عبر نشر ثقافة الوحدة؟

ففي التجزئة ضعف بنيوي ومزمن بينما في الوحدة قوّة. وفي الضعف تخلّف وفقر بينما في القوة تقدم ونمو. وفي التخلف موت بينما في التقدم حياة. وأخيرًا في الموت فناء بينما في الحياة استمرار وتجدّد.

2 ـ ما هو مضمون الوحدة؟

لا نقصد بهذا السؤال الشكل الدستوري أو السياسي لدولة الوحدة بل مضمونها. وهذا المضمون يعني إمكان التنقّل بين كل أقطارها من دون تأشيرة، والعمل في أي قطر من دون أي إذن، والاستثمار في أي قطر من دون أي عائق. وتتلازم حرية التنقل البشري مع حرية تنقل رأس المال، ولا يمكن تفضيل رأس المال على العمل. ودولة الوحدة تعني وحدة التشريع ووحدة الحقوق والموجبات لجميع المواطنين. دولة الوحدة توحد القضاء ومصادر التشريع. ودولة الوحدة لها سياسة خارجية واحدة وجيش واحد. ودولة الوحدة لها عملة واحدة واقتصاد موحّد ومتكامل وسياسات نقدية ومالية متجانسة.

دولة الوحدة لا تلغي الخصوصيات في كل قطر بل تعدّها مصدر تنوّع والتنوّع مصدر غنى. دولة الوحدة لا تذوّب القطر بل تحميه من أطماع الخارج وفتن الداخل وتخفّف من أعباء الحماية المنفردة. فالحماية الجماعية أفعل وأقلّ تكلفة نسبيًا من الإنفاق المنفرد على الدفاع والأمن. دولة الوحدة حريصة على الأمن القومي بينما الدولة القطرية لا تعطي الأهمية نفسها له. والأمن القومي ليس محصورًا بحماية الحدود الخارجية بل يوجد في العديد من القطاعات كالاقتصاد والمياه والطاقة والبيئة وشبكة المواصلات والتواصل، وأخيرًا وليس آخرًا الثقافة العربية المشتركة. الدولة القطرية لا تستطيع تأمين كل ذلك، لأنه فوق طاقتها، بينما دولة الوحدة تؤهلها إمكاناتها للقيام بالواجب. على سبيل المثال قضية سد النهضة ليست قضية محصورة بمصر والسودان بل تؤثر في مكوّنات وادي النيل والقرن الأفريقي كافة. والمعالجة الثنائية تصطدم بواقع التجزئة الذي يقلل من هيبة المجموعة ككل بينما المقاربة لدولة الوحدة تجعل لكل طرف خارج البوتقة العربية يحسب ألف حساب.

دولة الوحدة هي دولة الإنتاج للسلع والخدمات ولإنتاج المعرفة بينما الدولة القطرية بسبب تكوينها التاريخي ريعية وغير منتجة، بل مستهلكة عبر الاستيراد وتابعة سياسيًا للقرار الخارجي. دولة الوحدة هي دولة الاستقلال الوطني في السياسة والاقتصاد والثقافة كما هي دولة التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. دولة الوحدة هي دولة المشاركة لكل مكوّنات المجتمعات العربية

وليست دولة الإقصاء والتمييز بين المواطنين. ودولة الوحدة هي دولة التجدّد الحضاري الذي يعيد العرب إلى مكانتهم في العالم عبر إنتاج ونقل المعرفة والعلم.

إذا أردنا أن نتخيّل تلك الدولة فهي دولة ممتدة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي ومساحتها توازي 13.5 مليون كيلومتر مربع أي في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الروسي الذي تبلغ مساحته أكثر من 17 مليون كيلومتر مربع. وأمنها القومي يطل على محيطين وتطلّ على خمسة بحار: البحر المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي، بحر قزوين، والبحر الأسود. بمعنى آخر، إن البعد الجيوسياسي لتلك الدولة أهم من أي بعد لأي دولة. فالدولة الموجودة بثقل في قارتين أساسيتين تجعلها دولة عظمى على الصعيد الجغرافي والأمن الجيوسياسي.

إضافة إلى البعد الجغرافي هناك البعد السكاني. اليوم عدد العرب قد يتجاوز 436 مليونًا، وقد يصل في 2050 إلى أكثر من 653 مليونًا، وفي نهاية القرن إلى أكثر من مليار. اليوم هذه الكتلة البشرية هي الثالثة في العالم بعد الصين والهند. تتقدم مصر بـ 102 مليون تليها الجزائر بـ 43 مليونًا ثم العراق بـ 40 مليونًا والمغرب بـ 35 مليونًا تليها بلاد الحرمين بـ 34 مليونًا (إذا صحّت التقديرات الإحصائية) ثم سورية بـ 27 مليونًا. وسكان الوطن العربي يتوزّعون بنسبة 78 بالمئة في أفريقيا و22 بالمئة في آسيا.

نسبة نمو السكان في الوطن العربي تفوق 2.1 بالمئة سنويًا، ما يجعل ذلك النمو أعلى من النمو السكاني في الولايات المتحدة الذي لا يتجاوز 0.9 بالمئة و0.5 بالمئة للصين. فالدولتان العملاقتان اقتصاديًا وسياسيًا تشيخان بينما دولة الوحدة المرتقبة شابة حيث أكثر من 29 بالمئة هم من السكان دون سن 14 وذلك في سنة 2020، وهي أعلى نسبة من المتوسط العالمي الذي بلغ 25 بالمئة.

أما على الصعيد الإنتاج فإن الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي لجميع الدول العربية هو 2.5 تريليون دولار ويأتي في المرتبة الثامنة عالميًا. لكن الناتج الداخلي الإجمالي للدول العربية على قاعدة القوة الشرائية فهي 6 تريليونات دولار ويأتي في المرتبة الرابعة عالميًا بعد الصين (24 تريليونًا) والولايات المتحدة (20.8 تريليون) والهند (8.9 تريليون). ونعتقد أنه يمكن زيادة أضعاف الناتج الداخلي العربي في حال إقامة دولة الوحدة على الأقل في تنمية التجارة البينية بين الأقطار العربية ناهيك بفتح الأسواق العربية للمنتجات العربية وإيجاد وفورات الحجم للتصنيع. فليس هناك من سقف للنمو والتنمية في المدى المنظور في دولة الوحدة. أما في حال استمرار الحال على قاعدة الدولة القطرية فالأفق الاقتصادي محدود والسقف منخفض والإمكانات مهدورة أو غير مستعملة بالكفاية المطلوبة.

هذا ولم نتكلّم على الثروات المعدنية والنفطية والغازية التي لم تخضع للتطوير والتنمية. فعلى ما يبدو معظم الأقطار العربية، كي لا نقول جميعها، تملك من تلك الثروات ما يكفي لمتطلّبات النمو والتنمية المستدامة وعلى قاعدة توزيع عادل للدخل وبناء طبقة وسطى تكفل الاستقرار في الوطن العربي. كما أن تلك الثروة التي لم تستغل حتى الساعة على نحوٍ مدروس وآفاق طويلة المدى يمكنها أن تؤمن الرفاهية لجميع المواطنين ومساعدة الدول التي تحتاج إلى تلك المساعدة. كما أن

الثروات الموجودة يمكن استثمارها في البحوث العلمية لتكوين معرفة كما سبقنا أسلافنا ونقلوها إلى العالم.

على الصعيد العسكري يبلغ عدد القوات المسلحة الإجمالي لجميع الدول العربية أكثر من 2.2 مليون عنصر، ما يجعل ذلك المجموع في المرتبة الأولى في العالم قبل روسيا والولايات المتحدة والصين! طبعًا هناك تفاوت في التسليح والنوعيات القيادية كما برهنت الحروب الأخيرة حيث الطائرات والدبابات الحديثة ليست كافية لربح حرب ضد من يملك إرادة وقدرة على تحمّل تكلفة الدم. لكن ما نريد أن نؤكّده أن بعض مكوّنات الجيوش المسلحة والقوى المسلحة الشعبية كانت كافية لهزم الجيش الذي لا يقهر وتصمد أمام تحالف كوني عدواني على سورية وتحالف إقليمي ودولي عدواني على اليمن. بمعنى آخر، فإن دولة الوحدة ستكون قادرة على ردع أي عدوان عليها من أي جهة كانت وتستطيع أن تحرّر الأراضي العربية المحتلة كافة.

3 ـ من هو العربي؟

أسئلة كثيرة طُرحت في الماضي وما زالت حول من يشكّل الأمة. والسؤال يحمل في طيّاته أسئلة حول العروبة وطبيعتها ومن هو العربي. كما أن هناك من حاول في الغرب وفي الوطن العربي وضع العروبة في وجه الإسلام كتناقض جوهري غير قابل للحل. في رأينا، نرى أن التشكيك في العروبة والعلاقة بالإسلام هو من صنع من لا يريد العروبة ولا الإسلام. فالعروبة هوية والإسلام روحها. من هو مسلم فعليه أن يتقن العربية وإلا لما استطاع قراءة القرآن ولما فهم الإسلام على حقيقته، وعبر اتقان العربية يكتشف العروبة. ففي الأمة عرب مسلمون وغير مسلمين وفي دار الإسلام عرب وغير عرب. نقول بوضوح إن العروبة مدخل لفهم الإسلام وأن الإسلام مدخل لفهم العروبة ورفع العروبة إلى رسالة إنسانية أنتجت المعرفة ونقلتها للعالم أجمع. فمن هو غير عربي وأتقن اللغة العربية اكتشف الإسلام ومن خلال ذلك العروبة وكذلك الأمر لمن هو عربي وغير مسلم فاكتشف عبر عروبته الإسلام.

إذا كانت العروبة هوية فمن هو العربي؟ الإجابة جاءت في «لسان العرب» لابن منظور في القرن الثالث عشر الميلادي. العربي هو عكس الأعجمي والأعجمي هو من لا يعرف نسبه. فالعربي هو إذًا من يعرف نسبه أي يعلم التاريخ. والإعرابي هو من يعرف نسبه جزئيًا فقط وليس بشكل كامل أي ناقص المعرفة. ومن مشتقات كلمة «عرب» كلمة «إعراب» أي تفكيك ثم تركيب وكلمة «تعريب» التي تعني تنظيم. إذًا العربي هو من يعلم نسبه، أي التاريخ، ويستطيع أن يفكّك ويركّب؛ أي قادر على التحليل، والذي يستطيع أن ينظم. بمعنى آخر، العربي هو من «يعلم». لذلك أنزل الله سبحانه وتعالى القرآن الكريم في لسان عربي مبين لعل يعقله من ينطق بذلك اللسان. العرقية لا مكان لها هنا، فالعرق الأساسي هو السامية بين سكان جزيرة العرب فهم سكان من كان من أصحاب المعرفة. أما علاقات الدم التي كانت تربط القبائل بعضها ببعض إيجابًا أو سلبًا فالعروبة ليست معنية إلّا عبر اللسان الذي يعبر وينقل التاريخ عبر الشعر، وفيما بعد عبر القرآن، وفيما بعد في العلوم.

النقطة الثانية هي أن الأقوام العرقية الموجودة في الوطن العربي منذ عدة قرون منهم من كان قبل ظهور الإسلام، ومنهم من دخل الإسلام، ومنهم من تساكن مع الإسلام في الوطن العربي

الواسع فأصبح ينطق باللغة العربية واستبطن الثقافة العربية الإسلامية. وهنا تكمن العلامة الفارقة، فالعروبة هوية وللهوية مكوّنات وروافد تراكمت مع التاريخ. فعلاقات الدم في المراحل الأولى في التاريخ تلتها مراحل الثقافات والحضارات التي دخلت الإسلام وتأثرت بالعروبة كما تأثرت العروبة بها.

بناءً على ذلك، فإن مفهومنا للقومية العربية يختلف عن المفاهيم التقليدية المروّجة في الغرب والأماكن المعادية للعرب والإسلام، وهو أنها ليست مبنية على رؤية عرقية ينعتونها بـ «الشوفينية» بل هي هوية جامعة تتجاوز الهويات الفرعية الموجودة في الوطن العربي وتحتضنها ولا تلغيها. كما أن القومية العربية هي التعبير السياسي للحفاظ على تلك الهوية وتطوّرت مع الزمن إلى حركة تحرّر وتحرير من المستعمر الأوروبي والصهيوني إلى حركة تطوير المجتمعات العربية. فالقومي العربي كما يعرّفه المؤتمر القومي العربي هو من ينطق باللغة العربية ويتبنّى المشروع النهضوي العربي بمختلف أبعاده.

4 ـ ما هو مضمون الدولة القطرية؟

هنا أيضًا لا نقصد شكل النظام السياسي القائم في كل قطر بل ما أنجزته الدولة القطرية على صعيد الاستقلال الوطني في القرار السياسي والاقتصادي، وعلى صعيد الأمن الوطني سواء في حماية الحدود أو في توفير الأمن الداخلي على الصعد كافة، وعلى صعيد العدالة الاجتماعية بين مكوّنات القطر، وعلى صعيد التنمية، وعلى صعيد التضامن العربي في وجه الاحتلالات القديمة والجديدة. كما لا بد من التكلم على ما أنتجته الدولة القطرية على صعيد البحوث والعلوم ومكانتها في العالم.

إن التقارير الدورية عن حال الأمة، سواء التي كان يعدّها مركز دراسات الوحدة العربية أو الأوراق السياسية التي كانت تقدم إلى المؤتمر القومي العربي، شرحت بشكل مفصّل الحالة البائسة العربية على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي، ما يؤكد مقولتنا أن الدولة القطرية أخفقت في تبرير وجودها وصحة جدواها. فالخطاب السياسي للنخب الحاكمة يهدف أولًا وأخيرًا إلى تأمين بقاء تلك النخب في الحكم وليس لتنفيذ مشاريع تخدم المواطن العربي. فالاستقلال أصبح قيمة نسبية، حيث شرعية الحكم تصبح مستمدة من دعم الغرب بعامة والولايات المتحدة بخاصة. وبما أن بوابة ذلك الدعم هي التطبيع مع الكيان الصهيوني، فتصبح السيادة الوطنية منقوصة، لأن التطبيع يفرض تنازلات عن حقوق سيادية كحجم القوّات المسلحة وتسليحها وتموضعها في جغرافيا الوطن. كما تفرض «التعاون الأمني» حيث تصبح السلطة الحاكمة أداة قمعية لكل حركة مناهضة للصهيونية وداعمة للتحرّر العربي والوحدة العربية. كما أن «فوائد التطبيع» الاقتصادية أحادية الاتجاه، أي لمصلحة الكيان وليس لمصلحة الدول المتطبِّعة كما أوضحته الأوراق المقدمة إلى ملتقى مناهضة التطبيع الذي عقد في مطلع 2021 (شباط/فبراير ـ آذار/مارس).

تحاول الدولة القطرية تثبيت شرعيتها المنقوصة على حساب الدول الشقيقة عبر افتعال فتن وحروب عبثية للسيطرة والهيمنة. فلا تعاون اقتصاديًا حتى بين الدول التي تنتمي إلى التجمعات الإقليمية. فالصراع بين المغرب والجزائر دليل على ذلك، والصراع بين دول مجلس التعاون الخليجي

دليل آخر، والصراع السابق بين سورية والعراق دليل آخر، وحصار غزّة وعدم نصرة فلسطين من جانب الدول القطرية دليل قاطع على الخوف من الغرب الداعم للكيان الصهيوني المحتل، الذي يهدّد بقاء نخبها في السلطة، وأخيرًا الحصار الاقتصادي المفروض على كل من لبنان وسورية من جانب دول خليجية يؤكّد ما نقوله.

استثمرت الدولة القطرية، وبخاصة تلك الغنية بالموارد الطبيعية، قدراتها في الحجر ولم تستثمرها في البشر. فالأقطار العربية في المرتبة الدنيا في البحوث العلمية من حيث الإنفاق على تلك البحوث ومن حيث براءات الاختراع التي تعكس الإبداع. ومتوسط ذلك الإنفاق للدول العربية هو 0.51 بالمئة من الناتج الداخلي وفقًا لمعهد اليونسكو الإحصائي. في المقابل ينفق العدو الصهيوني المحتل ما يوازي 4.9 بالمئة على البحوث وفنلندا ما يوازي 7 بالمئة من ناتجها الداخلي. وأعلى مستوى إنفاقي على البحوث العلمية في الدول النفطية الثرية هو في دولة الإمارات العربية حيث بلغت 1.28 بالمئة فقط بينما بلاد الحرمين لم تنفق إلّا 0.82 بالمئة والجزائر لم تتجاوز 0.54 بالمئة. فالعقلية الريعية قتلت المجهود واكتفت بشراء المعرفة وكأن المعرفة سلعة تشترى وتباع بينما في أساسها تنبع من عقل ومجهود الإنسان.

الدولة القطرية العربية دولة ريعية بامتياز كما أظهرته عدّة أبحاث. فثقافة المجهود لإنتاج الثروة مفقودة بينما ثقافة توزيع الثروة وفقًا لتراتبية الولاءات متطوّرة جدًا، وهذه ميزة الدولة الريعية. والدول التي حاولت بلورة ثقافة إنتاجية لتحصين استقلالها السياسي والاقتصادي ضُربت من جانب الغرب وبواسطة دول عربية أخرى تابعة للقرار الغربي الأمريكي والصهيوني. **فالمطلوب دوليًا من الدول العربية أن تبقى دولًا ريعية لا تنتج وتستهلك فقط وتكون دائمًا مكشوفة تجاه الخارج لتمكين السيطرة على قراراتها وقدراتها.** الدولة القطرية الريعية دولة ناقصة السيادة وغير قابلة للتطوّر وداعمة للفئويات الموجودة وبالتالي مروّجة لثقافة الإقصاء فتبقى فاقدة للوحدة الوطنية في مواجهة التحدّيات الخارجية والداخلية. مصيرها لن يختلف عن الدولة الإسبانية التي اعتمدت على غزو دول أمريكا اللاتينية لنهب ذهبها فزالت إمبراطوريتها من الوجود ودخلت مرحلة الأفول المزمن. الدولة القطرية لن تقوم إلّا بالاقتصاد الريعي وإن الشذوذ عن ذلك التوجّه يواجه بالحروب والفتن والقتل.

ثانيًا: هل الوحدة ممكنة؟

إذا كان الاستعمار القديم مسؤولًا مباشرًا عن التجزئة القسرية للأقطار العربية في المشرق العربي كما في المغرب الكبير، فإن النخب الحاكمة التي أفرزها المستعمر عملت وما زالت تعمل على تكريس التجزئة خدمةً لمصالحها وليس خدمةً لشعوبها. **فميزان القوة الذي فرض التجزئة والذي عمل ونجح في ضرب كل محاولات النهوض داخل القطر، هذا الميزان، تغيّر لمصلحة وحدة الشعوب العربية ومؤسساتها النضالية التي نجحت في كسر الهيمنة الاستعمارية عبر اعتناقها المصلحة القومية العربية على حساب المصالح الضيّقة للنخب الحاكمة.** فقضية فلسطين قضية جامعة لمختلف مكوّنات الوطن العربي، وهي التي كانت حافزًا لتحرير الأراضي المحتلة من جانب العدو الصهيوني. ومناهضة التطبيع داخل البلدان العربية تفوّقت على

الأجندات المحلية في محاكاة النخب الحاكمة الفاقدة لأي حجة تبرّر التطبيع المعادي للموروث التاريخي والثقافي والسياسي لجماهير الوطن العربي.

فشل الحرب الكونية على سورية أتى عقب إفشال الاحتلال الأمريكي للعراق وعقب حرب تموز/يوليو 2006 وقبل ذلك تحرير لبنان في 2000 من الاحتلال الصهيوني باستثناء مزارع شبعا، وبعد صمود غزّة وتلازمه مع فشل العدوان على اليمن ومعركة سيف القدس في 2021. فهذه الإنجازات الاستراتيجية على مدى عقدين من الزمن لم تكن لولا المجهود الذي قامت به قيادات محور المقاومة وساهمت في تسريع تراجع وانحدار مكانة الغرب والولايات المتحدة الذي تلازم مع صعود الكتلة الأوراسية التي تشمل كلًا من روسيا والصين وفيما بعد الجمهورية الإسلامية في إيران ومحور المقاومة العربية.

في المقابل لا بد من تسجيل عامل مساعد في إنجازات المقاومة العربية وهو عامل التراجع الغربي البنيوي والأزمة الوجودية التي تنذر بزوال الكيان الصهيوني المحتل. ليس هدف هذا النداء تفصيل عناصر تراجع وأفول الغرب ولا تعداد الإخفاقات التي مني بها ذلك الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، بل فقط لتسجيل أن التحالف الغربي القديم الجديد مع الصهيونية والرجعية العربية في حال تراجع استراتيجي. فالظروف الموضوعية لإقامة دولة الوحدة أصبحت أكثر حضورًا مما كانت عليه في السابق، وحتى في ذروة المد القومي الذي تجسّد في الوحدة التاريخية بين سورية ومصر. ولكن موازين القوّة آنذاك دوليًا وإقليميًا كانت لمصلحة الانفصال. لا ننسى أن الرجعية العربية وإيران الشاه وتركيا والكيان الصهيوني كانوا متحالفين مع الغرب لإسقاط الوحدة، فاستفادت من أخطاء ارتكبتها قيادة الوحدة لدعم الحركة الانفصالية. وفي رأينا، فإن الانفصال هو النكبة الثانية في التاريخ العربي المعاصر وأهم من نكسة حزيران/يونيو 1967. فهذه الثغر كانت مفتاحًا للتدخلات الخارجية لمنع أي منحى وحدوي بين الأقطار العربية، بل اعتمدت على الخلل الداخلي في كل قطر لتغذية الفتن وتعزيز التجزئة؛ فكان الضعف فالتبعية وفقدان الاستقلال وفقدان التنمية ومنع العدالة الاجتماعية، وبطبيعة الحال إلغاء إمكان التجدد الحضاري وحمل الرسالة العربية للعالم أجمع.

ولا بد من تسجيل دور لعامل خارجي آخر ساهم في تراجع وأفول التحالف الغربي والصهيوني مع الرجعية العربية هو صعود المحور الأوراسي المكوّن الذي يقوده كل من الصين وروسيا والذي تلتف حوله دول آسيوية أخرى كالهند ودول آسيا الوسطى في منظومة شانغهاي التي ترفض الهيمنة الأمريكية. كما أن حول هذا المحور الآسيوي تلتحق به دول من أمريكا اللاتينية ككوبا وفنزويلا ونيكارغوا وبوليفيا وقد تلتحق أيضًا كل من المكسيك والبارغواي والأرجنتين والإكوادور والبرازيل ليعطي بعدًا كونيًا للمحور الرافض للهيمنة الأمريكية، ويمنح روحًا جديدة لمنظومة عدم الانحياز الرافضة للهيمنة الأمريكية. وهناك حركة مماثلة على صعيد القارة الأفريقية حيث أفريقيا الجنوبية عضو في منظومة البريكس التي شكّلت أول محاولة لربط القارة الآسيوية بالأفريقية وبأمريكا الجنوبية.

العنصر الداخلي الذي نرتكز عليه لدفع مسار الوحدة هو وحدة الشعوب العربية التي بفطرتها وجدت أن الجامع المشترك بينها الذي يتجاوز كل الاختلافات هو قضية فلسطين. والهبّة الشعبية

الواسعة لنصرة فلسطين تؤكّد أن طريق الوحدة وتحرير فلسطين طريق واحد. لن ندخل في الجدلية العقيمة التي تصل إلى العبثية حول أولوية فلسطين أو الوحدة بل نؤكد أن الاثنتين متلازمتان وشرط ضرورة وكفاية لكل واحدة منها.

لكن الأهم من كل ذلك هو أن حاجز الخوف في مواجهة النخب الحاكمة قد انكسر كما انكسرت هيبة الجيش الصهيوني الذي زعم أنه لا يقهر. فالانتفاضات الشعبية التي عصفت بعدد من الأقطار العربية أدخلت بعضها قضية فلسطين في حراكها وبعضها تناساها. فتلك الانتفاضات التي تناست فلسطين فشلت بينما الأخرى التي ضمّتها لم تفشل وإن لم تحقق كل أهدافها كما في مصر وتونس. أما في لبنان فلما تحوّلت الانتفاضة الشعبية ضد الفساد والأوضاع الاقتصادية المزرية إلى مناهضة المقاومة فشلت فشلًا ذريعًا، إضافة إلى ضعف الظروف الذاتية في قيادة الانتفاضة. فمكنّت المجتمع الطائفي العميق من إجهاض تلك الانتفاضة. ما نريد أن نقوله هو أن الحراك الشعبي الداخلي الخالي من البعد القومي لن يكتب له النجاح، لأن موازين القوة ما زالت لمصلحة النخب الحاكمة. لكن عندما يدخل البعد القومي في الحراك الشعبي يتغيّر ميزان القوّة لمصلحة الحراك ولمصلحة المسار القومي. ففلسطين توحد الأمة وتوحد المجتمعات العربية بينما القضايا الداخلية الأخرى لا تحظى بالإجماع نفسه وإن كانت محقة.

بناءً على هذه التحوّلات الدولية والإقليمية والعربية يمكننا أن نقول إن الوحدة ممكنة رغم الصعوبات الحتمية التي ستواجه الوحدويين.

ثالثًا: كيف نحقّق الوحدة؟

الدور الاستراتيجي هو في وحدة الشعوب في مواجهة التحدّيات. فهي تفرز النخب التي تستطيع قيادتها عبر مراحل. لا ننسى أن الاتحاد الأوروبي بُني على مراحل امتدت على أكثر من أربعة عقود وذلك بين دول غير متجانسة بالسياسة والثقافة واللغة وتاريخ طويل من الحروب والعداوات الثنائية أو المحورية عبر القرون. فكل هذه العوائق غير موجودة في الوطن العربي حيث اللغة والموروث التاريخي الثقافي والسياسي المشترك يجعل فكرة قيام الوحدة فكرة منطقية وقابلة للتنفيذ.

لسنا في هذا البيان السياسي معنيين في تحدد مراحل زمنية لإقامة دولة الوحدة، ولسنا معنيين في تحديد الملامح الدستورية لها. فالمروحة واسعة من الصيغ الوحدوية التي يمكن اتباعها ونتركها للتشاور مع مختلف مكوّنات هذه الأمة. فهذه الوحدة هي أولاً وحدة شعبية قبل أن تتحوّل إلى وحدة سياسية دستورية.

1 ـ استراتيجية اقتصادية

الاستراتيجية المقترحة هي عبر بناء الوحدة الاقتصادية تليها فيما بعد وحدة سياسية. لكن هناك شكوك عند عدد من الاقتصاديين الذين لا يرون أن السوق الأوسع أو الاقتصاد القومي الأكبر حجمًا أفضل للقطر الواحد من الاقتصاد القطري بمفرده. ذلك أن الواقع الحالي للاقتصادات العربية

قد يؤدي إلى تدمير الاقتصاد القومي إذا ما تمّت الوحدة اليوم من دون تغيير في البنى السياسية والاقتصادية. يمكن الموافقة على الطرح المنطقي لتلك الإشكالية إلّا أن تحفظّنا على تلك الأطروحة يعود إلى ماهية الوحدة. فتحقيق الوحدة أو حتى السعي لها يحمل في طيّاته دينامية جديدة تفرض مراجعة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية. فالواقع الفئوي والاقتصاد الريعي والفساد المتفشّي في جميع أقطار الأمة يتنافى مع التكامل أو حتى الشروع بمشاريع مشتركة فكيف بالوحدة؟ لذلك سلوك درب الوحدة يعني أيضًا تغييرًا جذريًا في البنى والسياسيات الاقتصادية والأخلاقية. أي بمعنى آخر إن الوحدة هي بحد ذاتها ثورة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى أخلاقية.

لكن وللإنصاف، هناك نمط من التعاون قد حصل بالفعل ويحصل بصورة متزايدة وهو في حركة رؤوس الأموال العربية التي أصبحت تنتقل بسهولة أكبر بين الأقطار العربية بينما تستمر القيود على حركة العمالة العربية بين الأقطار. فالانفتاح على الاستثمار في معظم الدول أدّى إلى تزايد في الحركة الاستثمارية العربية بين الأقطار العربية وإن كانت نسبة تلك الاستثمارات لمجمل الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي صغيرة. وتقدّر الاستثمارات العربية من ودائع واستثمارات مباشرة خارج الوطن العربي بأكثر من ثلاثة آلاف مليار دولار بينما الاستثمارات العربية في الوطن العربي لم تتجاوز خمسمئة مليار دولار معظمها في قطاع الطاقة. وهذه الاستثمارات العربية (خارج قطاع الطاقة) محصورة في قطاعات غير منتجة كالاستثمار العقاري بكل أشكاله (فنادق ومنتجعات ومراكز تجارية) أي استثمارات لا تؤدي إلى التراكم الرأسمالي وإن أدّت إلى تفعيل قطاعات تابعة كقطاع الإسمنت وبعض العمالة. كما أن الطابع الأساسي لهذه الاستثمارات هو الريع الذي يبقي الاقتصاد القطري منكشفًا وتابعًا لمراكز قرار خارجية. فالاستثمارات المطلوبة في رأينا هي للقطاعات الإنتاجية من السلع وحتى من الخدمات التي تأتي بقيمة مضافة متزايدة عبر اقتباس التكنولوجيات الحديثة وبخاصة في ما يتعلّق بالذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال وليس الحصر، إن الاستثمار في قطاعات المعرفة العلمية هي التي ستوّلد القيمة المضافة. ونذكّر هنا أن أساس الثروة في التاريخ الاقتصادي لدول الغرب كان في ملكية الأرض في القرن الثامن والتاسع عشر بينما أصبح رأس المال مصدر الثروة في القرن العشرين. أما في القرن الحادي والعشرين فإن مصدر الثروة هو المعرفة وأساس المعرفة هو العلم.

أما الوجه الآخر لحركة رؤوس الأموال العربية فهو الاستثمار في المؤسسات المالية القائمة وبخاصة تلك الاستثمارات التي مصدرها الريع النفطي. والقطاع المالي العربي بصورة عامة مولج بتدوير الفوائض المالية الناتجة من الريع النفطي. وهنا أيضًا شكوك في جدوى تلك الاستثمارات التي لا تساهم في تكوين رأس المال أو الزيادة في القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي.

إن العمل التعاوني العربي ما زال محدود الآفاق بسبب بنية الاقتصاد العربي الذي يرتكز على توزيع الريع بدلًا من إنتاج الثروة، وبالتالي يغيّب القرار السياسي لدفع المزيد من التعاون. لكن وللإنصاف لا بد من الإقرار بأن الجهود المشتركة لم تتوقف لإقامة نوع من التجمع الاقتصادي بين الأقطار العربية. فكمية القرارات التي صدرت والتزايد في الأجهزة المؤسسة التي أنشئت للإشراف على التجمع الاقتصادي ما زالت مستمرة. لكن العبرة كانت وما زالت في التطبيق وترجمة العمل

القانوني والمؤسسي إلى واقع متجذر في البنية الاقتصادية العربية. ومن المعالم المشرقة ما تّم إنجازه في دول مجلس التعاون وإن كانت اقتصادات تلك الدول مبنية على الريع المالي النفطي. كما لا بد من الإشارة إلى المؤسسات التي تمّ إنشاؤها كالصناديق الإنمائية العربية أي كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1967) وصندوق النقد العربي (1976). أما الصناديق الوطنية فهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1961) وصندوق أبو ظبي للتنمية (1974)، وإن كانت قطرية أساسًا، فإن مداخلاتها الإنمائية تؤثر إيجابًا في شد أواصر التعاون العربي. أضف إلى ذلك ما يعرف اليوم بالصناديق المالية السيادية التي أصبحت لاعبًا أساسيًا في الحقل الاستثماري العالمي. ولعل أهم ما يميّز هذه الصناديق هو رسملتها بصورة تسمح لها بالقيام بالعمل المنوط بها بصورة فاعلة. وهذه الصناديق تستطيع أن تساهم في رأس مال المشاريع العربية المشتركة كمشاريع الطاقة أو مشاريع بنيوية مشتركة كربط شبكات الكهرباء بعضها ببعض. لكن التطبيع الذي قامت به بعض الدول صاحبة الصناديق السيادية قد تعطّل مشاريعها الاستثمارية في الأقطار العربية للاشتباه بدور ما للكيان الصهيوني العدو.

أ ـ المشاريع الوحدوية

المشاريع الوحدوية القائمة المقترحة هي على سبيل المثال وليس الحصر وقد تخضع لإضافات وفقًا للحاجة.

ب ـ القائمة

المشروع **الأول** هو بناء السكك الحديد التي تربط بين أقطار الأمة وتساهم في نقل المواطنين العرب والبضائع التي تنتجها لتنمية التجارة البينية بين الأقطار والتي ما زالت ضعيفة حتى الآن. فمعظم التجارة الخارجية العربية تصدّر سلعها إلى الخارج وتستورد معظم حاجياتها منه من دون التركيز على الأسواق العربية. صحيح أنه سبق للجامعة العربية إقرار السوق العربية المشتركة لكنها ظلّت حبرًا على ورق بسبب غياب الإرادة السياسية للنخب الحاكمة وبسبب هيكلية الاقتصاد لهذه الأقطار التي تركّز على الريع كمصدر أساسي لإنتاج الثروة كما أشرنا في عدة أبحاث.

المشروع **الثاني** هو تشبيك شبكات الطاقة بين.

المشروع **الثالث** هو تشبيك قنوات وأنابيب المياه بين الأقطار كافة.

المشروع **الرابع** هو تشبيك أنابيب النفط والغاز بين الأقطار كافة.

المشروع **الخامس** هو خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية وشبكات الإنترنت السريع وفائق السرعة.

المشروع **السادس** إنشاء أسطول عربي لنقل البضائع العربية.

المشروع **السابع** توحيد خطوط الطيران العربي وسائر وسائل النقل البرّية.

المشاريع الثنائية على حدود مشتركة (لبنان وسورية، سورية والعراق والأردن، الجزائر وتونس وليبيا والمغرب وموريتانيا، مصر وليبيا والسودان، السودان والصومال وجيبوتي).

يمكن إضافة مشاريع أخرى كما يمكن الاكتفاء بمشروع واحد كبداية للعمل من أجل استنهاض العمل الوحدوي.

ج ـ آلية العمل

بما أن المبادرة آتية من هيئة شعبية فمن الطبيعي والضروري إيجاد الآلية الشعبية المناسبة. نقترح في مشروع السكّة الحديد مثلًا الذي هدفه ربط الأمة من المحيط إلى الخليج إنشاء أربع هيئات عليا في كل من دول الاتحاد المغربي (المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس، ليبيا)، دول وادي النيل (مصر، السودان، إريتريا، جيبوتي، الصومال)، دول الجزيرة العربية (اليمن، عمان، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، والكويت)، دول بلاد الرافدين وبلاد الشام (لبنان، سورية، العراق، الأردن، فلسطين).

د ـ مهمة الهيئة

مهمة الهيئة العليا الإقليمية لسكك الحديد التنسيق بين الهيئات القطرية التي ستتولى المهمات التالية:

أولًا، تعبئة الطاقات العربية لخدمة المشروع.

ثانيًا، إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع على الأقل بخطوطه العريضة.

ثالثًا، إعداد خطة التمويل بين رأس مال يكتتب ودين طويل الأجل.

رابعًا، إعداد الخطة الترويجية الشعبية لبث الوعي بين شعوب الأقطار والضغط على النخب الحاكمة لتحقيق المشروع.

خامسًا، إعداد جدول زمني يحدّد المراحل لتحقيق المشروع وربط المجهود المبذول بالنتائج المحققة.

تضم الهيئة القطرية ـ ليس حصرًا ـ أعضاء الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي من الأقطار المعنية؛ أعضاء المؤتمر القومي العربي الراغبين في المشاركة في النشاط، الطاقات التقنية المميّزة في كل قطر التي ترغب وتستطيع أن تقدّم شيء ما لتحقيق المشروع.

من أعمال الهيئة القطرية إبلاغ الهيئة العليا الإقليمية التي تقوم بدورها التنسيق مع الهيئات الإقليمية الأخرى.

نعتقد أن المباشرة بهذه الآلية لكل مشروع يحقّق الأهداف التالية:

أ ـ الانتقال من حقبة طرح الأفكار إلى حقبة العمل الفعلي.

ب ـ تعبئة الطاقات البشرية العربية وبث الوعي الوحدوي فيها.

ج ـ الضغط المباشر وغير المباشر على النخب الحاكمة للقيام بواجبها تجاه المشروع.

هـ ـ الخطوات المدروسة في التشبيك في مشاريع محدّدة

إذًا الخطوة **الأولى** هي إلغاء تأشيرات التنقل بين البلدان العربية إضافة إلى إلغاء إجازات العمل في مختلف الأقطار العربية. أما الخطوة **الثانية** فتكمن في تفعيل الاتفاقات والمؤسسات التي أنشئت في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كالسوق العربية المشتركة

والدفاع العربي المشترك. الضغط يجب أن يكون شعبيًا ومستمرًا على الحكومات. الخطوة **الثالثة** هي دفع الحكومات إلى التشبيك الاقتصادي في البنى التحتية كشبكات الطرق والسكك الحديد وشبكات النفط والغاز في جميع الأقطار العربية.

2 ـ استراتيجية شعبية

في موازاة الاستراتيجية الاقتصادية هناك استراتيجية شعبية يجب اتباعها، وهي تعبئة مختلف المكوّنات المجتمعية في الوطن العربي. لذلك ندعو إلى تفعيل الهيئات الشعبية والنقابية كافة في لقاءات وندوات مشتركة داخل الأقطار وبين الأقطار حول أوجه العمل الوحدوي وذلك لتكريس ثقافة وحدوية تبتكر العمل الجماعي. وهذه الصيغة هي تجسيد لما نقصده بالكتلة التاريخية بين التيّارات السياسية وكذلك بين الفعّاليات السياسية. ليس هناك من تيّار واحد يستطيع أن يصنع الوحدة أو أن يروّج لها. جميع المكوّنات يجب أن تكون «رابحة» في العمل الوحدوي، وهنا تكمن مسؤولية النخب الوحدوية التي تسعى إلى تولّي ذلك العمل. ثقافة العمل التنسيقي ليست سهلة وليست «طبيعية» فهي مكتسبة عبر التجربة والانضباط.

في هذا السياق نعتقد أن ما قام به المؤتمر العربي العام الذي يضم كلًا من المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي ومؤتمر الأحزاب العربية في إقامة سلسلة من الملتقيات العربية والدولية لنصرة فلسطين ولمناهضة التطبيع ولدعم الأسرى ولدعم خيار المقاومة ولدعم سورية هي نموذج للعمل المشترك. فما قامت به اللجان التحضيرية لمختلف الملتقيات شكّل نواة عمل تنسيقي داخل الأقطار وبين الأقطار. والاستراتيجية المتبعة اعتمدت العمل عبر تفعيل الكتلة التاريخية في التحضير للملتقيات ونجحت. لذلك نعتقد أن سلوك ذلك الدرب في تعبئة الجماهير وبث الوعي الوحدوي والضغط على الحكومات يجب أن يُعمم ويُطوّر. كما أن النخب الناشطة في هذه المؤتمرات والملتقيات مدعوة إلى تكثيف جهودها عبر مقالات وإطلالات إعلامية لترويج ثقافة الوحدة وتجذير الوعي بضرورتها.

3 ـ استراتيجية التواصل ومخاطبة الشباب

ما زال الخطاب الوحدوي مغيّبًا في وسائل التواصل الاجتماعي، كما هو مغيّب عند النخب التي تعدّ نفسها معنية بالوحدة. فمنها من يعتقد أنها حلم، ومنها من لا يرى إلّا اللحظة الراهنة، ومنها من لا يرى إلّا السلبيات التي تكبّل الأمة. فهذه النخب مجتمعة تنسى الإنجازات التي حققتها هذه الجماهير عبر المقاومة الموجودة من المحيط إلى الخليج. فلولا المقاومة في العراق لنجح المشروع الأمريكي في المشرق العربي، ولولا المقاومة في لبنان لاستمر الاحتلال الصهيوني في لبنان، ولولا المقاومة في فلسطين لماتت القضية. ولولا صمود سورية في وجه العدوان الكوني عليها لتمّت محاصرة المقاومة. ولولا صمود الشعب اليمني أمام تحالف العدوان لانتصرت الرجعية العربية على المقاومة وثقافتها. فهذه إنجازات دُفع ثمنها بالدم والدموع والعرق ولن تذهب هدرًا. لذلك لا بد من إعادة الاعتبار للخطاب الوحدوي داخل القطر وبين الأقطار العربية.

هذا يعني ترويج ثقافة الحوار بدلًا من التراشق، وثقافة بناء الجسور بدلًا من بناء المتاريس، وثقافة تقبُّل الرأي الآخر بدلًا من ثقافة الإقصاء لمن يخالف الرأي. كما أن تلك الثقافة تفرض سلوكًا مختلفًا في العمل الجماعي حيث الذاتية تتراجع أمام المصلحة المشتركة. الأحزاب الوطنية والقومية التي وصلت الى الحكم أضاعت البوصلة ووضعت مصلحة الحزب والتمكين في السلطة بدلًا من إنجاز برنامج العمل.

ومضمون الخطاب الوحدوي يتطلب التركيز على تمكين وتحصين الكتلة التاريخية، أي الكتلة التي تضم مختلف التيّارات السياسية في الوطن العربي. فالاختلاف مقبول والخلاف مرفوض. لذلك يجب أن تتراجع القضايا الخلافية والتركيز على القضايا الجامعة. هنا يكمن دور نصرة فلسطين التي تحظى بإجماع الأمة ما عدا المتطبعين وهم أقلّية.

الخطاب الوحدوي يجب أن يحاكي تطلّعات الشباب. فالرهان هو عليهم. فهم نصف الأمة اليوم وكاملها غدًا كما قال القائد الخالد الذكر جمال عبد الناصر. يجب أن ينسجم أسلوب الخطاب الوحدوي مع طبيعة الخطاب الشبابي. لذلك لا بد من إقامة ورش عمل مع الشباب لصوغ نماذج خطابية تحاكي تطلّعات الشباب وتربطهم بمشروع الوحدة والمشروع النهضوي العربي.

نعيش في عصر العلاقات الشبكية التي ستحل محل العلاقات الحزبية بسبب تطوّر وسائل التواصل وتوفير المعلومات والتعبئة والتنظيم عبر الآليات الرقمية. العلاقات الشبكية علاقة الثقافة الرقمية التي لم تكن موجودة في الأجيال السابقة. وهذه العلاقات تستطيع تعبئة شرائح واسعة من مكوّنات المجتمعات العربية وتكون شكلًا من أشكال الكتلة التاريخية الضرورية للقيام بهذا العمل □

رؤوفين أرليخ

المتاهة اللبنانية: سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان (1918ـ1958)

تعريب محمد بدير

([د. م.: د. ن.]، 2017). 871 ص.

ياسمين قعيق(*)

باحثة سياسية لبنانية.

صحيحٌ أنّ البعض قد يقول إنّ كتاب **المتاهة اللبنانية**، وما يعرضه من وقائع وحيثيات وأحداث، مبالغٌ فيها، وإنّ مؤلّفه يهدف إلى زرع الفتنة أو تشويه تاريخ العديد من السياسيين والصحافيين ورجال الدين في لبنان. لكن من الأصح، هو القول، بأنّ ما تسمح الأجهزة الاستخبارية الصهيونية والإسرائيلية بنشره، هو ليس بمثابة وثيقة مُدمغة لا تقبل الشكّ، وبالتالي، لا يصحّ تبنّيها في المطلق. بالطبع هناك مغالطات ومقاربات مبالغ فيها في الكتاب، وبخاصة في وصف البطولات الخارقة للـ«هاغاناه» في حرب 1948، وأن الجيش الإسرائيلي جيش دفاعي لا هجومي، على سبيل المثال لا الحصر.

ـ 1 ـ

على الرغم من أنّ الكتاب يُعدّ وثيقة مهمة، وإن كان يجب عدم تبنّيها بالكامل ويجب التدقيق في الكثير من المعلومات التي يوردها، إلاّ أنّ معظم المعلومات التي يوردها ليست بالجديدة حصرًا. فقد سبق وأن تضمّن أكثر من كتاب ومرجع يوثّق العلاقات الصهيونية والإسرائيلية مع مختلف الشخصيات والمسؤولين اللبنانيين ومن مختلف الطوائف وخلال مراحل تاريخية مختلفة بناء على أرشيف استخبارات العدو. فاتفاق البطريرك الماروني أنطوان عريضة مع الوكالة اليهودية، على سبيل المثال، ورد أول مرّة في كتاب **الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان**[1]، في حين يتضمّن كتاب **عدو عدوي** معلوماتٍ مفصّلة عن التعاون

(*) البريد الإلكتروني: yesminekoaik@hotmail.com.

(1) بدر الحاج، **الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان: قراءة في مذكرات إلياهو ساسون وإلياهو إيلات** (بيروت: دار مصباح الفكر، 1982).

بين كلّ من المطران إغناطيوس مبارك وإميل إدة وعن لقاءات رياض الصلح مع الوكالة اليهودية[2]. والكتاب هو في الأساس دراسة في وثائق الأرشيف المركزي الصهيوني في القدس مدعومة أيضًا بوثائق أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. أمّا كتاب **دبلوماسية إسرائيل السرّية في لبنان**، فيُشرّح وبشكل مفصّل التدخّل الإسرائيلي في لبنان[3]، مبادئه وأهدافه وبعض نتائجه، فضلًا عن العلاقات الإسرائيلية السرّية مع مسؤولين لبنانيين حتى مرحلة ما بعد اجتياح بيروت عام 1982، وتفاصيل العلاقة بين «إسرائيل» ومشروع «المارونية السياسية» ومحاولة استخدام لبنان كرافعة لتغيير وجه الشرق الاوسط بأكمله ربطًا بتغيير المنطقة. ومن المفيد جدًا الاستفادة من الكتب المذكورة، علّنا نأخذ العبرة من تاريخ يتبيّن أنّه ليس إلّا بحاضرٍ وواقع معاصر وثيق الصلة.

ـ 2 ـ

حافظت فكرة لبنان مسيحيّ صديق لـ«إسرائيل» على «سحرها»، لكنّ إخراج لبنان من دائرة الصراع العربي- الإسرائيلي لم يكن بالأمر السهل كما كان يُعتقد؛ وإن كانت التجربة الصهيونية والإسرائيلية مع لبنان منذ عام 1918 وحتى عام 1958 بمنزلة «متاهة» بالنسبة إلى رؤوفين إرليخ كما جاء في عنوان كتابه.. فإنّ السنوات اللاحقة وما حملته من تحولّات أصابت العقيدة الصهيونية بمقتلٍ بفعل تعاظم المقاومة وقدراتها، لا شكّ في أنّ عناوينها ستراوح بين الفشل والتخبّط تارة، والخيبة وإحكام طوق الردع تارة أخرى.

كتاب **المتاهة اللبنانية**، بحسب الناشر، يُعدّ خلاصة رؤية وتفحّص المؤلّف للعلاقات بين المشروع الصهيوني في فلسطين منذ بداياته وحتى عام 1958 مع أطراف لبنانية بالاستناد إلى وثائق سرية وتقارير لأجهزة الأمن الصهيونية بفروعها كافة، ولقاءات شخصية ومحاضرات لكبار العسكريين والسياسيين الصهاينة. أمّا المؤلف، فهو جنرال صهيوني بولندي الأصل مختصّ في الشؤون اللبنانية والسورية والفلسطينية، خدم في جيش الاحتلال لمدة ثلاثين عامًا في قسم الاستخبارات، وتقاعد سنة 1994. وخلال السنوات ما بين 1985 و2000، كان أرليخ نائبًا ليوري لوبراني، منسّق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان بعد الاحتلال سنة 1982. وبحكم منصبه الوظيفي، كان على اطلاع وثيق على شبكة العلاقات السياسية والعسكرية التي أقامها الصهاينة مع عملائهم في لبنان.

ـ 3 ـ

كان لافتًا للنظر تركيز لوبراني، في تقديمه للكتاب، على ما سمّاه «الفرضية الخاطئة التي تقول بأنّ لبنان المسيحي الماروني سيكون الدولة العربية الأولى أو على الأكثر الثانية، التي ستوقّع على اتفاقية سلام مع إسرائيل.. وكل من سيقرأ، النسيج الطويل والمعقّد لشبكة العلاقات والاتصالات التي تطورت خلال سنين بيننا وبين شخصيات وجهات لبنانية، يفهم

(2) لورا زيتراين ايزنبرغ، **عدو عدوي: لبنان في التصورات الصهيونية المبكرة (1900ـ1948)**، ترجمة فادي حمود (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997).

(3) كيرستين شولتزه، **دبلوماسية إسرائيل السرّية في لبنان**، ترجمة أنطوان باسيل، السلسلة السياسية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1998).

الحقيقة البسيطة: لبنان محكوم بأن يكون الدولة الأخيرة التي سيوقّع معها اتفاق سلام.. فالمعطيات الأساسية للبنان، بحسب لوبراني، «لم ولا تسمح له أخذ مبادرة هادفة وصلبة للوصول معنا إلى اتفاق سلام ملزم وثابت أمام أي تأثير خارجي»، ويخلص لوبراني إلى القول: «إنّ الواقع الصعب والإشكالي في لبنان لا يمكن تغييره بواسطة القوة العسكرية التي خبرنا قيودها جدًا في حرب لبنان. ولا شكّ بأنّ إحداث تغيير أساسي في هذا الواقع يمكن تحقيقه بواسطة اتفاق سلام فقط – أو على الأقل تسوية أمنية ـ يضمن السلام في الجليل.. الطريق إلى أي اتفاق بيننا وبين لبنان، سواء أعجبنا ذلك ام لا، تمرّ بسورية. اتفاق سلام إسرائيلي- سوري- لبناني هو الهدف الذي يجب أن تسعى إليه حكومة إسرائيل، من أجل إعادة الهدوء والحياة الطبيعية إلى حدودنا مع لبنان».

مع كلام لوبراني، يصبح الربط بين مبدأ التدخّل الإسرائيلي في لبنان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة وخلال مختلف المراحل التاريخية، حتى الحالية منها، وضمان الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة في مواجهة سورية، أكثر وضوحًا.

فلطالما، ارتكزت السياسة الإسرائيلية حيال لبنان على مفهومين: تحالف الأقليات، ومبدأ التدخّل الذي يتخذ، بدوره، شكلين منفصلين من التدخّل: (1) التدخّل لدعم حليف للتأثير في السياسات المحلية؛ (2) التدخّل في الميزان الإقليمي كوسيلة لتحقيق الهيمنة. وجمعت «إسرائيل» هذين النوعين من التدخّل في لبنان.. تدخّلت لمصلحة حليفها الماروني بهدف تأمين سيطرة مارونية سياسية، علمًا أنّ حليفًا مارونيًا قويًا يساهم في هيمنة إسرائيلية على المشرق في مواجهة سورية. وبالتالي، إنشاء شرق أوسط أكثر مؤاتاة للدولة اليهودية.

ـ 4 ـ

يُسهب كتاب **المتاهة اللبنانية**، المؤلّف من مقدمة وثلاثة أجزاء في شرح الأهداف الصهيونية والإسرائيلية في لبنان من خلال مقاربات تاريخية وجيو-سياسية. وما سيُذكر، لا يُعدّ سوى غيض من فيضِ ما كشفه الكتاب خلال مراحل تاريخية مختلفة ولأسباب مختلفة. وكان «إرليخ» محقًا، إلى حدّ بعيدٍ، في تحليله لـ«سهولة العمل في الوسط الطائفي اللبناني، إذ تتقدّم المصالح الاقتصادية على الأيديولوجيا في المجتمع اللبناني، ويمكن الحصول بسهولة على حلفاء في لبنان مقابل دفع الثمن».

وفي مقاربة لميزان الإنجازات والإخفاقات لنشاط الحركة الصهيونية و«إسرائيل» تجاه لبنان على مدى أربعين عامًا، يخلص الكاتب إلى أن لا نتيجة حاسمة لكفّة الميزان. فالسعي كان متواصلًا بين عامي 1918ـ 1958 بغية تحقيق سلسلةٍ من المصالح السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاستيطانية في لبنان، تصبّ في إطار خلق «شرق أوسط» أكثر مؤاتاة لـ«الدولة اليهودية».

ـ 5 ـ

يتناول **الجزء الأول** من الكتاب سياسة الحركة الصهيونية تجاه لبنان خلال الانتداب (1918 ـ 1947) ويحتوي على 3 فصول. ويتبيّن أنّ الحركة الصهيونية، خلال حقبة الانتداب، سعت إلى اختراق العزلة التي كانت تُحيط بالمشروع الاستيطاني اليهودي

ومحاولة إيجاد حلفاء مستعدّين للتسليم بقيام بيت قومي لليهود في فلسطين.

من الناحية السياسية، رأت الحركة الصهيونية في الطائفة المارونية، التي تمتّعت، في حينه، بموقع مهيمن في لبنان، حليفًا محتملًا ربطًا بوجود مصالح مشتركة بينها وبين المشروع الاستيطاني- اليهودي أقلّيتان محاطتان «ببحر عربي مسلم معادٍ». فسعت الحركة إلى تأسيس تحالف ثنائي مع الموارنة في لبنان أو تحالف في إطار «تحالف أقليات» شرق أوسطي أوسع. فكان أن أدار القسم السياسي في الوكالة اليهودية النشاط السياسي تجاه المعسكر الانفصالي الماروني. وأسهم التواصل المباشر مع شخصيات لبنانية كثيرة في وجود معرفة جيدة وأكثر عمقًا بالسياسة والمجتمع اللبنانيين، ومثّل رافعة لنسج علاقات مع شخصيات إسرائيلية وفي دول عربية إضافية.

إميل إدّه، الرئيس اللبناني بين عامي 1936 و1941، الذي كان المحاور الأساسي للوكالة اليهودية، كان من بين الزعماء الأبرز للمعسكر الانفصالي الماروني. وبرزت شخصيات مهمّة أخرى، تمثّلت بالبطريرك الماروني أنطوان عريضة ومطران بيروت، أغناطيوس مبارك، اللذين أقامت الوكالة معهما علاقات وثيقة، وزعيم «الكتائب»، بيار الجميل، الذي أُجريت إتصالات متقطّعة معه. كما أقامت الوكالة اليهودية اتصالات ضعيفة، غير منتظمة وعلى مستوى متدنٍ نسبيًا مع بشارة الخوري، زعيم المعسكر الذي أيّد اندماج لبنان المستقل في الوطن العربي، ومع أنصاره، وفق ما يذكره إرليخ.

رفض إدّه، طوال مدة ولايته كرئيس لبنان، الاتفاق الرسمي اليهودي-اللبناني وتذرّع بمعارضة المفوّض السامي الفرنسي. لكنّ العامل الأساسي لرفض إدّه الذهاب بعيدًا في علاقاته مع المشروع الاستيطاني اليهودي، بحسب إرليخ، هو الخشية من أن يُثير بذلك عليه الجمهور المسلم، الذي سعى إلى التعاون معه، ومن أن يُضرّ تاليًا بمستقبله السياسي في لبنان.

أمّا بشارة الخوري، فيصفه إرليخ بأنّه كان صاحب نزعة معادية للصهيونية، ومع ذلك اجتمع في 11 آب/أغسطس 1941 في بيروت بإلياهو ساسون ـ الوكالة اليهودية، وقال له «يوجد بيننا وبينكم حائل يجب إزالته وهو جبل عامل.. ثمّة ضرورة لإخلائه من سكانه الشيعة الحاليين الذين يمثّلون خطرًا دائمًا على لبنان وإسرائيل..». فاقترح الخوري «إخلاء جبل عامل من سكانه الشيعة وإسكانه بعد الحرب بالموارنة المقيمين في الولايات المتحدة». كما اقترح أن يقوم المشروع الاستيطاني اليهودي بإقراض البطريرك عريضة مبلغًا من المال «من أجل شراء جبل عامل وتوطين الموارنة فيه ليكونوا جيرانًا لليهود ويتمكنوا من التعاون معهم بدون عوائق».

بعد نيل لبنان استقلاله، أظهر المسيحيون الانفصاليون، استعدادًا للمضي بعيدًا في علاقاتهم بالمشروع الاستيطاني اليهودي. ورأوا في العلاقة مع الحركة الصهيونية رافعة محتملة للحصول على مساعدة مالية وسياسية، وفي بعض الحالات عسكرية، ضدّ نظام «بشارة الخوري».

أمّا ذروة استعداد المسيحيين الانفصاليين للذهاب بعيدًا في علاقاتهم بالمشروع الاستيطاني اليهودي، فقد تجسّد في الاتفاق الذي وُقّع في 30 أيار/مايو 1946، بين ممثل الوكالة اليهودية وموفد البطريرك عريضة.

الاتفاق، الذي تضمّن سلسلة واسعة من مجالات التعاون العملي بين الكنيسة المارونية والمشروع الاستيطاني اليهودي، مثّل للوهلة الأولى، دُرّة تاج سياسة الحركة الصهيونية تجاه لبنان. لكنّ الاتفاق لم يُطبّق، ففي مطلع عام 1948، تنصّل البطريرك منه علنًا، رغم أنّ الوكالة أبدت استعدادًا غير مألوف لدعمه عمليًا، بواسطة نقل أموال مالية كبيرة لزعماء الكنيسة ولشخصيات مسيحية انفصالية أخرى. ويُعيد «إرليخ» أسباب عدم تطبيق الاتفاق بصورة رئيسية إلى ضعف الكنيسة المارونية.

وفي ما يتعلّق بالطوائف الأخرى، يذكر إرليخ، أنّه حصلت محاولات لتأسيس حلف سياسي مع أبناء الطائفة الدرزية في جبل الدروز جنوب سورية أيضًا، لكنّها لم تُثمر نتائج عملية، خلافًا للتعاون الأمني. وذلك، بسبب الخشية الدرزية من تفعيل نزعاتهم الانفصالية وانعدام قدرتهم على الأمر، وبسبب شكوك شخصيات رئيسية في الحركة الصهيونية ممن اعتقدوا أنّ الدروز لا يُمثّلون عاملًا سياسيًا وازنًا.

ومع السُنّة، حاول زعماء الحركة الصهيونية وشخصيات من خارج المؤسسة الصهيونية تلمّس احتمالات إيجاد مخرج مشترك بين الحركة والحركة القومية العربية واندماج الدولة الصهيونية ضمن خطط فدرالية عربية شاملة. المحاولة الأبرز، وفق إرليخ، كانت من طريق رئيس الحكومة رياض الصلح. لكن جسر الهوّة بين مواقف زعماء الحركة الصهيونية الذين التقوا بـ«الصلح» ومطالب القومية العربية كما عرضها الصلح لم يكن ممكنًا.

أمنيًا، اضطُرّت الحركة الصهيونية و«إسرائيل»، وفق ما يذكره إرليخ، إلى معالجة نوعين من التهديدات الأمنية القادمة من لبنان: تهديد القتال الفلسطيني غير النظامي (التهديد الإرهابي بنظر المشروع الاستيطاني وإسرائيل) الذي تلقّى دعمًا ومساندةً من سورية، وتهديده باجتياح جيوش نظامية من الأراضي اللبنانية.

المرة الأولى التي تعرّضت فيها المستوطنات القريبة من الحدود لتهديدٍ أمني جدّي كان في عامَي 1919ـ1920، خلال المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا حول ترسيم الحدود مع لبنان. المستوطنات الأربع في شمال إصبع الجليل تعرّضت لهجوم من جانب مجموعات مسلحة مناهضة للفرنسيين. ورغم أن المنطقة كانت خاضعة نظريًا لسيطرة فرنسا، إلّا أنّها لم تكن سيطرة فعّالة عمليًا، وفي غياب مساعدة فرنسية أو بريطانية اضطر السكان إلى ترك مستوطناتهم عام 1920. التهديد الأمني ضدّ المستوطنات، في حينها، جاء تحديدًا من الجنوب، من اتجاه سهل الحولة وسفوح هضبة الجولان، فيما لبنان كان بالنسبة إليهم، آنذاك، عمقًا متعاطفًا وداعمًا. ونظرًا إلى علاقات «حسن الجوار» التي أقامها سكان المستوطنات مع الشيعة في جنوب لبنان ومع زعاماتهم الإقطاعية (عائلة الأسعد في الطيبة) ومحمد الحاج عبد الله (الخيام)، حصل المستوطنون على مساعدة قيّمة من الشيعة سهّلت عليهم مواجهة التهديدات الأمنية.

ويقول «إرليخ» إنّه وخلال حقبة «الثورة العربية» استفاد المشروع الاستيطاني اليهودي بدرجة كبيرة من علاقاته مع الشيعة والدروز والسنّة في لبنان، رغم مظاهر التعاطف التي أبدوها تجاه القضية الفلسطينية. «فالشيعة امتنعوا عن مهاجمة المستوطنات اليهودية

القريبة من الحدود وساعدوهم في المجال الاستخباري. بينما أظهر رؤساء الحكومات السُنّية، خير الدين الأحدب والأمير خالد شهاب، استعدادًا للتعاون الأمني المحدود مع الوكالة اليهودية».

اقتصاديًا، في الحرب العالمية الأولى وما بعدها (1916ـ1923)، أعطت الحركة الصهيونية أهمية كبيرة لضمّ الليطاني، انطلاقًا من فرضية أنّ مياه الأردن والليطاني حيوية لتطوير «إسرائيل». لكنّ المعركة السياسية التي أدارتها الحركة الصهيونية لضمّ الليطاني ومصادر مياه الأردن إلى نطاق «إسرائيل» فشلت بسبب المعارضة الحاسمة للفرنسيين وعدم وجود دعم مناسب من جانب البريطانيين، الذين لم يكن لديهم مصلحة في تأزيم علاقاتهم بحلفائهم الفرنسيين. ووفقًا لـ«إرليخ»، لم تكن الاعتبارات الاقتصادية هي التي حدّدت حدود «إسرائيل» والحدود الشمالية ضمنًا، وإنّما المصالح السياسية للقوتين العظميين. فالتسوية التي تمّ التوصّل اليها بين بريطانيا وفرنسا أبقت الليطاني وجزءًا من مصادر مياه نهر الأردن (بانياس والحاصباني) في النطاق الانتدابي الفرنسي في سورية ولبنان، وسط خيبة كبيرة لدى زعماء الحركة الصهيونية.

من جهة ثانية، أبدت الحركة الصهيونية اهتمامًا في الاستيطان في جنوب لبنان، لكن غياب الموارد وبُعد الجنوب عن مركز الاستيطان اليهودي وجدول «الأولويات الإسرائيلية»، منع إقامة مستوطنات في مناطق النبطية وصور وصيدا. وبحسب إرليخ، فإنّ الأفكار بشأن الاستيطان في جنوب لبنان أُثيرت ودُرست بين الفينة والأخرى إبّان فترة الانتداب، وخصوصًا في منتصف الثلاثينيات، كملاذٍ للنازحين اليهود من ألمانيا النازية، لكنّها لم تُطبّق عمليًا. والسبب الرئيسي كان معارضة سلطات الانتداب الفرنسية التي كانت تتخوّف من أن يؤدّي الاستيطان اليهودي في جنوب لبنان إلى إعادة طرح مطالب الحركة الصهيونية بضمّ المنطقة والسيطرة على مياه نهر الليطاني.

ـ 6 ـ

يتناول **الجزء الثاني** من الكتاب، موقع لبنان في السياسة الإسرائيلية خلال «حرب الاستقلال» (29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 ـ 23 آذار/مارس 1949)، ويحتوي على 5 فصول.

شكّلت التطورات الإقليمية في الأربعينيات ـ في مقدمتها إعلان دولة لبنان المستقلة، اندلاع حرب 48 وإنشاء «إسرائيل» ـ محطة لحصول تغييرات مهمة في سياسة «إسرائيل» تجاه لبنان. فتحوّلت الحكومة اللبنانية تدريجيًا إلى «عنوان» رئيسي وجّهت «إسرائيل» إليه معظم جهودها السياسية، فيما العلاقات مع الطوائف المختلفة فقدت أهميتها شيئًا فشيئًا.

أمنيًا، اتُخذ قرار الدخول العسكري العربي إلى فلسطين للدفاع عنها خلال اجتماع وزراء الخارجية والدفاع العرب في عمّان (23 نيسان/أبريل 1948) وخلال اجتماع رؤساء الأركان العرب في الزرقاء في الأردن (30 نيسان/أبريل 1948). انضمّ لبنان إلى التحالف العربي لجُملة من الاعتبارات السياسية الداخلية والخارجية، واتبع الجيش اللبناني استراتيجية دفاعية، وفق الكاتب.

في النصف الثاني من أيار/مايو 1948، درس «بن غوريون» احتمال توجيه ضربة عسكرية للبنان بهدف إخراجه من الائتلاف العربي وإقامة دولة مسيحية فيه يكون نهر الليطاني حدودها الجنوبية. لكن في ضوء الوضع في القدس والطريق المؤدي إليها، اضطر «بن غوريون» إلى نقل لواء «يفتاح» من الجليل إلى الجبهة الوسطى. بذلك، ضعفت جدًا قوة الجيش الإسرائيلي على الجبهة اللبنانية، الأمر الذي تسبّب بسقوط المالكية، «بوابة» الجليل، التي دخلت وحدات «جيش الإنقاذ» إلى الجليل عبرها. المبادرة الاستراتيجية في الجليل والجبهة اللبنانية، وفق تعبير إرليخ، قام بها الجيش الاسرائيلي فقط في عملية «حيرام» (28ـ31 تشرين الأول/أكتوبر 1948) التي احتل خلالها مواقع «جيش الانقاذ» في الجليل الأوسط وتموضع على طول الحدود مع لبنان، وسيطر على حزام الأراضي اللبنانية، بين المالكية والمطلّة، تضمّن 15 قرية شيعية ونقاطًا على ضفاف نهر الليطاني. عقب اتفاقية الهدنة مع لبنان إنسحب الجيش الاسرائيلي من الاراضي التي احتلها في لبنان وانتشر على الحدود ، التي تقرّر أن تكون خط الهدنة.

سياسيًا، استمرّت الاتصالات الصهيونية والإسرائيلية مع شخصيات ومجموعات من المعسكر الانفصالي، بهدف تشجيع معارضة حكم بشارة الخوري، وإضعاف النظام اللبناني والإضرار بجهده الحربي ضدّ «إسرائيل». الشخصيات والمجموعات اللبنانية التي جرى الاتصال بها، حينها، يُقسّمها إرليخ إلى أربع مجموعات أساسية: المعارضة الانفصالية للحكم من الوسط المسيحي الماروني (إميل إدّه، البطريرك عريضة). وشخصيات رفيعة داخل الحكم (أبرزها كان رئيس الحكومة رياض الصلح)، موظفين في وزارة الخارجية (السفارات اللبنانية في باريس، واشنطن، الفاتيكان)، وشخصيات إعلامية ودينية. والجمهور الشيعي في الجنوب، الأبرز كان أحمد الأسعد. أمّا بالنسبة إلى الدروز، فأُعطيت الأفضلية للعلاقات معهم في جنوب سورية وفلسطين.

لكنّ اللقاءات التي عقدها مسؤولو الخارجية الإسرائيلية مع زعماء المعارضة الانفصالية، في صيف 1948، أوضحت ضعف المعارضة وافتقادها إلى الإرادة والقدرة للعمل ضدّ النظام، وفق ما يذكره إرليخ. آنذاك، تمّ تحويل الجهد من المعسكر الانفصالي إلى الحكم اللبناني، وخصوصًا من طريق رئيس الحكومة، رياض الصلح، بهدف استقطاب لبنان من طريقه نحو «اتفاقية سلام» مع «إسرائيل».

يُذكر أنّ الاتصالات السياسية كانت جزءًا من الجهود الشاملة التي وُجّهت للوطن العربي بدءًا من تموز/يوليو 1948. فأُنشئت محطة للدبلوماسية السرّية في باريس لإدارة الاتصالات الإسرائيلية مع البلدان العربية. وعُقدت في باريس ستة لقاءات سرّية بين إسرائيليين ورياض الصلح، انتهت من دون نتائج عملية. فتمّ تحويل معظم الجهود إلى المفاوضات مع النظام اللبناني برعاية الأمم المتحدة للتوصّل إلى اتفاقية هدنة بين الجانبين وُقّعت في 23 آذار/مارس 1949، في ختام ثلاثة أسابيع من المفاوضات في الناقورة.

وفي الاقتصاد، حصلت محاولات للدفع قدمًا بخطة مشتركة لاستثمار مياه الليطاني بين الحركة الصهيونية ومستثمرين لبنانيين.

الخطة تمحورت، آنذاك، حول حرف مجرى الليطاني باتجاه فلسطين، بواسطة نفق، لسقاية الأراضي وإنتاج الطاقة الكهربائية الرخيصة من مياه النهر لمصلحة «إسرائيل» ولبنان. لكنّ المعارضة الحاسمة لسلطات الانتداب الفرنسية والتقلبات السياسية في لبنان ـ صعود مناصري اندماج لبنان مع الوطن العربي إلى الحكم ـ حالت دون أن يترجم المستثمرون والحركة الصهيونية خططهما إلى لغة عملية، وفق إرليخ. أمّا استيطانيًا، فنشأ واقع استيطاني جديد، وكان الأبرز اقتلاع السكان العرب في المنطقة وإقامة سلسلة من المستوطنات الأمامية على طول الحدود مع لبنان.

ـ 7 ـ

يتناول **الجزء الثالث** والأخير من **المتاهة**، سياسة «إسرائيل» تجاه لبنان في الخمسينيات (1949 ـ 1958)، ويحتوي على 8 فصول، إضافة إلى ملحق الخرائط والوثائق.

ويُقارب رؤوفين إرليخ سياسة «إسرائيل» خلال الحقبة المذكورة من خلال ثلاث حقب:

أ – الابتعاد عن الواجهة (1949ـ 1953). بعد حرب 48، جرى التعامل مع الأردن ومصر بوصفهما الدولتين العربيتين المركزيتين اللتين كان ينبغي تركيز الجهود من أجل التوصّل معهما إلى تسويات سياسية، بينما نُظر إلى لبنان بوصفه ثانويًا في السياسة الإسرائيلية الشرق أوسطية.

ومن الأسباب التي أدّت أيضًا إلى تراجع العلاقة، أنّه في مطلع الخمسينيات، توفي إميل إدّة والبطريك عريضة، الشخصيتان اللتان كانت الحركة الصهيونية على علاقة وثيقة بهما. واضطر المطران مبارك إلى الاستقالة تحت ضغط الفاتيكان، بينما ذهب رياض الصلح ضحية اغتيال. أمّا بيار الجميل، فكان حذرًا من الالتقاء شخصيًا بممثلين إسرائيليين وفضّل إقامة علاقة متواصلة مع «إسرائيل» غير مباشرة. بينما تحوّل الحدود إلى سياج أمني على الحدود، وضع حدًا لعلاقات حسن الجوار التي سادت إبان فترة الانتداب مع الشيعة، وأضرّ كثيرًا بالعلاقات مع الدروز في لبنان، وفق ما يذكره إرليخ.

أمّا وخلال حقبة الخمسينيات، فيشير الكاتب إلى أنّ لبنان أظهر في العلن، موقفًا معاديًا تجاه «إسرائيل»، بينما أظهر لبنانيون درجة كبيرة من المرونة، في إطار لجنة الهدنة. فتمّ استغلال اللجنة كمنصّة لإجراء محادثات ومشاورات سريّة، ولتبادل المعلومات الاستخبارية والرسائل السياسية، والتعاون الأمني.

ب – إقتراحات «بن غوريون» المتعلّقة بتغيير طابع لبنان (1954ـ 1956).. على خلفية اهتزاز الستاتيكو في الشرق الأوسط، وحرب سيناء، واحتدام الخلاف بين وزارتي الخارجية والأمن الإسرائيليتين، أثار بن غوريون (الأمن) عدّة مرات اقتراحات للقيام بمبادرة تؤدي إلى إقامة دولة مارونية ضمن حدود مقلّصة، تضمّ جنوب لبنان حتى نهر الليطاني إلى «إسرائيل» وتغيير حدود لبنان وطابعه كرافعة لتغيير وجه الشرق الاوسط بأكمله.

من جهة ثانية، أدار الوسيط الأمريكي إريك جونستون، بين عامَي 1953 و1956، مفاوضات مع «إسرائيل» والعرب، للتوصل إلى خطة متفق عليها لتقسيم مياه الأردن. لكن، المعارضة الحاسمة للولايات المتحدة ولبنان،

والبراغماتية التي أبدتها القيادة الإسرائيلية، أدّت إلى تنازل «إسرائيل» عن ضمّ مياه الليطاني في خطة جونستون، وفق ما خلص إليه إرليخ. بينما طرأت تحولات استيطانية كبيرة على الحدود مع لبنان، ونشأ أمر واقع تمثّل بإنشاء منطقة ذات طابع سكاني يهودي موجودة تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة.

ج – السياسة الإسرائيلية الحذرة أثناء الأزمة اللبنانية (1957ـ1958).. في تلك الحقبة، واجه النظام اللبناني اختبارًا خطيرًا من نوعه، يتعلّق بأصل وجوده. في حينها، لاحت لإسرائيل فرصة للتدخّل في الأزمة ولمحاولة الدفع قدمًا بآراء واقتراحات بن غوريون. لكن نتيجة لدروس «حرب سيناء» والأولويات الأخرى في السياسة الشرق الأوسطية (تحالف دول الأطراف)، اتسمت سياسة «إسرائيل» تجاه لبنان بالحذر الشديد، الذي تمثّل بتقديم مساعدة متواضعة لنظام الرئيس كميل شمعون، والامتناع عن التدخّل العسكري المباشر في الأزمة وتفضيل اعتماد قنوات العمل الدبلوماسية، وبخاصة الأمريكية.

آنذاك، كان دور الولايات المتحدة يتطوّر نتيجة سياساتها في الحرب الباردة وبات يشمل دعمها لـ«إسرائيل» ولبنان، بوصفهما «دولتين ديمقراطيتين»، انخرطتا في المعسكر الغربي. وفي نواح عديدة، خدمت مصالح الولايات المتحدة في دعم موقف لبنان الموالي للغرب مصالح «إسرائيل» في المحافظة على الهيمنة المارونية. فكان مبدأ «أيزنهاور» والسياسة الإسرائيلية المرتكزة على التفكير بالمحيط يهدفان إلى احتواء ما عُدّ التهديد الناصري-الشيوعي. في النتيجة، حصلت «إسرائيل» على الأقل، وبصورة غير رسمية، على دعم لسلوكها التدخّلي، وعلى تأييد لعلاقاتهما بالموارنة.

بينما حرصت «إسرائيل» ما بعد حرب سيناء، بقيادة بن غوريون، بالتنسيق مع الولايات المتحدة على عدم الانجرار إلى مغامرات في لبنان. أمّا نظام كميل شمعون، الذي أظهر على نحو منهجي مقاربة معادية لـ«إسرائيل» على مدى الخمسينيات، لم يكن معنيًا، وعلى الأرجح لم يكن قادرًا على السماح لنفسه، وفق إرليخ، بالذهاب بعيدًا في الاستعانة بـ«إسرائيل»، وفضّل المراهنة على الولايات المتحدة.

ويقول إرليخ، إنّ «الحوار الذي تطوّر خلال عام 1958، في ذروة الأزمة اللبنانية، بين «إسرائيل» وممثلين كبار من النظام اللبناني، كان قصير الأجل ولم يُثمر علاقة مباشرة مع الرئيس كميل شمعون، ولم توجد مصلحة للجانبين بتوسيع التعاون العسكري بينهما كما حدث إبّان الحرب الأهلية في السبعينيات، فحرص الجانبان على عدم الذهاب بعيدًا في الحوار فيما بينهما». ومع انقضاء الأزمة، وانتخاب فؤاد شهاب رئيسًا انقطعت قناة الحوار وعادت العلاقات بين «إسرئيل» ولبنان إلى صيغتها المعروفة، المتمثلة بالاتصالات ضمن إطار لجنة الهدنة.

أمّا مع اندلاع الحرب عام 1975، يوضح إرليخ، بأنّ فصلًا جديدًا انفتح في سياسة «إسرائيل» تجاه لبنان وفي علاقتها بالموارنة. بداية الفصل، تمثّلت بتقديم مساعدة عسكرية مباشرة للموارنة، ونهايته بالتدخّل الإسرائيلي المباشر والواسع الذي تمثّل باجتياح لبنان عام 1982.

في المقاربة، لا بُدّ من الإشارة إلى أنّه في عام 1958، حين دعا كميل شمعون، الولايات المتحدة إلى التدخّل عسكريًا لإنهاء الأزمة لمصلحة بقائه في الحكم، نزل المارينز في بيروت في تموز/يوليو لإبقاء لبنان تحت

السيطرة المارونية. وفي حزيران/يونيو 1982، وفي إثر تفكّك الدولة اللبنانية بعد الحرب الأهلية 1975ـ1976، قامت «إسرائيل» باجتياحها استجابة لمطالب مماثلة للمساعدة، وكانت أهدافها تدمير البنية التحتية الفلسطينية في لبنان وإعادة إحلال السيطرة المارونية، وصنع «السلام» مع «لبنان الجديد»، وتسوية صراعها مع سورية، من أجل الهيمنة الإقليمية عن طريق إخراج سورية من المعادلة. ولم يمضِ وقت طويل على الاجتياح الإسرائيلي، الذي حظي بموافقة أمريكية حتى أُرسل المارينز مرة أخرى إلى بيروت عام 1982، ولكن هذه المرة لمساعدة القوات الاسرائيلية على الإبقاء على لبنان الماروني. شكّل الاجتياح ذروة العلاقة المارونية ـ الإسرائيلية، ومحاولة لمقاربة الهيمنة الإسرائيلية على كامل الشرق الأوسط. لكن فشل الاجتياح وموت بشير الجميل في أيلول/سبتمبر 1982، وإسقاط اتفاق 17 أيار/مايو في عام 1984، كان علامة على التفكّك السريع للعلاقات المارونية ـ الإسرائيلية.

ـ 8 ـ

في الختام، أن نعترف ببراعة الصهاينة في عملية تأريخ حروبهم وتعظيم قوّتهم وتقديم نظرتهم إلى الأحداث التي عصفت ببلادنا، لا يصبّ في خانة الإشادة بالمعنى الحرفي للكلمة. إنّما هو اعتراف يُحتّم علينا الاهتمام أكثر بتدوين تاريخنا وحفظ إنجازاتنا وانتصاراتنا بوجه عدوّ عنصريّ غاصب وجميع من يدعمه. وما الاعتراف ببراعة الصهاينة بتأريخ مزامعهم، إلّا دعوة متجدّدة إلى ضرورة إيلاء أهمية جدّية ومُحكمة لتحصين مجتمعاتنا الثقافية والوطنية، وبخاصة أنّنا بتنا في زمن قلب الحقائق وتشويه الوقائع وطمس الذاكرة، وزمن «التسامح» و«التعايش» المُبتدع لتبرير «التطبيع العربي» مع الصهاينة. فحفظ الحقّ للأجيال المقبلة، واجب ومسؤولية... لأنّ البديل هو التشتّت والتيه وضياع التاريخ والجغرافيا، وبالتالي، الانحدار نحو «متاهة» لا نهاية لها □

عبد الهادي أعراب

سوسيولوجيا التغير الاجتماعي: تساؤلات واستنتاجات حول المغرب

(فاس: دار مقاربات للنشر والتوزيع، 2019). 134 ص.

محمد الإدريسي(*)

طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة ـ المغرب.

ـ 1 ـ

أصدر عالم الاجتماع المغربي عبد الهادي أعراب، نهاية سنة 2019، كتابًا جديدًا موسومًا بـ **سوسيولوجيا التغيُّر الاجتماعي: تساؤلات واستنتاجات حول المغرب**. يعَدّ الكتاب ثمرة سنوات من العمل الميداني والتأصيل النظري لتحولات المجتمع المغربي خلال العقود الأخيرة. لهذا، فهو يمثل امتدادًا لمشروع علمي للباحث، انطلق مع كتاب **مؤسسة الفقيه بالمجال القروي: دراسة لتغير مكانة وأدوار فقهاء الشرط بالمغرب**[1]، واتخذ من قضايا الدين والتديُّن، القرية، التعليم، الهجرة والنوع الاجتماعي مدخلًا لـ«التوقف عند طبيعة التغير ومجرياته ومقاومة حصوله والسبل المنهجية لدراسته في المجتمع المغربي» (ص 7). يختلف الكتاب عن الكثير من المؤلفات العربية المحررة حول الموضوع، بحيث «لا يقدم عرضًا مسهبًا للتصورات والمدارس والاتجاهات التي أطرت مفهوم التغير الاجتماعي» (ص 11)، بقدر ما ينطلق من التأصيل لسيرورة التعاطي مع المفهوم ضمن تاريخ تطور الممارسة السوسيولوجية نفسها، ويسلط الضوء على المحددات النظرية والإبستيمولوجية لمسار إنتاج المعرفة السوسيولوجية حول المجتمع المغربي في أبعاده وتحولاته المختلفة، خلال نصف القرن الأخير، من أجل المساهمة في «إثارة أسئلة منهجية وإبستيمولوجية [بين الجماعات العلمية] تسهم في دراسة إشكالية

(*) البريد الإلكتروني: mohamed-20x@hotmail.com.

(1) عبد الهادي أعراب، **مؤسسة الفقيه بالمجال القروي: دراسة لتغير مكانة وأدوار فقهاء الشرط بالمغرب** (ألمانيا: مؤسسة نور للنشر، 2017).

التغير الاجتماعي بمجتمعاتنا العربية» (ص 12).

ينطلق الباحث من أطروحة مركزية مفادها أن «التغير الاجتماعي بوابة الدخول إلى صلب الإشكال الإبستيمولوجي للعلوم الاجتماعية، بالكشف عن المنطق الثاوي للنظام الاجتماعي ومنطق الثقافة التي تؤطره» (ص 9)، على أساس أن التفكير في تاريخ تطور الممارسة السوسيولوجية لا ينفصل عن تاريخ تطور إنتاج المعرفة السوسيولوجية حول التحولات المختلفة التي مسّت المجتمعات الإنسانية منذ لحظة التصنيع وصولًا إلى تحولات عوالم الأنفوسفير[2] في سياق الثورة التقنية والصناعية الرابعة. وعليه، ورغم الطابع الإشكالي الذي ميَّز التفكير السوسيولوجي في التغير الاجتماعي، إلا أنه لا يزال المدخل الرئيس لفهم آليات تنظيم الفعل الاجتماعي، والعلاقات بين الفاعلين، وإنتاج المجتمعات وسيرورة تشكيل «الهشاشات» المختلفة في سياقنا الراهن، إلى درجة تكاد تساوي أو تتجاوز مستوى التحولات الاقتصادية والتقنية بالضرورة (ص 8ـ9). نتيجة لذلك، وضمن سياق مجتمعاتنا العالم الثالثية، حيث تتصادم التحولات الاقتصادية والتقنية مع التحولات الاجتماعية والثقافية، في إطار تنظيم العلاقة بين «المركز» و«الهامش»، يكون مدخل التغير الاجتماعي فعّالًا لدراسة هذه المجتمعات، انطلاقًا من ربط الممارسة السوسيولوجية «المحلية» بالأصول النظرية والإبستيمولوجية وإعادة قراءة مسار التراكم في إنتاج المعرفة العلمية في ضوء التحولات التي يعرفها الحقل البحثي.

تكمن القيمة العلمية للكتاب في كونه يرصد مسار تطور مفهوم التغير الاجتماعي ضمن تاريخ تطور مختلف البراديغمات والمحطات السوسيولوجية (الكلاسيكية، المعاصرة والجديدة)، في علاقته بالمفاهيم المجاورة (التنمية، التقدم، التطور، وغيرها)، وحضوره واستخداماته في التخصصات المجاورة (التاريخ والأنثروبولوجيا) والكيفية التي أطر بموجبها جزءًا كبيرًا من المنجز السوسيولوجي بالمغرب، عبر لغة سلسة ودقيقة تحافظ على الانسجام والترابط بين التأصيل التاريخي، المفهومي والإبستيمولوجي المحدد للكتابة السوسيولوجية «الحِرفية». في الواقع، يمكن إدراج المؤلف ضمن سلسة «المداخل الإبستيمولوجية» الموجهة إلى «الطلبة وشباب الباحثين في علم الاجتماع بمختلف الجامعات المغربية والعربية» (ص 11)، كما جمهور العموم[3]، التي تضطلع بمهمة مساعدة الباحثين على تكوين تصور دقيق حول القضايا والمسائل السوسيولوجية الرئيسة انطلاقًا من قراءة نقدية في سيرورة مقاربة هذه القضايا وموقعها ضمن الممارسة السوسيولوجية «الكونية». لكن، ما يميز كتاب أعراب هو تبني مقاربة جينالوجية للتأريخ لمفهوم التغير الاجتماعي ضمن تاريخ السوسيولوجيا وتجسير الحوار الإبستيمولوجي مع التخصصات المعرفية المجاورة (وبخاصة الأنثروبولوجيا والتاريخ

(2) انظر: لوتشيانو فلوريدي، **الثورة الرابعة: كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيلَ الواقع الإنساني**، ترجمة لؤي عبد المجيد السيد، عالم المعرفة؛ العدد 452 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017).

(3) Michael Burawoy, «For Public Sociology,» American Sociological Review, vol. 70, no. 1 (2005), pp. 4-28 <0003122405070001 02/doi:10.1177>.

الاجتماعي)، بالشكل الذي يساعد القارئ على إدراك مختلف الإشكالات والأسئلة المنهجية والنظرية التي يثيرها البحث السوسيولوجي ويدفعه إلى إعادة القراءة النقدية لتاريخ السوسيولوجيا نفسها في ضوء النقاشات المثارة. فضلًا عن ذلك، ينخرط الباحث كذلك في مسعى نقدي مزدوج لتجسير الحوار بين «الاجتماعيات» (The Social Sciences): **أولًا**، على المستوى الخارجي. ضرورة الانفتاح على العدة المنهجية والتراكمات النظرية التي حققتها «الاجتماعيات» من أجل مواكبة التحولات الاجتماعية المركبة والقطع مع الطابع التجزيئي لإنتاج المعرفة السوسيولوجية التي رافقت تطور منطق التخصص الدقيق. **ثانيًا**، على المستوى الداخلي. لا يمكن رصد سيرورة التفاوتات الحاصلة بين المركز والهامش في السياقات المحلية (المغربية والعربية) من دون القطع بالضرورة مع ثنائية المركز والهامش المحددة لإنتاج المعرفة السوسيولوجية نفسها. وعليه، من غير المنطقي الاستمرار في التمييز بين «النظريات الشمالية» و«النظريات الجنوبية»[4] في منحى يوحي بـ«وجود علمين: شمالي متبلور، وجنوبي في طريق التبلور»[5]، والأولى الانفتاح على التراكمات الحاصلة في مختلف «السوسيولوجيات القومية» واستثمارها في رصد التحولات الاجتماعية بالسياقات المحلية، في أفق ينتصر لكونية العلم التي تعيد تفكير الاجتماعي في تفاعله مع السياسي والاقتصادي، وموقعة هذه الأبحاث ضمن النسق الكوني لإنتاج المعرفة السوسيولوجية. وقد نجح الباحث إلى حدٍّ كبير في الدفع بالنقاش السوسيولوجي حول التغير الاجتماعي نحو هذا الاتجاه بالضرورة.

ـ 2 ـ

يقع الكتاب في 134 صفحة من القطع المتوسط، ويضم أربعة فصول رئيسة، إضافة إلى مقدمة عامة وخلاصة تركيبية ولائحة مراجع تتوزع بين مؤلفات وكتب وأبحاث ودراسات تتصل بموضوع الكتاب وقضيته. تتسم بنية الكتاب ببناء منطقي ينطلق من العام إلى الخاص (ص 12) يتم من خلاله تخصيص الفصول الثلاثة الأولى للتأطير النظري والمفهومي لقضايا التغير الاجتماعي قبل الانتقال في الفصل الرابع لتقديم خلاصات واستنتاجات حول المغرب. وإذا كان الفصل الأخير نقطة القوة الرئيسة للكتاب، كما يشير الباحث نفسه، فإن الوجاهة المنطقية للفصول الأولى تكمن في وضع القارئ في سياق التطور الإبستيمولوجي والتاريخي لهذا المفهوم التركيبي (ص 12).

في الواقع، تقطع هذه الهندسة المبتكرة للكتاب مع الأشكال الكلاسيكية للكتابة السوسيولوجية بالسياق المحلي، التي تفصل كثيرًا منها بين لحظة التنظير ولحظة التطبيق من جهة، وبين نقاشات وقضايا «المركز» وأسئلة «الهامش» من جهة أخرى. لقد هيمنت على المجال التداولي العربي، ولعقود، مؤلفات تركز على عرض النظريات، والمدارس

(4) ريوين كونيل، **النظرية الجنوبية: علم الاجتماع والديناميات العالمية للمعرفة**، ترجمة فاروق منصور، سلسلة ترجمان (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

(5) فارس اشتي، «قراءة في كتاب: النظرية الجنوبية: علم الاجتماع والديناميات العالمية للمعرفة،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 9، العدد 35 (2021)، ص 200.

والتيارات المؤطرة لتطور «الاجتماعيات» خلال القرنين الماضيين، تنتهي بـ«تقديم تلخيصات بدل النقد ومحاولة الإبداع الجديد»[6] وبناء ترابط مفهومي وإبستيمولوجي بين النصوص أو التحليلات المقترحة. لهذا، يسقط كثير منها في الحشو والإطناب والطوطولوجيا ولا تموقع القارئ، بالضرورة، في صلب الإشكالات الإبستيمولوجية والنظرية التي أثارتها القضايا المدروسة. إضافة إلى ذلك، نصادف أبحاثًا أخرى، على قلتها، تركز على عرض نتائج الأبحاث الميدانية في انفصال كبير عن أطرها النظرية الأساس. ينتج من هذا الوضع تضخم في «المناقشات النظرية، في غياب تجريبها ميدانيًا، والأبحاث النظرية الخالصة»[7] المنفصلة عن الميدان. بالنسبة إلى الباحث، فقد اختار تحرير نصه وفق منطلقات الكتابة السوسيولوجية والأنثروبولوجية «الجديدة»، حيث يغيب الفصل بين التنظير والتطبيق، الكوني والمحلي، العلمي والأدبي، بالشكل الذي يسمح للمتلقي بقراءة منجز الأبحاث السوسيولوجية بالمغرب في ضوء سيرورة تطور المجتمع نفسه من جهة، ومناقشتها في ضوء الإشكالات النظرية والمنهجية لـ«السوسيولوجيا العامة» من جهة أخرى.

ـ 3 ـ

يبحث **الفصل الأول** في أهمية مفهوم التغير الاجتماعي ضمن تاريخ السوسيولوجيا، وتأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها أوروبا خلال نهاية القرن التاسع عشر في ربط ميلاد الممارسة السوسيولوجية الكلاسيكية بقضايا «التغير الشمولي والنسقي للمجتمع أكثر من التغير الذي يحدث داخل المجتمع» (ص 20). فرغم اختلاف الأسس المنهجية والإبستيمولوجية لجيل الآباء المؤسسيين، إلا أن «إرادة الباحثين في فهم التغيرات القوية [التي عرفتها أوروبا] وتفسيرها وضبطها أيضًا، كانت شهادة ميلاد السوسيولوجيا» (ص 16) وجعلت نظرهم في مختلف القضايا والظواهر المدروسة ينطلق بالضرورة من مفهوم التغير الاجتماعي ويؤسس لربطه بسيرورة إنتاج «الاجتماعي» من جهة، وبعمل الجماعات العلمية من جهة أخرى. وعليه، سيسهم مفهوم التغير الاجتماعي في إعطاء الشرعية «الرسمية» للممارسة السوسيولوجية وسيوجه إنتاج المعرفة نحو محاولة الاستجابة لتحولات لحظتي التصنيع والتحضر.

كان للثورات الصناعية، سيرورة التحضر وتطور موجات الرأسمالية[8] دور رئيس في تزايد الطلب الرسمي على البحث الاجتماعي لمواكبة تحولات المجتمع المختلفة. لهذا، مثّل رهان البحث عن القوانين المتحكمة في التغير الاجتماعي نقطة التقاء رئيسة بين مطامح الباحثين، الساسة ورجال الاقتصاد خلال القرنين الماضيين. وتبعًا لذلك، ورغم تأثير

(6) عبد الله حمودي، **العلوم الاجتماعية في العالم العربي: مقاربة الإنتاجات الصادرة باللغة العربية (2000ـ2016):** التقرير الثاني (بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2018)، ص 101. <http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/Arab-Social-Science-Report-2017-Ar.pdf>.

(7) المصدر نفسه، ص 103.

(8) Michael Burawoy, «The Future of Sociology,» Sociological Bulletin, vol. 56, no. 3 (2007), p. 88. <doi:10.1177/0038022920070301/>.

هذا الأمر في ربط الممارسة السوسيولوجية بـ«المجتمعات الصناعية»، في مقابل حصر اشتغال الأنثروبولوجيا حول «المجتمعات البدائية»، فإن تطور وتيرة التغير الاجتماعي من جهة، واتساع دائرة التصنيع والتحضر على نطاق كوني من جهة ثانية، وتعزيز وتيرة التداخل الاختصاصي من جهة ثالثة، سيسهم في «تخليص النظريات السوسيولوجية المعاصرة من التصورات التي تربط التغير الاجتماعي بعامل تفسيري أحادي [نظريات الحتمية الاجتماعية الكلاسيكية] وفتح المجال أمام استيعاب العوامل الاقتصادية والسياسية والديمغرافية والثقافية، وغيرها، المحركة للتغير» (ص 25ـ26). وعلى هذا الأساس، سيحافظ مفهوم التغير الاجتماعي على مكانته المركزية والإشكالية، ضمن نسق الممارسة السوسيولوجية المعاصرة، وسيمثل الخيط الناظم بين مختلف المحطات التاريخية التي عرفها العلم الاجتماعي (الكلاسيكية، المعاصرة والجديدة) والمدخل الرئيس للترافع في مواجهة مختلف «الكيانات» التي تجعل من تضخم النقاشات النظرية وضعف النتائج العملية سببًا لتشكك اليوم في فعالية وفائدة «الاجتماعيات» وأثرها في المجتمع[9].

ينشغل **الفصل الثاني** برسم مسار التعاطي السوسيولوجي مع أسئلة وقضايا التغير الاجتماعي منذ لحظة التصنيع وصولًا إلى سياق التحولات الكونية التي صاحبت تطور سيرورة العولمة. قامت السوسيولوجيات «القديمة»[10] على خطاب حتمي يربط التغير الاجتماعي بالبنى الاقتصادية والسياسية المنتجة للثورة الصناعية. فبين كونت وماركس ودوركهايم وفيبر، أثرت شروط الثورة الصناعية الثانية[11] وبناء المجتمع الحديث وسيرورة التحضر في ميلاد تحليلات وتفسيرات مختلفة للتغير الاجتماعي ظلت حبيسة المقولات التاريخية الشمولية من دون أن تركز على موقع الفرد ضمن نسق التحولات والتغيرات التي عرفتها أوروبا خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وسواء تعلق الأمر بنقد الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قامت عليها المنظومة الرأسمالية أو المساهمة في مأسسة الشروط الاجتماعية للحداثة الأوروبية، فلا يمكن إنكار دور الآباء المؤسسين في كسب الشرعية السياسية والاقتصادية للعلم الاجتماعي بالموازاة مع وضع الأطر الإبستمولوجية والمنهجية لدراسة التغير الاجتماعي بوصفه حلًّا لهذه المعادلة. نتيجة لذلك، ستواكب الممارسة السوسيولوجية مختلف التحولات التي عرفتها أوروبا على مدى القرنين الماضيين، بتطوير

(9) جيرالد برونير وإتيان جيان، **الخطر السوسيولوجي: في نقد خطاب الحتمية الاجتماعية**، ترجمة وتقديم حسن احجج، سلسلة ترجمات (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، 2019)، ص 17ـ19.

(10) يستعمل عالم الاجتماع البريطاني ميشيل يونغ توصيف «السوسيولوجيات القديمة» (The Old Sociology) لتحديد مختلف النظريات التي أطرت الممارسة السوسيولوجية في حقل التربية قبيل ثمانينيات القرن الماضي؛ أي قبل ميلاد السوسيولوجيات الجديدة للتربية، وركزت على الحتمية، التحليلات الماكروية واستبعاد الفاعل مدخلًا لدراسة الظواهر الاجتماعية. وعليه، يمكن استثمار هذا التوصيف كذلك للحديث عن تطور النظر السوسيولوجي في قضايا التغير الاجتماعي منذ اللحظة الكلاسيكية وصولا إلى اللحظة الجديدة. انظر: Michael F. D. Young, *The Curriculum of the Future: From the «New Sociology of Education» to a Critical Theory of Learning* (Lewes: Falmer Press, 1998), pp. 34-47.

(11) حول شروط ومحددات تطور الثورات الصناعية الأربع خلال القرون الثلاثة الأخيرة، انظر: Albin Leroy-Giraud, «Où en est la révolution numérique?,» *Sciences Humaines*, Mensuel no. 300 (février 2018), pp. 58-59.

عدتها المنهجية لتواكب التحولات الاجتماعية التي أعقبت التصنيع والتحضر، إلا أنها ظلت مقتصرة على المركز الأوروبي. لقد «حضرت الأطراف في [أعمال الآباء المؤسسين] من موقع المركز وخدمة لمصالحه، وكآخر يستدل منه على أفضلية المركز وتفوقه»[12].

فرضت التحولات التي عرفتها المجتمعات الإنسانية منذ مطلع الثورة الصناعية الثالثة، ميلاد العولمة والانخراط في سياق عصر الأنفوسفير وعولمة التغير الاجتماعي، ظهور أنماط مختلفة من المجتمعات (مجتمع الحوسبة، السيولة، الشبكي، ما بعد الصناعي، الاستهلاك، المعلومة، المبرمج، وغيرها) (ص 54ـ55) وليدة الموجة الثالثة من الرأسمالية[13] والعصر النيوليبرالي. في هذا السياق، ستواكب السوسيولوجيا هذه التغيرات الاجتماعية المتضاربة، التي جعلت من الكوني في مواجهة المحلي، والهشاشة والسيولة، والاستهلاك (ص: 65) والسلطة الرقمية أنماط رئيسة للحياة المعاصرة في السياق الحضري، استنادًا إلى التركيز على الفاعل والنهج الميكروي وتجديد العدة المنهجية من أجل البحث عن شرعية جديدة للممارسة العلمية بالضرورة. لكن، ومن «تناقضات نظرية العولمة في الكتابات السوسيولوجية، [كونها] ترسخ نظرة بلدان الشمال/المركز، وتستبعد وجهات النظر الجنوبية، كما تستبعد موقع الجنوب وقضايا»»[14] ضمن خطابات نقدية من المفترض أن تعمل على تقويض الارتباط المتزايد من الاجتماعي والاقتصادي؛ قبل السياسي بالأساس.

يمكن القول بأن ضغط الاقتصادي قد أصاب الممارسة السوسيولوجية نفسها. لقد أصبحت هذه الأخيرة مطالبة بالبحث عن شرعية جديدة مقترنة بالتحولات النيوليبرالية والارتهان أكثر بقوانين السوق من أجل رد الاعتبار للممارسة العلمية في حقل الاجتماعيات من جهة، الحصول على الدعم اللازم لتعزيز إنتاج المعرفة من ثانية، وربط هذه المعرفة بغايات عملية من ثالثة. وعلى هذا الأساس، تم التخفيف من الحدة النظرية والنقدية للممارسة السوسيولوجية التي لازمت لحظة النشأة ـ أو على الأقل وفقًا للتصور السائد ـ لمصلحة الارتباط بالبعد التدخلي والطلب الاقتصادي الذي ما فتئ يحاول ربط «الاجتماعيات»، الخط الأخير في مواجهة سيرورة رسلمة وسلعنة العالم، بقوانين السوق.

يسلط **الفصل الثالث** الضوء على أهمية استحضار المقاربات المنهجية والعلمية لحقلي التاريخ والأنثروبولوجيا في دراسة التغير الاجتماعي بالمجتمع المغربي. فإضافة إلى التقارب والتكامل المنهجي والنظري بين هذه التخصصات، في إطار «الاجتماعيات»، فإن التاريخ والأنثروبولوجيا يساعدان عالم الاجتماع على «الفهم المزدوج للتغير الاجتماعي عبر إدراك الواقع في جدليته وصيرورته من جهة، وفهم القيم والمعايير الثقافية من جهة أخرى، سواء المساعدة أو المقاومة لهذه التغير» (ص 76). وعلى هذا الأساس، وضمن مجتمعات عالم ثالثية كالمجتمع المغربي، يسمح «التاريخ الاجتماعي بتسليط الضوء على عناصر الحياة اليومية وينفذ إلى عمق

(12) اشتي، «قراءة في كتاب: النظرية الجنوبية: علم الاجتماع والديناميات العالمية للمعرفة،» ص 192.
(13) تسليع الأرض والإنسان. انظر: Burawoy, «The Future of Sociology,» p. 88.
(14) اشتي، المصدر نفسه، ص 193.

الظواهر ويرصد [دينامية] التحولات التي عرفتها» (ص 80). كما أن التاريخ الشفاهي أساسي لفهم البنى الثقافية للمجتمعات التي لا تحوز ثقافة مكتوبة (ص 81) ويفتح المجال أمام المهمشين والأحداث الهامشية كي تكون مدخلًا لفهم جوهر التحولات الشمولية. انطلاقًا من كل ذلك، يرى الباحث أن الانفتاح على التاريخ يمكننا من توظيف تقنيات البيوغرافيا وسرود الحياة لخدمة غرضين إثنين: **أولًا**، فتح المجال أمام السوسيولوجيا لفهم التغير الاجتماعي انطلاقًا من مدخل الذاكرة الجماعية. **ثانيًا**، التركيز على المهمش والمحلي والخصوصيات الثقافية في مواجهة التنميطات الكونية (ص 83ـ84). بهذا المعنى، تكون الاستفادة المنهجية والإبستيمولوجية بين التاريخ والسوسيولوجيا متبادلة بالضرورة. لقد فرض شرط الهشاشة الكونية وتحديات العصر الرقمي وسجالات المركز والهامش، محاولة إعادة فهم التغير الاجتماعي من الأسفل (الفاعل) مثلما هو الحال مع كتابة التاريخ المعاصر من الأسفل استنادًا إلى استوغرافيا الذاكرة المحلية[15].

يأتي اهتمام الباحث بالأنثروبولوجيا من منطلق «توجهها الميداني وطرق الاشتغال الملاحظة وقوة المنهج المقارن في رصد التقاربات والاختلافات ما بين الثقافات والمجتمعات» (ص 86) وتسليط الضوء على الشروط الميكروية المتحكمة في إنتاج سيرورة التغير الاجتماعي بالسياقات المحلية. وعليه، تساعد الأنثروبولوجيا كذلك على الارتباط أكثر بالميدان، اليومي، المعيش، الثقافات الفرعية والهامشية بوصفها عناصر فاعلة أساس في دراسة «التفاوتات الجهوية والجغرافية والثقافية» (ص 89) من داخل الثقافات المحلية نفسها وليس من خارجها. ففي نهاية المطاف، تقاس أصالة وقوة الممارسة السوسيولوجية بحجم التراكم في إنتاج المعرفة الذي يجعلها تواكب مختلف تحولات المجتمع [المحلي أساسًا] من جهة، وتبصم على موقع ريادي لها في السياقات الإقليمية والجهوية من جهة أخرى[16]. في الواقع، أظهرت الكثير من الأبحاث السوسيولوجية بالمغرب أهمية المقاربة التاريخية (غريغوري لازاريف (Grigori Lazarev)) والأنثروبولوجية (المختار الهراس) في دراسة التغير الاجتماعي بالبوادي المغربية (ص 92ـ93) وتوجيه الأبحاث الاجتماعية نحو الهامش، القرية، الثقافة المحلية وتحولات المجتمع المحلي في جزئياته المختلفة، كما سمحت بتحقيق تقارب إبستيمولوجي بين العدة المنهجية والمقاربات النظرية لهذه الحقول المعرفية طوال النصف الثاني من القرن الماضي؛ رغم انحصار هذا التقارب بين السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا[17] في

(15) انظر: مولاي عبد الحكيم الزاوي، «عرض كتاب: «التاريخ من أسفل: في تاريخ الهامش والمهمش،»» **كان التاريخية**، السنة 10، العدد 37 (أيلول/سبتمبر 2017)، ص 143 ـ 149.

(16) نأخذ هنا على سبيل المثال لا الحصر، نموذج «السوسيولوجيا التايوانية» التي استطاعت أن تؤكد حضورًا قويًا في السياق الإقليمي والدولي والتأثير في مختلف الشروط الموضوعية لإنتاج الفعلين السياسي والاقتصادي المحلي (العلاقات المركبة مع الصين) انطلاقًا من جماعة علمية «قوية» لا يتجاوز عدد الباحثين بها 300 عالم اجتماع. انظر: Ming-sho Ho, «The Sunflower Movement and Taiwan's Embattled Sociology,» Global Dialogue, vol. 5, no. 4 (2015), pp. 23-24.

(17) انظر: Hassan Rachik and Rahma Bourqia, «La Sociologie au Maroc,» *SociologieS* [Online], Theory and research, Online since 18 October 2011, <http://journals.openedition.org/sociologies/3719> (accessed on 10 March 2021)

غياب مأسسة الحضور الأكاديمي لهذه الأخيرة بالجامعة المغربية.

يختص **الفصل الرابع** بتقديم ملاحظات واستنتاجات تركيبية حول التغير الاجتماعي بالمغرب، استنادًا إلى مجموعة من الدراسات والمقاربات السوسيولوجية حول المغرب خلال العقود الأخيرة. لقد عرف المغرب، كغيره من المجتمعات العالم الثالثية والعربية، صدمات مختلفة مع الحداثة الغربية (ص 102)، انطلاقًا من الصدمة الكولونيالية وصولًا إلى صدمة الثورة الصناعية الرابعة. نتج من هذه المواجهة عقود من السجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الباحثين حول التقليد الحداثة (ص 102ـ 103)؛ أو بلغة أخرى، البحث عن كوابح التغير الاجتماعي في المجتمع المغربي، ليس على المستوى المادي والتقني فحسب وإنما على المستوى السياسي والثقافي والاجتماعي. لهذا، تطورت مجموعة من النظريات السوسيولوجية المفسرة لطبيعة المجتمع المغربي نفسه، التي ستكون من إنتاج باحثين مغاربة، ومتخلصة من الحمولة الاستعمارية من جهة، ومن جهة أخرى حاملة همًّا نقديًا يروم الفهم **أولًا**، تم «النضال» من أجل الإصلاح **ثانيًا**. تعد نظرية المجتمع المركب أو المزيج، كتوصيف لوضع اجتماعي «تتوسع [في إطاره] العلاقات الاجتماعية بالغة التعقيد، والمتحركة باستمرار حركة غير محسوسة ولا آفاق لها [...] وتتبارى وتتصارع ضمنه التشكيلات الاجتماعية في مختلف مراحلها، بل والمتعارضة كليًا في بعض الأحيان»[18]، من أهم النظريات السوسيولوجية التي انتبهت إلى اقتران مقاومة التغير بغياب مشروع مجتمعي[19] واضح المعالم في المغرب، إضافة إلى استمرار ظاهرة «ديمومة المصطلح»، كحالة تؤشر إلى الحياد أمام الجديد (ص 106). في الواقع، تحافظ هذه النظرية على راهنيتها ووجاهتها الإبستيمولوجية، من منطلق أن التغيرات الراهنة ـ بفعل العولمة والانفتاح على الأنفوسفير ـ «لا تعكس حقيقة وعيًا فرديًا خالصًا ولا يمكنها صنعه، لأن الهوية الجمعية والارتباطات الجماعية التي تشد الأفراد إليها ما زالت قائمة وتخترق مختلف المجالات» (ص 110). يرجع الأمر في جزء منه إلى استمرار غياب أي مشروع مجتمعي قائم على حوار عميق مع الماضي، الحاضر واستشراف المستقبل.

يتعلق الأمر إذًا بسيادة منطق «المساومة داخل المجتمع، والذي يسعى لخلق توافقات وتلفيقات، فتارة يتم توظيف التقليد لرفض جديد ما، وأحيانًا أخرى يتم الانفتاح على الجديد وتسخير التقليد لشرعنة هذا الانفتاح» (ص 114) ينتج منه حالة من التهجين والتعاطي الوظيفي مع ثنائية الحداثة والتقليد بما يخدم الرهانات الفردية والجماعية ضمن سيرورة بناء الفعل الاجتماعي نفسه. يخترق هذا التفاوض المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ويحافظ على الطابع الفوقي للتغيرات السريعة (ص 113ـ117) التي لا تعمل سوى على تحديد الشروط الموضوعية للتكيف مع التحولات الكونية المعاصرة باسم المواكبة والتحديث، بحيث يختفي الثبات في ثوب الرغبة في التغير. لهذا، لا يتم سوى إنتاج تغير من أجل ضمان الثبات، بالضرورة، مادام مفارقًا لمعيش ويومي الأفراد وللهامش بدرجة أساس. وعلى هذا الأساس، كما أن التغير الكوني مؤطر بثنائية المركز بالهامش، فإن التغير المحلي نفسه

(18) بول باسكون، «زرع النماذج وغياب التجديد،» حاورته زكية داود؛ ترجمة مصطفى الحسناوي، **مجلة بيت الحكمة**، السنة 1، العدد 3 (1986)، ص 28.

(19) المصدر نفسه، ص 27.

خاضع لنفس الثنائية على المستوى المحلي في صورة الصراع بين التقليد والحداثة.

ـ 4 ـ

يبسط الباحث، ضمن مختلف فصول المؤلف، مجموعة من التساؤلات والقضايا الكبرى التي يحمل جزء منها في ذاته أجوبة أكثر من كونه يبحث عنها. اقترنت هذه التساؤلات بالجدوى الإبستيمولوجية للبحث في التغير الاجتماعي، وطبيعة هذا التغير وسياقاته، وخصوصيات التغير الاجتماعي بالمغرب وديناميته الداخلية، وموقع الفعل الفردي والجماعي في حصول التغير الاجتماعي من عدمه، وغيرها (ص 9ـ10). إضافة إلى ذلك، يدفع القراء والباحثين المتخصصين إلى الانطلاق من هذه القضايا السجالية للقيام بأبحاث متداخلة التخصصات للوقوف عند الشروط الموضوعية التي تؤطر سيرورة التغير الاجتماعي في المجتمعات العربية خلال نصف القرن الماضي. تتسم هذه الإشكالات بطابع ميكروي يلامس المعيش، اليومي والمتغافل عنه في الدراسات النظرية والماكروية، التي أطرت جزءًا كبيرًا من تاريخ الممارسة السوسيولوجية بالمغرب. كل ذلك استنادًا إلى الاطلاع النظري الواسع والخبرة الميدانية للباحث. وعلى هذا الأساس، يمكن حسبان الكتاب مدخلًا إبستيمولوجيا يفتح مسارات بحثية جديدة حول التغير الاجتماعي في المغرب، ويزود «الباحث الإقليمي» بالعدة المنهجية والأطر النظرية الكفيلة بالانخراط في دراسات مقارنة بالسياق العربي. بالرغم من كون الهدف الرئيس للباحث هو إرساء أسس «سوسيولوجيا للتغير الاجتماعي بالمغرب»، إلا أنه بالإمكان جعل الكتاب مدخلًا لمشروع فكري «فريد» ومقارن حول سيرورة التغير الاجتماعي في شمال أفريقيا وفي البلدان العربية خلال «عقود ما بعد الاستعمار»، سيستمر في «الاجتماعيات» للإحياء الإبستيمولوجي للنقاش المحلي حول التقليد والحداثة، خارج إطاره الفلسفي، وربطه بالأبحاث الميدانية والتراكمات النظرية المنجزة في إطار «السوسيولوجيا بالعالم العربي».

يقر الباحث في الفصلين الآخرين بأن الحديث عن تغير اجتماعي بالمغرب لا ينفصل عن «عناصر الثبات والمقاومة والاستمرارية والمراوحة بين السابق واللاحق أو الماضي والرهان، وبين العتاقة والحداثة» (ص 113)، وأن مجمل التحولات التي عرفها المغرب خلال نصف القرن الماضي لم تقترن بالهامش من جهة، ولم ترتبط بوعي خاص من قبل الفاعلين بقدر ما اقترنت بتعديلات «مادية» وفوقية أسهمت في استمرار هذا التعقيد نفسه من جهة أخرى (ص 116ـ117). وعليه، تختلف وتيرة التغير الاجتماعي باختلاف العلاقات القائمة بين المركز والهامش، وتُسهم «صدمة العولمة» والعصر الرقمي في مزيد من الصدام بين الحداثة والتحديث والحداثة والتقليد وتدخل البنى الاجتماعية في تعقيد وتهجين مركب. مع ذلك، ألا يمكن القول بأن هذا «التهجين» المجتمعي بين الحداثة والتقليد يعكس سيرورة من «العلمنة الصامتة»[20] التي عايشتها جل الدول الغربية، خلال القرون الأخيرة، انتهت بالانتصار لقيم الأنوار، والحداثة، والحرية والعلمنة، بالفعل والقوة راهنًا؟ وهل بالإمكان

(20) في المجال الجنساني، يمكن العودة إلى عمل عبد الصمد الديالمي. انظر: عبد الصمد الديالمي، **الانتقال الجنسي في المغرب: الحق في الجنس، في النسب وفي الإجهاض** (الرباط: دار الأمان، 2015)، ص 168.

وفي المجال الديني والسياسي، يمكن العودة إلى عمل خالد شهبار. انظر: خالد شهبار، «مفارقات المشهد الديني المغربي: الملامح والمآلات،» **إضافات** (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العددان 47ـ48 (صيف 2019)، ص 157ـ 158.

قراءة سيرورة التغير الاجتماعي كذلك من خلال نظرية المجتمع الانتقالي؟

في الواقع، وبغض النظر عن الاختلاف بين نظرية المجتمع المركب [التي يتبناها الباحث في شق من استنتاجاته] ونظرية الانتقال الجنسي أو «المجتمع الانتقالي»، يمكن القول بأنهما من أبرز النظريات السوسيولوجية التي حاولت فهم سيرورة التغير الاجتماعي استنادًا إلى دراسات وأبحاث ميدانية وحافظت على تأثيرها في الممارسة السوسيولوجية المحلية، في ظل التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي في سياق العولمة والعصر الرقمي. سيكون من المهم الانخراط في أبحاث مقارنة على نطاق واسع لمساءلة مدى استمرارية الوجاهة المنطقية والإبستيمولوجية لهاتين النظريتين في التأسيس للبحث السوسيولوجي حول المجتمع المغربي. علاوة على ذلك، وحدها النقاشات الإبستيمولوجية البناءة، التي ينخرط فيها الكتاب، بإمكانها مأسسة الشروط الأساس لمجتمع المعرفة المحلي ولجماعات علمية قادرة على المنافسة في حقل إنتاج المعرفة الكونية ورد الاعتبار للأبحاث والتراكمات المحلية بالضرورة.

ـ 5 ـ

قصارى القول، لا يمكننا سوى الاعتراف من جديد بأصالة وقوة الفكر في صوغ بنية هذا العمل. لقد نجح كتاب **سوسيولوجيا التغير الاجتماعي: تساؤلات واستنتاجات حول المغرب**، لعالم الاجتماع المغربي عبد الهادي أعراب، في إثارة الانتباه إلى أحد المواضع المهمشة ضمن الممارسة العلمية في حقل الدراسات السوسيولوجية بالسياقين المغربي والإقليمي، وخط لنا عملًا يخرج عن الأعمال «الإنشائية» المألوفة في مجالنا التداولي، التي لا تعمل إلا على تكديس النظريات دون الانخراط في نقاشات إبستمولوجية معها أو على الأقل فتح المجال أمام القارئ للوعي بها. فضلًا عن ذلك، وكما أن الباحث قد دافع بقوة عن أهمية تجسير الحوار المنهجي والإبستيمولوجي [بشكل وظيفي] بين السوسيولوجي، المؤرخ والأنثروبولوجي، فقد انعكس الأمر أيضًا على البنية العامة للمؤلف بالضرورة، نظرًا إلى كونه ركز على التأريخ الإبستيمولوجي والاجتماعي للأفكار السوسيولوجية [وربطها بسياق إنتاجها]، بالموازاة مع استلهام منطلقات الكتابة الأنثروبولوجية التي جعلته يخرج عن الإطار العام للكتابة الوضعية [الجافة] ويكتسي ثوبًا سلسًا يدفع القارئ نفسه نحو الغوص في ثنايا النص. وحديثًا عن لغة الكتابة، لا يسعنا سوى أن نحيي الكاتب بحرارة على اختياراته المفهومية والمعجمية الدقيقة وفصاحة لغة نصه السوسيولوجي، كامتداد لأصالة إلقاء محاضراته، التي تفتح المجال أمام نقاشات جادة حول فاعلية تجسير الحوار بين «الاجتماعيات» للقطع مع نمطَي الكتابة «الطلسمية» [الصعبة] و«الإنشائية» □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ 1 ـ

علي أحمد سالم [وآخرون]. **أفريقيا والعرب والاستعمار: دراسات في فكر علي مزروعي**. إعداد تحرير محمد عاشور مهدي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 208 ص.

يناقش هذا الكتاب مجموعة متنوعة ومتداخلة من القضايا والموضوعات التي تعرّض لها المفكر الأفريقي علي مزروعي في كتاباته وهي: العلاقات العربية-الأفريقية؛ الصهيونية، الهوية الأفريقية؛ والإسلام والغرب. وتكمن أهمية الكتاب في جانب منها في جهود المزروعي التي هدفت إلى بلورة منظور معرفي مستقل في مواجهة المركزية الأوروبية التي انطلق منها الكثير من الدراسات في المجال الأفريقي وأدت إلى نتائج غير مجدية في فهم الواقع الأفريقي. كما تكمن أهمية الكتاب في تقديم القيم الفكرية التي ناضل المزروعي من أجلها على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان، وتميزه برؤيته المركّبة في فهم الواقع الأفريقي حيث يرى أنه نتاج مواريث ثلاثة، هي: التراث الأفريقي التقليدي، والإسلام، والقيم الغربية الحديثة.

يضم الكتاب خمسة فصول، يقدم الأول رؤية مزروعي للعلاقات العربية ـ الأفريقية وتحقيق التنمية الثقافية في دول الجنوب العربية-الأفريقية التي جسدها مفهوم الأفرابيا (AFRABIA) والذي يُعد بمثابة مشروع ثقافي متعدد الجوانب يتجاوز قضايا الخلاف بين الجانبين العربي والأفريقي. وتسعى رؤية مزروعي لخلق حالة اندماجية تعبر عن التفاعل الإيجابي بين الثقافتين العربية والأفريقية، وذلك استنادًا إلى شواهد متعددة جيولوجية، اجتماعية، ثقافية، وأيديولوجية، إضافة إلى حقيقة أساسية هي أن علاقة أفريقيا بالعروبة والإسلام لم تشهد صدامًا حقيقيًا مثل التجربة مع الغرب الأوروبي.

غير أن ذلك لا يعني أن مسار التفاعل العربي ـ الأفريقي كان خاليًا من التحديات، ولا سيما التحديات الناجمة عن الاستعمار الذي سعى على الدوام إلى تقطيع أوصال الالتقاء بين الطرفين العربي والأفريقي، الأمر الذي يتطلب ـ كما رأى مزروعي ـ من المثقفين العرب والأفارقة مواجهته، وذلك من خلال مواجهة الهيمنة الغربية على كل من

العرب والأفارقة ووقف الصراعات الكبرى في الصومال وشمال مالي ودارفور وتهدئة مناطق التماس العربي ـ الأفريقي، ومواجهة مساعي «إسرائيل» الحثيثة لاختراق منظومة الأمن الجماعي الأفريقي والتكالب الأوروبي على الموارد الأفريقية. ولا بد من الاستفادة من تجارب الماضي السلبية والبحث عن نظام أمني عربي ـ أفريقي لحفظ السلام والانحياز إلى خيار التعاون بين الطرفين وفقًا لمنظور الشراكة والمصالح المشتركة، وذلك من أجل إعادة الاعتبار لمفهوم «الأفرابيا» كإطار وحدوي جامع يقود إلى نهضة عربية-أفريقية.

ويركز الفصل الثاني على الروابط بين العرب والأفارقة التي يرى مزروعي أنها تمثل أساسًا متينًا للعلاقات العربية-الأفريقية، إذا أحسن الطرفان توظيف تلك الأسس التي يأتي في مقدمها الركائز الدينية واللغوية والعرقية والاجتماعية. كما يتناول القيود التي تحد من فاعلية تلك الركائز، وأبرزها القيود الجغرافية الممثلة بزيف حدود القارة الأفريقية وليس دولها فقط. إذ إن التقسيم التعسفي للقارات ـ على سبيل المثال ـ ومن وجهة نظر مزروعي أدى إلى جعل شبه الجزيرة العربية جزءًا من آسيا لا أفريقيا، رغم العوامل والأدلة الشاهدة على انتماء الجزيرة العربية إلى أفريقيا أكثر منها إلى أسيا. كما كانت هناك قيود تاريخية وثقافية وسياسية جوهرها زيف التاريخ الذي سطره الاستعمار والذي أسهم تكوين النظرة السلبية المتبادلة بين العرب والأفارقة. ولم يكن ذلك ممكنًا لولا غياب الوعي والإرادة المشتركة لدى الطرفين العربي والأفريقي لمواجهة الهيمنة الغربية على مسار العلاقات بين الطرفين.

ومما زاد الصدع بين الجانبين العربي والأفريقي، تمدد النفوذ الإسرائيلي في المنطقتين العربية والأفريقية. وهذا ما يتناوله الفصل الثالث من الكتاب، مركزًا على موقف مزروعي من الصهيونية. ويرى المزروعي أن الصهيونية ادّعت العلمانية لكنها في واقعها لا تختلف عن عقيدة «الأبارتايد» . وكان المزروعي من أوائل من قارنوا بين احتلال إسرائيل لفلسطين وممارسات جنوب أفريقيا العنصرية.

ويناقش الفصل الرابع رؤية مزروعي للهوية الأفريقية، متناولًا نقده للتراث الفكري القائم على المركزية الأوروبية، وكذا فكر الحداثة الذي يشدد على مفهوم القيادة الأوروبية ومسؤوليتها عن تغيير وتطوير الشعوب «المتخلفة» في آسيا وأفريقيا.

أما الفصل الخامس والأخير، فيتناول الجوانب الإسلامية في كتابات مزروعي، إذ إن الإسلام عنده لم يكن يعني دين الدعوة والنصرة لقضايا الإسلام والمسلمين فحسب، بل يعني كذلك دين المعاملة والحضارة. ولذا يدعو مزروعي إلى الاستفادة من خصائص الإسلام ومبادئه في تحسين أوضاع أفريقيا على مختلف المستويات الحياتية، وتطوير نظمها الداخلية وعلاقاتها الدولية، وذلك من خلال تعريف الغرب بالإسلام وقيمه وتصحيح صورة الإسلام وإبراز مساحات التلاقي مع خبرة الغرب في مجال الحكم والديمقراطية.

ـ 2 ـ

علي الذهب. **التهديدات الأمنية غير التقليدية غربي المحيط الهندي وخليج عدن**: دراسة في تطوير آليات المواجهة. الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2022. 235 ص.

يتناول هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ التهديدات التي يتعرض لها المجال البحري غربي المحيط الهندي، وخليج عدن، والبحر الأحمر، وبخاصة التهديدات غير التقليدية التي تتنوع بين القرصنة والسطو المسلح على السفن، والجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل تهريب المهاجرين، والتهريب والاتجار غير المشروع في الأسلحة، والبشر، والمنتجات الحيوانية والنباتية المحظورة، والصيد غير القانوني، وسرقة النفط، وإغراق النفايات والملوثات السامة، إضافة إلى الإرهاب الذي يرتبط، عبر أوجه مختلفة، بالعديد من هذه التهديدات أو الجرائم.

وتكمن أهمية الكتاب في كونه يسعى إلى مواجهة تلك التهديدات في منطقة استراتيجية وحساسة اقتصاديًا وتجاريًا وعسكريًا، تتألف فيها شبكة مصالح إقليمية ودولية، أبرزها تدفق النفط والتجارة بين الشرق والغرب. ويبحث في هذا السياق، في سبل تطوير مواجهة هذه التهديدات، مركزًا على تطوير مدونة مكافحة القرصنة والسطو المسلح في غرب المحيط الهادي المعروفة باسم مدونة سلوك جيبوتي لعام 2009 وما دخل عليها من تعديل وتحديث من خلال ما عُرف بـ «تعديل جدة لمدونة سلوك جيبوتي للسلوك لعام 2017».

يضم الكتاب خمسة فصول، يناقش الأول منها مفهومي الأمن والتهديدات الأمنية، بينما يتناول الفصل الثاني التفاعلات المختلفة للتهديدات غير التقليدية، غرب المحيط الهندي وخليج عدن، وتداعياتها على مستويات وأبعاد الأمن. أما الفصل الثالث فيعرض للمبادرات الدولية والإقليمية القائمة في مواجهة هذه التهديدات، متناولًا إيجابياتها وما يشوبها من ثغرات.

ويركز الفصل الرابع على مدونة سلوك جيبوتي لعام 2009، التي أقرتها دول غرب المحيط الهندي، لمكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن، والتي تم تحديثها في جدة عام 2017 لتصبح آلية متطورة إلى جانب مدونة سلوك جيبوتي لعام 2009 لمواجهة التهديدات غير التقليدية غربي المحيط الهندي وخليج عدن.

أما الفصل الخامس والأخير فيقدم اقتراحًا للدول الموقعة على «مدونة سلوك جيبوتي 2009» و«تعديل جدة 2017» إلى الاستمرار في تطوير المدونتين وتوسيع مجالهما، الموضوعي والجغرافي، وتحديد الأدوات التنفيذية اللازمة لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية، وإبراز التحديات التي تواجه عملية التطوير.

والجدير بالذكر أن الدول التي وقعت على تعديل سلوك جيبوتي عام 2017 في جدة وسعت لتحديث المدونة، هي: إثيوبيا وإريتريا والأردن والإمارات العربية المتحدة وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وجيبوتي وسيشيل والصومال ومصر وملديف والسعودية وموريشيوس والسودان وعُمان وفرنسا وكينيا ومدغشقر وموزامبيق واليمن.

ـ 3 ـ

كفاية محمد عبد الله. **أخلاقيات الوظيفة العامة والحوكمة**. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2022. 452 ص.

يؤكد هذا الكتاب أهمية تطوير نظم الخدمة المدنية لما لها من تأثير مباشر في

إعلاء قيم الأخلاق وتعزيز السلوك الإيجابي في خدمة المواطن، وترسيخ مبادئ السلم الاجتماعي، وصون حقوق الموظفين والمتعاملين وأصحاب المصالح في الخدمة المدنية. ويشدد في هذا السياق على أهمية بلورة قواعد السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة بوصفها ركنًا أساسيًا تسهم في إيجاد بيئة عمل تتميز بالكفاءة المهنية التي يحتاجها القطاع العام لزيادة الإنتاج والإنتاجية.

يتضمن الكتاب المبادئ والمرتكزات، والمداخل والمناهج وقياس الأداء الأخلاقي لتجديد الخدمة المدنية وفق أسس ومبادئ الحوكمة، مقدمًا بذلك لمديري المؤسسات العمومية والعاملين فيها دليلًا إرشاديًا حول أفضل الممارسات التي تعزز الحوكمة وأخلاقيات الوظيفة العامة، والمهارات العلمية التي تتيح للمسؤولين والعاملين في مؤسسات القطاع العام ومنها أجهزة الخدمة المدنية التعرف إلى الممارسات الفضلى في إدارة الموارد البشرية بكفاءة وفعالية. وفي هذا السياق يقدم الكتاب للدوائر الحكومية تطبيقات عملية تتضمن أحدث الأساليب والأدوات المستخدمة في ميدان العمل من أجل خدمة المواطن ورفع مستوى إدارة الموارد البشرية في المنطقة العربية.

ـ 4 ـ

أيمن بوطرفة. **سؤال العدالة في الفلسفة السياسية الراهنة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022، 256 ص.

مثل الحقيقة، والحكمة، والفضيلة، تنتمي العدالة إلى مجال تلك المفاهيم الأساسية والقيم الإنسانية التي تنحت خرائط الوعي الإنساني بعامة حول سرديات المايجب أن يكون، والتي تحاول تجاوز الماهو كائن وتأزماته، نحو كمالات المايجب أن يكون ومعالجته. هكذا برزت العدالة كفكرة وقيمة ومعيار، مرتبطة بسياقات الكل والمجموع والمجتمع، لتفرض ذاتها كإحدى المقولات الأكثر إثارة للاهتمام والجدل في مختلف النقاشات السياسية والاجتماعية والثقافية، وخصوصًا الفلسفية، بحيث بات من الصعوبة بمكان تخيل سرديات قيمية أو فكرية، من دون الخوض في إشكاليات العدالة وطرح سؤالها، ذلك أن الإنسان سعى على الدوام إلى فهم طبيعة العدالة وماهيتها وسبل تطبيقها في واقعه المعيش، بعد أن فرضت نفسها كفكرة أساسية وجوهرية في أي نظام قيمي أكان سياسيًا، أخلاقيًا، دينيًا أو فلسفيًا.

وتظهر أهمية سؤال العدالة منذ بروزه في النصوص الفلسفية النسقية في تاريخ الفلسفة، حين طرحه أفلاطون عبر مختلف المحاورات السقراطية في كتاب الجمهورية وتطور التنظيرات الفلسفية حوله عبر مختلف مراحل تاريخ الفلسفة وحقبه وصولًا إلى الراهن المعيش، ولا سيما مع طرح نظرية في العدالة لجون رولز سنة 1971 وعودة نقاشات الفلسفة السياسية من بوابة سؤال العدالة كفكرة محورية لها أهميتها في المدى الفلسفي.

من هنا يتناول هذا الكتاب سؤال العدالة في إطار الخطاب الفلسفي، بعيدًا من الخطاب الإعلامي والسياسي الذي يتناول سؤال العدالة في صيغ استهلاكية واختزالية. ويهدف إلى بلورة رؤية واضحة حول ماهية التفكير في العدالة في المدى الراهن وطبيعته من منظور فلسفي.

يظهر الكتاب أن فلسفة العدالة الراهنة، في جلها، تنطلق من خلفية ليبرالية، وأن جل نقاشات فلسفة العدالة الراهنة ونظرياتها

تنتمي إلى الحقل الفلسفي الأنغلوسكسوني. ويمكن سرد أهم معالم فلسفة العدالة الراهنة، من خلال إعادة طرح إشكالية علاقة العدالة بثنائية أو جدلية الحق والخير، والتمسك بمبدأ المساواة الإنسانية بوصفها مشروعًا فكريًا ومثالًا نظريًا مطروحًا بصورة مستمرة، وكذلك إبراز مبدأ الاعتراف كوسيلة للتعامل مع منطق الاختلاف الذي تؤمن به العدالة الراهنة، والإقرار بمفهوم العدالة الانتقالية. ومن أهم إشكاليات فلسفة العدالة الراهنة أيضًا هي إشكالية التعدد الثقافي، إذ إن كل نظرية في العدالة أصبحت مطالبة بتبرير انتماءاتها وإحالاتها بين الخصوصية الثقافية وبين الكونية الإنسانية. ولم تعد فلسفة العدالة الراهنة تتناول العدالة ككل واحد، أو كفضيلة كاملة أو قيمة مطلقة. لقد أضحى تناول مختلف إشكاليات العدالة مجاليًا، فمنها ما يدرس العدالة السياسية، ومنها ما يدرس العدالة الاجتماعية، وأخرى تدرس العدالة الاقتصادية، وكذلك العدالة البيئية وغيرها، وذلك بخلاف العدالة الكلاسيكية التي لم تكن تلحظ بشكل كاف التعدد والتنوع في معالجة موضوع العدالة.

في كل الأحوال، تبقى العدالة مركز ثقل القيم التي تستمد منه كل القيم توازنها ومشروعيتها في المجتمع الإنساني.

ثانيًا: الكتب الأجنبية

ـ 1 ـ

Elizabeth C. Economy

The World According to China

Cambridge, UK: Polity, 2022. 304 p.

يكشف هذا الكتاب ـ الذي يعبر عن وجهة نظر غربية ـ عن استراتيجية الصين الجديدة الطموحة لاستعادة مجد البلاد الماضي وإعادة رسم المشهد الجيوستراتيجي بطرائق جديدة. ويركز الكتاب على الدعوات الجريئة التي وجهها الرئيس الصيني شي جين بينغ للصين إلى «قيادة إصلاح نظام الحكم العالمي» ، وذلك انطلاقًا من حسبان الصين قوة اقتصادية وعسكرية عظمى تضم 20 بالمئة من سكان العالم، لديها ما يكفي من إمكانات لتغيير النظام الدولي.

وتركز دعوات الرئيس الصيني التي وصفها مجرد «طموح» على مركزية الصين على المسرح العالمي، حيث يرى الرئيس شي أن مطالبه بالسيادة على هونغ كونغ وتايوان وبحر الصين الجنوبي تحققت، وأنه يمكن للصين تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني العالمي من خلال «مبادرة الحزام والطريق» واسعة النطاق؛ واستخدام قيادتها في الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى لمواءمة المعايير والقيم الدولية، بخاصة في ما يتعلق بحقوق الإنسان، مع تلك الموجودة في الصين.

وترى مؤلفة الكتاب أن الصين تسعى من خلال استراتيجيتها الجديدة إلى بناء عالم مختلف جذريًا عن عالم اليوم. وتعتقد أنه على الولايات المتحدة والغرب عمومًا التنبه لمخاطر استراتيجية الصين التي ستقود إلى عالم أقل حرية وأقل ازدهارًا وأقل أمانًا، بما يدفع الغرب إلى مواجهة كبرى عالية المخاطر لا تُحمد عقباها.

ـ 2 ـ

Tony Messenger

Profit and Punishment: How America Criminalizes the Poor in the Name of Justice

New York: St. Martin’s Press, 2021. 272 p.

يكشف هذا الكتاب عن مأساة سجون المدنيين الفقراء في العصر الحديث، متناولًا قضية سجون المدنيين في الولايات المتحدة الذين يعجزون عن تسديد ديونهم، ونظام

العدالة المتبع الذي يعاقب أشد الناس فقرًا ويدمر حياتهم.

في هذا السياق، يتناول مؤلف الكتاب القضايا التي تابعها في محاكم المقاطعات والبلديات، موثقًا كيفية إدانة الأمريكيين الفقراء غير القادرين على تسديد ديونهم، وكيف يتم سجنهم وتحميلهم غرامات غير قانونية وتكاليف المحكمة التي تضاف إلى الغرامات، وهو ما يجعلهم غير قادرين على إخراج أنفسهم من هذه الرسوم الباهظة التي تجعلهم مجرمين ومدانين لمدة أطول كثيرًا مما يسمح به القانون. وإذا ما خرجوا بكفالة ـ غالبًا لا يستطيعون تحمل سدادها ـ فسرعان ما يتراكم الدين عليهم ليصبح سداده متعذرًا لسنوات طويلة. وتمثل هذه الرسوم مصدرًا للإيرادات للحكومات المحلية، وغالبًا ما تشرف عليها شركات ربحية متعاونة مع هذه الحكومات. من هنا يدعو الكاتب القضاة والمسؤولون السياسيون في الحزبين الجمهوري والديمقراطي الى إعادة النظر في نظام العدالة المصمم لمعاقبة الفقراء ووضعهم في دائرة مفرغة يصعب الخروج منها من دون إصلاح هذا النظام.

ـ 3 ـ

Jack Pack

Libya and the Global Enduring Disorder

Oxford: Oxford University Press, 2022. 304 p.

يرى مؤلف هذا الكتاب أننا لم نعد نعيش في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولكننا في حقبة جديدة، حقبة يسميها «الاضطراب الدائم». ويعتقد أنه مع انسحاب أمريكا من العالم، وانقسام الناتو، وعجز الأمم المتحدة، لن يوجد كيان لديه القوة لتنسيق عمل الحلفاء والتوصل إلى إجماع في معالجة القضايا والأزمات المستجدة على الساحة الدولية. إزاء هذا الواقع، هناك العديد من البلدان، وعلى رأسها روسيا والصين، فضلًا عن بعض الشركات، التي تسعى بنشاط لتعزيز فراغ السلطة ومن ثم الاستفادة منه. لكن ذلك لا يعني أن روسيا أو الصين أو غيرها من القوى الكبرى قادرة منفردة على تنسيق العمل الجماعي لمعالجة القضايا البارزة على المستوى الدولي.

وعليه، يرى المؤلف الذي أمضى عقدين من الزمن في البحث والقيام بأعمال تجارية في ليبيا وسورية والعراق وغيرها من النقاط الساخنة، أن الصراع المستمر في ليبيا يمثل نموذجًا مصغرًا مثاليًا لتحديد سمات حقبة «الاضطراب الدائم»، وأبرزها غياب العمل الجماعي نتيجة الفراغ في القيادة والإجماع العالمي، الأمر الذي ترتب عليه عواقب وخيمة على مستوى العالم.

في هذا السياق، يرى أن «الاضطراب الدائم» هو الذي أدى إلى ظهور الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والمسارات الفريدة لانهيار الدولة الذي حل بليبيا وغيرها من البلدان العربية.

وفي ظل هذا النظام الدولي المضطرب، وعدم اتساق السياسة الغربية، وعجز المؤسسات الدولية، يتوقع المؤلف استمرار الأزمة الليبية في المدى المنظور مع تلاشي الهيمنة الأمريكية وتراجع التعاون عبر الأطلسي. كما يتوقع مزيدًا من التنافس بين القوى الإقليمية والدولية الصاعدة.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Anthony H. Cordesman with the assistance of Grace Hwang,
«NATO and the Ukraine: Reshaping NATO to Meet the Russian and Chinese Challenge,»
The Center for Strategic and International Studies (CSIS) (16 February 2022).

يرى الخبير الاستراتيجي انتوني كوردسمان في هذا التقرير أنه لا توجد طريقة للتنبؤ بما إذا كانت روسيا ستتخذ فعلًا عملًا عسكريًا ضد أوكرانيا، وما نوع الإجراءات التي ستتخذها، ومدى خطورة النتائج العسكرية. لكن ما هو واضح هو أن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي غير مستعدين لمواجهة تحد عسكري خطير من روسيا. ومن الواضح أيضًا أن الولايات المتحدة ارتكبت خطًا سيئًا في ظل إدارة ترامب من خلال التركيز على تقاسم الأعباء بدلًا من تطوير مزيج فعال من القوات الأمريكية وجهود متماسكة لتصحيح العديد من أوجه القصور في القوات الأوروبية. علاوة على ذلك، من الواضح أن الناتو لا يبذل أي جهد جاد لتحسين قدراته.

لقد قدمت الولايات المتحدة نحو 2.7 مليار دولار من المساعدات العسكرية لأوكرانيا عقب الاستيلاء الروسي على شبه جزيرة القرم والتدخل العسكري الروسي في شرق أوكرانيا في عام 2014. كما قامت ببعض التحسينات في القوات التي نشرتها في أوروبا. ومن ناحيتها، أجرت الدول الأوروبية التابعة لحلف الناتو تحسينات محدودة، واتخذت الكثير من دول الناتو إجراءات لتحسين السرعة التي يمكن أن تنتشر بها القوات الأمريكية والأوروبية في أي أزمة. ودفع التعزيز العسكري الروسي أيضًا الولايات المتحدة إلى الرد من خلال تسريع التحسينات، وإن كانت محدودة، لقواتها. كما سارعت عدة دول أوروبية تابعة للناتو بتقديم المساعدة ونشرت عناصر عسكرية صغيرة في مواقع أمامية. ومع ذلك، لا يمكن موازنة حجم القوات الأوروبية الحالية بحجم القوات الكبيرة التي حشدتها روسيا. ولذا هددت الولايات المتحدة باستخدام العقوبات ضد روسيا كبديل للقدرات العسكرية. وبغضّ النظر عن كيفية تطور الأزمة الحالية، سيحتاج حلف الناتو الآن إلى بذل جهود أكثر فاعلية لتحسين قواته، وجعلها قابلة للتشغيل المتبادل، والتعامل مع التحديات التي يفرضها الافتقار إلى أي تكامل حقيقي والتركيز على الحاجة إلى قوات عسكرية إضافية، مع وضع استراتيجية جديدة لتأمين قوات أكثر فاعلية، ونشر مزيج فعال من القوات وقدرات الردع في المناطق الأمامية لحلف الناتو بالقرب من روسيا.

وكانت معظم الدول الأوروبية فشلت في تحسين وتحديث قواتها بشكل مناسب، وتجاهلت التحذيرات المتزايدة من أن الناتو لا يزال يواجه تحديًا روسيًا. كما فشلت الولايات المتحدة في ممارسة القيادة الفعالة في بناء قدرات الناتو بعد الغزو الروسي الأولي لشرق أوكرانيا والاستيلاء على شبه جزيرة القرم. والأسوأ من ذلك أن الولايات المتحدة أهدرت الوقت في ظل إدارة ترامب من خلال التركيز على حصص الإنفاق على مستوى الناتو مثل الإنفاق الدفاعي للدول الأعضاء كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي وتجاهلت الحاجة إلى قوات عسكرية وطنية فعالة وقابلة للتشغيل المتبادل بصورة كاملة.

من هنا يرى كوردسمان أن الولايات المتحدة تحتاج إلى إعادة التركيز على تخطيط القوة ـ وليس تقاسم الأعباء بين دول الناتو ـ وجعل التزامها المستمر تجاه الناتو واضحًا، بينما تحتاج أوروبا أيضًا إلى إعادة التركيز على تخطيط القوة وتحسين المساهمات الوطنية في الناتو في المجالات الرئيسية، وليس البحث عن الخيارات الأوروبية، مثل الخيار الذي تحدث عنه الرئيس الفرنسي ماكرون في غير مناسبة بوجود المستشارة الألمانية ميركل، والداعي إلى غرس فكرة الدفاع الأوروبي والاستقلال الدفاعي الاستراتيجي الذي يمكن أن يكون مشروعًا بديلًا للناتو، للتعامل مع روسيا أو الصين.

وفي رأي كوردسمان أن المشكلة العملية تكمن في كيفية عمل الولايات المتحدة وأوروبا معًا لإيجاد التوازن الصحيح في مواجهة التحدي من كل من الصين وروسيا، ومناقشة المستويات النسبية للجهود التي يجب على الولايات المتحدة وأوروبا تخصيصها للقوتين العظميين، والتركيز على التهديدات الإضافية المطروحة مثل الإرهاب والتطرف. ويجب أن يكون هذا، إلى حد كبير، موضوع دبلوماسية منتظمة تأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية والمدنية للمنافسة مع روسيا والصين، مع الشديد على إبقاء الناتو المنتدى المفضل لتحقيق التوازن والتعامل مع جيشي روسيا والصين والتهديدات الخارجية الأخرى.

ـ 2 ـ

Omer Carmi,

«Khamenei Breaks His Silence on the Nuclear Negotiations,»

Policy Analysis (The Washington Institute for Near East Policy) (17 February 2022).

يتناول هذا التحليل السياسي المفاوضات المتعلقة بالملف النووي الإيراني والموقف الايراني منها، فيشير إلى موقف المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي ذكّر فيه المفاوضين الإيرانيين بضرورة التقيّد بإرشاداته ولكنه لم يدعم مجريات الأمور في فيينا أو يرفضها صراحةً. وجاء موقف المرشد آية الله الخامنئي بعد أشهر من تجنب التطرق العلني إلى المفاوضات وسط تقارير مفادها أن المحادثات النووية الإيرانية تقترب من مرحلتها النهائية. وكانت آخر مرة تناول فيها المرشد الموضوع بشكل معمق في تموز/يوليو 2021، عندما انتقد نهج الرئيس السابق حسن روحاني إزاء المفاوضات. وبعد ذلك، اكتفى فقط بإشارات رمزية أو ضمنية للقضية في آب/أغسطس وكانون الثاني/يناير الماضي.

وجاءت تعليقات المرشد في السابع عشر من شباط/فبراير الحالي في ذكرى الثورة التي اندلعت في مدينة تبريز ضد الشاه عام 1978، وهي مناسبة غالبًا ما يتناول فيها الشؤون الخارجية والداخلية. ففي العام الماضي، كان خطابه في هذه المناسبة جزءًا من سلسلة الخطب التي هدفت إلى تحديد استراتيجية التفاوض اللاحقة التي سيعتمدها المفاوض الإيراني. وأشار فيه إلى أن الولايات المتحدة وشركاءها قدموا لإيران الكثير من «الكلام المعسول والوعود» ليعودوا وينقضوها لاحقًا، وطالب باتخاذ إجراءات عملية في إطار أي عودة إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة» (الاتفاق النووي الإيراني) المبرمة عام 2015.

وقد استهل المرشد خطابه هذا العام بالحديث عن كيفية الحفاظ على الثورة الإسلامية مع مرور الوقت، لينتقل إلى الحديث عن الملف النووي، مؤكدًا أن العالم أصبح أكثر اعتمادًا على الطاقة النووية، وأن إيران ستكون

أيضًا «بحاجة إلى الطاقة النووية السلمية عاجلًا أم آجلًا». وأضاف أنه إذا لم تفكر إيران بهذه المشكلة اليوم، «فغدًا سيكون قد فات الأوان، وما باليد حيلة». ولفت إلى أن «العدو» يتصرف بطريقة قمعية لأنه يسعى إلى خلق صعوبات مستقبلية أمام الجمهورية الإسلامية عندما يحين الوقت لاعتمادها على الطاقة النووية. كما اتهم العدو بتقديم «ادعاءات تافهة حول مدى اقتراب إيران من صنع قنبلة»، مع الإصرار مرة أخرى على أن نية البرنامج سلمية. وبعد ذلك أرسل رسالة ضمنية إلى المفاوضين الإيرانيين حول التزام اليقظة والاستمرار في مراعاة إرشاداته، مؤكدًا ضرورة مراجعة بعض النقاط في «خطة العمل الشاملة المشتركة» حتى لا تنشأ مشاكل في المستقبل.

فبعض هذه النقاط لم يتمّ احترامها، وبرزت مشاكل لاحقًا، كما يرى الجميع الآن».

وبناء على هذا الخطاب، يرى هذا التحليل السياسي أن خطاب المرشد لم يحمل جديدًا. كما لم يقدم أي توجيهات ملموسة أو يرسم خطوطًا حمرًا أمام مفاوضيه في الملف النووي. ومع ذلك، فإن إثارة القضية الآن بعد شهور من الصمت، يهدف إلى تذكير الفريق المفاوض في فيينا بنوع الاتفاق الذي يتوقع منهم إبرامه ـ وبشكل خاص اتفاق يمنع إيران من تكرار ما حدث بعد عام 2015، ولكن من دون إنهاك الديناميات الدقيقة في فيينا أو رفع التوقعات بشأن العودة إلى الاتفاق النووي في الوقت الراهن □

القدرات العسكرية العربية
مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

كابي الخوري

مقدمة

يستند هذا الملف الإحصائي إلى تقديرات وبيانات الموقع الأمريكي المتخصص بالشؤون العسكرية «غلوبال فاير باور» الذي شمل 140 دولة في تصنيفه لعام 2022، معتمدًا 50 عاملًا في تحديد درجة مؤشر القوة لكل دولة، أبرزها العدد الإجمالي للقوات المسلحة أو الجيوش، ومجموع ما تمتلكه من أسلحة متنوعة ومتطورة، إضافة إلى بيانات موازناتها الدفاعية وإنفاقها العسكري، واقتصاداتها المتعلقة بمواردها الطبيعية، ولا سيما النفطية منها التي تشكل عصب الحروب، ناهيك بالبيانات المتعلقة باستقرار اقتصاداتها، ومنها حجم الديون الخارجية والاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب، بالإضافة إلى العوامل الجغرافية واللوجستية، ومنها ما يتعلق بمساحات الدول وتضاريسها الجغرافية وحدودها المشتركة مع دول الجوار التي يتوجب تغطيتها وتأمينها وفقا لطبيعة علاقاتها معها، ناهيك بالمطارات والموانئ والمحطات التجارية التي تؤدي دورًا أساسيًا في النقل والشحن والانتشار والتعبئة.

ويعكس مؤشر القوة الذي يعتمده تصنيف غلوبال فاير ازدياد قوة الجيش كلما قل الرقم، أي أن أفضل الجيوش سيكون مؤشر القوة له 0.000، وهذا مؤشر مثالي لا يمكن تحقيقه. وبموجب التصنيف لعام 2022جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي تمتلك أكثر جيوش العالم قوة، و ذلك بمؤشر قوة 0.0453 . وجاءت روسيا في المرتبة الثانية بمؤشر قوة 0.0501، والثالثة الصين بمؤشر قوة 0.0511، ثم الهند في المرتبة الرابعة بمؤشر قوة 0.0979، ثم اليابان في المرتبة الخامسة بمؤشر قوة 0.1195، تليها كوريا الجنوبية بمؤشر قوة 0.1261، ثم فرنسا بالمرتبة السابعة ،بمؤشر قوة 0.1283، تليها بريطانيا بالمرتبة الثامنة، بمؤشر قوة 0.1382. واحتلت باكستان المرتبة التاسعة بمؤشر قوة 0.1572، تلتها البرازيل بالمرتبة العاشرة بمؤشر قوة 0.1695.

ولم تظهر أي دولة عربية ضمن المراتب العشر الأولى في تصنيف غلوبال فاير ، لكن مصر لم تكن بعيدة عن الجيوش العشرة المصنفة الأقوى في العالم، إذ حلت في المرتبة 12 بمؤشر قوة 0.1869 متقدمة تركيا التي حلت في المرتبة 13 بمؤشر قوة 0.1961، وإيران التي حلت في المرتبة 14 بمؤشر قوة 0.2104، وإسرائيل التي احتلت المرتبة 18 بمؤشر قوة 0.2621.

وجاءت مصر في المرتبة الأولى عربيًا كما يظهر الجدول الرقم (1)، تلتها السعودية في

المرتبة الثانية ، والمرتبة 20 عالميًا، ثم الجزائر في المرتبة الثالثة عربيًا والمرتبة 31 عالميًا، يليها العراق في المرتبة الرابعة عربيًا والمرتبة 34 عالميًا. واحتلت الإمارات المرتبة الخامسة عربيًا والمرتبة 36 عالميًا، تليها سورية في المرتبة السادسة عربيًا والمرتبة 47 عالميًا. وحصلت المغرب على المرتبة السابعة عربيًا والمرتبة 55 عالميًا، تليها الكويت في المرتبة الثامنة عربيًا والمرتبة 71 عالميًا، ثم ليبيا في المرتبة التاسعة عربيًا والمرتبة 72 عالميًا، تليها السودان في المرتبة العاشرة عربيًا و73 عالميًا، ثم تونس في المرتبة 11 عربيًا و74 عالميًا. وجاء الأردن في المرتبة 12عربيًا و75 عالميًا، ثم قطر في المرتبة 13 عربيًا و77 عالميًا، فسلطنة عُمان في المرتبة 14 عربيًا و78 عالميًا، يليها اليمن في المرتبة 15 عربيًا و80 عالميًا. وحصلت البحرين على المرتبة 16 عربيًا و98 عالميًا، يليها لبنان في المرتبة 17 عربيًا و114 عالميًا ، ثم موريتانيا في المرتبة 18 عربيًا و125 عالميًا، ليأتي الصومال في المرتبة 19 – الأخيرة- عربيًا و138 عالميًا.

ويقدم الجدول الرقم (2) بيانات حول القدرات العسكرية البشرية للبلدان العربية مقارنة بتركيا، إيران وإسرائيل، فيما تقدم الجداول الأرقام (3)، (4)، (5) على التوالي بيانات بالقطع والتجهيزات العسكرية البرية والبحرية والجوية للجيوش العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل. وتعنى الجداول الأرقام (6) و(7) و(8) و(9) على التوالي بموازنات الدفاع للجيوش العربية، والديون الخارجية والاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب وموارد النفط في البلدان العربية وذلك مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل، إضافة إلى عدد من العوامل الجغرافية واللوجستية المؤثرة في تقييم القدرات العسكرية.

تبين الجداول الأرقام (2ـ9) بوضوح تفوق الجيوش العربية مجتمعة على كل من تركيا وإيران وإسرائيل بما تملكه من قدرات بشرية ـ إذ يتجاوز عدد سكان البلدان العربية التي يشملها التصنيف الـ 430 مليون نسمة، منهم أكثر من 159 مليون نسمة قوى عاملة ملائمة للخدمة العسكرية-وأسلحة حربية متنوعة وقوة اقتصادية، إضافة إلى عوامل جغرافية ولوجستية تصب في معظمها في صالح الجانب العربي. وإذا تقرر إنشاء جيش عربي موحد ـ على سبيل المثال ـ سيتكون هذا الجيش من أكثر من مليونين و700 الف جندي بينهم 1,865,500 جندي فاعل في الخدمة و854,000 في الاحتياط، إضافة إلى قوات شبه عسكرية يصل عديدها إلى 1,343,000 مجند. ووفقًا لموقع غلوبال فاير باور (2022) يمتلك هذا الجيش العربي أكثر من 19 ألف دبابة و61 ألف مدرعة و4700 مدفع ذاتي الحركة و9500 مدفع مقطور ،إضافة إلى أكثر من 3700 راجمة صواريخ.

كما يبدو التفوق واضحًا لصالح الجانب العربي، إذا ما أخذنا بالاعتبار ما تملكه الجيوش العربية مجتمعة من قدرات عسكرية بحرية وجوية، إذ تمتلك هذه الجيوش أكثر من 1300 قطعة بحرية حربية متنوعة، فيما يصل مجموع الطائرات الحربية المتنوعة التي تمتلكها إلى أكثر من 5600 طائرة بينها أكثر من 1360 طائرة مقاتلة اعتراضية و340 طائرة هجومية، إضافة إلى أكثر من 2100 مروحية عسكرية بينها أكثر من 430 مروحية هجومية.

وفي ما يتعلق بالقوة الاقتصادية الداعمة للجيوش العربية، يمكن الإشارة إلى أن موازنات الدفاع في البلدان العربية مجتمعة تصل إلى أكثر من 130 مليار دولار (منها 46 مليار دولار للسعودية)، ويقدر معدل الانفاق العسكري في العالم العربي بنحو 5.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا يتجاوز معدل الانفاق العسكري على المستوى العالمي 2.4 بالمئة من الناتج المحلي. وتعود هذه القوة الاقتصادية إلى ما تمتلكه البلدان العربية النفطية من موارد نفطية ضخمة و احتياطي من العملات الأجنبية والذهب، كما يبين الجدول الرقم (8)، ناهيك بالعوامل الجغرافية واللوجستية التي قد تصب لصالح الجانب العربي، ولا سيما المساحات الواسعة

للعديد من البلدان العربية التي تتطلب حشد مئات الآلاف من الجيوش لغزوها وتسمح بتنظيم المقاومة للدفاع عنها، إذا ما توافرت الإرادة لذلك.

قد يشكك العديد من الخبراء في تصنيف موقع غلوبل فاير باور، لكونه لا يتناول الأسلحة النووية والبيولوجية التي تعزز قدرات الردع، ولا يقارن صراحة بين القطع والمعدات العسكرية الحديثة التي تمتلكها كل دولة. وقد تغيب الشفافية عن جداول الإنفاق العسكري في العديد من الدول التي يشملها التصنيف حيث يحصل الانفاق العسكري من خارج الموازنات باعتباره من الأسرار العسكرية. مع ذلك تبقى بيانات الموقع بيانات أولوية يمكن البناء عليها دليلًا للباحثين والمهتمين في متابعة الشؤون العسكرية.

الجدول الرقم (1)
ترتيب جيوش البلدان العربية بحسب تصنيف غلوبال فاير باور لعام 2022

البلد(*)	مؤشر القوة(**)	الرتبة عالميًا	الرتبة عربيًا
مصر	0.1869	12	1
السعودية	0.2966	20	2
الجزائر	0.4724	31	3
العراق	0.5597	34	4
الامارات	0.5859	36	5
سورية	0.6953	47	6
المغرب	0.8573	55	7
الكويت	1.2988	71	8
ليبيا	1.3265	72	9
السودان	1.3382	73	10
تونس	1.3664	74	11
الأردن	1.3989	75	12
قطر	1.4429	77	13
عُمان	1.4453	78	14
اليمن	1.4754	80	15
البحرين	2.3269	98	16
لبنان	2.8681	114	17
موريتانيا	4.3067	125	18
الصومال	11.8854	138	19
تركيا	0.1961	13	ـ
إيران	0.2104	14	ـ
إسرائيل	0.2621	18	ـ

(*) لا يشمل تصنيف غلوبال فاير باور جيبوتي ،جزر القمر، وفلسطين.

(**) 0.000 الأكثر قوة وكمالًا.

(ـ) لا يتوافر أو لا ينطبق.

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries_listing.php>.

الجدول الرقم (2)
القدرات العسكرية البشرية للبلدان العربية مقارنة بتركيا، إيران وإسرائيل

البلد(*)	مجموع السكان(*)	القوى العاملة الصالحة للخدمة العسكرية(*)	عديد القوات الناشطة بالخدمة العسكرية	عديد قوات الاحتياط	مجموع القوات العسكرية	قوات شبه عسكرية
مصر	106,437,000	36,614,000	450,000	480,000	930,000	300,000
السعودية	34,783,000	16,626,000	225,000	0	225,000	125,000
الجزائر	43,576,000	17,779,000	130,000	135,000	265,000	200,000
العراق	39,650,000	13,481,000	200,000	0	200,000	130,000
الامارات	9,856,000	4,859,000	65,000	0	65,000	12,000
سورية	20,384,000	11,313,000	100,000	0	100,000	50,000
المغرب	36,561,000	14,917,000	200,000	100,000	300,000	25,000
الكويت	3,032,000	1,400,000	17,000	24,000	41,000	7,000
ليبيا	7,017,000	3,136,000	30,000	0	30,000	0
السودان	46,751,000	15,848,000	100,000	50,000	150,000	55,000
تونس	11,811,000	5,078,000	36,000	0	36,000	10,000
الاردن	10,909,000	2,912,000	90,000	65,000	155,000	15,000
قطر	2,479,000	476,000	14,000	0	14,000	5,000
عُمان	3,694,000	1,222,000	40,000	0	40,000	6,000
اليمن	30,399,000	8,542,000	45,000	0	45,000	375,000
البحرين	1,526,000	702,000	10,000	0	10,000	3,000
لبنان	5,261,000	1,741,000	80,000	0	80,000	20,000
موريتانيا	4,079,000	1,113,000	16,000	0	16,000	5,000
الصومال	12,094,000	1,669,000	17,500	0	17,500	0
المجموع	**430,299,000**	**159,428,000**	**1,865,500**	**854,000**	**2,719,500**	**1,343,000**
تركيا	82,482,383	35,384,942	425,000	200,000	625,000	150,000
إيران	85,888,910	40,367,788	575,000	350,000	925,000	90,000
إسرائيل	8,787,045	3,066,679	173,000	465,000	638,000	8,000

(*) الأرقام في معظمها تقريبية، ولا تشمل كما سبق الذكر فلسطين وجيبوتي وجزر القمر.

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries_listing.php>.

الجدول الرقم (3)
بيانات بالمعدات والتجهيزات العسكرية البرية
للجيوش العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

البلد	دبابات قتالية	مدرعات	مدفعية ذاتية الدفع	مدفعية مقطورة	راجمات صواريخ
مصر	4,394	10,000	1,165	2,200	1,235
السعودية	1,062	6,202	705	1,818	275
الجزائر	2,196	6,461	545	450	334
العراق	826	5,050	171	1,176	232
الإمارات	354	9,255	183	76	149
سورية	3,540	5,372	552	2,210	629
المغرب	3,335	3,500	517	211	144
الكويت	367	909	74	0	27
ليبيا	100	2,275	183	125	450
السودان	360	207	10	389	30
تونس	145	954	0	86	0
الأردن	1,401	3,693	461	84	88
قطر	134	3,100	46	12	47
عُمان	117	932	0	183	12
اليمن	200	300	10	43	50
البحرين	180	833	38	26	17
لبنان	361	1,959	84	374	30
موريتانيا	30	100	0	100	0
الصومال	0	65	0	0	0
المجموع	**19,102**	**61,167**	**4,744**	**9,563**	**3,749**
تركيا	3,022	13,270	956	1,189	407
إيران	2,831	7,600	1,030	2,108	2,485
إسرائيل	1,900	8,044	650	300	48

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries_listing.php>.

الجدول الرقم (4)
بيانات بالمعدات والتجهيزات العسكرية البحرية للجيوش العربية
مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

البلد	إجمالي القطع البحرية المتنوعة(*)	حاملات طائرات	حاملات هليكوبتر	فرقاطات	كورفيت (حرافات)	مدمرات	غواصات	زوارق/ سفن الدورية	سفن مضادة للألغام
مصر	245	0	2	13	7	0	8	48	23
السعودية	57	0	0	7	4	0	0	39	3
الجزائر	201	0	0	5	6	0	6	25	0
العراق	63	0	0	0	2	0	0	26	0
الامارات	79	0	0	0	9	0	0	38	2
سورية	43	0	0	0	0	0	0	33	7
المغرب	121	0	0	6	1	0	0	22	0
الكويت	123	0	0	0	0	0	0	106	0
ليبيا	7	0	0	1	1	0	0	1	2
السودان	18	0	0	0	0	0	0	10	0
تونس	40	0	0	0	0	0	0	36	0
الأردن	27	0	0	0	0	0	0	27	0
قطر	86	0	0	0	4	0	0	20	0
عُمان	22	0	0	0	5	0	0	12	0
اليمن	35	0	0	0	2	0	0	15	3
البحرين	48	0	0	1	2	0	0	44	0
لبنان	86	0	0	0	0	0	0	22	0
موريتانيا	5	0	0	0	0	0	0	3	0
الصومال	3	0	0	0	0	0	0	11	0
المجموع	**1,309**	**0**	**2**	**33**	**43**	**0**	**14**	**538**	**40**
تركيا	156	0	0	16	10	0	12	35	11
إيران	142	0	0	7	3	0	19	66	1
إسرائيل	67	0	0	0	7	0	5	45	0

(*) مجموع القطع البحرية وتشمل جميع أنواع السفن الحربية، وأهمها: حاملات الطائرات والغواصات وناقلات طائرات الهليكوبتر والطرادات والفرقاطات وسفن الهجوم/الدعم البرمائية وغير ذلك.

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries_listing.php>.

الجدول الرقم (5)
القدرات العسكرية الجوية للجيوش العربية
مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

البلد	مجموع الطائرات الحربية المتنوعة	طائرات مقاتلة اعتراضية	طائرات هجومية	طائرات شحن عسكري	طائرات تدريب	طائرات المهمات الخاصة	طائرات التزويد بالوقود جوًا	مجموع المروحيات العسكرية	مروحيات هجومية
مصر	1,062	250	93	59	341	11	0	313	91
السعودية	897	283	81	49	190	14	22	258	34
الجزائر	552	103	22	58	87	9	5	268	45
العراق	361	26	33	16	112	21	0	164	40
الإمارات	554	100	20	39	146	23	3	223	30
سورية	452	208	18	5	67	0	0	154	27
المغرب	249	83	0	29	67	4	2	64	0
الكويت	99	27	0	2	13	0	3	54	16
ليبيا	127	20	2	8	65	0	0	32	7
السودان	192	45	38	25	12	0	0	72	43
تونس	151	11	0	9	29	0	0	102	0
الأردن	255	44	4	13	56	5	0	133	44
قطر	165	40	6	12	41	0	0	66	24
عُمان	128	29	10	9	45	4	0	31	0
اليمن	177	76	0	8	30	2	0	61	14
البحرين	110	17	0	3	37	0	0	51	22
لبنان	76	0	9	0	9	0	0	58	0
موريتانيا	25	0	4	6	9	2	0	4	0
الصومال	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	**5,632**	**1,362**	**340**	**350**	**1,356**	**95**	**35**	**2,108**	**437**
تركيا	1,057	205	0	81	270	20	7	474	107
إيران	543	197	23	85	96	9	7	126	12
إسرائيل	597	241	27	15	153	23	11	127	48

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries_listing.php>.

الجدول الرقم (6)
بيانات بموازنات الدفاع للجيوش العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

البلد	موازنات الدفاع (بالمليار دولار)(*)	الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي (**)	الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من مجموع الانفاق الحكومي(**)	السنة
مصر	4.35	1.2	4.6	2020
السعودية	46.00	8.4	21.7	2020
الجزائر	9.70	6.7	17.0	2020
العراق	6.85	4.1	83	2020
الإمارات	25.26	5.6	17.0	2014
سورية	2.02	4.1	13.6	2010
المغرب	5.43	4.3	12.2	2020
الكويت	8.17	6.5	10.0	2020
ليبيا	3.47	15.5	10.8	2014
السودان	0.28	1.1	8.3	2020
تونس	1.17	2.9	8.8	2020
الأردن	2.05	5.0	14.8	2020
قطر	5.85	1.5	4.9	2010
عُمان	8.39	10.9	21.9	2020
اليمن	1.01	4.0	14.3	2014
البحرين	1.53	4.1	12.5	2020
لبنان	1.00	3.0	10.8	2020
موريتانيا	0.19	2.5	12.5	2020
الصومال	0.06	1.5	ـ	1989
المجموع	**133**	**5.7** (***)	**16.5** (***)	**ـ**
تركيا	9.69	2.8	7.5	2020
إيران	5.00	2.2	11.7	2020
إسرائيل	17.80	5.6	12.1	2020

(*) بحسب آخر بيانات متوافرة حتى عام 2022.

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries_listing.php>.

(**) بحسب بيانات البنك الدولي. المصدر:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS>

<https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.ZS>

(***) بالنسبة إلى بيانات نسب الإنفاق، قدر معدل الانفاق العسكري على المستوى العالمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 بنحو 2.4 بالمئة، وقدر معدل الانفاق في العام العربي بنحو 5.7 بالمئة.

كما قدر معدل الانفاق العسكري على المستوى العالمي كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي عام 2020، بنحو 5.46 المئة وفي العالم العربي عام 2019 بنحو 16.5 بالمئة.

(ـ) غير متوافر أو لا ينطبق.

الجدول الرقم (7)
الديون الخارجية والاحتياطي من العملات الأجنبية
والذهب لدى البلدان العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل
(مليار دولار)

البلد	الدين الخارجي	الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب
مصر	109.2	35.8
السعودية	205.1	496.4
الجزائر	5.5	100.0
العراق	73.0	48.8
الامارات	237.6	95.3
سورية	4.9	0.4
المغرب	52.9	26.2
الكويت	47.2	33.7
ليبيا	3.0	74.7
السودان	56.0	0.2
تونس	35.9	5.5
الأردن	32.0	15.5
قطر	167.8	15.0
عُمان	46.2	16.0
اليمن	6.8	0.2
البحرين	52.1	2.3
لبنان	33.0	55.4
موريتانيا	4.1	0.8
الصومال	5.3	0.03
المجموع	**1.178**	**1.022**
تركيا	438.6	107.7
إيران	7.9	120.6
إسرائيل	132.5	113.0

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries_listing.php>.

الجدول الرقم (8)

موارد النفط في البلدان العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

البلد	إنتاج النفط (برميل يوميًا)	استهلاك النفط (برميل يوميًا)	الاحتياطي النفطي (برميل يوميًا)
مصر	640,000	878,000	4,400,000,000
السعودية	10,425,000	3,287,000	266,200,000,000
الجزائر	1,260,000	405,000	12,200,000,000
العراق	4,615,000	826,000	148,800,000,000
الامارات	3,215,000	896,000	97,800,000,000
سورية	25,000	134,000	2,500,000,000
المغرب	160	278,000	684,000
الكويت	2,805,000	446,000	101,500,000,000
ليبيا	1,040,000	260,000	48,360,000,000
السودان	95,000	112,000	5,000,000,000
تونس	40,000	102,000	425,000,000
الأردن	25	139,000	1000,000
قطر	1,465,000	277,000	25,240,000,000
عُمان	980,000	188,000	5,373,000,000
اليمن	61,000	104,000	3,000,000,000
البحرين	40,000	61,000	124,600,000
لبنان	0	154,000	0
موريتانيا	4,000	17,000	20,000,000
الصومال	0	5,600	0
تركيا	55,000	989,900	341,600,000
إيران	4,250,000	1,804,000	157,200,000,000
إسرائيل	400	242,000	12,730,000

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries_listing.php>.

الجدول الرقم (9)
عوامل جغرافية ولوجستية مؤثرة في تقييم القدرات العسكرية

البلد	المساحة (كلم2)	الحدود المشتركة	المطارات	الموانئ والمحطات التجارية
مصر	1,001,450	2,612	83	11
السعودية	2,149,690	4,272	214	5
العراق	438,317	3,809	102	3
الجزائر	2,381,741	6,734	149	12
الإمارات	83,600	1,066	43	8
سورية	185,180	2,363	90	3
المغرب	446,550	2,363	62	7
الكويت	17,818	475	7	5
ليبيا	1,759,540	4,339	146	5
السودان	1,861,484	6,819	67	1
تونس	163,610	1,495	29	5
الأردن	89,342	1,744	18	1
قطر	11,586	87	6	3
عُمان	309,500	1,561	132	5
اليمن	527,968	1,601	57	3
البحرين	760	0	4	2
لبنان	10,400	484	8	2
موريتانيا	1,030,700	5,002	30	2
الصومال	637,657	2,385	52	2
تركيا	783,562	2,816	98	10
إيران	1,648,195	5,894	319	4
إسرائيل	20,770(*)	1,068	42	5

(*) تمثل المساحة التي احتلتها إسرائيل من أصل مساحة فلسطين التاريخية البالغة حوالى 27000 كلم2.

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries_listing.php>.